الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية

بين

سعر الصرف والموازنة العامة

[دراسة نظرية وتطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج العربى]

تأليف

الدكتور حمدى عبد العظيم

أستاذ الاقتصاد

عميد أكاديمية السادات للعلوم الادارية طنطا

الناشر

دار زهراء الشرق

١١٦ شارع محمد فريد القاهرة

ت : ٣٩٢٩١٩٢

رقم الإيداع

٣٠٩٧٠ /١٩٩٨

الترقيم الدولى

I.S.B.N.977.5789-79-6

الناشر

مكتبة زهراء الشرق

١١٦ شارع محمد فريد

تليفون/٣٩٢٩١٩٢

فاكس/٣٩٠٧٩٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى

السواعد العربية الماهرة والعقول المفكرة ...

ومن يرسمون بعرقهم ودمائهم ...

صورة المستقبل الاقتصادى العربى الواعد ...

وإلى النمور العربية الواثبة نحو القرن الحادى والعشرين ...

المؤلف

مقدمة :-

شهد العالم فى السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية على جانب كبير من الأهمية حيث اتجهت معظم دول العالم إلى تطبيق سياسات تحررية فى شتى الميادين الاقتصادية وذلك فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادى التى يباركها صندوق النقد الدولى ويقدم الدعم النقدى قصير الأجل للدول المطبقة لها لمساعدتها فى علاج اختلال موازين مدفوعاتها وفى نهاية عام ١٩٩٣ شهد العالم نجاح جولة أرجواى وهى الجولة الأخيرة من جولات اتفاقية الجات والتى اسفرت عن اتفاق الدول الأعضاء على تحرير تجارة الخدمات ، وحماية الملكية الفكرية ، والتخفيض التدريجى للدعم الزراعى ، والتخفيض التدريجى لدعم الصادرات ، والتخفيض التدريجى للرسوم الجمركية ، والإلغاء التدريجى للقيود المفروضة على تجارة الغزل والمنسوجات . وذلك بالإضافة إلى إزالة القيود المفروضة بموجب تشريعات بعض الدول فى مجالات الاستثمار والاستيراد والتصدير وغيرها .وقد بدء العمل بمنظمة التجارة الدولية لتحل محل اتفاقية الجات ابتداء من عام ١٩٩٥ وبذلك أصبح العالم يتكون من ثلاثة أضلاع اقتصادية عالمية هى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية .

وانطلاقاً من روح اتفاقية الجات واضطرار الدول الأعضاء إلى إلغاء القيود المعوقة لحركة التجارة الدولية فقد توارت نغمة الحرب التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى التى تعود العالم على سماع التهديد بنشوبها بين لحظة وأخرى بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان وأوربا . كما أنه لم يعد هناك مجال لسياسات الإغراق التجارى أوغيرها من الممارسات التجارية الضارة ، ومن ثم كان لا بد من البحث عن أداة جديدة أكثر قبولاً من القيود والحروب التجارية

الكمية فكانت حرب العملات القوية بين الدولار الأمريكى والين اليابانى والمارك الألمانى والليرة الإيطالية والجنيه الاسترلينى ، والفرنك الفرنسى .

وهكذا بدأت الدول المختلفة المتقدمة والنامية تتجه بأنظارها إلى تعديل قيم عملاتها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر لتحقيق نتائج هامة ايجابية من حركة الصادرات والواردات مستخدمة فى ذلك سياسات مرنة فى أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الخصم والأوراق المالية بحيث يمكنها تعديل مراكز موازين مدفوعاتها فى الاتجاه المرغوب خلال فترة زمنية قصيرة .

ولقد أدركت معظم الدول أن تغيرات سعر الصرف وما يترتب عليها من تغيرات فى مستوى الأسعار والأجور المحلية ومن تغيرات فى المتحصلات والمدفوعات ولا تقتصر على مراكز موازين المدفوعات وحسب بل يمتد تأثيرها إلى التأثير على الموازنة العامة للدول سواء فى ذلك نفقات وايرادات الموازنة العامة الجارية ، أو نفقات وايرادات الموازنة العامة الرأسمالية ، وهو ما نهتم بدراسته فى هذا الكتاب .

ولما كانت الدول العربية تمثل جزءاً حيوياً من الاقتصاد العالمى نظراً لوجود النفط العربى الذى يعتبر عصب الصناعة فى الدول المتقدمة فضلا عن وجود قوة شرائية كبيرة فى الدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة فقد أصبح الوطن العربى سوقاً يتنافس عليها الدول الأوربية والولايات المتحدة الامريكية واليابان والدول الأسيوية الصناعية الجديدة .

وهكذا فإن حركة أسعار الصرف عالمياً تؤثر تأثيراً مباشراً وجوهريا على حصيلة صادرات الدول العربية ، وعلى قيمة المدفوعات عن الواردات العربية من الدول الأجنبية فى نفس الوقت . ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد فقط بل أن

هجرة الأموال العربية إلى الدول الصناعية المتقدمة بغرض الاستثمار سواء كودائع فى البنوك التجارية أو من خلال تدويرها فى أسواق المال أو فى صورة استثمار مباشر جعل الاقتصاد العربى يتعرض لتغيرات أسعار الفائدة فى الدول الصناعية مما يؤثر بدوره على قيم العملات العالمية وعلى قيم العملات العربية فى نفس الوقت الأمر الذى يؤثر كذلك على مستويات الأسعار والأجور المحلية وتكاليف الانتاج والدخل القومى وحصيلة الموازنات العربية من الرسوم والضرائب الجمركية ومن الضرائب على المشروعات الاستثمارية ، فضلا عن التأثير على قيمة النفقات العامة لحكومات الدول العربية سواء لأغراض الدفاع أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويلاحظ أن سعى الدول العربية فى السنوات الحالية والقادمة إلى استقطاب رؤوس الأموال العربية المستثمرة خارج الحدود العربية لحثها على العودة إلى الوطن العربى يتطلب من الحكومات العربية بذل الجهود وتوفير الحوافز الاستثمارية وهو ما قد يؤدى إلى تحمل الموازنات العربية بأعباء جديدة تعمل على زيادة عجز الموازنة العامة . ولذلك نجد أن الدراسات التى أجريت عن الاقتصاد الأمريكى تشير إلى أهمية اعتماد الولايات المتحدة الامريكية على الأموال المقترضة من الخارج لتمويل الاستثمارات الامريكية بدلاً من تحمل الموازنة الفيدرالية لأعباء كبيرة فى حالة توجيه المزيد من الموارد القومية إلى أغراض الاستثمار وذلك فى حالة الاقتراض من أجانب مقيمين داخل الولايات المتحدة الامريكية الذين يتوقع أن يقوموا باعادة استثمار الفوائد المدفوعة لهم داخل الولايات المتحدة . أما فى حالة الاقتراض من أجانب مقيمين فى الخارج فإن دخل الفوائد سوف يتجه إلى الخارج مما يؤدى إلى التأثير سلبياً على ميزان المدفوعات والموازنة الفيدرالية الامريكية . كما توضح تلك الدراسات أن زيادة أنشطة أسواق المال على المستوى

العالمى أدت إلى الفصل بين مستويات الادخار القومى وقرارات الاستثمار حيث تتجه أسعار الفائدة الحقيقية والمعدلة بحسب التغيرات المتوقعة فى أسعار الصرف إلى التعادل فى مختلف الدول ومن ثم الفصل بين مستويات الادخار عن مستويات الاستثمار بصورة تامة [1] .

وقد أوضحت دراسات الاقتصادى العالمى (Tobin) أنه يمكن تحقيق الاستقرار لسياسة سعر الصرف باستخدام السياسة الضريبية من خلال أسعار ضرائب مرتفعة ومعدلات ضرائب مختلفة قادرة على اعتراض آليات أسواق المال الدولية ، مع فرض رسوم اضافية على سعر الصرف لمنع المضاربة على العملات فى أسواق النقد . إذ تؤدى الضرائب المفروضة إلى زيادة حصيلة الخزينة العامة للدولة، كما أن الرسوم على سعر الصرف لا يتم تطبيقها إلا عندما تحدث مضاربة على قيم العملات الأجنبية أو عندما تنحرف أسعار العملات عن السعر الذى سبق تحديده لها والذى يتحدد على أساس متوسط متحرك مضافاً إليه هامش أمان (كنسبة من السعر المستهدف) . وتعتبر هذه السياسة هامة فى الأجل القصير فقط ، وتعمل على تحقيق الاستقرار للسياسة النقدية . وهذه الضريبة كانت مطبقة فى بعض الدول مثل المانيا وسويسرا على الأصول المالية الأجنبية وتؤدى إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأصول الأجنبية مما يدفع المستثمرين إلى التحول إلى الأصول المالية المحلية [2] .

ودون الدخول فى تفاصيل الضريبة المزدوجة (لتوبين) فإنه ما يهمنا الاشارة

---

(١) مارتن نيل بايلى وآخرون ـ النمو مع المساواة ـ ترجمة د/ محمد فتحى صقر ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ مؤسسة الأهرام ـ القاهرة ١٩٩٦ ـ ص ١٤٧ .

(٢) Paul Bernd Spahm, The Tobin Tax and Exchange Rate Stability, Finance & Development, June 1996, PP. 24 - 27 .

إليه هو وجود علاقة بين السياسة المالية (سياسة الضرائب فى هذه الحالة) وسياسة سعر الصرف أو بين الموازنة العامة التى تؤول إليها حصيلة الضرائب وسياسة سعر الصرف المستهدفة لتحقيق الاسقرار النقدى ومنع المضاربة فى أسواق العملات الأجنبية . وتشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن سياسة سعر الصرف نجحت فى بعض الدول فى تحقيق انخفاض ملموس فى معدل التضخم ، وفى مستوى المنافسة الخارجية لصادراتها فى نفس الوقت (١) .

ومما سبق ندرك أن دراسة العلاقة بين سياسة سعر الصرف والموازنة العامة أصبحت هامة وضرورية بدرجة لا تقل أهمية عن دراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وميزان المدفوعات خاصة مع اتجاه الدول العربية إلى تبنى برامج للاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى تقوم على تطبيق آليات السوق الحرة فى تخفيض الموارد وتحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة والأسعار المحلية للسلع والخدمات .

وتعمل آليات السوق الحرة على حدوث تغيرات هامة فى حركةالعملات العالمية ثم تنعكس هذه التغيرات فى الاتجاه العكسى لتؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية فى الوقت الذى تؤثر فيه حركة رؤوس الأموال على أسعار الصرف وتتأثر أيضا بتغيرات كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف مما يجعل العلاقة دائرية بين تغيرات سعر الصرف وتغيرات العوامل المؤثرة فى تحديده ثم التأثير على الإيرادات العامة والنفقات العامة فى الموازنة العامة للدولة .

وقد اتجهت معظم الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية إلى تطبيق برامج التثبيت الاقتصادى باشراف صندوق النقد الدولى وذلك للحصول على

---

(١) Susan Schadler, How Successful Are IMF - Supported Adjustment Programs, Finance & Development, June 1996, PP. 14 - 17 .

التسهيلات المعتمدة التى يقدمها الصندوق للدول الأعضاء ، وعادة ما يكون سعر الصرف أحد الموضوعات التى ترتبط بشأنها علاقات الدول مع الصندوق من أجل علاج اختلالات ميزان المدفوعات باعتبار أن سعر الصرف يمكن أن يؤدى إلى زيادة حصيلة الصادرات والحد من زيادة الواردات إذا ما كان سعراً موضوعياً ومقدراً بقيمته الحقيقية التى تعكس المعاملات مع العالم الخارجى .

وبالإضافة إلى سعر الصرف فإن برامج التثبيت الاقتصادى التى يوصى الصندوق بتطبيقها فى الدول الأعضاء تشتمل على ضبط الانفاق العام أو ترشيده من خلال السياسة المالية التى تطبقها الحكومات وتنشيط الحصيلة الضريبية سواء من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة وادارة الدين العام المحلى والخارجى ، وتحرير الأسعار المحلية والأجور المحلية وتحرير أسعار الفائدة وتحرير قطاع الأعمال من اللوائح الحكومية والقيود البيروقراطية ، وتحرير التجارة الداخلية ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتحرير الجهاز المصرفى ، وتحرير أسواق المال وتنشيط معاملاتها وتحرير أسواق النقد ، وتحرير تشريعات الاستثمار وتشريعات الإيجارات والعقارات ، وتحرير الملكية الفكرية والتكنولوجيا .. الخ . والغاء الدعم الذى يؤدى إلى تشوه الأسعار والأجور والفائدة ، والفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية لحماية حقوق الطبقة العاملة وضمان أفضل توزيع للدخل القومى مع أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية .

ويعنى ما سبق أن سياسة سعر الصرف ذات علاقة وثيقة بالموازنة العامة فى معظم الدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة فى الآونة الأخيرة نظراً لاتجاه معظم هذه الدول إلى البحث عن مداخل جديدة لعلاج عجز الموازنة العامة الذى نشأ لديها منذ بداية الثمانينات عندما اتجهت قيمة الفوائض النفطية

إلى الإنخفاض رغم زيادة الانفاق العام . وعلى سبيل المثال نجد أن عجز الموازنة ظهر فى الكويت لأول مرة عام ٨١ / ١٩٨٢ وبلغ ١ر١٨١ مليون دينار كويتى ثم ارتفع إلى ٩٣٦ مليون دينار عام ١٩٨٣/٨٢ ثم بلغ ٢ر٧٣٦٨ مليون دينار عام ١٩٩١/٩٠ ، وبلغ حوالى ٥٤٣٦ مليون دينار عام ٩١/ ١٩٩٢[١]. وذلك بسبب زيادة الانفاق على تملك الأراضى التى تشتريها الحكومة بأعلى من قيمتها السوقية ثم تقوم باعادة بيعها بأسعار رمزية للمواطنين لتشجيع بناء المساكن فى المناطق المخصصة . وذلك بالإضافة إلى الإنفاق الاستثمارى [٢] .

ولإعادة التوازن الهيكلى إلى اقتصاديات معظم الدول التى طبقت برامج الصندوق الخاصة بالتثبيت الإقتصادى تبين أن سعر الصرف يلعب دور (الهلب بالنسبة للسفينة) ، فى ما يتعلق بتخفيض معدل التضخم وزيادة القدرة التنافسية للصادرات مع العالم الخارجى خاصة وأن التغير الهيكلى فى سعر الصرف الحقيقى ترتب عليه نتائج إيجابية فى معظم تلك الدول خاصة فى مجال السيطرة على التضخم وضبط الموازنة العامة فى الدول التى ترتفع فيها نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلى الاجمالى مع انخفاض نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلى الاجمالى . إذ كانت النتائج المحققة قريبة من المستهدف فى المتوسط ، كما أن تقييد الانفاق الرأسمالى كان بدرجة تفوق القيود المفروضة على الانفاق الجارى نسبياً فى الوقت الذى كان فيه تخفيض الانفاق العام اكبر من زيادة الايرادات العامة عن المستهدف[٣] .

---

(١) ونيس فرج عبد العال ـ عجز الموازنة العامة فى الكويت ومصر ـ الأسباب وطرق العلاج دراسة مقارنة ـ مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ـ ربيع ١٩٩٦ ـ العدد الأول ـ ص ٨١ ـ ٨٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) Susan Schadler, Op. cit., P. 16 .

وقد أوضحت الدراسات التى أجراها خبراء الصندوق على بعض دول أمريكا اللاتينية أن سياسة سعر الصرف التى تتسم بالمرونة يمكن أن تؤدى إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية بالإضافة إلى تحقيق معدل التضخم وعلاج الاختلالات الهيكلية المحلية والسيطرة على الطلب المحلى وضبط الموازنة العامة [١] .

وفيما يتعلق بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومعظمها دول عربية فإن الدراسات توضح أن البرامج التى طبقتها مصر وإسرائيل والأردن وموريتانيا ، والمغرب وتونس اعتمدت على الاصلاحات الهيكلية والدعم الخارجى المشروط والمحدد له فترات دورية بالاضافة إلى تغيرات سعر الصرف لتحقيق التلاؤم بين التوازن الخارجى والتوازن الداخلى عن طريق خفض النفقات العامة والعمل على زيادة قيمة الإيرادات العامة فى الوقت الذى انخفض فيه دخل البترول ، ودخل الاستثمار . كما أن بعض الدول الأخرى مثل الجزائر وايران ، والكويت ، وسلطنة عمان ، والمملكة العربية السعودية اتجهت إلى تطبيق برامج متوسطة الأجل لتخفيض عجز الموازنة العامة وعلاج العجز الهيكلى ، وسياسات الترويج التى يطبقها القطاع الخاص . ولعل من الدروس المستفادة من تجارب الاصلاح فى هذه الدول أنه لا بد من استمرار الجهود لتحقيق المزيد من الاستقرار والاصلاح الداخلى ، وأن يسانده إصلاحاً خارجياً أو مساعدات خارجية تنعكس إيجابيا على قيمة العملة الوطنية بشرط أن تكون مساعدات مشروطة ومرحلية حسب الانجازات بعد كل مرحلة . كما أن الإهتمام بالإصلاح الاقتصادى فى جانب الطلب الكلى والموازنات المالية لا ينبغى أن يجعل هذه الدول تغفل عن

---

(١) Peter J. Quirk, Exchange Rate Regimes As Iflation Anchors, Finance & Development, March 1996, PP. 42 - 45 .

الاصلاح الكمى لجانب العرض أو الانتاج سواء من حيث الكم أو النوع . وفى هذا الإطار حرص الاتحاد الأوربى على أن يمنح هذه الدول العربية والشرق أوسطية ٤٫٧ مليار وحدة نقد أوربية [1] .

وفى ضوء ما سبق نرى أن هذا الكتاب يهدف إلى تعريف القارىء العربى بأهمية وجود سياسة سعر صرف مناسبة لظروف الاصلاح الاقتصادى بصفة عامة وظروف واعتبارات توازن الموازنة العامة للدولة من ناحية أخرى وذلك من واقع التجارب التى مرت بها جهود الاصلاح المالى والهيكلى المطبقة فى الدول العربية بصفة عامة ودول الخليج العربى بصفة خاصة .

ولقد حرصنا فى هذا الكتاب على دراسة ماهية وأبعاد سياسة سعر الصرف وأهميتها فى برامج الاصلاح الاقتصادى ولظروف توازن ميزان المدفوعات والمساعدة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية لسد الفجوة بين الإدخار والاستثمار وعلاج مشكلة البطالة وتخفيض معدلات التضخم ، وتخفيض عجز الموازنة العامة .

ويقتضى التحليل العملى لمشكلة الدراسة الوقوف على الأبعاد والجهود المختلفة والسياسات التى طبقتها الدول العربية فى مجالات الإصلاح الهيكلى ودور سعر الصرف فى تحقيق هذه الإصلاحات .

ولما كانت الموازنة العامة لم يعد لها أثراً حيادياً مثلما كان الكلاسيكيون يعتقدون فإنه لا بد لنا من دراسة الموازنة العامة للدولة ودورها فى تخطيط برامج

---

(١) Jean - Pierre chauffour et al., Growth and Financial Stability in the Middle East and North Africa , Finance &Development, March 1996, P. 48 .

التنمية الاقتصادية والإجتماعية ، وهو ما يتطلب بدوره دراسة الآثار الإقتصادية لكل من الإيرادات العامة ، والنفقات العامة والدين العام .

وبذلك فإن الكتاب يشمل خمسة فصول كما يلى :-

الفصل الأول : سياسة سعر الصرف مفهوما وأبعادها .

الفصل الثاني : الموازنة العامة ودورها فى التخطيط .

الفصل الثالث: برامج الإصلاح الهيكلى فى الوطن العربى.

الفصل الرابع : سياسات سعر الصرف المطبقة فى برامج الاصلاح الهيكلى العربية وخاصة الخليجية .

الفصل الخامس: التغيرات العالمية فى أسعار الصرف وأثرها على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة (الحالة المصرية) .

الفصل الأول

سياسة سعر الصرف

(مفهومها وأبعادها)

مقدمة :

يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التى ينعكس عليها مركز الدولة التجارى مع العالم الخارجى وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة حيث تتجه قيمته إلى الارتفاع كلما ارتفعت حصيلة الصادرات مقارنة بارتفاع المدفوعات عن الواردات ويحدث العكس حيث تنخفض قيمة سعر الصرف كلما ارتفعت مدفوعات الواردات مقارنة بارتفاع حصيلة الصادرات .

يجدرالاشارة إلى أن سياسة سعر الصرف تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية التى تؤثر على غيرها من السياسات الاقتصادية وعلى سبيل المثال فإن سياسة تخفيض سعر الصرف تؤدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية فى الدول النامية مما يؤدى إلى حدوث ضغوط تضخمية يترتب عليها ارتفاع تكلفة انتاج السلع التى يتم انتاجها بمواد خام ومستلزمات انتاج مستوردة ، ومن ثم ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة مما يساهم بدوره فى ارتفاع الاسعار المحلية وهو ما ينعكس مرة أخرى على قيمة العملة الوطنية مقارنة بقيم العملات الأجنبية وهكذا .

ويخفف من حدة هذه السياسة فى الدول المتقدمة أن التخفيض فى سعر الصرف يترتب عليه زيادة حصيلة الصادرات مما ينعكس بشكل إيجابى على قيمة العملة طالما أن هناك مرونة فى الطلب على صادرات هذه الدول . وذلك لم يكن غريباً أن ظلت الدول النامية حريصة على رفع قيمة عملاتها ودعمه بينما كانت الدول المتقدمة حريصة على تخفيض قيم عملاتها رغبة فى زيادة الصادرات واصلاح موازينها التجارية.

وفى حالة إتجاه بعض الدول إلى انتهاج سياسة رفع سعر الصرف بحيث يكون مقوم خلافاً لحقيقته يحدث عكس ما سبق حيث نجد أن هذه السياسة تعتبر انكماشية فى الدول المتقدمةو النامية على السواء وتؤدى إلى عدم ارتفاع الأسعار المحلية وعدم ارتفاع أسعار السلع المستوردة فى الأسواق المحلية رغم أن هذه السياسة تنطوى على ضغوط تضخمية مكبوتة ينطلق عنانها عندما تسمح الظروف بذلك وفى جانب الصادرات يحدث انكماش مماثل مما يؤدى إلى عدم صلاحية مثل هذه السياسة فى علاج عجز ميزان المدفوعات فى الدول النامية . ويحدث عكس ذلك تماماً فى الدول المتقدمة حيث تكون هذه السياسة ضارة بالاقتصاد القومى لعجزها عن زيادة صادراتها فى الوقت الذى ينخفض فيه الوزن النسبى لوارداتها إلى اجمالى تجارتها الخارجية ، وهو يجعل هذه السياسة مكروهة فى الدول الصناعية المتقدمة .

ولا تستطيع السلطت الاقتصادية أن ترقب الموقف من بعيد ولكنها تعمد إلى تعديل سياسة سعر الصرف بما يتلائم مع ظروفها الاقتصادية للتخفيف من حدة التضخم ومنع الكساد والمحافظة على استقرار الاقتصاد القومى .

وتتجه بعض الدول إلى اتباع سياسة تعدد سعر الصرف وذلك عن طريق تحديد أسعار مختلفة لعملتها بالنسبة لمعاملات معينة أو تحديد أكثر من سعر لعملاتها بالنسبة لكل عملة أجنبية وغالبا ما تنحرف هذه الأسعار عن الأسعار التوازنية أو الأسعار التى يمكن أن يحددها العرض والطلب العالمية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية متعددة فى آن واحد .

ورغم عدم نجاح سياسة سعر الصرف المتعددة فى العديد من الدول التى طبقتها باعتبارها تؤدى إلى تشوه أسعار الصرف والأسعار المحلية فإنها نجحت فى الأجل القصير فى بعض الدول النامية للحصول على أفضل مزايا التخفيض وأفضل مزايا الدعم لسعر الصرف .

ولم تعد الصادرات والوارات السلعية والخدمية هى المحرك الأساسى لتغيرات سعر الصرف أو السياسات المرتبطة به ، بل تؤدى تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات والأوراق المالية إلى تغيرات سعر الصرف ، حيث نجد أن الدول المدينة والتى ينوء اقتصادها بأعباء خدمة المديونية الخارجية عادة ما تكون ذات عملات متقلبة وتتجه إلى الانخفاض . وذلك بعكس الدول الدائنة التى عادة ما تكون عملاتها أكثر استقراراً وقوة فى نفس الوقت ولا يخفى من العرض السابق حقيقة الارتباط الوثيق بين سياسه سعر الصرف وميزان المدفوعات بينما لا نجد مثل هذه العلاقة بوضوح بين سياسة سعر الصرف والموازنة العامة للدولة حيث يتم اعداد كافة حساباتها بالعملة الوطنية وتشتمل فقط على حسابات الجهات الحكومية أو الجهاز الادارى للدولة وتتأثر هذه الحسابات بطريقة غير مباشرة عن طريق تأثير تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية ثم انعكاس ذلك على الموازنة العامة . ورغم ذلك هناك بعض البنود الحسابية فى الموازنة العامة التى تتأثر بشكل مباشر مثل حصيلة الضرائب والرسم الجمركية ومثل الدعم الذى تتحمله الموازنة العامة للسلع المستوردة بغرض الاستهلاك المحلى لأسباب اجتماعية أو اقتصادية، مثل اعتمادات خدمة الدين الخارجى ، ودعم الصادرات ، والاستثمارات الحكومية التى تحتوى على مكون أجنبى ، وايرادات الأوراق المالية لمشروعات أجنبية أو فى الخارج وايرادات حقوق التصدير وفروق التحويل سواء بالنسبة للتصدير أو الاستيراد فى حالة اتفاقيات الدفع .. الخ .

ويجدر الإشارة إلى أن السلطات الاقتصادية ممثلة فى وزارة الاقتصاد أو البنك المركزى أو وزارة المالية وفقا للنظم المتبعة فى بعض الدول عادة ما تضع نصب أعينها الضوابط الدولية التى يضعها صندوق النقد الدولى من خلال برامج التثبيت الاقتصادى التى يطبقها فى مختلف الدول الأعضاء وذلك باعتباره الجهة المسئولة عن تحقيق استقرار أسعار الصرف عالميا واصلاح نظام النقد الدولى فى الاتجاه الذى يحقق تنشيط حركة التبادل التجارى على مستوى العالم فى ضوء التغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة

التى تشهدها السنوات الأخيرة من القرن العشرين حاليا مثل الاتجاه إلى عوالمة الاقتصاد وبدء تطبيق أحكام اتفاقية الجات منذ عام ١٩٩٥ تاريخ انشاء منظمة التجارة العالمية ، واتجاه العالم إلى تحرير الاقتصاد من كافة القيود الادارية والاقتصادية وإعلاء شأن المشروع الخاص وتوارى الفلسفة والتطبيق الاشتراكى من الوجود العالمى وصعود الاقتصاد الرأسمالى بكافة صوره ومؤسساته المالية والنقدية ، والإهتمام العالمى بالجودة الشاملة للمشروعات الانتاجية والخدمية لإحراز النجاح المأمول فى حلبة المنافسة العالمية.

وفى هذا الفصل نتعرض لدراسة سياسة سعر الصرف فى اطار النظام النقدى العالمى حيث نخصص أحد المباحث لدراسة علاقة صندوق النقد الدولى بتحديد سياسة سعر الصرف ، ونخصص مبحثا آخر لدراسة مفهوم ونظريات تحديد سعر الصرف وفى المبحث الثالث نتناول ملامح سياسة سعر الصرف فى ظل الرقابة على النقد واتفاقيات التجارة والدفع حيث نجد مفهوم الرقابة على النقد وأهدافها ونشأتها وكذلك اتفاقيات التجارة والدفع وسعر الصرف فى ظل هذه الرقابة والاتفاقيات .

وبذلك تتمثل ملامح هذا الفصل فيما يلى :-

المبحث الأول :- علاقة صندوق النقد الدولى بأسعار الصرف .

المبحث الثانى :- مفهوم ونظريات سعر الصرف .

المبحث الثالث :- سعر الصرف فى ظل الرقابة على النقد واتفاقيات التجارة والدفع .

المبحث الأول

علاقة صندوق النقد الدولى بأسعار الصرف

تمهيد :

قبل انشاء صندوق النقد الدولى وبدء أعماله عام ١٩٤٧ كان النظام النقدى العالمى يرتكز على قاعدة الذهب منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ . إذ كانت كل دولة تحدد لعملاتها قيمة معينة بالنسبة لوزن معين من الذهب ، وهو ما كان يعرف بسعر التعادل بالذهب ، وتحديد قيمة العملة الوطنية مقابل بقية العملات الأخرى على أساس علاقة كل منهم بالذهب .

وكان النظام المطبق يسمح بتغير سعر الصرف بناء على تغيرات العرض والطلب فى حدود معينة ، حيث كان من الممكن أن يرتفع سعر العملة أو ينخفض عن سعر التعادل بالذهب ويترتب على ذلك دخول وخروج الذهب من أو إلى الدولة ـ حتى يعود التوازن بين سعر الصرف الفعلى وسعر التعادل بالذهب . وقد اطلق على حدود تغير سعر الصرف الفعلى عن سعر التعادل بالذهب (حدى الذهب) وهما حد دخول الذهب الذى يتحدد بتكلفة نقل الذهب التى يتم طرحها من سعر التعادل فينتج حدا استيراد الذهب . وفى حالة اضافة تكلفة نقل الذهب إلى سعر التعادل ينتج لنا تصدير الذهب (خروج الذهب) . وقد صاحب تطبيق هذا النظام نوع من الاستقرار لم يشهده العالم بعد ذلك . اذ اندلعت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وترتب على ذلك زيادة النفقات العسكرية وديون الحرب والتعويضات كما ارتفعت الأسعار وتفاقمت الضغوط التضخمية . كما حدثت اختلالات جوهرية فى موازين تجارة الدول المتحاربة وحدث تفاوت عالمى كبير بين نفقات انتاج وهياكل أسعار الدول المتقدمة والنامية التابعة لها اقتصاديا . وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى اجتمعت بعض

الدول فى بروكسل عام ١٩٢٠ لمناقشة مشاكل التجارة العالمية وتقلبات أسعار الصرف، كما عقد بعد ذلك مؤتمر آخر فى جنوة عام ١٩٢٢ وكان من نتائجه اتفاق بعض الدول على الاستمرار فى تطبيق سياسة الصرف بالذهب حتى نهاية عام ١٩٢٨ التى بعدها حدثت أزمة الكساد العالمى أو الكساد الكبير (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) . وترتب على هذه الأزمة خروج كثير من الدول عن قاعدة الذهب ، كما اتجهت بعض الدول إلى تطبيق سياسات الرقابة المباشرة على النقد والتجارة العالمية أو على كافة معاملاتها الخارجية وانتهى بذلك عصر الذهب وبدء عصر الرقابة على النقد والعملات غير القابلة للتحويل واتفاقيات الدفع الثنائية . كما اتجهت بريطانيا إلى تخفيض سعر الجنيه الاسترلينى للتحويل واتفاقيات الدفع الثنائية . كما اتجهت بريطانيا إلى تخفيض سعر الجنيه الاسترلينى عام ١٩٣٠ وتبعها فى ذلك الدول التى تتكون منها كتلة الاسترلينى مثل مصر والهند أو المستعمرات البريطانية كافة ، كما أنشأت بريطانيا صندوق موازنة أسعار الصرف حيث خصصت لذلك مبلغ مائة وخمسون مليون جنيه استرلينى فى شكل سندات خزانة يتم استخدامها فى شراء العملات الأجنبية للمحافظة على استقرار سعر الصرف ومنع التقلبات غير المرغوبة اقتصاديا واجتماعيا فى هذه الأسعار . وفى عام ١٩٣٣ أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية صندوق الصرف الأجنبى حيث حولت إليه الأرباح الناتجة عن تخفيض قيمة الدولار الأمريكى والتى بلغت وقتها نحو مليارين من الدولارات فى صورة ذهب .

وعندما طرح جون مାينارد كينز نظريته الاقتصادية المعروفة بالثورة الكينزية من أجل القضاء على الكساد العالمى وكان لها صدى إيجابى بعد خروج العالم من أزمة الكساد الكبير اتجهت بعض الدول إلى تغيير أسعار صرف عملاتها وتغيير احتياطياتها النقدية وتجارتها الخارجية وموازين مدفوعاتها بما يتفق مع الظروف الجديدة .وفى عام ١٩٣٩ نشبت الحرب العالمية الثانية واتجهت الاسعار المحلية إلى الارتفاع واتجهت أسعار الصرف إلى عدم الاستقرار مما جعل كثير من الدول تتجه إلى تطبيق نظم الرقابة على النقد

وعلى التجارة الخارجية لكى تحمى احتياطياتها من النقد الأجنبى من التدهور .

وفى عام ١٩٤٥ انتهت الحرب العالمية الثانية واتجهت دول أوروبا وأمريكا إلى تعمير ما دمرته الحرب واعادة بناء مشروعات البنية الأساسية فى أوروبا وزاد الانفاق العالمى تبعا لذلك مما أدى إلى صعوبة العودة مرة أخرى إلى العمل بقاعدة الذهب ومن ثم بدء العمل بنظام الصرف بالدولار حيث ارتبطت عملات مختلف الدول بالذهب عن طريق الدولار الامريكى . كما اتجهت بعض الدول إلى تقليل دور الذهب فى احتياطياتها الدولية بعد أن تعرض الذهب للمضاربة وارتفعت أسعاره بشكل غير مسبوق فى السوق الحرة .

وفى شهر يوليو ١٩٤٤ اجتمعت أربع وأربعين دولة فى بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة الاجراءات التى يمكن تطبيقها لاصلاح نظام النقد الدولى حيث تم الاتفاق على انشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير الذين بدء أعمالهما فى عام ١٩٤٧ من أجل تحقيق الاستقرار فى أسعار الصرف وازدهار النشاط الاقتصادى وتنمية حركة التجارة الخارجية .

وتطبيقا لما سبق فقد تم الغاء نظام الرقابة على النقد واستجابت لذلك دول كثيرة بينما رأت بعض الدول الاستمرار فى تطبيقها للنظام حتى بعد انتهاء فترة السماح التى حددها صندوق النقد الدولى لانتهاء العمل بها ، كما اتفقت الدول المجتمعة على انشاء أسعار الصرف الرسمية التى قامت كل دولة بتحديدها لعملتها وابلاغ الصندوق بها .

وفى هذا المبحث نتناول الدور الذى يلعبه صندوق النقد الدولى فى تحديد أسعار الصرف ودور الصندوق فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وعلاج موازين المدفوعات وموقف الصندوق من تغيرات أسعار الصرف فى الدول الأعضاء وحدود تغيراتها المرغوبة أو المناسبة لظروف الدولة الاقتصادى وظروف الاقتصاد العالمى فى نفس الوقت .

أهداف صندوق النقد الدولى :-

توضح المادة الأولى من اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولى أهدافه التى يعمل على تحقيقها وتتمثل فيما يلى :

١ ـ تشجيع التعاون النقدى الدولى من خلال الهيئة الدائمة التى تهيء الوسائل اللازمة للمفاوضات فى بذل الجهود الدولية لحل مشاكل النقد الدولية .

٢ ـ تيسير التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية والمساهمة فى تحقيق والمحافظة على ارتفاع معدلات التشغيل للعمالة وزيادة الدخل الحقيقى بشكل مستمر وتنمية الموارد الانتاجية للدول الأعضاء وفقا لمبادئ الاقتصاد السياسى .

٣ ـ تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف عالميا والمحافظة على معدلات مناسبة لأسعار صرف الدول الأعضاء وتجنب المنافســة فى تخفيض قيمة العملة بين الدول الأعضاء .

٤ ـ المساهمة فى اقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين الدول الأعضاء وإزالة قيود الصرف التى تعوق نمو التجارة العالمية .

٥ ـ توفير الثقة بين الأعضاء بجعل موارد الصندوق فى متناولهم مع اتخاذ التحفظات اللازمة مما تهيء لهم الوسائل الخاصة بتصحيح تقلبات ميزان المدفوعات دون الإلتجاء إلى تدابير هدامة قد تقتضى على حالة الرخاء الدولى .

٦ ـ العمل على تقليل الزمن الذى يستغرقه اختلال موازين المدفوعات والحد من درجة الاختلال .

مدى تحقيق أهداف الصندوق :-

قام الصندوق منذ انشائه بالاشراف على سياسات الصرف العالمى حيث كان يلزم الدول الأعضاء بتحديد أسعار تعادل وإبلاغها للصندوق مع عدم القيام بتغيير أسعار

العملة عن الأسعار المبلغة للصندوق سوى فى الحدود التى حددها الصندوق للدول الأعضاء قبل تعديل اتفاقية انشاء الصندوق والسماح للدول الأعضاء بتعويم أسعار صرف عملاتها وفقا لظروف العرض والطلب كما سوف نوضح ذلك فى الصفحات القادمة .

وقد استعاض الصندوق عن نظام الصرف الثابت وأسعار التعادل بما يعرف ببرامج التثبيت الاقتصادى التى يكون سعر الصرف أحد جوانبها الأساسية حيث يشترط الصندوق على الدول الأعضاء تحديد سعر صرف واقعى إذا ما أرادت السحب بما يزيد عن الحد المسموح به لاقراض البنك المركزى للحكومة وللجهاز المصرفى .

ويسمح الصندوق باستخدام سعر صرف تجريبى خلال فترة انتقالية للاصلاح الاقتصادى مما يضطر الدولة العضو إلى تغيير سعر تعادل عملاتها عدة مرات وذلك تحت اشراف ومشورة خبراء الصندوق وبمساعدتهم ويتفق الصندوق مع الدولة العضو على التسهيلات التي يمكن لها سحبها من الصندوق لدعم الاصلاح المالى والنقدى وعلاج مشاكل كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات ومساعدة الدولة على عقد اتفاقيات تعاون نقدى مع الدول المتقدمة لكى تقترض منها عند الحاجة إلى ذلك .

وتقوم فكرة الصندوق فى التعامل مع أسعار الصرف على أساس منع التضخم الناشئ عن عجز الموازنة العامة مما يجعل الصندوق يبدى اهتماماً كبيراً بتخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلى الأجمالى عن طريق خفض النفقات العامة من خلال تقليل دور الجهاز الادارى الحكومى فى ملكية وإدارة المشروعات وكافة الأنشطة الاقتصادية مع العمل على زيادة الايرادات العامة عن طريق تحسين الجهاز الادارى وزيادة فئات الضرئب المفروضة وفرض ضرائب جديدة على أن يتم تحصيلها بأقل تكلفة ادارية ممكنة . وفى مجال النفقات العامة ينصح الصندوق بترشيد الدعم المخصص لنفقة المعيشة والقضاء على خسائر المشروعات العامة من خلال اعادة هيكلة المشروعات

الانتاجية الخدمية والتعجيل بمعدلات خصخصة مشروعات قطاع الأعمال العام .
ويحرص الصندوق على توفير التمويل اللازم من خلال التسهيلات المتعددة التى يطبقها ويتيحها للدول الأعضاء للسحب منها مثل تسهيل التمويل التعويضى ، والتسهيل الفورى والتسهيل الممتد وتسهيل ويتفين وتسهيل البترول وتسهيل التمويل المعزز للتصحيح الهيكلى الذى من المتوقع أن يحقق تمويله الذاتى عام ٢٠٠٥ بعد فترة انتقالية تبدء عام ٢٠٠٠ لمدة أربع سنوات يمكن خلالها جمع الموارد اللازمة لتشغيل هذا التسهيل . وذلك بالاضافة إلى اتجاه الصندوق إلى بيع جزء من حيازته من الذهب قيمته مليارى دولار أمريكى .

ويهتم الصندوق باصلاح قيمة عملات الدول النامية والفقيرة وشديدة المديونية من خلال توفير التسهيل المعزز للاصلاح الهيكلى .

وقد ارتفع حجم الاقراض من الصندوق للدول الأعضاء عام ١٩٩٥ بما يقرب من ثلاثة أمثال حجمه عام ١٩٩٤ حيث بلغت قيمته حوالى ١٨٫٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تعادل ٢٦٫٨ مليار دولار وذلك نتيجة الزيادة التى قامت المكسيك وروسيا الاتحادية بسحبها لدعم برامج التكيف المكثفة والتى بلغت فى المكسيك ١٢٫٨ مليار دولار وفى روسيا ٥٫٢ مليار دولار .

وخلال الفترة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٥) يمكن رصد التغيرات التالية فى قروض الصندوق :

أ ـ حدثت زيادة كبيرة فى ترتيبات المساندة (Stand - By) وتسهيلات التمويل المعزز (Concessional Facility) .

ب ـ تضاعف حجم قروض التسهيل الممتد (Extended) وذلك نتيجة اقراض الأرجنتين ١٫٥ مليار دولار فى ابريل ١٩٩٥ .

ج ـ انخفضت قروض التمويل التعويضى (Compensatory) عام ١٩٩٥

حيث بلغت قيمتها ٨٫٩٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقابل ٧٠٩٫٥٣ مليون وحدة عام ١٩٩٣ .

د ـ انخفضت قروض تسهيلات التحول النظامى (Systemic Transfor-mation) عام ١٩٩٥ بنسبة تزيد على ٦٠ ٪ حيث بلغت قيمتها ٦١١٫٧٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقابل ١٩٤١٫٨٣ مليون وحدة عام ١٩٩٤ .

هـ ـ سحبت ٢٤ دولة عضو فى ديسمبر ١٩٩٥ حوالى ٤٫١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦ مليار دولار) .

و قدم الصندوق قرضاً طارئاً للبوسنة والهرسك بلغت قيمته ٣٠٫٣ مليون وحدةحقوق سحب خاصة (٤٤٫١ مليون دولار) وهو أول استخدام لتسهيل القروض الطارئة التى استحدثها الصندوق عام ١٩٩٥ من أجل إعادة البناء بعد الحروب والدمار .

ز ـ وافق الصندوق على منح قروض مساندة جديدة لكل من باكستان وأوزباكستان بلغت قيمتها ٥٨٤٫٤ مليون دولار لباكستان ، ١٨١٫٣ مليون دولار لأوزبكستان .

وحصلت زامبيا على من تسهيلات التكيف الهيكلى قيمته ٢٦٤٫٤ مليون دولار كما حصلت على قرض آخر تحت بند تسهيلات الاصلاح الهيكلى المعزز قيمته ١٫٠٢ مليار دولار فى نفس العام .

ويجدر الاشارة فى هذا الخصوص إلى أن جهود الصندوق فى مجال استقرار أسعار الصرف فى الدول الأعضاء ظهرت من خلال النجاح الذى حققته كثير من الدول التى طبقت برامج التكيف الهيكلى فى القضاء على الأسواق السوداء للنقد الأجنبى وتحرير أسعار الصرف واستقرارها ومنع المضاربة عليها ، ولذلك نجد أن ارتباط عملات دول النمور الآسيوية مثلا (كوريا الجنوبية ـ تايلاند ـ الفلبين ـ أندونيسيا ـ ماليزيا)

بالدولار الأمريكى ابان أزمة الدولار الأمريكى وانخفاض قيمته أمام معظم العملات الرئيسية الأخرى أدى إلى انخفاض قيمه عملات هذه الدول أمام الين اليابانى والمارك الألمانى نتيجة عدم المغالاة فى تقييمها مقابل الدولار الأمريكى حيث تم تقييم عملة ماليزيا بأقل من قيمتها أمام الدولار بنسبة ٣٦ ٪ بينما تم تقييم عملة تايلاند أمام الدولار بأقل من قيمتها بنسبة ٢٠ ٪ فى الوقت الذى حدثت فيه مغالاة فى تقييم قيمة عملة المكسيك مثلا أمام الدولار بنسبة ٥ ٪ .

ولعل ما سبق جعل البعض يرى أن نجاح جهود الدول النامية فى علاج عجز موازين مدفوعاتها واستقرار قيم عملاتها يتطلب التدخل الفعال لصندوق النقد الدولى فى كافة القرارات الاقتصادية لهذه الدول ولولا تدخل الصندوق لعلاج الأزمة المكسيكية لأثرت سلبياً على الاقتصاد العالمى حيث اعتمد الصندوق اجراءات رسمية لتأمين موافقة سريعة على المساندة المالية المشروطة من خلال تسهيل التمويل الطارئ .

ويتجه الصندوق إلى التركيز على ثلاثة مداخل للتعامل مع الأوضاع النقدية العالمية فى المستقبل تتمثل فيما يلى :

- تكثيف جهوده فى مساعدات الدول الأعضاء وتعزيز الرقابة عليها .
- زيادة الموارد المالية للصندوق لضمان الفعالية فى علاج الأزمات .
- عدم تهميش الدول منخفضة الدخل بسبب زيادة معدل التكامل للاقتصاد العالمى .

ويؤيد عدد كبير من أعضاء الصندوق حدوث زيادة كبيرة فى حصص الدول الأعضاء لزيادة الموارد المالية للصندوق .

- ويتجه الصندوق إلى مساندة نظام اجتماعى جديد تتلاشى معه الفوارق بين سكان العالم وتحسين أحوال الفقراء على أن تتضمن قواعد الصندوق أسس هذا النظام وليس مجرد مطالبات أو مسكنات وقتية تتغير فى ضوء الظروف المتغيرة عالميا .

ويزيد من أهمية هذا الاتجاه أن حوالى ٨٤٠ مليون مواطن فى العالم تهددهم المجاعات ، وأن ٨٠٪ من سكان العالم يعتبرون فى عداد الفقراء .

وهكذا ندرك أن صندوق النقد الدولى بدء يتعامل مع قضية أسعار الصرف عالميا من منطلق جديد لم يكن معروفاً من قبل ، وهو منظور يربط بين أسعار الصرف وكافة مجالات النشاط الاقتصادى الأخرى ، فضلا عن الربط بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الادارية والجوانب الاجتماعية لتقليل الفوارق بين أغنياء العالم وفقراءه ، وعدم السماح بتهميش الفقراء فى برامج الاصلاح الاقتصادى محليا وبرامج الاستقرار النقدى والاقتصادى عالميا فى ظل تكامل الاقتصاد العالمى فى الوقت الراهن .

وظائف الصندوق :-

لكى يتمكن الصندوق من تحقيق أهدافه السابق شرحها يقوم بعدة وظائف يمكن تقسيمها إلى :

- وظيفة تمويلية .
- وظيفة الاشراف على أسعار الصرف عالميا .

ونوضح كل منهما كما يلى :-

ا - الوظيفة التمويلية :-

يقوم الصندوق بالحصول على موارد مالية من الدول الأعضاء المتقدمة والدول التى لديها فوائض نقدية مثل الدول الصناعية المتقدمة ودول النفط الأعضاء فى الأوبك وغيرها وذلك مقابل فائدة على هذه الأموال أو الموارد ثم يعيد اقراض هذه الموارد إلى الدول الأعضاء التى تواجه مشاكل العجز فى ميزان المدفوعات مقابل سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة التى يقترض بها الصندوق موارده .

ويجدر الاشارة إلى أن اتفاقية انشاء الصندوق تلزم الدولة العضو بسداد ٢٥٪ من

حصتها لدى الصندوق بالذهب أو ١٠ ٪ من الأرصدة الذهبية ومن الدولارات أيهما أقل وتقوم الدولة بسداد ٧٥ ٪ الباقية من حصتها بعملتها الوطنية .

وتستطيع الدولة العضو طلب عملات الدول الأخرى الأعضاء فى الصندوق بشرط ألا يؤدى ذلك إلى زيادة رصيد الصندوق من عملة العضو طالب الشراء بأكثر من ٢٥ ٪ من حصته لدى الصندوق خلال سنة ، وبشرط ألا يؤدى ذلك إلى زيادة رصيد العضو لدى الصندوق بأكثر من ٢٠٠ ٪ من حصته . ويجوز للصندوق استثناء بعض الدول من هذا الشرط طبقا لظروف كل دولة على حدة .

وقد سبق لنا بيان أهم التسهيلات التى يقدمها الصندوق لمساعدة الدول الأعضاء ودعم جهودهم من أجل الأصلاح الاقتصادى واستقرار سعر الصرف . وبذلك يمارس الصندوق وظيفة مماثلة لوظائف البنوك التجارية من حيث تجميع الموارد ثم للإقراض مقابل فائدة لمن يريد ذلك بسعر فائدة مرتفع عن سعر الفائدة الدائن على الموارد .

وقد كان من المتصور أن يلعب الصندوق وظيفة بنك مركزى عالمى إلا أن ذلك لم يتحقق مما جعل البعض يعتبر أن غياب هذه الوظيفة هو السبب الرئيسى لعدم استقرار الأوضاع النقدية العالمية بين آونة وأخرى .

ولكننا نرى أن الصندوق يستطيع من خلال برامج التكيف الهيكلى أو برامج الاصلاح الاقتصادى التى يراجعها مع الدول الأعضاء التأثير على المعروض النقدى وسعر الفائدة وسعر الصرف وحركة رؤوس الأموال والسياسات المالية والنقدية وسياسات الاستيراد والتصدير ، والمجالات التى يتم استخدام القروض والمدفوعات فيها وهو ما يعنى التأثير على الانتاج والاستهلاك والأسعار والأجور وغيرها وهى مجالات عادة ما تحرص البنوك المركزية على التأثير عليها من خلال وظائفها مما يجعلنا ندرك أن الصندوق يمارس إلى حد كبير وظيفة البنك المركزى العالمى من حيث الرقابة على الإئتمان والمعروض النقدى فى كل دولة ومن ثم التأثير على هذه المتغيرات عالميا .

وقد أجريت دراسة على ٢١ برنامجا للصندوق فى بعض الدول التى حصلت على التسهيلات الإئتمانية الفورية خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) وتبين منها أن حوالى ثلث هذه البرامج قد حقق نجاحاً واضحاً وتحسن اقتصاد الدول التى طبقت هذه البرامج سواء فى الانتاج أو الاستهلاك أو التجارة الخارجية وميزان المدفوعات . كما تبين أن معظم الدول قامت بوضع قيود على زيادة المعروض النقدى واتجهت القيود إلى الزيادة فى ١٢ حالة من ٢٠ حالة بفرض أن سياسة الإئتمان فيها تؤثر بشكل فعال على كافة المتغيرات الاقتصادية .

وتوضح تقارير الصندوق عن عام ١٩٩٥ أن الدول النامية التى طبقت برامج الصندوق نجحت فى تخفيض العجز فى الموازنات مما أدى إلى تراجع معدلات التضخم والإقلال من التشوهات السعرية وتنشيط الحوافز والمنافسة وإيجاد مناخ مناسب لقطاع الأعمال وللاستثمار الأجنبى المباشر . وقد ظهر ذلك واضحاً فى حالة الدول النامية الآسيوية وبصورة أقل فى الدول النامية فى أمريكا اللاتينية وافريقيا والشرق الأوسط وذلك على الرغم من تأثر الأوضاع الاقتصادية فى بعض الدول فى المدى القصير بالأزمة المكسيكية وتبعاتها .

ويمكن القول بأن الصندوق يزاول وظيفة البنك المركزى العالمى من خلال ما يلى :

- توفير السيولة الدولية من خلال تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة .
- عمليات بيع الذهب وتوزيع أرباحها على الدول النامية الأعضاء لعلاج خلل موازين مدفوعاتها .
- التمييز فى أسعار الفائدة وآجال الإئتمان الذى يوفره الصندوق للدول الأعضاء والتى تتفاوت من تسهيل إلى آخر مما يؤثر على حجم المعروض النقدى العالمى وعلى توجيه حركة رؤوس الأموال .

- توجيه الموارد المالية من الدول الأعضاء التى لديها فائض فى موازين مدفوعاتها إلى الدول النامية التى تعانى من عجزموازين مدفوعاتها والتى تقوم بسداد ما تحصل عليه من موارد مالية بعد ذلك عندما يحدث تحسن فى موازينها ، وهو ما يمكن اعتباره مصدراً من مصادر السيولة الدولية .

حقوق السحب الخاصة :-

سبق أن أشرنا إلى أن الدولار الأمريكى تربع على عرش النظام العالمى للمدفوعات الدولية بعد انتهاء العمل بقاعدة الذهب ، وأصبح عملة قيادية عالمية قابلة للتحويل وقام الصندوق بتسوية حسابات الدول الأعضاء فى الصندوق عالميا بالدولار الأمريكى .

ومع بداية الستينات تبين للصندوق ظهور أعراض ضعف تعترى الدولار الأمريكى تهدد بعدم صلاحيته فى تسوية المدفوعات الدولية نتيجة زيادة الانفاق الحكومى الأمريكى على بنود السلاح وكافة الانشطة المرتبطة بالقوات المسلحة الأمريكية المتورطة فى حرب فيتنام فضلا عن زيادة اعتمادات المعونات الأمريكية إلى مختلف دول العالم لأسباب سياسية واقتصادية وزيادة الدور الذى تقوم به الشركات الأمريكية خارج حدودها كشركات متعددة الجنسيات ونزوح رؤوس الأموال الأمريكية مما أدى إلى تزايد العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى من سنة إلى أخرى مما جعل البعض يرى أن الموازنة الأمريكية تتحدد خارج الحدود .

ونتيجة لما سبق اجتمعت لجنة العشرين المعنية بشئون النقد فى الصندوق لبحث موقف النظام النقدى العالمى والبحث عن بديل للدولار يصلح ليكون عملة دولية احتياطية تحل محل الدولار الأمريكى . وقد عزز من هذا الإتجاه صعوبة استمرار الولايات المتحدة الأمريكية فى تحويل الدولارات إلى ذهب بعد أن ارتفع سعره بشكل واضح نتيجة لاستمرار قيمة الدولار فى التدهور . وذلك بالإضافة إلى تعدد الوحدات الحسابية التى أنشأتها التكتلات الاقتصادية والنقدية المتعددة .

مثال ذلك الوحدة الحسابية الأوروبية التى أنشئت عام ١٩٦١ وتساوى قيمتها دولار أمريكى حدد له وزن بالذهب يبلغ ٨٨٧٥٨٨ ر. جرام من الذهب الخالص . ومثل الوحدة الأوروبية المثقلة ووحدة الأركرو (ARCRU) التى أنشأها بنك هامبورز والتى تتكون من عملات ١٢ دولة عربية وكانت مساوية لقيمة الدولار الأمريكى ، ومثل وحدة بنك باركليز والتى تعتمد على أربعة عملات أوروبية ومطالبة الدول العربية بانشاء دينار عربى حسابى فى إطار جامعة الدول العربية عام ١٩٦٤ .

وقد اجتمع مجلس ادارة الصندوق فى (ريودى چانيرو) عام ١٩٦٧ وتوصل إلى ضرورة انشاء تسهيل لدى الصندوق يعتمد على وحدات حقوق سحب خاصة (SDRS) وهى وحدات حسابية قيمتها ٢٠٦٣٥ر١ دولار أمريكى أى ما يعادل ١/٣٥ من أوقية الذهب . إلا أنه لا يسمح بتحويلها إلى ذهب .

وقد قام الصندوق بتخصيص ٤ر٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة للدول الأعضاء فى الصندوق فى أول يناير ١٩٧٠ وقد تلى ذلك تخصيص نحو ٣ مليار وحدة أخرى عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢ .

وتقوم فكرة الوحدات على ربطها بالدولار الأمريكى الذى كان يشكل وزنا قدره ٤٠ ٪ من جملة أوزان العملات المحددة لقيمة الوحدات ، وهو ما حال دون استقرار قيمة هذه الوحدات فى ظل التدهور المستمر فى قيمة الدولار الأمريكى حتى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض قيمة الدولار رسميا مرتين خلال ١٤ شهراً ما بين نوفمبر ١٩٧١ ، وفبراير ١٩٧٣ . وقد ترتب على ذلك خسائر وأضرار لحقت بالدول المتقدمة والنامية على السواء . كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧١ توقفها عن تحويل الدولارات إلى ذهب وكانت هذه ضربة عنيفة إلى نظام بريتون وودز. وترتب على ذلك تجميد إحتياطيات الذهب النقدى فى جميع الدول فى الوقت الذى قدرت فيه الإلتزامات القصيرة الأجل للأجانب بنحو ٧ر٩ مليار دولار محسوبة على أساس ٣٥ دولار للأوقية من الذهب .

وقد اتجه الصندوق إلى البحث عن صيغة جديدة تحقق الاستقرار لوحدات حقوق السحب الخاصة فلجأ إلى تقييم هذه الوحدات اعتبارا من ٢٨ يونيو ١٩٧٤ على أساس مجموع قيمة عملات ١٦ دولة تمثل مجموع صادراتها مالا يقل عن ١ ٪ من مجموع الصادرات العالمية خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٢) على أن يكون لعملة كل دولة وزن خاص بها يتناسب مع وزن صادراتها إلى اجمالى صادرات الدول الستة عشر . وقد كان وزن الدولار الأمريكى منها يمثل ٣٣ ٪ . وفى عام ١٩٧٦ إجتمعت اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولى فى چاميكا لتعديل مواد اتفاقية انشاء الصندوق وكان الهدف الأساسى من الاجتماع والتعديل إعطاء المزيد من الأهمية لوحدات حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطى عالمى خلفاً للدولار الأمريكى وللذهب ويتم بواسطتها تقييم حصص وحسابات الدول الأعضاء مع الصندوق . وأصبح هذا التعديل سارياً اعتباراً من عام ١٩٧٨ . كما رأى الصندوق اعادة النظر فى مكونات سلة العملات الستة عشر حيث قام الصندوق فى يوليو ١٩٧٨ بحذف عملات كل من جنوب افريقيا والدانمارك وحل محلها عملات كل من المملكة العربية السعودية وايران . كما تم تحديد الأوزان النسبية للعملات المكونة للسلة على أساس قيمة صادرات كل منها فى مجموع صادرات الدول المكونة للسلة خلال الفترة (١٩٧٢ - ١٩٧٦) . كما تم الاتفاق على تعديل مكونات السلة فى أول يوليو ١٩٨٣ ، على أن يتم تعديلها كل خمس سنوات بعد ذلك ليتم أخذ التطورات الاقتصادية العالمية التى تستجد فى الحسبان إلا أنه تم تعديل مكونات السلة فى يناير ١٩٨١ لتصبح مكونة من خمس عملات فقط بدلاً ١٦ عملة وهى الدولار الأمريكى والمارك الألمانى والفرنك الفرنسى والجنيه الاسترلينى والين اليابانى .

وقد قام الصندوق بتخصيص ٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة فى يناير ١٩٧٩ موزعة على ثلاث سنوات خلال الفترة (١٩٧٩ - ١٩٨١) وبلغ مجموع

ما تم تخصيصه وقتها حوالى ١٣٫٣ مليار وحدة . ويتقاضى الصندوق فائدة على هذه المخصصات تتراوح بين ٦ ٪ ، ٦٫٧٥ ٪ وتمثل اجمالى قيمة الفوائد التى يتقاضاها الصندوق على هذه المخصصات حوالى ٦٠٪ ـ ٨٠٪ من مجموع قيمة الفوائد التى يتقاضاها من مختلف الأنشطة ، وبذلك اتجه الصندوق إلى التوسع فى استخدام هذه الوحدات فى سداد الإلتزامات وتبادلها بين الدول الأعضاء دون الحاجة إلى تحويلها إلى عملات حرة .

وقد اتجهت كثير من المؤسسات الدولية والاقليمية إلى استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة فى تسوية كافة حساباتها ومعاملاتها مثال ذلك بنك التنمية الافريقى وبنك اسكندنافيا للاستثمار وصندوق النقد العربى والبنك الاسلامى للتنمية وهيئة قناة السويس . كما تم اصدار بعض السندات الأوروبية بهذه الوحدات مثال ذلك سندات شركة (Aluswisse) فى سويسرا التى أصدرتها فى نهاية مايو ١٩٧٤ ، كما اتجهت كثير من الدول إلى استخدام هذه الوحدات فى حسابات العملاء وودائع البنوك التجارية بها .

ويرى بعض الاقتصاديين أن اصدار هذه الوحدات له آثار تضخمية تنتج من عدم استخدام الأجهزة الانتاجية بشكل فعال غير أنه يمكن الرد على ذلك بأن هذا لايعتبر عيباً يمكن نسبته إلى الوحدات الحسابية بل يرجع إلى سوء الادارة الاقتصادية والمالية والانتاجية بالدول التى تحصل على هذه المخصصات دون أن تتمكن من إصلاح هياكلها الانتاجية .

ويشير البعض الآخر من الاقتصاديين إلى أن سماح الصندوق للدول الأعضاء بخفض حيازتها من الوحدات إلى أقل من ٣٠٪ من مخصصاتها من وحدات حقوق السحب الخاصة يحول دون قبول كثير من الدول استخدام هذه الوحدات فى تسوية

عجز موازين مدفوعاتها ، وهو ما يعنى أن نظام هذه الوحدات يعتبر نظاماً تكميلياً لا يسهم كثيراً فى حل مشكلة السيولة الدولية طالما أنه لم يفلح فى حل مشكلة عجز موازين المدفوعات . وذلك بالإضافة إلى عجز الدول النامية عن الحصول على مخصصات اضافية جديدة فى حالة زيادة الاحتياطات الدولية مثلما حدث عام ١٩٧٣ .

ورغم العديد من الانتقادات التى وجهعت إلى وحدات حقوق السحب الخاصة فقد أصبحت هذه الوحدات بمثابة أصل احتياطى مختلط Composite Reserve) (Asset أو مزدوج بعد أن أصبحت كافة تسهيلات الصندوق تقدم للدول الأعضاء محسوبة بهذه الوحدات وبعد أن تضاءل وزن كافة الأصول المنافسة ، وشاع استخدامها محليا واقليميا ودوليا . وقبل انهيار الإتحاد السوفيتى السابق واختفاء دول المعسكر الاشتراكى واتجاه دول أوروبا الشرقية إلى تطبيق نظام الاقتصاد الحر كان هناك من يرى أن استبعاد معاملات دول المعسكر الاشتراكى يحد من عالمية هذه الوحدات حيث تضطر بعض الدول إلى عدم تحويل ما لديها من عملات احتياطية إلى وحدات حقوق سحب خاصة حرصاً على معاملاتها مع دول المعسكر الاشتراكى غير الأعضاء فى صندوق النقد الدولى إلا أن ذلك لم يعد له مجال فى الوقت الراهن خاصة فى ظل اختفاء نظام الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الذى يعتمد على المقايضة بسعر قطع يتفق عليه .

٢ - وظيفة الإشراف على أسعار الصرف :-

عندما بدء الصندوق فى مزاولة نشاطه عام ١٩٤٧ كان يلزم الدول الأعضاء بتحديد سعر تعادل لعملاتها على أساس وزن معين من الذهب أو الدولار الأمريكى بالوزن والمعيار المحددين عام ١٩٤٤ .

وكانت اتفاقية إنشاء الصندوق تتيح للأعضاء تغيير قيمة عملاتها بما لايتعدى ١ ٪ سواء بالزيادة أو بالنقصان ثم تعدلت بموجب اتفاقية (سميثونيان) التى وقعت فى واشنطن فى ديسمبر ١٩٧١ لتكون ٢٫٢٥ ٪ بالزيادة أو بالنقصان أيضا .

وتسمح اتفاقية الصندوق للدولة العضو التى تعانى من عجز مزمن فى ميزان مدفوعاتها بتغير سعر عملتها فى حدود ١ ٪ على كل جانب دون الحصول على موافقة من الصندوق . ويمكن لبعض الدول تجاوز هذه النسبة بشرط الحصول على موافقة الصندوق قبل حدوث التجاوز .

وقد ساعدت هذه الضوابط إلى حد ما على استقرار سعر الصرف لفترة معينة امتدت إلى أوائل حقبة السبعينات ثم حدث نوع من عدم استقرار أسواق النقد الأجنبى عالميا نتيجة المضاربة على أسعار الصرف القابلة للتحويل بصفة عامة وعلى الدولار الأمريكى بصفة خاصة .

وقد سبق لنا الاشارة إلى اعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن التخفيض الثانى للدولار الأمريكى عام ١٩٧٣ رسميا واتجاه سعر الذهب إلى الارتفاع بشكل لم يحث من قبل . كما لجأت بعض الدول إلى رفع قيم عملاتها (بريطانيا ، وألمانيا ، وفرنسا ، واليابان) . كما ارتفعت مستويات الأسعار المحلية بصفة عامة فى الدول الصناعية المتقدمة التى شهدت معدلات تضخم كبيرة وانتقلت من دولة إلى أخرى فضلا عن اتجاه موازين مدفوعات الدول الكبرى إلى الارتفاع بشكل مستمر .

وفى ضوء ما سبق اجتمعت لجنة العشرين المعنية بشئون النقد فى صندوق النقد الدولى وذلك لدراسة النظام النقدى العالمى والبحث عن أفضل الحلول لإعادة الاستقرار العالمى إلى سوق النقد الدولى . وفى عام ١٩٧٦ حدث التعديل الثانى لإتفاقية انشاء

صندوق النقد الدولى الذى أعطى الصفة القانونية لتعويم أسعار الصرف ، وهو تقرير للأمر الواقع حيث كانت كثير من الدول المعنية تلجأ إلى التعويم بالمخالفة لأحكام الصندوق .

وقد لجأت كثير من الدول إلى ربط عملاتها بوحدات حقوق السحب الخاصة بدلاً من الذهب أو الدولار مثال ذلك السعودية وقطر والإمارات العربية وبعض دول أمريكا اللاتينية بعد أن أقر ذلك الصندوق .

ورغم ما سبق لم يختفى نشاط المضاربة على العملات الدولية ولم يحدث انخفاض فى الطلب على الاحتياطيات الدولية بصفة عامة وعلى حقوق السحب الخاصة بصفة خاصة . ولعل ذلك يلقى المزيد من الأعباء على الصندوق فى رقابة الاحتياطات الدولية وتوفير السيولة الدولية .

ولعل ذلك هو ما جعل بعض الاقتصاديين يطالب بالعودة إلى ربط العملات بالذهب ويستدلون على ذلك بلجوء دول أوروبا الموحدة إلى البحث عن نظام نقدى أوروبى يسمح لعملات الدول الأعضاء باصدار وحدات نقدية عن طريق صندوق التعاون النقدى الأوروبى مقابل وديعة لكل دولة من الدول الأعضاء تقدر بنحو ٢٠ ٪ من حيازتها من الذهب ، ٢٠ ٪ من اجمالى احتياطاتها بالدولار الأمريكى .

ويجدر الاشارة إلى أن الترتيب السابق لم يحقق صفة الثبات وما زالت دول أوروبا تعانى من مشكلة البطالة والتضخم وخلل موازين المدفوعات مما جعلها تتجه إلى المطالبة باصدار عملة نقدية أوروبية موحدة عام ١٩٩٩ طبقا لمعاهدة ما ستريخت الخاصة بالوحدة النقدية خاصة فى ظل اتجاه الدولار الأمريكى إلى الارتفاع بمعدلات بلغت نحو ٢٥ ٪ على مدى عامين منها ٥ ٪ خلال شهر يناير ١٩٩٧ فقط مما يؤدى إلى

تنشيط الصادرات الأوروبية واليابانية مماجعل الولايات المتحدة الأمريكية تطالب دول أوروبا بخفض سعر الفائدة من أجل زيادة الطلب على المنتجات الأمريكية فى الأسواق الأوروبية وهو ما يتعارض مع خطط ضغط الاتفاق الحكومى فى أوربا ويخل بشروط الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٩ .

المبحث الثانى

مفهوم ونظريات سعر الصرف

تمهيد :-

فى المبحث الأول تعرضنا بالدراسة لدور صندوق النقد الدولى فى تحديد سعر الصرف وفى المحافظة على استقرار نظام النقد الدولى حيث تناولنا بالشرح أهداف الصندوق ومدى تحقيقها ووظائف الصندوق التى يزاولها من أجل تحقيق أهدافه ودوره فى الاشراف على أسعار الصرف عالميا . وذلك كمدخل ضرورى لدراسة المفاهيم الأساسية والطرق الفنية والنظريات المتعددة التى يرتكز عليها تحديد أسعار الصرف فى مختلف الدول الأعضاء فى الصندوق أو فى النظام النقدى العالمى ، وذلك بالإضافة إلى التعرف على كيفية تحديد سعر الصرف المتوازن وسعر الصرف الآجل والأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال . وهو ما نتناوله بالشرح والتحليل فى هذا المبحث .

أولا :- مفهوم سعرالصرف :-

يعبر سعر الصرف عن العلاقة بين وحدة من عملة إحدى الدول ووحدة واحدة من عملة دولة أو دول أخرى . أى أنه المعدل الذى على أساسه تحدث مبادلة عملة إحدى الدول ببقية عملات دول العالم . وبعبارة أخرى هو عدد الوحدات التى يمكن مبادلتها من عملة دولة ما بوحدة واحدة من العملة الأجنبية .

ويستخدم سعر الصرف فى عمليات التبادل التجارى بين الدول حيث يصبح المقياس الذى يتم على أساسه حساب دائنية أو مديونية الدولة . فإذا فرضنا أن سعر الدولار الأمريكى يساوى ٣٫٤ جنيه فإنه يقال إن سعر صرف الدولار بالجنيه المصرى يعادل ثلاثة جنيها وأربعون قرشاً وتتم حسابات التبادل الناتجة عن التجارة الدولية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية على أساس الدولار = ٣٫٤ جنيه . ويمكن التعبير

عن سعر الصرف بطريقة أخرى حيث يمكن القول بأن الجنيه المصرى = ٣ر. دولار أمريكى فقط .

ويرى بعض الاقتصاديين أنه من الأفضل التعبير عن سعر الصرف على أساس تعادل العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية إلى العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية ، وذلك أنه فى حالة الصيغة الأولى يتم النظر إلى العملة الأجنبية كما لو كانت سلعة من السلع يتم تبادلها مع الدول التى أصدرت هذه العملات .

وينظر الكثير من الاقتصاديين إلى سعر الصرف على أنه المرآة التى تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات الدولة ووارداتها سواء كانت منظورة أو غير منظورة . إذ أن الدولة التى تتمتع بصادرات قوية تكون عملتها الوطنية قوية مقابل بقية العملات والعكس صحيح فى حالة ضعف الصادارت وزيادة الواردات . ولذلك يمكن القول بأن سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة فى معاملاتها مع مختلف دول العالم إذا ما ترك حراً دون قيود إدارية مباشرة أو غير مباشرة .

ثانياً : سعر الصرف المتوازن :

ويقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذى تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوى التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية . وبذلك نجد أن سعر الصرف المتوازن مثل السعر المتوازن لأى سلعة من السلع المتداولة فى الأسواق الحرة فى حالة المنافسة الكاملة . أى أن السعر المتوازن يصبح فكرة نظرية لا وجود لها كثيراً فى الواقع الفعلى لمعاملات النقد الأجنبى نظراً لديناميكية العلاقات الاقتصادية النشطة وهو ما يؤدى إلى ندرة حدوث التساوى بين العرض والطلب على النقد الأجنبى حيث يتغير السعر يوميا بتغير الظروف . ومع ذلك يرى البعض أنه يمكن تقدير السعر المتوازن فقط من خلال مقارنة حركة أسعار العملة للوصول إلى تقدير

غير دقيق للسعر المتوازن للعملة . وعلى أى حال فإن سعر الصرف المتوازن سريع التغيير بين لحظة وأخرى حتى إذا لم تتغير العوامل المؤثرة فى تحديده مثل المعروض النقدى أو الطلب الحقيقى على النقود فى حالة حدوث تغيرات حقيقية فى مكونات الانتاج المحلى من السلع المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج ، وهوما يعنى حدوث تغير فى جانب الطلب المحلى على الواردات الأجنبية .

ويمكن التعبير عن سعر الصرف المتوازن بالرسم البيانى التالى :

شكل رقم (١)

السعر المتوازن للعملة

سعر الصرف

قيمة العملة المعروضة والمطلوبة

يوضح الشكل رقم (١) أن النقطة (ن) هى نقطة التوازن التى يتساوى عندها المعروض مع الطلب على العملة وبذلك يكون سعر الصرف المتوازن = م س . وفى حالة زيادة الطلب على العملة مع ثبات المعروض منها يرتفع سعر الصرف عن السعر المتوازن ويصبح م سَ بينما نجد أنه فى حالة زيادة المعروض من العملة مع ثبات الطلب يتجه السعر إلى الانخفاض إلى م سً .

ويلاحظ أن سعر الصرف المتوازن يتوقف حدوثه على بعض المتغيرات النقدية التالية :

١ ـ معدل نمو الدخل القومى .

٢ ـ معدل التغير النسبى فى المعروض النقدى .

٣ ـ معدل التغير فى سعر الفائدة .

٤ ـ اتجاه الطلب على النقود .

ويجدر الاشارة إلى أن المتغيرات الأربعة السابقة ليست على نفس الدرجة من الأهمية فى التأثير على سعر الصرف المتوازن ، حيث أوضحت بعض الدراسات أن اتجاهات الطلب على النقود مثلا تعتبر مسئولة عن ٤٠ ٪ من التخفيض الذى حدث فى سعر صرف الجنيه الاسترلينى خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٥) فى بريطانيا،بينما يمثل النمو النسبى فى المعروض النقدى ٣٠ ٪ من المسئولية خلال نفس الفترة ، ثم يجىء بقية العناصر بعد ذلك .

وتختلف العوامل الأربعة السابقة تبعا لإختلاف مستويات التشغيل المختلفة التى تتحدد بمستوى العمالة فى الاقتصاد المحلى ومستوى الأسعاروالأجور والطلب الفعلى وسعر الفائدة الأمر الذى يؤدى إلى وجود عدة أسعار توازنية وليس سعراً واحداً فقط ، وهو ما تناولته بالشرح الاقتصادية العالمية مسز روبنسون .

ويرى كينز أن تقدير سعر الصرف المتوازن يمكن اعتباره بديلاً لتقدير التعريفة الجمركية الفعالة أو تكلفة المكون المحلى للعملات الخارجية ، وذلك على أساس أن التعريفة الجمركية تعتبر أسلوب وقائى يستخدم لموازنة الطلب المحلى على الواردات الأجنبية عند الحدود التى تتناسب مع الطلب الأجنبى على الصادرات الوطنية . وبعبارة أخرى عندما يتساوى الطلب المحلى على العملات الأجنبية بغرض الاستيراد مع طلب

الأجانب على العملة الوطنية فى حالة التصدير إلى الخارج .

ولكن هل من الممكن أن يتساوى سعر الصرف المتوازن مع سعر الصرف الجارى ؟ ! يجيب على هذا السؤال الاقتصادى (بيلا بلاسا) حيث يرى إمكانية حدوث ذلك فى حالة عدم وجود تحركات مؤقتة لرؤوس الأموال وعدم وجود خسائر مستهدفة فى احتياطيات الدولة من النقد الأجنبى . وبعبارة أخرى يمكن لنا استنتاج أن سبب عدم التساوى بين سعر الصرف المتوازن وسعر الصرف الجارى يرجع إلى حركة رؤس الأموال والاحتياطيات الدولية .

ثانيا : سعر الصرف الآجل : (Forward Exchange Rate)

يطلق هذا التعبير على أسعار الصرف التى يتم تحديدها لصفقات مستقبلية أى أنه القيمة الحالية لسعر الصرف الذى يحدث فى المستقبل فى تاريخ معين والذى يكون سعراً حاضراً وقت حدوثه (Spot) .

ويعتبر سعر الصرف الآجل محصلة ثلاثة عوامل هى :

أ ـ سعر الصرف الحاضر (Spot)

ب ـ معدل الخسارة الناتجة عن الفرق بين القيمة الآجلة والقيمة الحاضرة لسعر الصرف .

ج ـ شرط التحدب ، ويقصد به عدم وجود قيمة صفرية طبقا لشرط عدم تساوى القيمة الحاضرة مع القيمة الآجلة الذى تناوله بالشرح الاقتصادى (جانسن) .

وترتبط أسعار الصرف الآجلة بالتعاقدات أو المعاملات الآجلة أو عمليات الكامبيو الآجل حيث يتم الحصول على القيمة الحالية لعملة ما فى وقت التعاقد أو البيع بسعر يحدد وقت التعاقد على أن يتم تسليم قيمة الصفقة مستقبلا مع تفادى نتيجة تغير قيمة

العملة وذلك فى حالة التصدير . أما فى حالة فتتم عملية الشراء للعملة بسعر السوق الحالى على أن يتم تسليم العملة فيما بعد لدفع ثمن الواردات .

ويتحدد سعر الصرف الاجل طبقا للمعادلة التالية :

س ن + ١ = أ (ب م + ١) سَ ن + ١

حيث أن :

س ن + ١ : تعبر عن سعر العملة المحلية لسلع التبادل التجارى المتعاقد عليها فى الزمن (ن) ليتم تسليمها فى الزمن (ن + ١) .

،

أ (ب م + ١) : تعبر عن سعر الصرف المتوقع (وحدات العملة المحلية التى يتم مقابلتها بوحدة نقد أجنبى) .

،

سَ ن + ١ : تعبر عن سعر العملة الأجنبية لسلع التجارة أو التبادل المتعاقد عليها فى الزمن (ن) بغرض التسليم فى الزمن (ن + ١) .

أى أن سعر العملة المحلية الآجل لسلع التعاقد = سعر الصرف المتوقع × سعر العملة الأجنبية للسلع المتعاقد عليها فى الزمن (ن) بغرض التسليم فى الزمن (ن + ١) .

ويجدر الاشارة إلى أنه فى حالة اتجاه الدولة إلى زيادة دورها فى الشئون الاقتصادية وادارة الاقتصاد القومى تتجه الدولة إلى دعم سعر الصرف الآجل فقط دون أن تدعم السعر الخاص للصرف حيث تؤدى زيادة سعر الفائدة فى الاقتصاد المحلى إلى تخفيض سعر الصرف الحاضر فى المستقبل . وذلك بعكس الدول التى تطبق سياسة اقتصادية حذرة أو محافظة فإنها تتجه إلى دعم سعر الصرف الحاضر فقط ، إذ يتوقف سعر

الصرف الحاضر على ظروف العرض والطلب على العملة الأجنبية والذى يتجه إلى الانخفاض كلما حدثت زيادة فى سعر الفائدة . أما سعر الصرف فيتوقف تحديده على عرض وطلب تعاقدات البيع أو الشراء الآجلة .

رابعاً : سعر التعادل للعملات :-

عندما كان النظام النقدى العالمى يرتكز على قاعدة الصرف بالذهب كانت قيمة عملة أى دولة تتحدد وفقا لما تحويه من ذهب وزناً ، كانت العلاقة بين مختلف العملات تتحدد تبعا لقيمة كل منها بالذهب ويعرف سعر الصرف حينئذ بسعر التعادل (Par value) .

وبعد أن تخلى العالم عن قاعدة الذهب عام ١٩١٤ استمرت بريطانيا والولايات المتحدة فى تحويل عملاتها إلى ذهب بعكس معظم دول العالم التى لم تعد تحدد أسعار تعادل عملاتها بالذهب . وفى عام ١٩٣١ أعلنت بريطانيا خروجها نهائيا عن قاعدة الصرف بالذهب وإن استمر تحديد العلاقة بين الجنيه الاسترلينى والدولار الأمريكى طبقا لقيمة كل منهما بالذهب .

وبعد انشاء صندوق النقد الدولى قامت كل دولة من الدول الأعضاء بتحديد سعر تعادل لعملاتها بوزن معين من الذهب مع ابلاغ الصندوق به . وطبقا لإتفاقية انشاء الصندوق لم يكن فى امكان أى دولة أن تغير سعر عملتها فى التداول عن سعر التعادل بأكثر من ٢ ٪ زيادة ونقصا (١ ٪ على كل جانب) ولم يكن للدولة حق تغيير سعر تعادل عملتها المبلغ للصندوق بما يجاوز ١٠ ٪ إلا بموافقة صندوق النقد الدولى كما سبق لنا الاشارة إلى ذلك فى الصفحات السابقة .

ويلاحظ أنه فى حالة قيام دولة معينة بزيادة سعر تعادل عملتها يقوم الصندوق بإعادة كمية من العملة إلى الدولة تساوى تماماً الزيادة التى حدثت فى قيمة الذهب المودع من الدولة لدى الصندوق ، ويحدث العكس فى حالة قيام الدولة بتخفيض سعر

تعادل عملتها حيث تقوم الدولة بدفع كمية من عملتها إلى الصندوق تعادل نقص قيمة الذهب المودع لدى الصندوق .

وبعد أن حدثت عدة تعديلات لاتفاقية انشاء الصندوق انتهى العمل بسعر التعادل بالذهب حيث قامت العديد من الدول بتعويم عملاتها حسب ظروف العرض والطلب. واتجهت بعض الدول الأخرى إلى ربط عملاتها بوحدات حقوق السحب الخاصة كبديل للذهب مثال ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية والآسيوية ومعظم دول العالم الأعضاء فى الصندوق حيث سمح التعديل الثانى لاتفاقية انشاء الصندوق والذى بدء العمل به عام ١٩٧٩ لكل دولة أن تتخذ ما تشاء لتحديد سعر التعادل وفقا لظروفها حيث يمكن لها أن تحدد سعر التعادل بعملة من العملات القوية القابلة للتحويل عالميا مثل الدولار الأمريكى أو المارك الألمانى أو الجنيه الاسترلينى .. الخ .

وطبقا لنظام العمل فى الصندوق يمكن للدولة العضو أن تعلن انتهاء العمل بسعر التعادل الذى اختارته لعملتها ما لم يعترض الصندوق بأغلبية ٨٥٪ من الأصوات كما يمكن للعضو تعويم عملته دون الحصول على موافقة الصندوق .

ولا يجوز للصندوق إنهاء العمل بسعر تعادل عملة دولة معينة دون أخذ رأى الدولة خلال ستين يوما من عزم الصندوق على بحث امكانية تنفيذ جانباً من معاملات الدولة خارج الحدود القانونية التى حددتها إتفاقية الصندوق .

خامساً : نظريات تحديد سعر الصرف :-

هناك عدة نظريات تفسر لنا كيفية تحديد سعر الصرف للعملة ولعل أقدمها نظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية خلل ميزان المدفوعات ، والنظرية النقدية ونظرية مستوى الإنتاجية ونظرية تقلبات الأصول الاحتياطية فى الأسواق المالية ، وغيرها .

ونتناول تفصيل أهم النظريات فيما يلى :-

١ - نظرية تعادل القوة الشرائية : (P. P. P.)

وقد توصل إلى هذه النظرية الاقتصادية جوستاف كاسيل عام ١٩٢٢ عندما أصدر كتابه بعنوان ((النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام ١٩١٤)) .

ويرى (كاسيل) أن سعر أية عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة فى السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية . أى أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة أى دولة أخرى تتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة فى كل من الدولتين . أو بعبارة أخرى فإن سعر الصرف الحقيقـى لأى من العملتين يساوى النسبة بين القوة الشرائية للعملة فى السوق المحلى والقوة الشرائية للعملة فى الأسواق الخارجية .

ويوضح ما سبق أن تعادل القوة الشرائية لا تساوى سعر التعادل ، بل مجرد علاقة أو نسبة بين الأرقام القياسية للأسعار فى الدولتين والتى تتصف بالتغير بمعدل ثابت دون وجود سنة أساس أو علاقة ضرورية بين هذه الأرقام فى كل من الدولتين .

وتفترض النظرية أن تغيرات سعر الصرف ترجع إلى تغير القوة الشرائية المحلية بينما لا تؤثر تغيرات سعر الصرف فى القوة الشرائية المحلية ، أى أن العلاقة السببية هى فى تغير القوة الشرائية المحلية وما يترتب عليها من تغير فى سعر الصرف . بمعنى أنه لو فرض أن تضاعف مستوى الأسعار المحلية فى بريطانيا بينما بقيت الأسعار ثابتة فى الولايات المتحدة الامريكية فإن سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للجنيه الاسترليني يهبط فيصبح ٥ر٠ دولار للجنيه الاسترليني بعد أن كان دولار واحد للجنيه الاسترليني.

ويرى بعض الاقتصاديين مثل الاقتصادى (فرنكل) أن أسعار الصرف هى عبارة عن الأرقام القياسية المعبرة عن الأصول النقدية المحلية لدولة معينة ، وهو ما يعكس أهمية دور المعـروض النقدى ومستـوى الأسعار المحليـة فى تحديد سعر القوة الشرائية للعملة .

وقد أوضحت بعض الدراسات أن التغيرات المنتظمة فى نصيب الفرد من الدخل القومى بين دولة وأخرى يؤدى إلى تغير نسبة القوة الشرائية إلى سعر الصرف . وقد أجريت دراسات أخرى لاختبار تأثير عنصر الزمن على كل من القوة الشرائية وسعر الصرف والعوامل الأخرى المؤثرة فى سعر الصرف خلاف القوة الشرائية . مثال ذلك دراسات (ستولبر) عام ١٩٤٨ ، و (هودجسون)عام ١٩٧٢ ، و (توماس) عام ١٩٧٣ وغيرهم . وقد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية فى دولتين . كما تبين أن الأسعار المحلية هى من المحددات الهامة لكل من الدخل القومى والتوظيف وسعر الفائدة . وقد تأكد من كافة تلك الدراسات أهمية نظرية تعادل القوة الشرائية فى تحديد سعر الصرف وأنه يجب استخدامها بحذر عند قياس تخفيض أو زيادة قيمة العملة .

الانتقادات الموجهة إلى النظرية :-

تعرضت هذه النظرية أكثر من غيرها من النظريات المتعلقة بسعر الصرف للعديد من أوجه النقد والتحليل والمناقشة باعتبارها أول نظرية تضع الإقتصاديين الذين جاءوا بعد (كاسيل) على طريق تحليل العوامل المؤثرة فى تحديد سعر الصرف .

ولعل أهم هذه الانتقادات ما يلى :-

أ- تعتمد النظرية على استخدام الأرقام القياسية للتعبير عن تغيرات القوة الشرائية. ويلاحظ أن هناك أرقام قياسية متعددة وكلها تعبر عن تغيرات المستوى العام للاسعار ولم تحدد النظرية أى من هذه الأرقام بالذات يمكن الاعتماد عليه لتقدير سعر الصرف بالاضافة إلى عدم وجود رقم قياسى واحد يعبر عن كافة هذه الأرقام القياسية . وبافتراض وجود هذا الرقم فإن النتيجة تتأثر بتحركات رؤوس الأموال خلال فترات زمنية تقدر بعشرات السنين .

ب ـ صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لفترة قادمة فى المستقبل تزيد عن سنة .

ج ـ صعوبة اختيار فترة أساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار .

د ـ لا تسمح النظرية باستبعاد تغيرات الأسعار التنافسية اللازمة لخفض زيادة معدل تدفق رؤوس الأموال أو أسعار المنتجات المستوردة التى يوجد بديل محلى يغنى عن استيرادها .

هـ ـ تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة بين الدول ، وأثر المضاربة . إذ أن مستوى الدخل يعتبر من العوامل المؤثرة على الاستيراد ومن ثم يؤثر على الطلب على العملة الأجنبية فى أسواق النقد . كما أن سعر الفائدة يؤثر على حركة رؤوس الأموال فى السوق المالية . كما يؤثر أيضا على النقود الحاضرة(Hot Money) (الناتجة عن أنشطة البنوك التجارية والشركات متعددة الجنسيات ، وحركة الأموال العاطلة (Idle Funds) .

و ـ تفترض النظرية أن سعر الصرف لا يؤثر على القوة الشرائية للعملة بل يتأثر فقط بتغير القوة الشرائية أى أنه متغير تابع فقط . وقد تبين من تجارب الدول التى تركت العمل بقاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى أن تغيرات سعر الصرف حدثت فى البداية ثم أعقبها تغير فى الأسعار المحلية أو فى القوة الشرائية فى الداخل ، أى أن تغير الأسعار والقوة الشرائية نتيجة وليست سبباً لتغير سعر الصرف فى هذه الحالة .

ز ـ تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية على الصادرات وأثر الرقابة على النقد الأجنبى وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب .

ح ـ لا تحتوى الأرقام القياسية للأسعار المستخدمة لحساب القوة الشرائية على الأسعار كافة السلع والخدمات بل إن جانبا كبيراً من السلع والخدمات المنتجة محليا والمتداولة فى الأسواق قد لا يدخل فى حساب هذه الأرقام فضلا عن عدم

حدوث تبادل خارجى لحجم كبير من السلع والخدمات المتداولة محليا ومن ثم تصبح الأرقام القياسية غير ذات دلالة فى التعرف على القوة الشرائية ومن ثم عدم مصداقيتها فى حساب سعر الصرف .

ط - لا تهتم النظرية بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة على مستويات الأسعار المحلية أو على الطلب على السلع المستوردة ومن ثم تأثيرها على حساب سعر الصرف .

ى - عدم اهتمام النظرية بأثر التعريفة الجمركية المانعة والتى ترتفع نسبتها عن ١٠٠ ٪ من قيمة السلع المستوردة فى معظم الدول النامية مما يؤدى إلى زيادة الأسعار المحلية لبيع السلع المستوردة وبالتالى يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية المحلية من دولة إلى أخرى الأمر الذى يؤدى إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن فى ميزان المدفوعات .

ويجدر الاشارة إلى أن كثيراً من الدول النامية عادة ما تقوم بدعم الصادرات الأمر الذى يؤدى إلى زيادة سعر الصرف وزيادة القوة الشرائية وتفاوت القوة الشرائية للأفراد من دولة إلى أخرى ومن ثم صعوبة تطبيق النظرية لحساب سعر الصرف .

ورغم الانتقادات السابقة فإن هذه النظرية لا تزال هامة فى تحديد سعر الصرف ولا يمكن اهمالها حيث أنها لاتزال مرجع الكثير من الاقتصاديين الذين يتناولون سعر الصرف بالدراسة والتحليل سواء بالأسلوب التحليلى أو القياسى . ومن ثم يمكن الاعتماد عليها لمعرفة تقدير تقريبى لسعر الصرف يستند على تفاوت القوة الشرائية من دولة إلى أخرى .

وقد تبين من احدى الدراسات أن الرقم القياسى لأسعار الجملة يعتبر أكثر الأرقام القياسية تعبيراً عن تغيرات القوة الشرائية حيث أنه أفضل من الرقم القياسى لأسعار نفقة المعيشة . كما تبين أنه خلال الفترة التى حدث فيها تعويم العملات (١٩٧٣ -

١٩٧٤) سجل الرقم القياسى لأسعار الجملة فى ألمانيا الغربية انحرافاً عن تعادل القوة الشرائية يفوق ذلك الذى سجله الرقم القياسى لأسعار المستهلكين وهو ما يؤكد أهمية الاعتماد على الرقم القياسى لأسعار الجملة فى معرفة القوة الشرائية للعملة .

٢ - النظرية النقدية :-

يمكن التعرف على ملامح النظرية النقدية فى تفسير تغيرات سعر الصرف من خلال دراسة أثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة فى تحديد سعر الصرف .

أ - كمية النقود :-

ويعتبر (ريكاردو) أول الاقتصاديين الذين تنبهوا إلى أثر كمية النقود فى تحديد سعر الصرف عندما أوضح أن بريطانيا قامت بتخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى عن القيمة الاسمية من أجل مواجهة الزيادة فى كمية النقود المتداولة التى تسببت فى زيادة الأسعار المحلية مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الصادرات مما ترتب عليه انخفاض الطلب عليها فى الأسواق العالمية ونقص قيمة حصيلتها وحدوث عجز فى الميزان التجارى . ويحدث العكس فى حالة انخفاض كمية النقود فى الداخل مما يؤدى إلى انخفاض تكلفة السلع المصدرة ومن ثم زيادة الطلب العالمى عليها فترتفع قيمتها وترتفع قيمة العملة مع تحقيق فائض فى الميزان التجارى .

ويجدر الاشارة إلى أن تغير سعر الصرف لاتتساوى نسبته مع معرفة نسبة تغير المعروض النقدى وذلك بسبب أثر عنصر الزمن ، ووجودعوامل أخرى تؤثر فى تحديد سعر الصرف ، وإن كانت احدى الدراسات التى أجريت بطريقة النماذج النقدية أوضحت أن المعروض النقدى يفسر حوالى ٩٠٪ من تغيرات سعر الصرف خلال الفترة (يناير ١٩٧٢ - ابريل ١٩٧٦) فى ألمانيا الغربية .

وقد تبين من بعض الدراسات التطبيقية اللوغاريتمية التى أجريت على الاقتصاد البريطانى أن المعامل التفاضلى للمعروض النقدى يتراوح بين ٠٧ر ، ٤٧ر عند مستوى معنوية ٩٥٪ خلال الفترة (يوليو ١٩٧٢ - ١٩٧٥) . بينما أظهرت

اختبارات التغير فى معدلات زيادة المعروض النقدى فى الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة أثراً موجباً على سعر الصرف يتراوح بين ١١٩و. ، ٦٨١و٠ على التوالى عند مستوى معنوية ٩٥٪ أيضا وذلك خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ . أما فى ألمانيا الغربية فقد تبين أنه من الممكن لدالة الطلب على النقود أن تتغير وأن يعمل المعروض النقدى على مقابلتها دون احداث أى تغير هيكلى فى سعر الصرف وذلك خلال الفترة (ابريل ١٩٧٣ ـ سبتمبر ١٩٧٥) .

ويلاحظ على ما سبق أن تغير دالة الطلب على النقود مع تغير المعروض النقدى أدى إلى التخفيف من تأثير المعروض النقدى على سعر الصرف .

ويجدر الاشارة إلى أنه يشترط لحدوث أثر المعروض النقدى على سعر الصرف أن تكون السوق متصفة بالنشاط والحرية . ولعل كثرة النظريات النقدية وتعارض بعضها مع نتائج البعض الآخر تجعل هناك صعوبة فى دراسة أثر المتغيرات النقدية فى تحديد سعر الصرف .

ب ـ سعر الفائدة :ـ

تؤدى زيادة أسعار الفائدة فى إحدى الدول إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال إلى هذه الدولة الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الطلب على عملتها ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة ، ويحدث عكس ذلك فى حالة انخفاض أسعار الفائدة .

ويلاحظ أن تغيرات سعر الفائدة عادة ما تتفاعل مع تغيرات المعروض النقدى وقد يؤثر كل منهما فى اتجاه مضاد لتأثير الآخر ومن ثم يلغى كل منهما الآخر وعدم حدوث أى تأثير على سعر الصرف . وعلى سبيل المثال فإن عدم توقع حدوث تغير فى المعروض النقدى بشكل غير عادى فى المستقبل القريب يؤدى إلى عدم تغير سعر الصرف لأن سعر الفائدة الإسمى سوف يتجه إلى الانخفاض بسبب الانخفاض المتوقع فى المعروض النقدى .

وفى حالة تغير القوة الشرائية للنقود بدرجة تفوق التغير المرتقب فى الطلب على النقود يمكن أن يحدث نفس الأثر السابق وذلك عندما يتم تحقيق توازن السوق النقدية حيث تسير تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف فى اتجاهين متضادين بدرجة أكبر مما إذا ترك السوق حراً دون تدخل من جانب السلطات النقدية .

وتعتبر النظرية النقدية أن الاعتماد على سعر الفائدة فى تفسير تغيرات قيمة العملة المتوقع حدوثها فى المستقبل غالبا ما يؤدى إلى نتائج هامة وغير متحيزة .

جـ - سعر الخصم : -

ويؤثر سعر الخصم على سعر الصرف عن طريق تأثير سعر الخصم على سعر الفائدة . إذ أن زيادة سعر الخصم تؤدى إلى زيادة سعر الفائدة الأمر الذى يؤدى إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة . ويؤدى ذلك إلى زيادة طلب الاجانب على عملة الدولة ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة . ويحدث العكس فى حالة انخفاض سعر الخصم حيث ينتهى الأمر إلى انخفاض سعر الصرف ، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر الخصم وسعر الصرف على عكس سعر الفائدة المدين وهو السعر الذى تحصل عليه مقابل القروض وهو ما يعنى ارتفاع تكاليف الانتاج والصادرات وانخفاض الطلب عليها ومن ثم انخفاض طلب الأجانب على العملة الوطنية أى انخفاض سعر الصرف .

على المستوى العالمى : -

إذا تساءلنا عن أثر تغيرات المعروض النقدى العالمى وتغيرات سعر الفائدة وسعر الخصم عالميا على سعر الصرف فإننا نجد أن هناك بعض الدراسات التى أوضحت أن تغير المعروض النقدى العالمى يعتبر مسئولاً عن ٥٨٪ من تغيرات مستوى الأسعار العالمية خاصة أسعار الاستهلاك بعد فترة تأخير زمنى قدرها سنة ونصف فى المتوسط ، وذلك خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٤) . كما أوضحت الدراسات الاحصائية التى

أجراها (ديورين) ، و (واتسن) عدم وجود أية علاقة بين المتغيرين السابقين خلال نفس الفترة .

ولا شك أن تغيرات المعروض النقدى العالمى من الاحتياطات الدولية تؤثر بشكل غير مباشر على أسعار الصرف من خلال التأثير أولاً على المعروض النقدى المحلى لكل دولة على حدة وما يترتب على ذلك من تأثير على الأسعار المحلية وتكلفة الانتاج وتكلفة الصادرات وهو ما ينعكس فى النهاية على سعر الصرف .

وفيما يتعلق بسعر الفائدة نجد أنه يؤثر على المعروض النقدى العالمى وتحركات رأس المال على المستوى الدولى مع أخذ درجة مرونة الطلب فى الحسبان . اذ كلما كان المعروض النقدى مرناً بدرجة كافية ويستجيب لتغيرات سعر الفائدة كلما كان لذلك تأثير على ميزان المدفوعات وعلى سعر الصرف تبعا لذلك .

أما تغيرات سعر الخصم فإنها تؤثر على تغيرات سعر الفائدة عالميا ومن ثم التأثير على المعروض النقدى وذلك عن طريق تأثيره على حركة رؤوس الأموال العالمية قصيرة الأجل (حركة المضاربة) بين الدول وما يترتب على ذلك من زيادة أو نقص فى الطلب على عملات بعض الدول فى مواجهة عملات البعض الآخر ومن ثم زيادة أو نقص قيمة هذه العملات . أما فى حالة تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل فإن التأثير على سعر الصرف يكون أقل وضوحاً.

ولا شك أن ميكانيكيا التغيرات العالمية تؤدى إلى حصول بعض الدول على أرباح فى الوقت الذى يتحقق فيه التعاون لحل مشكلات التنمية الاقتصادية فى نفس الوقت ومن ثم التأثير ايجابياً على سعر الصرف .

ويلاحظ أنه يمكن قياس المساهمة الخارجية فى زيادة المعروض النقدى فى أى دولة من خلالها فائض حساب العمليات الجارية والرأسمالية للقطاع الخاص فى المجتمعات الرأسمالية حيث يرتفع دور هذا القطاع فى عمليات التجارة الخارجية فى السلع والخدمات ورؤوس الأموال .

كما يلاحظ أنه كلما كان المكون الأجنبى من المعروض المحلى كبيراً كلما أمكن التأثير على قيمة عملة الدولة بدرجة كبيرة لأن المكون الأجنبى يعكس حركة معاملات رؤوس الأموال مع العالم الخارجى ويمثل جانباً هاماً من ميزان المدفوعات .

٣ـ نظرية مستوى الانتاجية :-

يؤدى ارتفاع مستوى الانتاجية فى دولة ما إلى زيادة حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة بغرض الاستثمار فى عمليات الإنتاج ، وهو ما يؤدى إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالى ارتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملات الأجنبية .

ويترتب على زيادة مستوى الانتاجية انخفاض تكلفة المنتجات وزيادة القدرة التنافسية للدولة على التصدير ومن ثم زيادة مستوى الطلب على عملة الدولة وارتفاع قيمتها مقابل العملات الأجنبية . ويحدث العكس فى حالة انخفاض مستوى الانتاجية الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى انخفاض قيمة العملة .

ويلاحظ أن انخفاض قيمة العملة يمكن أن يؤدى إلى زيادة الطلب الخارجى على صادرات الدولة فى حالة استجابة الجهاز الانتاجى له مما يؤدى إلى تحسن الميزان التجارى للدولة واتجاه قيمة العملة إلى الارتفاع فى المستقبل .

ولعل ما سبق يشير إلى أهمية اتجاه سعر الصرف فى نفس إتجاه مستوى الانتاجية فى الدولة لكى يتحقق التوازن المرغوب فى ميزان المدفوعات .

٤ ـ نظرية الخلل فى ميزان المدفوعات :-

وتهتم هذه النظرية بتحديد سعر الصرف فى ضوء النتيجة النهائية لميزان المدفوعات. وذلك من خلال الخطوات التالية :

أ ـ تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية فى أقرب فترة ممكنة وتقدير أثر التغيرات الدولية على الناتج والتوظف فى الأجل المتوسط .

ب - تقدير النتيجة النهائية لميزان المدفوعات لامكان تخطيط نتيجة ميزان العمليات الجارية المتوازن فى حالة الاضطرابات الطارئة .

ج - تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية التى تتطابق مع الهيكل المرغوب والمنتظم فى ميزان المدفوعات فى الأجل المتوسط .

د - تقدير التغير الضرورى فى سعر الصرف لحدوث التوازن فى ميزان المدفوعات .

وفى ضوء ما سبق نجد أنه فى حالة وجود عجز فى ميزان المدفوعات فإن ذلك يعنى زيادة المعروض النقدى من العملة ومن ثم انخفاض قيمتها الخارجية ، بينما يحدث العكس فى حالة وجود فائض فى ميزان المدفوعات أى يحدث زيادة فى الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع قيمتها .

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذه النظرية ثبت صحتها خلال الحرب العالمية الأولى فى ألمانيا حيث لم يحدث انخفاض فى قيمة المارك الألمانى فى الأسواق النقدية فى العالم رغم زيادة المعروض النقدى وسرعة تداول النقود وارتفاع الأسعار ، لأن جانبى ميزان المدفوعات الألمانى كانا متعادلين فلم تزد الواردات الألمانية عن الصادرات وبالتالى لم تنخفض قيمة المارك الألمانى .

ويلاحظ أن عمليات تأجيل سداد الديون المستحقة للدائنين يكون لها نفس تأثير زيادة حصيلة الصادرات أو خفض الدفوعات ومن ثم المساهمة فى حدوث توازن ميزان المدفوعات وبالتالى عدم تغير سعر الصرف .

ويجدر الاشارة إلى أن هذه النظرية تمتاز بعدم اعتمادها على الأرقام القياسية للأسعار النسبية لتفسير حركة التجارة الخارجية فى الأجل الطويل ، غير أنها تعتبر أكثر تعقيداً من نظرية تعادل القوة الشرائية مثلا .

٥ ـ نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية (Asset Market Disturbances)

تهتم هذه النظرية بتحديد سعر الصرف المتوازن ، وتعتمد على حرية الأسواق وقوى السوق فى تحقيق توازن سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات .

وقد تناول هذه النظرية بالشرح الاقتصادى العالمى (چاك أرثس) من خبراء صندوق النقد الدولى .

وتعتمد هذه النظرية على دراسة محددات سعر الصرف فى الأجل القصير ثم ضبط المعدل الفعلى لآثار العوامل المؤقتة بغية الوصول إلى تقدير لسعر التوازن فى الأجل الطويل . ويتم دراسة هذه النظرية من خلال أسس نظرية الاحتياطيات النقدية فى تحديد سعر الصرف التى تركز على الدور التوازنى الذى يلعبه سعر الصرف فى موازنة الطلب الأجنبى على الأصول المالية المحلية والطلب المحلى على الأصول المالية الأجنبية .

ويلاحظ أن سعر الصرف يتغير كلما حدثت تغيرات طارئة فى الأسواق المالية التى يتداول فيها الأوراق المالية وغيرها وتتوقف قيمته على التغيرات التى تحدث فى قيمة ما تمتلكه الدولة من أصول مالية مقارنة بالتغيرات التى تحدث فى قيمة ما يملكه الأجانب من أصول مالية .

ويجدر الاشارة إلى أن النظرية لم يتم تطبيقها عملياً رغم أنها تعتمد بشكل رئيسى على قوى السوق الحرة لمعرفة سعر الصرف المتوازن ، كما تفترض هذه النظرية امكانية تحديد العوامل المؤثرة على توقعات سعر الصرف وهى التوقعات التى يمكن التنبؤ بها إلا إذا كانت السوق النقدية حرة وكان المتعاملون فيها على درجة عالية من الرشد ، وهو ما يصعب وجوده فى الحياة العملية بدرجة كافية ومن ثم صعوبة تفسير سعر الصرف الجارى وفقدان النظرية لفاعليتها .

وقد انتقدت هذه النظرية على أساس أنها أكثر تعقيداً من نظرية تعادل القوة الشرائية رغم أنها أقل تعقيداً من نظرية اختلال ميزان المدفوعات حيث يمكن تطبيقها دون حاجة إلى بناء النماذج القياسية . وذلك بالاضافة إلى عدم صلاحيتها لتفسير تغيرات سعر الصرف فى الدول التى تتدخل فى سوق النقد الأجنبى بدرجة تحد كثيراً من حريته .

وعلى أى حال فإن الاتجاهات العالمية الراهنة إلى تدويل أسواق المال والنقد ، وتعويم أسعار الصرف وتحرير التجارة الدولية تشير إلى أهمية تطبيق هذه النظرية وملاحظة النتائج واختبار صحة الفروض التى تقوم عليها ،وهو ما لم يحدث عمليا حتى الآن .

٦ ـ اسلوب سعر الصرف الآجل : (Forward Exchange Rate)

يمكن استخدام سعر الصرف الآجل على النحو الذى سبق لنا شرحه فى الصفحات السابقة لتقدير سعر الصرف الجارى (Spot) فى المستقبل لفترة تتراوح بين ثلاثة شهور وثلاث سنوات فى رأى الاقتصادى العالمى (والتش) .

ويلاحظ أنه من الصعوبة بمكان استخدام هذا الأسلوب قياسياً نظراً لاعتماد السوق المالية فى تقديراتها على كافة المعلومات الممكنة مما يعوق امكانية بناء نموذج يمكن الاعتماد عليه فى التنبؤ بسعر الصرف فى المستقبل . وقد ترتب على ذلك العزوف عن استخدام هذا الأسلوب فى تحديد سعر الصرف .

قياس تغيرات سعر الصرف :-

بعد أن تعرفنا فيما سبق على أهم النظريات التى يمكن استخدامها لتحديد سعر الصرف نتعرف فيما يلى على كيفية قياس تغيرات سعر الصرف ، وذلك باستخدام الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال .

الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال :-

مفهوم الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال :-

يقصد بالرقم القياسى لسعر الصرف الفعال الرقم القياسى لمتوسط قيمة أسعار الصرف المختلفة لعملة ما تجاه عدد من العملات الرئيسية لبعض الدول الأجنبية ، ويتم حساب هذه الأرقام عن طريق استخدام أوزان نسبية تمثل الوزن النسبى للعملة المحلية لكل دولة أجنبية فى مواجهة عملة الدولة التى يتم حساب الأرقام لها بالنسبة لمستوى سعر الصرف فى فترة أساس .

وتعتبر الأوزان المستخدمة للترجيح عن نصيب مختلف الدول الأجنبية (التى يتم استخدام أسعار صرفها فى بناء الرقم القياسى) فى تجارة الدولة التى يتم حساب الرقم القياسى لها .

ويلاحظ أنه رغم أهمية الأرقام القياسية فى التدليل على اتجاهات قيمة العملة الوطنية إلا أن التضخم العالمى الذى ساد العالم خلال السبعينات وأوائل الثمانينات قد ترتب عليه التأثير سلبياً على هذه الدلالة بسبب تباين معدلات التضخم من دولة إلى أخرى .

أنواع الأرقام القياسية لأسعار الصرف الفعالة :-

هناك عدة أرقام قياسية يمكن استخدامها لمعرفة تغيرات سعر الصرف نوضحها فيما يلى :-

١ - الرقم القياسى المرجح للواردات :

وهو عبارة عن المتوسط الحسابى لأسعار عملات الدول الأطراف فى التعامل مقوماً بالعملة المحلية بالنسبة لفترة أساس مرجحة بنصيب تلك الدول من واردات الدولة المعنية . أى أن الرقم = متوسط أسعار عملات الدول أطراف التعامل

$$\text{بالعملة المحلية} \times \frac{\text{واردات الدولة من الدول المعينة}}{\text{اجمالى واردات الدولة من العالم}}$$

٢ ـ الرقم القياسى المرجح للصادرات الثنائية :

ويقصد به المتوسط الحسابى لأسعار العملة المحلية مقوماً بأسعار عملات الدول الأطراف فى التعامل بالنسبة لفترة أساس مرجحة بنصيب تلك الدول من صادرات الدولة المعنية . أى أن :

الرقم القياسى = متوسط أسعار العملة الوطنية مقوما بأسعار عملات الدول الأطراف فى التعامل $\times \frac{\text{صادرات الدولة إلى الدول الأطراف}}{\text{صادرات الدولة الكلية}}$

٣ ـ الرقم القياسى المرجح للصادرات الكلية :

ويقصد به المتوسط الحسابى لأسعار العملة المحلية مقومة بأسعار عملات الدول الأطراف فى التعامل بالنسبة لفترة أساس مرجحة بنصيب الدول الأجنبية من اجمالى الصادرات الكلية فى أسواق العالم مع استبعاد السوق المحلى للدولة المعنية . أى أن :ـ

الرقم القياسى = متوسط أسعار العملة المحلية مقومة بأسعار عملات الدول الأطراف.

$$\times \frac{\text{صادرات الدول الأطراف فى التعامل}}{\text{الصادرات العالمية ـ صادرات الدولة المعنية}}$$

٤ ـ الرقم القياسى المرجح لمتوسط تجارة الدولة الثنائية :ـ

وهو عبارة عن المتوسط الحسابى للرقم القياسى المرجح للصادرات وما يعادل الرقم القياسى المرجح للواردات مرجحاً بنسب كل من الصادرات والواردات إلى مجموع الرقمين . أى أن :

$$\text{الرقم القياسى} = \frac{\text{الرقم القياسى المرجح للصادرات} + \text{الرقم القياسى المرجح للواردات}}{٢}$$

$$\times \frac{\text{الصادرات}}{\text{الرقم القياسى المرجح للصادرات} + \text{الرقم القياسى المرجح للواردات}}$$

$$\times \frac{\text{الواردات}}{\text{الرقم القياسى المرجح للصادرات} + \text{الرقم القياسى المرجح للواردات}}$$

$$= \frac{\text{الرقم القياسى المرجح للصادرات} + \text{الرقم القياسى المرجح للواردات} \times \text{الصادرات} \times \text{الواردات}}{٢ \times (\text{الرقم القياسى المرجح للصادرات} + \text{الرقم القياسى المرجح للواردات})^{٢}}$$

$$= \frac{\text{الصادرات} \times \text{الواردات}}{٢\ (\text{الرقم القياسى المرجح للصادرات} + \text{الرقم القياسى المرجح للواردات})}$$

٥ ـ الرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة الصادرات :

ويقصد به المتوسط الحسابى غير المرجح لكل من الرقم القياسى المرجح للصادرات الثنائية ، والرقم القياسى المرجح للصادرات الكلية السابق شرحهما . أى أنه متوسط حسابى للأرقام القياسية الموضحة فى كل من (٢) ، (٣) .

٦ ـ الرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة التجارة :

وهو عبارة عن المتوسط الحسابى غير المرجح للرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة الصادرات وما يعادل الرقم القياسى المرجح للواردات .

ويختلف هذا الرقم عن الرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة التجارة الثنائية فى بند (٤) من حيث أنه رقم غير مرجح ويتضمن الصادرات الكلية والواردات الكلية وليس الثنائية كما فى بند (٤) . أى أنه متوسط حسابى للأرقام القياسية الموضحة فى بند (٥) ، (١) .

أى أن :

الرقم القياسى لمتوسط قيمة التجارة

$$= \frac{\text{الرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة الصادرات} + \text{الرقم القياسى المرجح للواردات}}{٢}$$

٧ ـ الرقم القياسى المرجح لسعر الصرف المتعدد :

ويقصد به الوسط الهندسى لأسعار العملة المحلية مقومة بالعملات الأجنبية بالنسبة لفترة أساس مرجحاً بالتأثير المحسوب من تعدد أسعار الصرف على ميزان الدولة التجارى ، مقوماً بالعملة الوطنية نتيجة تغير قدره ١ ٪ فى قيمة كل عملة أجنبية محسوبة بالعملة الوطنية أيضا .

استخدامات الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال :ـ

تستخدم هذه الأرقام فى قياس الانحرافات التى تطرأ على عرض وطلب العملة فى الأسواق المالية العالمية ومعرفة تغيرات قيمة المعاملات التجارية والمالية (صادرات ـ واردات ـ رؤوس أموال) التى تقوم بها الدولة مع مختلف دول العالم . كما يمكن بواسطتها معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية .

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأرقام القياسية وتنشرها حاليا فى بياناتها المالية والاقتصادية . وقد حسبت هذه الأرقام هناك باستخدام متوسط قيمة الدولار الأمريكى مقابل عملات عشر دول صناعية هامة تمثل تجارتها الخارجية نحو ٢/٣ قيمة التجارة العالمية وأكثر من نصف قيمة تجارة الولايات المتحدة الأمريكية ولها وزن كبير فى الأسواق المالية . كما تتحدد أسعار عملاتها طبقا لقوى السوق حسب المعاملات المالية الفردية فى أسواق النقد المستقرة بها خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٦) . وهذه الدول هى ألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا وكندا وإيطاليا وهولندا وبلچيكا والسويد وسويسرا .

وقد اختارت الولايات المتحدة الامريكية فترة أساس مايو ١٩٧٠ = ١٠٠ ثم عدلت إلى مارس ١٩٧٣ = ١٠٠ لكى تتلاءم مع التغيرات النقدية والاقتصادية العالمية التى صاحبت الإتجاه نحو تعويم سعر الصرف .

وقد تم حساب الأرقام القياسية بطريقتى الأوزان النسبية الثنائية والأوزان المتعددة

حيث تم الترجيح بوزن لتجارة كل دولة من الدول العشر على حدة مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة المذكورة آنفا ، ثم الترجيح بوزن قيمة تجارة كل دولة من الدول العشر إلى اجمالى قيمة تجارة هذه الدول خلال نفس الفترة .

ويجدر الاشارة إلى أنه عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الرقم القياسى لحقوق السحب الخاصة تبين لها عدم فعاليته فى قياس التغيرات فى قيمة الدولار الأمريكى . ويرجع ذلك إلى بناء هذا الرقم على أساس سلة العملات الستة عشر والتى تدخل ضمنها العملة الأمريكية بوزن نسبى يقترب من الثلث .

وقد تبين من استخدام الأرقام القياسية لسعر الدولار أن الرقم القياسى المرجح لقيمة الدولار قد انخفض من ١٠١,٤٨ عام ١٩٧٣ إلى ٩٨,٥٩ عام ١٩٧٤ . واتجه الرقم إلى الارتفاع بعد ذلك خلال عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، إذ بلغ فيهما ١٠٣,٥١ ، ١٠٥,٣٣ على الترتيب . ثم عاود الرقم الانخفاض بعد ذلك حتى وصل إلى ٩٨,٣٦ عام ١٩٧٧ . ويشير الرقم القياسى للدولار فى مواجهة بقية العملات إلى التحسن ابتداء من عام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ . إذ بلغت الأرقام القياسية فيهما ١٠٥,٥٧ ، ١٠٣,٣١ على التوالى ، ثم اتجه إلى الانخفاض فى نهاية عام ١٩٧٨ ليبلغ ٩٢,٣٩ ، ٨٨,١٢ فى نوفمبر ١٩٧٩ ثم ارتفع إلى ١١٢,٢٩ عام ١٩٨١ .

وفى عام ١٩٩٥ اتجهت الارقام القياسية الفعالة للدولار الأمريكى إلى الانخفاض نتيجة أزمة المكسيك التى تعتبر ثالث أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة الأمريكية بعد كندا واليابان وذلك بالإضافة إلى تحول الطلب العالمى على عملات أخرى خلاف الدولار الأمريكى مثل المارك الألمانى والين اليابانى والفرنك الفرنسى نتيجة تحسن النشاط الاقتصادى فى هذه الدول وخروجها من أزمة الكساد أو الركود الاقتصادى رغم تحسن قيمة الدولار بعد ذلك عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ .

المبحث الثالث

سعر الصرف فى ظل الرقابة على النقد واتفاقيات التجارة والدفع

مفهوم الرقابة على النقد :-

الرقابة على النقد تعنى الإجراءات واللوائح والقرارات والقوانين التى تصدرها الدولة ممثلة فى وزارة الاقتصاد أو البنك المركزى من أجل توجيه معاملات الأفراد مع العالم الخارجى وفقا لما تراه ملائما لظروف الاقتصاد القومى وعلى نحو يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إذ يتم فرض قيود كمية أو نوعية أو كلاهما معا على ايرادات واستخدامات حصيلة النقد الأجنبى التى تتحقق لدى بنود الدولة .

وفى أطار الرقابة على النقد يتم تحديد أولويات لإنفاق حصيلة العملات الصعبة مثل استيراد السلع التموينية والأساسية ومتطلبات القوات المسلحة من السلاح والمعدات والملابس والغذاء والدواء .. الخ . وقد تقوم الدولة بتخصيص دعم نقدى لمصدرى بعض السلع لتشجيعهم على الاستمرار فى التصدير والتوسع فيه . وقد تلجأ الدولة إلى فرض ضريبة على الواردات من سلع معينة من أجل تقليل أو منع الواردات منها لعدم أهميتها للاستهلاك المحلى أو لمتطلبات التنمية الاقتصادية .

وقد تلجأ السلطات الاقتصادية فى الدولة إلى استخدام أسعار صرف متعددة لتحقيق أهداف التشجيع أو القيود المشار إليها بالنسبة لمعاملات الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال من أجل منع تهريب النقد الأجنبى إلى الخارج .

ويمكن للسلطات أيضا تنظيم أسواق ثنائية لمعاملات النقد الأجنبى حيث يتم دعم معاملات السوق التجارية ، وتقييد مشتريات ومبيعات العملة المحلية فى السوق المالية الحرة . وتختلف درجة القيود على النقد الأجنبى والمعاملات التى تحدث بين دولة وأخرى وفقا لدرجة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وما تنتهج من فلسفة

أو نظام اقتصادى ، فقد تحتكر الدولة عمليات التعامل فى النقد الأجنبى كلية ومن ثم تحظر على الأفراد والمشروعات التعامل فيه مع فرض عقوبات رادعة على من يخالف الحظر أو يتعامل فى السوق السوداء للنقد الأجنبى .

ويلاحظ أن هناك بعض الدول التى تكتفى بالقيود غير المباشرة مثل تعدد أسعار الصرف ، وتسوية المدفوعات الدولية عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو بواسطة عملة غير قابلة للتحويل أو فرض الرسوم الجمركية المانعة ، أو منح إعانات التصدير ... الخ .

نشأة الرقابة على النقد :-

ترجع بداية العمل بالرقابة على النقد عالميا إلى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ عندما اضطرت كثير من الدول إلى فرض الرقابة على النقد الأجنبى لحماية احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية التى اتجهت إلى الانخفاض بسبب الإنفاق الحربى . وبعد انتهاء الحرب انتهى العمل بنظام الرقابة على النقد وعادت الدول إلى تطبيق قاعدة الصرف بالذهب والعملات الدولية القابلة للتحويل .

وقد استمر العمل بتلك القاعدة حتى حدوث الكساد العالمى فى بداية الثلاثينات من القرن العشرين حيث خرجت الكثير من الدول مرة أخرى عن قاعدة الذهب ولجأت إلى فرض القيود المباشرة وغير المباشرة على النقد . كما انقسم العالم إلى عدة مناطق نقدية متباينة هى :-

١ - منطقة الاسترلينى :

وقد شملت الدول التى ربطت عملاتها بالجنيه الاسترلينى ومعظمها الدول التى كانت تحت الاحتلال البريطانى .

٢ - منطقة الرقابة على الصرف :

وتضم ألمانيا ووسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية .

٣ ـ منطقة الذهب :

وتشمل فرنسا وهولندا وبلچيكا وبولندا ، وهى الدول التى استمرت فى التعامل طبقا لقاعدة الذهب .

ورغم انتهاء الكساد العالمى بعد ظهور كينز ، فقد استمرت الرقابة على النقد فى ألمانيا ودول أوروبا الشرقية والعديد من دول أمريكا اللاتينية ، كما بقيت عملات كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية (عدا ألمانيا وإيطاليا) قابلة للتحويل حتى بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ .

وقد فرضت ظروف الحرب العالمية الثانية العودة مرة أخرى إلى العمل بنظام الرقابة على النقد بالإضافة إلى بقية القيود الحكومية المباشرة على الاقتصاد القومى .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اتجهت كثير من الدول إلى إلغاء القيود المباشرة على اقتصادياتها ولكنها استمرت فى فرض نظام الرقابة على النقد بسبب اختلال موازين مدفوعاتها على أن تتخلص منه تدريجيا .

وقد بدأت أولى محاولات القضاء على نظام الرقابة على النقد عندما اجتمعت ٤٤ دولة فى بريتون وودز عام ١٩٤٤ لمناقشة مشاكل النقد والتجارة العالمية وتعمير أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم الاتفاق على انشاء صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى والسعى إلى تحقيق الاستقرار فى أسعار الصرف والغاء نظام الرقابة على النقد واعادة التوازن إلى موازين مدفوعات الأعضاء ومنع اللجوء إلى القيود الكمية أو النوعية التى تعرقل حركة التجارة الدولية . وقد التزمت معظم الدول الأعضاء فى الصندوق والبنك الدوليين بهذه السياسة باستثناء بعض الدول النامية التى تعانى من مشاكل اقتصادية .

ويجدر الاشارة إلى أن الدول غير الأعضاء فى الصندوق ومعظمها دول اشتراكية استمرت فى تطبيق نظام الرقابة على النقد مع استخدام القيود الكمية والنوعية على

الصرف وعلى التجارة الدولية وتفضيل التعامل وفقا لنظام الاتفاقيات الثنائية أو الإتفاقيات متعددة الأطراف.

ورغم استمرار هذه الأوضاع لفترة طويلة امتدت إلى أوائل التسعينات من القرن العشرين عندما إنهار الاتحاد السوفيتي ، وانقسم إلى جمهوريات مستقلة ، واتجهت معظم دول أوروبا الشرقية إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر وسعت إلى الإنضمام إلى صندوق النقد الدولي وإلى البنك الدولي لمساندتها فى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والتحول إلى اقتصاديات السوق وآليات العرض والطلب ، ومن ثم تحرير أسعار الصرف والتخلص من نظام الرقابة على النقد . وهكذا لم يعد لهذا النظام وجود قوى فى معظم دول العالم باستثناء بعض الدول التى لاتزال متمسكة بالنظام الاشتراكي مثل كوريا الشمالية ، وكوبا ، والصين .

أهداف الرقابة على النقد :-

هناك العديد من الأهداف التى ترمى إليها الدول التى تطبق نظام الرقابة على النقد يمكن بيانها كما يلى :-

١ - ظروف الحرب :-

إذ تعتبر ظروف الحرب ظروفاً استثنائية تفرض على السلطات الاقتصادية تخصيص كافة الموارد والنقد الأجنبى للوفاء بمتطلبات الانفاق العسكرى والاقتصار على استيراد سلع معينة تتطلبها ظروف الحرب من السلاح والغذاء والمعدات والدواء وغيرها . وذلك مع منع استيراد السلع الكمالية فضلا عن منع التعامل مع بعض الدول المعادية والدول المتحالفة معها أو المؤيدة لها .

٢ - علاج الخلل فى ميزان المدفوعات :-

والمقصود بالخلل فى ميزان المدفوعات وجود عجز فى الميزان بمعنى زيادة قيمة

الواردات من الدول الأجنبية عن قيمة الصادرات إلى الخارج سواء أكانت واردات وصادرات منظورة أو غير منظورة .

وحتى يمكن للدولة التى تعانى من عجز ميزان المدفوعات النجاح فى مسعاها للقضاء على هذا العجز فإنها قد تفضل اللجوء إلى فرض الرقابة على النقد كوسيلة للحد من الطلب على الواردات بدلاً من تخفيض سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية دون حاجة إلى تطبيق إجراءات اقتصادية انكماشية على المستوى القومى .

٣ - الرغبة فى الحصول على ايرادات : -

فى بعض الأحيان تلجأ بعض الدول إلى تطبيق نظام الرقابة على النقد للحصول على ايرادات تساهم فى تمويل الخزانة العامة . إذ يقوم البنك المركزى بتحديد سعر صرف منخفض للعملات الأجنبية التى يشتريها من المواطنين بينما يقوم ببيع هذه العملات إليهم بأسعار مرتفعة عن أسعار الشراء ومن ثم يحصل على أرباح تتمثل فى الفرق بين ثمن الشراء ، وثمن البيع ويطلق على هذه الأرباح : (أرباح بيع النقد الأجنبى) .

٤ - منع المضاربة : -

ترتبط حركة رؤوس الأموال عالميا بحدوث تغيرات مستمرة فى قيمة العملة الوطنية وعدم استقرار معاملات النقد الأجنبى فى الأجل القصير ، ويدفع ذلك بعض المتعاملين إلى انتهاز الفرص لتحقيق أرباح عالية من الفرق بين ثمن شراء العملة المنخفض وقت الكساد ، وثمن البيع للعملة وقت الارتفاع الكبير . ولمنع ذلك تتجه بعض الدول إلى فرض الرقابة على النقد لتقليل حركة رؤوس الأموال غير المرغوبة وتحقيق الاستقرار فى القيمة الخارجية لعملاتها . وفى هذه الحالة تقوم الدولة بشراء النقد الأجنبى من المقيمين بسعر رسمى ، وتفرض عليهم تسليم كل ما فى حيازتهم من نقد أجنبى مقابل العملة المحلية بالسعر المحدد رسميا لذلك .

٥ ـ تطبيق التخطيط القومي :

عندما تتجه بعض الدول إلى تطبيق أساليب التخطيط كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فإنها تضطر إلى تطبيق نظام الرقابة على النقد كأداة لتوجيه حركة التجارة الخارجية . وفى هذه الحالة يمكن اعتبار هذا النظام أحد أدوات تخصيص الموارد من النقد الأجنبى من أجل تحقيق أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية خاصة فى الدول النامية .

ويجدر ملاحظة أن هناك بعض الدول التى ترغب فى عزل اقتصادياتها المحلية عن الاقتصاد الدولى وما يحدث فيه من تقلبات أو عدم استقرار أو أزمات اقتصادية ، وفى هذه الحالة تضطر إلى فرض نظام الرقابة على النقد باعتباره أداة فعالة تضمن عدم تعثر خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اتفاقيات التجارة والدفع :-

اضطرت الدول التى تطبق نظام الرقابة على النقد إلى تطبيق نظام اتفاقيات التجارة والدفع نظرا لعدم قابلية عملاتها للتحويل وندرة النقد الأجنبى المتاح لديها ، ومن ثم يمكن النظر إلى النظامين على أنهما متلازمين إلى حد كبير . إذ أن نظام الاتفاقيات يمكن التعامل فى ظله دون تحويل عملة ، فهو أقرب ما يكون إلى نظام المقايضة فى حدود قيمة نقدية محددة ، وفى كافة الحالات يتم تحديد كميات السلع التى يستوردها كل بلد من بقية بلدان العالم .

ويلاحظ أن اتفاقيات التجارة والدفع التى كانت مطبقة خلال فترة الكساد العالمى كانت مقتصرة على التجارة السلعية (المنظورة) فقط ، بينما كانت الاتفاقيات الموقعة بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية شاملة لكافة المعاملات السلعية والخدمية (المنظورة وغير المنظورة) ، واستخدم فى ظلها ما عرف بحد المديونية ، ولم يعد يشترط توازن

الميزان التجارى الأدنى لتوقيعها . وقد زاد حجم اتفاقيات التبادل السلعى والخدمى حتى بلغ ٩٠ ٪ من تجارة بعض الدول مثل الاتحاد السوفيتى السابق مع الدول النامية خلال حقبة السبعينات .

وتستخدم اتفاقيات التجارة أساساً لتنمية التعاون والعلاقات التجارية بين الدول المتعاقدة حيث يمنح كل طرف الطرف الآخر معاملة الدولة الأولى بالرعاية . ويتم تبادل سلع التعامل بين البلاد على أساس أسعار السوق العالمية المماثلة . وتتفق الدولتان على عملة معينة من العملات الحرة كوحدة حسابية لتقدير قيمة السلع المتبادلة ويتضمن العقد تحديداً زمنياً لأجل التعاقد .

أما اتفاقيات الدفع : فغالبا ما توقع بين البلاد بغرض تنظيم المدفوعات الناتجة عن المعاملات المتبادلة وفى حدود مديونية معينة . ويتم حساب فائدة مئوية على التجاوزعن الحد المتفق عليه ، كما تتفق الدولتان مع عملة معينة كوحدة حسابية لتحرير العقود بها . وعادة ما يتم تحديد مدة معينة لسريان الاتفاق ويجوز أن تتفق الدولتان على تحديد الاتفاق تلقائيا بعد انتهاء أجله لمدة أخرى تذكر فى العقد المبرم بين الطرفين . وقد يتفق البنك المركزى فى كل من الدولتين مثلا على فتح حساب بالعملة الوطنية لكل دولة لتسوية قيمة المعاملات التجارية بين الدولتين ، فيتم منح المصدر قيمة صادراته من الدولة (أ) مثلا إلى الدولة (ب) بالعملة المحلية للدولة (أ) بينما يدفع المستورد فى الدولة (ب) قيمة وارداته بالعملة المحلية للدولة (ب) وهكذا .

تحديد سعر الصرف فى ظل الرقابة على النقد واتفاقيات التجارة والدفع :

عندما تطبق إحدى الدول نظام الرقابة على النقد ، وتتعامل وفقاً لنظام اتفاقيات التجارة والدفع قد تقوم بتحديد سعر صرف موحد يطبق على كافة معاملاتها مع مختلف دول العالم ، وقد تقوم بتطبيق سياسة أسعار الصرف التمييزية سواء بالنسبة للعملات أو بالنسبة للمعاملات . ونوضح ذلك على النحو التالى :-

ا ـ سعر الصرف الموحد :-

يقوم البنك المركزى بتحديد سعر رسمى إدارى يوميا بالاسترشاد بقوى العرض والطلب دون التقيد بها ، ويطبق هذا السعر على كافة المعاملات ويحدد مقابل كافة العملات الأجنبية الأخرى . أى أن السعر المحدد لا يعبر عن حقيقة السعر فى ضوء الظروف الاقتصادية للدولة بل غالبا ما تتجه السلطات النقدية إلى تحديده بالزيادة عن السعر الحقيقى الذى يمكن أن يحدده السوق وذلك من أجل تشجيع الصادرات أو الحد من الواردات ، أو لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الضرورية للتنمية الاقتصادية . ويعاب على نظام السعر الموحد عدم امكانية استخدامه فى التمييز بين مجموعات السلع المصدرة أو المستوردة أو بالنسبة لمناطق التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات وهى أمور غالباً ما تستهدفها الرقابة على النقد الأجنبى .

وفيما يتعلق باتفاقيات الدفع نجد أن الطرفين المتعاقدين عادة ما يتفقان على ضمان سعر الصرف أو ما يعرف بشرط ضمان الذهب ، وذلك لحماية كل طرف من الخسائر التى يمكن أن تحدث نتيجة تغير سعر الصرف خلال فترة التعاقد . اذ يتم تعديل رصيد حساب الدولة الدائنة بزيادته بنفس نسبة الخفض الذى حدث فى سعر تعادل عملة الدولة المدينة فى حالة ما إذا كان الحساب يسوى بعملتها . كما يحدث العكس فى حالة زيادة سعر صرف عملة التعاقد بالنسبة للذهب . وقد يتم الاتفاق على استخدام الوحدات الحسابية فى التعامل مثال ذلك استخدام ألمانيا الغربية للدولار الحسابى عام ١٩٤٩ واستخدام مصر للعملة الحسابية (الدولار الحسابى / الاسترلينى الحسابى) فى معاملاتها مع دول الكتلة الشرقية خلال حقبة الستينات من القرن العشرين . وذلك بغرض عدم التمييز فى اتفاقيات الدفع الثنائية بين الدفع بالجنيه المصرى والدفع بالعملات الأجنبية .

٢ - أسعار الصرف المتعددة :

حيث يتم تحديد أكثر من سعر للعملة الوطنية بالنسبة لكل عملة من العملات الأجنبية أو يتم تحديد سعر واحد للعملة الوطنية تجاه كل عملة مع اختلاف العلاقة بين قيمة كل عملة أجنبية مقومة بالعملة الوطنية عن العلاقة المباشرة بين أسعار تعادل هذه العملات والعملة الوطنية أو ما يسمى بعدم انتظام أسعار الصرف المشتقة .

وتستطيع الدولة استخدام أسلوب الأسعار المتعددة للعملة بالنسبة للمعاملات أيضاً وذلك بتحديد أسعار صرف للعملة مع إحداث فرق كبير بين أسعار الشراء وأسعار البيع يزيد عن نسبة الـ ٢ ٪ التى حددتها اتفاقية انشاء صندوق النقد الدولى بالنسبة للمعاملات العاجلة . ويشترط للتعدد فى هذه الحالة أن يزيد الفرق عن النسبة المذكورة وإلا اعتبر السعر المحدد سعراً واحداً لا تمييز فيه . وتختلف أسعار شراء وبيع العملات الأجنبية باختلاف المعاملات التى تستخدم فى تمويلها أو التى نشأت العملة الأجنبية عنها . إذ تتعمد الدولة تحديد أسعار صرف تفضيلية لأنواع معينة من الصادرات الأساسية عندما تجد أن السعر الرسمى للعملة من الارتفاع بحيث يعوق حركة هذه الصادرات .

وتستخدم أسعار الصرف المتعددة للحد من استيراد سلع معينة ، أو للحد من تزايد قيمة الواردات الإجمالية باستمرار ولحصول الدولة على جزء من الأرباح التى يحصل عليها المستوردين الأفراد .

وقد استخدمت أسعار الصرف المتعددة بنجاح فى كل من تايلاند وكوستاريكا خلال الفترة (١٩٤٧ - ١٩٥٥) حيث كان يتم تعديل أسعار الصرف لكل من الصادرات والواردات على فترات متتابعة ، مما أدى إلى خفض قيمة الواردات مع زيادة حصيلة الصادرات والاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية التى بلغت فى تايلاند حوالى ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٥ . كما بلغت نسبة مساهمة سعر الصرف فى

الايرادات الحكومية حوالى ١٠ ٪ ـ ١٨ ٪ خلال الفترة (١٩٤٩ ـ ١٩٥٢) . وحققت كل من كوستاريكا ونيكاراجوا نجاحاً مماثلاً فى استخدام سياسة أسعار الصرف المتعددة . ويرجع ذلك إلى السياسة النقدية المحلية واتباع سياسة تثبيت الأسعار المحلية . كما استخدمت كل من كوبا والفلبين ونيكارجوا أسعار الصرف المتعددة لفرض ضريبة على الواردات من السلع الاستهلاكية ساهمت بنسبة ١٤ ٪ فى ايرادات حكومة نيكارجوا عام ١٩٥٣ . كما حققت نسباً مماثلة فى كل من الفلبين وفنزويلا فى نفس العام . وذلك فضلا عن ما تم احتجازه من أرباح الصرف لمواجهة الزيادة المحتملة فى قيمة مشتريات الدولة عن قيمة مبيعاتها .

وقد طبقت دول أخرى سياسة أسعار الصرف المتعددة بنجاح خلال حقبة السبعينات . مثال ذلك البرازيل التى قامت بزيادة نسبة الضريبة المفروضة على صادرات البن ، ثم اتجهت إلى خفضها بعد عام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ . أما بريطانيا فقد استخدمت الأرباح المتحصلة من الصرف الأجنبى فى أغراض الاستثمار عندما ألزمت المصدرين بتحويل ٢٥ ٪ من صافى قيمة مبيعاتهم إلى السوق الرسمى للعملات الأجنبية ، وإن كان هذا النظام قد ألغى عام ١٩٧٨ . وفى جنوب افريقيا بلغت نسبة خصم السندات فى أسواق النقد الحرة حوالى ٣١ ٪ فى المتوسط عام ١٩٧٨ .

ويجدر الاشارة إلى اتجاه كثير من الدول منذ منتصف الثمانينات إلى الإقلال من تطبيق سياسة أسعار الصرف المتعددة مثل شيلى وسيريلانكا وجاميكا ونيبال ولكسمبورج وبلچيكا والاكوادور ، وبورما ومصر وايطاليا وكولومبيا وغيرهم . وقد أرجع بعض الخبراء ذلك إلى أن صادرات هذه الدول معظمها من المواد الأولية أو السلع الزراعية التى تتحدد أسعارها وفقا لظروف العرض والطلب العالمى عليها ، ومن ثم لا تساهم سياسة أسعار الصرف المتعددة كثيراً فى زيادة صادرات هذه الدول عالميا حيث أن عرض هذه المنتجات لا يستجيب بالزيادة لتغيرات الطلب العالمى فى الأجل القصير . كما أنه غالبا ما يزيد التدخل الحكومى فى الدول النامية وتسيطر الدولة على التجارة

الخارجية وتقوم بتحديد أسعار صادراتها بما يتفق مع ظروف السوق العالمى . ولا شك أن هذا الأمر يقلل من أهمية وفاعلية سياسة تعدد أسعار الصرف . بل إنه يمكن أن يترتب على تطبيق هذه السياسة فى الدول النامية الحد من توجيه رأس المال إلى الاستثمار فى الصناعات التصديرية فى الأجل الطويل بسبب انخفاض أرباح المستوردين. كما يمكن أن تؤدى إلى حدوث سوق سوداء للنقد الأجنبى بسبب عدم تسليم المصدرين متحصلاتهم من النقد الأجنبى فى حالة زيادة الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع . فضلا عن ما يترتب على هذا كله من تغييرهيكل الدخول المحلية لدى أفراد المجتمع .

وقد تلجأ بعض الدول إلى تطبيق سياسة تعدد أسعار الصرف بقصد التمييز بين المقيمين وغير المقيمين ، ففى سويسرا مثلا نجد أن الدولة تسمح بحرية النقد بالنسبة للمقيمين فقط . أما بريطانيا فتسمح بحرية النقد لغير المقيمين فقط . ومن ثم تمثل هاتين السياستين حدود التذبذب للرقابة على النقد فى العالم وغالبا ما تتبع معظم الدول التى تطبق الرقابة خليطاً من هاتين السياستين معا .

ويجدر الاشارة إلى أن التغيرات الاقتصادية العالمية التى حدثت منذ بداية التسعينات أدت إلى تقلص دور الرقابة على النقد واتفاقيات التجارة والدفع حيث اتجهت معظم الدول إلى تحرير اقتصادياتها القومية وتحرير سعر الصرف والتعامل فى الأسواق الحرة بالنقد الحر مباشرة وذلك فى أطار برامج الإصلاح الاقتصادى التى تطبقها تحت اشراف ودعم صندوق النقد الدولى بما فى ذلك دول أوروبا الشرقية والجمهوريات المعروفة بالكومنولث التى انفصلت عن الاتحاد السوفيتى السابق واتجهت إلى الإنضمام إلى البنك الدولى والى صندوق النقد الدولى لإصلاح هياكلها الإنتاجية والنقدية . وبذلك توارى هذا النظام عالمياً إلى حد كبير (باستثناء كوريا الشمالية والصين وكوبا) فى معاملاتها مع بعض الدول .

وخلاصة القول فإن تغيرات سعر الصرف سواء كانت الدولة تطبق نظام سعر صرف موحد أو أسعار صرف متعددة أو تتعامل بنظام الاتفاقيات تؤثر كثيرا على برامج الاصلاح الاقتصادى وخاصة على كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة الأمر الذى يدعونا إلى دراسة ما هية الموازنة العامة وكيفية ارتباطها بالموازنة النقدية ، والدور الذى تلعبه في تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما نوضحه فى الفصل التالى .

الفصل الثانى

الموازنة العامة ودورها فى التخطيط

مقدمة :

تلعب الموازنة العامة دورا هاما فى تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الدور الذى يقوم به الانفاق العام فى زيادة الانتاج القومى . كما يتضح أثر الموازنة العامة كأداة تخطيطية من خلال إيرادات الدولة من الضرائب وتأثيرها على الدخول والأسعار والإنتاج وتلك الناتجة عن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات وكذلك من خلال القروض الممنوحة من البنك المركزى والبنوك التجارية للحكومة والقروض الأجنبية الممنوحة من مؤسسات التمويل الدولية والبنوك الأجنبية وغيرها .

ولكى يتم بحث الدور الذى تلعبه الموزنة العامة فى تخطيط التنمية لا بد وأن نعرض بالايضاح لمفهوم الموازنة العامة والفرق بينها وبين الموازنة النقدية ، وقواعد اعدادها وتبويبها واعتمادها . وكذلك بيان دورها فى تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية كل فى مبحث على النحو التالى :

« المبحث الأول »

« مفهوم الموازنة العامة »

ا ـ ما هية الموازنة العامة :

يقصد بالموازنة العامة ذلك التقدير المبدئى الذى تقوم السلطات المالية بإعداده عن سنة مالية مقبلة لكل من الايرادات والمصروفات العامة للدولة جملة وتفصيلا. فهى قائمة تشتمل على جانبين :

الأول : يشتمل على المصروفات ، أو ما يسمى محاسبيا بالاستخدامات مدرجة جملة وتفصيلا . ويوضح أوجه الاستخدامات مثل الأجور والمرتبات والمدفوعات التحويلية أو الاعانات والنفقات الجارية للجهاز الإدارى الحكومى فى بعض النظم ونفقات المحليات فى البعض الآخر ، والنفقات الاستثمارية الحكومية موزعة على القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة والخدمات .... الخ .

والثانى : يختص ببيان الإيرادات التى ينتظر أن تؤول إلى خزانة الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية وفوائض المشروعات الحكومية ، أو ما يسمى بالايرادات السيادية للدولة وتتضمن أيضا الايرادات الرأسمالية الناتجة عن القروض المحلية والأجنبية وحصيلة الأوراق المالية وأقساط الاهلاك وغيرها .

ويلاحظ أن هذا التعريف للموازنة لا يختلف باختلاف النظم الاقتصادية المتبعة سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية ، أم خليطا بين هذا وذاك ، فالذى يختلف فقط هو التبويب المتبع والبنود والمسميات المختلفة التى يمكن أن تختلف من دولة لأخرى داخل اطار النظام الاقتصادى المتبع .

٢ـ سمات الموازنة العامة :

يمكن استخلاص سمات الموازنة العامة من التعريف السابق للموازنة فهى :

أـ تقديرية :

لا تحتوى على ارقام فعلية ، بل مجرد تقدير متوقع عن السنة المالية التالية لكل من الايرادات والمصروفات الحكومية . ولهذا غالبا ما يشار إليها على أنها .. «مشروع الموازنة العامة» . وهى فى هذا تختلف عن الحساب الختامى الذى يتم اعداده لما تم انفاقه بالفعل وما تم تحصيله فعلا من ايرادات مختلفة خلال سنة مالية سابقة . وغالبا ما لا تتطابق أو تتساوى أرقام الموازنة العامة التقديرية مع ارقام الحساب الختامى للموازنة العامة .

ب ـ سنوية :

اذ يتم إعداد التقديرات المتوقعة لمدة سنة ميلادية غالبا ما تحمل اسمها فإذا كانت الموازنة يبدأ تنفيذها مع بداية السنة الميلادية فيقال موازنة عام ١٩٩٨ مثلاً أو قد تحمل اسم العامين الذين يتخللها تنفيذ الموازنة فيقال موازنة ١٩٩٨/٩٧ مثلا . ويلاحظ أنه عند حدوث تعديلات متتابعة فى دولة ما فى تاريخ بدء السنة المالية فقد يؤدى ذلك إلى أن تكون فترة الموازنة أقل أو أكثر من سنة خلافا لمبادىء علم المالية العامة .

جـ ـ تفصيلية :

حيث يتم بيان كافة المصروفات لدولة وإيراداتها جملة وتفصيلا فيتم قيد كل بند من بنود الاتفاق وتوزيعه على القطاعات المختلفة والوزارات والهيئات جملة وتفصيلا . وتسجل كافة الايرادات ومصادر الحصول عليها موزعة حسب كل مصدر ايرادى .

د ـ معتمدة :

اذ يحال مشروع الموازنة العامة عادة إلى المجلس التشريعى لمناقشته وابداء الرأى والملاحظات وما يراه من تعديلات . وذلك بعد مراجعة المشروع بمعرفة مستشارو الحكومة أو رئيس الدولة أو بمعـرفة لجان الحزب الحاكم المختصة فى بعض الدول .

٣ ـ الفرق بين الموازنة العامة والبيان المالى لوزير المالية :

قبل أن يبدأ المجلس التشريعى فى دراسة الموازنة العامة وابداء ملاحظته عليها يتقدم وزير المالية إلى المجلس ببيان يوضح الملامح الرئيسية للموازنة العامة أو تطورها بالنظر إلى السنوات السابقة وأسباب ذلك . كما يعرض موجزا لأهم السياسات المالية فى السنة المقبلة وكيفية التصرف فى الفائض أن وجد وطرق مواجهة العجز فى الموازنة العامة .

٤ ـ الفرق بين الموازنة العامة والموازنة النقدية :

الموازنة النقدية عبارة عن قائمة ذات جانبين ، يحوى الجانب الأول ايرادات الدولة المتوقعة من النقد الأجنبى خلال السنة المقبلة . ويشمل الجانب الآخر أوجه الانفاق المتوقع للايرادات خلال نفس الفترة ، ثم بنود الموازنة الحصيلة والانفاق التى غالبا ما تمول عن طريق القروض فى حالة وجود عجز فى الموارد عن الاستخدامات [١] . فالموازنة النقدية تختلف عن الموازنة العامة فى كونها تتضمن حصيلة استخدامات العملة الأجنبية بينما أرقام الموازنة العامة تعبر عن

---

(١) محمود صدقى مراد ، فؤاد مرسى ـ ميزلنية النقد الاجنبى والتمويل الخارجى للتنمية مع دراسة خاصة عن ج . ع . م ـ دار المعارف ـ ١٩٦٧ ـ القسم الثالث ـ الباب الأول ـ الفصل الأول ـ ص ١٧٧ .

مبالغ محلية وأجنبية معا . ويلاحظ أن أرقام الموازنة النقدية تشمل الأرقام الخاصة بالقطاع الحكومى بالاضافة إلى القطاعين العام والخاص بينما لا تتضمن الموازنة العامة أية اعتمادات أو ايرادات تتعلق بالقطاع الخاص الوطنى أو الأجنبى . وعلى خلاف الموازنة العامة يتم تحديد ايرادات الموازنة النقدية أولا ثم تحديد أوجه انفاقها بعد ذلك .

٤ - الفرق بين الموازنة العامة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

- الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عبارة عن وثيقة تتضمن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تعتزم الدولة تحقيقها فى المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادى وذلك مثل الانتاج والدخل القومى والاستهلاك والإدخار والعمالة والتجارة الخارجية والدين والعام . وكذلك مشروعات البنية الأساسية وتطوير التعليم والصحة والاسكان والانشطة الاجتماعية فى الريف والحضر خلال فترة زمنية معينة قد تكون سنة أو قد تكون خمس سنوات فتسمى بالخطة الخمسية ، أو خطة لمدة عشر سنوات فتسمى بالخطة العشرية . وتقسم الخطط التي تزيد مدتها عن سنة إلى خطط سنوية تستهدف معدلات معينة فى مختلف اوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى .

وتتضمن الخطة العامة المبالغ الخاصة بالقطاع الحكومى والقطاعين العام والخاص المحلى والاجنبى . وإذا كانت الموازنة العامة موجودة فى كافة الدول مهما اختلفت النظم الاقتصادية المتبعة فيها ، فإن الخطة العامة للتنمية لا توجد فى كافة الدول . بل غالبا ما توجد فى الدول التى تضطلع الحكومة وقطاع الأعمال العام فيها بدور هام فى التنمية وحينما تتدخل الدولة فى إدارة الاقتصاد القومى وممارسة

الأنشطة الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف اجتماعية مختلفة . كما تزداد أهمية الخطة العامة فى الدول التى تتملك الدولة فيها جانبا هاما من وسائل الإنتاج المتاحة فى المجتمع [١] . بينما توجد الموازنة العامة سواء تملكت الدولة وسائل الانتاج أم لم تتملكها ، وسواء أرادت تحقيق أهداف اجتماعية أم لم ترد اذ يمكن للدولة أن تستخدم الموازنة ـ على نحو ما سوف نرى فيما بعد ـ لتحقيق أهداف اجتماعية مثل اعادة توزيع الدخل القومى ، أو الحد من استهلاك واستيراد بعض السلع الكمالية عن طريق أسلحة الضرائب والرسوم الجمركية والنفقات التحويلية وغيرها . ولهذا تعتبر الموازنة العامة خطة مالية بينما لا تعتبر الخطة العامة موازنة عامة من حيث احتوائها على بنود لا تحويها الموازنة العامة .

وهناك من يفرق بين تخطيط للموارد بين اشباع الحاجات الفردية واشباع الحاجات العامة ، وتخطيط التوزيع للدخل الناتج عن الانتاج بين عوائد عوامل الإنتاج ، وبين أوجه الاستثمار والاستهلاك والتصدير والأجور والأسعار .. الخ [٢] ويمكن القول أن الموازنة العامة يمكن أن تضطلع بتخطيط كلا من التخصيص ، ومن خلال الضرائب والرسوم الجمركية والتحويلات والانفاق العام بالنسبة لتخطيط التوزيع . الا أن هذا الدور يتعاظم أثره بالطبع كلما كانت الدولة تمارس دورا كبيرا فى النشاط الاقتصادى وملكية وسائل الإنتاج .

---

(١) Members of the Department of Organisation and Planning of the Soveit Economy In the Economic Faculty of Moscow State University and some Other Economists, Planning a Socialist Economy, Moscow Progress Publishers, Vol. 1, 1977, the Introduction, p. 9 .

(١) أحمد حافظ الجعوينى ـ اقتصاديات المالية العامة ، دراسة فى الاقتصاد العام ـ دار العهد الجديد الطبعة الأولى ـ ١٩٦٧ ـ الجزء الأول ـ الفصل الثالث ـ ص ١١٢ .

المبحث الثانى

كيفية اعداد الموازنة العامة واعتمادها

مقدمة :

نتناول فى هذا المبحث دراسة الطرق التى يتم على أساسها تبويب الموازنة العامة ، وأساليب تقدير المصروفات العامة والايرادات العامة ، وكيفية مواجهة العجز فى الموازنة العامة والتصرف فى الفائض إن وجد . كما نتناول اجراءات اعتماد الموازنة العامة ـ اما اجراءات تنفيذ الموازنة والرقابة على التنفيذ فلن نحاول التعرض لها ، على أساس أن الغرض الأساسى لهذه الدراسة هو بحث الموازنة العامة كأداة للتخطيط فقط . ومن ثم فليس هناك مبررا للدخول فى التفاصيل الإدارية للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة .

كما يلاحظ أنه لا يوجد مبرر لمناقشة الأسس التقليدية لاعداد الموازنة التى تزخر بها كتب ومراجع المالية العامة والتى أصبحت مسلمات بديهية عند التعرض لدراسات متقدمة .

اولا : كيفية اعداد الموازنة العامة :

تختلف طرق اعداد الموازنة العامة من دولة إلى أخرى ، اذ لا توجد طريقة محددة يجب اتباعها فى كافة الدول . كما تختلف الجهات التى تتولى أو تشارك فى إعداد الموازنة وإعتمادها من دولة لأخرى أيضا حسب ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية . وفيما يلى بيان ذلك بالتفصيل .

أ - الجهات المنوطة باعداد الموازنة العامة :

يكاد يكون من المتفق عليه أن تتولى السلطات المالية التفيذية مسئولية اعداد تقديرات الموازنة العامة فى مختلف الدول . الا أنه غالبا ما توجد جهات أخرى تشترك مع السلطات المالية التنفيذية فى هذا الشأن كالسلطات التشريعية والتى تتفاوت نسبة مشاركتها للسلطة التنفيذية فى إعداد الموازنة من دولة إلى أخرى . وفى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يعتبر اعداد الموازنة العامة من أختصاصات مكتب الادارة والموازنة التابع لرئيس الجمهورية مباشرة ، والذى يعهد إلى مستشاريه مسئولية بحث ومراجعة الموازنة قبل تقديمها إلى الكونجرس لدراستها بمعرفة لجانه المتخصصة التى تتولى فحص كل بند من بنود الاتفاق مرتين :

الأولى: حيث يتم الموافقة على نفس البرنامج المقترح وتسمى (Authorization)

والثانية : حيث يتم تخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ البرنامج وتسمى (Appropriation) وبعد انتهاء الكونجرس من فحص الموازنة والموافقة عليها يتم اصدار المواد التشريعية (وهى حوالى ١٣ وثيقة اعتماد دورية فى الوقت الحاضر)، وتختص كل منها بتحديد الإعتمادات اللازمة لتنفيذ المهام الحكومية المحددة كالدفاع القومى ، والتشييدات العسكرية ، والمساعدات الخارجية ودعم الأسعار الزراعية ... الخ (١) . وفى المملكة المتحدة نجد أن السلطات التشريعية لا تتدخل فى اعداد الموازنة العامة ، بل تبدى موافقتها ، أو اعتراضهاوسحب الثقة من الحكومة فى هذه الحالة . وبالنسبة لروسيا الإتحادية تقوم وزارة المالية باعداد مشروع الموازنة العامة بما يتلائم مع متطلبات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تقوم الوزارة

---

(١) V. Usoskin, R. Entow, S.tarasenko, USBudget and Economic Policy, Progress Publishers, Moscow, 1973, chapter 1 PP. 48-49

برفع المشروع إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه . بعد الموافقة يعرض المشروع على مجلس روسيا الأعلى لا عتماده توطئة لصدور الموازنة بقانون تلتزم بتنفيذه كافة الوزارات والمصالح والأقاليم الروسية [١] . وفى مصر تضطلع وزارة المالية بمسئولية إعداد مشروع الموازنة العامة . وتتولى اللجان المختصة بالحزب الحاكم مراجعته وتعديله . ويعرض المشروع بعد ذلك على مجلس الوزراء الذى يحيله بعد الموافقة عليه إلى مجلس الشعب لمناقشته أو تعديله . ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بربط الموازنة العامة وتصبح سارية المفعول من تاريخه .

ويعاب على طريقة اشراك المجلس التشريعى فى إعداد وفحص الموازنة العامة أن المجلس عادة مالا ينظر إلى الموازنة ككل . بل يناقش ويفحص بنوداً تفصيلية يرى فيها ارضاء لمصالح فئات معينة ، أو دائرة انتخابية معينة أتت بنوابها إلى مقاعدهم فى البرلمان . كما أنه غالبا ما يستغرق بحث ودراسة الموازنة فى البرلمان وقتا طويلا مما يؤدى إلى لجوء السلطات المالية إلى مد فترة العمل بالموازنة العامة من السنة المنتهية إلى بضعة شهور فى السنة المالية الجديدة ، منعا لارتباك وتعطيل تنفيذ الأعمال فى الدولة .. وهو ما حدث فى مصر كثيرا والى عهد قريب .

ويرى الاقتصادى خالد أن النظام الأمثل لاعداد الموازنة يجب أن يكون كما يلى [٢] :

---

(١) عبد السلام بدوى - إدارة القطاع العام فى المجتمع الاشتراكى - مكتبة الانجلو المصرية - ١٩٦٩ - الباب الثانى - الفصل الخامس - ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٢) R.O. Khalid, Planning and the Budget Process. An Introduction, Finance & Development, June. 1978, Vol. 15, No.2, PP. 33-37 .

١ ـ البدء بوضع تقدير لمستوى الانفاق الحكومى فى السنة المالية .

٢ـ وضع أولويات عامة بين مختلف القطاعات أو مجالات النشاط الحكومى الهامة .

٣ ـ تقوم كل ادارة تنفيذية عامة بصياغة المشروعات المقترحة .

٤ ـ يتولى جهاز التخطيط اختيار المشروعات التى يراها ضرورية للاقتصاد القومى . وذلك فى الدول التى تأخذ بأساليب التخطيط القومى .

٥ ـ التقدم بالتقديرات المالية للمشروعات المختارة إلى ادارة الموازنة العامة [١] .

٦ ـ وضع التصور النهائى لمشروع الموازنة العامة توطئة لتقديمه إلى المجلس التشريعى.

٧ ـ تقديم مشروع الموازنة إلى المجلس التشريعى لاقراره واعتماده ثم صدور قانون الموازنة العامة .

وقد يفيد هذا الاقتراح بالدرجة الأولى فى إحكام ربط الخطة العامة بالموازنة العامة فى الدول التى تطبق أساليب التخطيط القومى ، ويقدم أساس موضوعى لمساهمة الموازنة فى تحقيق أهداف الخطة العامة الإقتصادية والاجتماعية . غير أنه يشير إلى ضرورة اشراك المجلس التشريعى (البرلمان) فى بحث الموازنةالعامة . وهو ما ينطوى على كثير من العيوب التى أشرنا فيما سبق .

---

(١) يطلق البعض على هذه العملية ميزانية الانجاز ويرى أنها ضرورية لرفع كفاءة الإدارة المالية والحكومية وتساعد على الوصول إلى طرق عديدة لتطوير الموازنة العامة .
راجع : رياض الشيخ ـ ميزانية الدولة ووسائل تمويل الزيادة فى الانفاق العام مع الاشارة إلى البلاد النامية ـ معهد الدراسات المصرفية ـ ١٩٦٧ ـ ص ٥٧ ـ ٥٨ .

ب - أساليب تقدير المصروفات العامة والايرادات العامة :

قبل أن تقوم السلطات المالية باعداد مشروع الموازنة العامة ، ترسل منشورا إلى الجهات التنفيذية المختلفة ، لموافاتها باحتياجاتها من الاعتمادات المالية خلال السنة المالية المقبلة ، فتقوم تلك الجهات بابلاغ السلطات المالية باحتياجاتها والتى غالبا ما يكون مبالغا فيها . ولذلك تقوم السلطات المالية بتخفيضها [illegible] فى ضوء اعتمادات العام السابق ، وما ينتظر حدوثه من تغيرات فى العام التالى . فقد تقوم بزيادة الاعتمادات عن العام السابق بنسبه ١٠ ٪ مثلا أو خفضها بذات النسبة كما يحدث فى الولايات المتحدة بالنسبة لاعتمادات المعاهد الطبية كل عام(١) .

والمفروض أن يكون هناك أسس موضوعية كمعدلات الأداء ونظم التكاليف المعيارية حتى يمكن أن تكون تقديرات الموازنة العامة أقرب أو مماثلة للأرقام الفعلية، منعا لحدوث عجز أو فائض فى اعتمادات الموازنة بالمقارنة بالايرادات العامة ، وما قد يترتب على ذلك من مساوىء اقتصادية .

أما بالنسبة للايرادات العامة فغالبا ما يتم الاسترشاد بالأرقام فى الحساب الختامي للسنة المالية السابقة فى تقدير الايرادات المحتملة للعام التالى مع أخذ التغيرات التى تستجد فى الحسبان ، كزيادة أسعار بعض الضرائب أو زيادة حجم الواردات وبالتالى زيادة ما يحصل عليها من رسوم جمركية أو ما يتوقع حدوثه من توسع فى حجم النشاط الاقتصادى بوجه عام وهذه الطريقة رغم بساطتها وقربها من الأرقام الفعلية ، لا ينبغى اللجوء اليها اذا ما كانت هناك تغيرات مرتقبة فى الاسعار بالزيادة أو بالإنخفاض ، نظرا لما يترتب على ذلك من أخطار إقتصادية .

---

(١) V. Usoskin, R. Entow, S.Tarasenko, Op-Cit,chapter 1,P.48 .

جـ - الطرق المحاسبية المتبعة فى اعداد الموازنة العامة :

توجد طريقتان محاسبيتان تستخدمان فى إعداد تقديرات الموازنة العامة هما :

أ - طريقة الأساس النقدى .

ب - طريقة الاستحقاق .

ونتناول فيمايلى بيان كيفية استخدام كل طريقة :

١ - طريقة الاساس النقدى (Cash Basis)

حيث يتم قيد العمليات الخاصة بالايرادات والمصروفات فى الموازنة العامة على أساس ما ينتظر أن يخرج من أو يؤول إلى الخزانة العامة خلال السنة المالية حتى لو كانت هذه العمليات تخص سنوات سابقة أو لا حقة .

ومن مزايا هذه الطريقة التبسيط والوضوح . الا أنه يعاب عليها أمرين (١) :

أولهما : أنها لا تسمح ببيان التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة أو المستهلكة .

ثانيهما : صعوبة تمكن السلطات التشريعية من الرقابة المبكرة على الموازنة العامة.

وقد يكون من المناسب استخدام هذه الطريقة فى المصالح الخدمية فقط لسهولتها ولمناسبتها لظروف اعداد الحساب الختامى للدولة الذى يظل مفتوحا بعد نهاية السنة المالية عدة أشهر إلى أن يتم تسوية كافة المدفوعات والمتحصلات .

---

(١) Rasheed O.Khalid, Control and Management of Central Government Finance in the U. K., I.M.F Staff Papers, Vol. XVII, No 2, July 1970, PP. 326-338.

٢ - طريقة الاستحقاق :

وبمقتضى هذه الطريقة يتم قيد كافة المبالغ المتعلقة بالايرادات والمصروفات الخاصة بالسنة المالية فقط ، وان كان قد سبق دفعها أو تحصيلها ، أو سوف يتم دفعها أو تحصيلها ، وان استغرق ذلك وقتا أو سنوات بعد نهاية السنة المالية . المهم أن يتم تحميل الموازنة العامة لكل سنة بما يخصها من مصروفات وايرادات . وذلك دون اعتبار لعنصر الزمن الخاص بالدفع أو التحصيل .

وتتلاءم هذه الطريقة مع ظروف الموازنات الخاصة بالهيئات الاقتصادية ومشروعات الأعمال حيث يمكن بوضوح معرفة كفاءة عمل هذه الوحدات وحقيقة مركزها المالى .

وتعتبر هذه الطريقة أكثر شيوعا من الطريقة السابقة حيث تتبع فى معظم الدول الرأسمالية والاشتراكية وكثير من الدول النامية .

د - تبويب الموازنة العامة :

توجد عدة طرق لتبويب الموازنة العامة للدولة ، وتنبثق هذه التبويبات من تبويب كل من المصروفات العامة والايرادات العامة . وهذه التبويبات هى ، التبويب الوظيفى - التبويب الاقتصادى - التبويب حسب الدورية - التبويب الموضوعى - التبويب الإدارى .

ونتناول بيان كل نوع بالتفصيل على النحو التالى :

ا - التبويب الوظيفى :

ويقصد بهذا النوع من التقسيم أن يتم تبويب المصروفات العامة والايرادات العامة حسب النشاط أو الخدمة التى تؤديها الدولة . وعلى أساس ما تنفقه على ما

تقوم به من وظائف كالأمن ، والعدالة ، والدفاع ، والطرق ، والمستشفيات ... الخ وذلك بصرف النظر عن التبعية أو النوع الإدارى . فمن الممكن أن تكون مستشفى أو مدرسة تتبع وزارة كالداخلية ومع ذلك تظهر اعتماداتها وايراداتها ضمن الاعتمادات والايرادات الصحية أو التعليمية حسب الحالة .

٢ - التبويب الاقتصادى :

حيث يتم تقسيم بنود الإنفاق أو الايراد حسب طبيعتها الاقتصادية وما اذا كانت تحويلية أو نهائية وهل هى ادارية أم استثمارية . والبنود التحويلية هى التى تشتمل على مبالغ بين الجهات وبعضها البعض والاعانات والدعم والتبرعات وغيرها . والبنود الاستثمارية هى ما كانت تمثل انفاقا على أوجه الاستثمار الحكومى المختلفة ، أو تمثل ايرادات رأسمالية موجهة لتمويل الاستثمارات العامة .

ويلاحظ أن النفقات العامة غالبا ما يكون معظمها نهائيا يؤدي إلى استنفاد جانبا من الموارد المتاحة فى المجتمع ، كخدمات التعليم والصحة والنفقات العسكرية ... الخ . بينما نجد أن المصروفات التحويلية تشمل الاعانات الانتاجية واعانات الضمان الاجتماعى ، وفوائد الدين العام وأقساط استهلاكه .

٣ - التبويب حسب الدورية :

وبمقتضى هذا التبويب يتم تقسيم الموازنة إلى بنود رأسمالية أو ما يسمى بالبنود الجارية والبنود غير الجارية .

وتتعلق البنود الجارية أو الدورية بتأدية خدمات وحدات الجهاز الإدارى ، كالأجور ومستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية وغيرها من البنود التى تتكرر أو

تتغير بتغير حجم الإنتاج وبطريقة منتظمة كل عام .

أما البنود غير الجارية أو الرأسمالية فهى تستخدم للتوسع فى الطاقة الانتاجية والاستثمارات الجديدة وسداد القروض العامة ، وهى بنود لا تتكرر سنويا ، بل تختلف تبعا للظروف .

وهناك عدة معايير للتفرقة بين النفقات الجارية والرأسمالية أهمها :

ا - معيار نوع الأصول :

حيث تعتبر النفقات العامة على السلع المعمرة ، وللحصول على التزامات مالية كالضمانات والقروض من البنود الرأسمالية .

ب - معيار الانتاجية :

وبناء على هذا المعيار تصبح البنود الرأسمالية هى البنود المنتجة ، سواء فى الأجل القصير أو الأجل الطويل . ومن ثم تكون معظم البنود التى تنفق لاشباع حاجات عامة بنودا رأسمالية منتجة .

جـ - معيار السيولة الذاتية :

وبمقتضى هذا المعيار تكون البنود الرأسمالية هى البنود المتعلقة بالانشطة التى تدر أموالا بذاتها . مثل تأجير المساكن ومشروعات الرى ، ورسوم المرور على الطرق - وبصفة عامة فإن البنود السائلة بذاتها هى التى تضيف جانبا هاما إلى الدخل القومى بالنسبة لتكلفتها وذلك طالما أن معدل الضريبة الحدى على الدخل الكلى اقل من ١٠٠٪ [١].

---

(١) Richard Goode and Eugene A.Birnbaum, Government Capital Budget, I.M.F staff Papers, Vol. V, No 1, Feb. 1956, PP. 23-40.

٤ ـ التبويب الموضوعى :

حيث يتم تقسيم النفقات العامة حسب موضوع النفقة المخصصة للحصول على السلع والخدمات المختلفة كالمرتبات والأجور والوقود والنقل والتليفون والبريد والصيانة والكهرباء وغيرها .

ويلاحظ أن هذا التبويب يمكن استخدامه لتكملة وتفصيل التبويبات الأخرى فى الموازنة العامة .

٥ ـ التبويب الإدارى :

يتم تبويب أو تقسيم المصروفات العامة حسب الوحدات الإدارية ، كالوزارات المختلفة ورئاسة الجمهورية ، ورئاسة الوزراء ، والبرلمان ، والاجهزة المركزية كجهاز المحاسبات وجهاز التعبئة العامة والاحصاء .... الخ .

٦ ـ التبويب المختلط

من الناحية العملية نجد أنه قلما تتبع دولة ما تبويبا بذاته لا تستعمل سواه فى اعداد الموازنة العامة . بل غالبا ما تستخدم عدة تبويبات فى تشابك رأسى وأفقى للاستفادة من الميزة التى ينطوى عليها كل تقسيم . ومن ثم نجد من الدول ما يستخدم تبويبا إداريا موضوعيا ومنها ما يستخدم تبويبا اقتصاديا وحسب الدورية فى نفس الوقت ومن الدول ما يستخدم تبويبا اقتصاديا وظيفيا حيث يتم تقسيم أنشطة الدولة أفقيا حسب الوظائف ، ورأسيا حسب الطبيعة الاقتصادية وينتهى كل موضوع بمجموع يعبر عن جملة المبالغ التى انفقتها الدولة بمختلف أنواعها الاقتصادية من أجل أداء وظيفة معينة . كما تنتهى الخانات الرأسية بمجموع يعبر عن المبالغ التى لها طبيعة اقتصادية واحدة قامت بها الدولة بمناسبة اداء كافة وظائفها . ثم مجموع كلى فى نهاية القائمة بين ما أنفقته الدولة بمختلف

عملياتها الاقتصادية فى اطار وظائفها التقليدية .

ويؤدى التبويب المختلط إلى زيادة فاعلية الدور الذى تقوم به الموازنة العامة فى مجال التخطيط وزيادة فاعلية الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة . فضلا عن ملاءمته لأغراض المحاسبة القومية [١] .

٧ ـ تبويب صندوق النقد الدولى :

يرى صندوق النقد الدولى أنه لا بد من استخدام ستة معايير يتم على أساسها تحديد نوعية التعامل الحكومى وهى [٢].

١ ـ نوعية التعامل من حيث كونه مدفوعات أم متحصلات .

٢ ـ قابلية التعامل للسداد من عدمه .

٣ ـ هل النفقة مستنفدة أم نظير مقابل معين .

٤ ـ هل النفقة غير القابلة للسداد جارية أم رأسمالية .

٥ ـ هل التعامل القابل للسداد ينطوى على مديونية وحقوق ملكية أم ودائع وعملات نقدية .

٦ ـ هل التعامل يتضمن تحقيق أصول مالية أم خصوم مالية على الحكومة .

ويتم ترتيب هذه المعايير فى مصفوفة توزع عليها معاملات الحكومة فى ١٥ قسما . ويتضمن القسم السادس عشر المتحصلات الحكومية الجارية التى بدون

---

(١) عاطف السيد ـ الادماج الاقتصادى لميزانية الدولة ـ معهد الدراسات المصرفية ـ يونيو ١٩٦٤ ـ القسم الأول ـ ص ١٦ ـ ٥٩ .

(٢) وزارة المالية ـ ح. م.ع ـ البيان المالى والاقتصادى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٦ ـ ملحق رقم (٤) ـ ص ٤٠ ـ ٤٣ .

مقابل ، وغير القابلة للسداد ، ويستخدم هذا القسم لفصل المتحصلات الضريبية عن المنح والهبات ومن ثم يصبح ترتيب الموازنة كما يلى : (ايرادات منح - مصروفات - صافى اقراض - عجز أو فائض - تمويل) . ولا يتعارض هذا التبويب مع التبويبات الوظيفية أو الاقتصادية . بل يمكن استخدامه فى اطار كل منهما . فبالنسبة للتبويب الوظيفى مثلا نراعى الغرض الفورى من النفقة كغرض الوقاية الصحية مثلا ، وليس الانفاق على الصحة . أما فى حالة اتباع التبويب الاقتصادى فتستخدم المعايير الخاصة بالمعاملات غير القابلة للدفع من حيث دوريتها وما اذا كانت بمقابل أم بغير مقابل وهكذا .

ويلاحظ أنه من الضرورى بمكان أن يتلاءم التبويب مع النظام أو الطريقة المحاسبية المتبعة فى تقدير كل من الايرادات والمصروفات ووجود تنسيق بين نظم المحاسبة ونظم اعداد الموازنة . نظرا لحاجة الموازنة إلى بيانات دقيقة ذات دلالات معينة ، وللدور الذى يؤمل أن تلعبه الموازنة العامة فى مجال التخطيط . وقد نبه إلى أهمية هذا الأمر مؤتمر الدول الأفريقية للاساليب الحديثة للموازنات والحسابات المنعقد فى برلين فى مارس ١٩٧٩[١] .

د - كيفية مواجهة عجز الموازنة والتصرف فى الفائض :

من القواعد التى تحكم اعداد الموازنة العامة التى تناولتها كتب المالية العامة بالدراسة والبحث قاعدة « عدم الاختلال » أو التوازن . وانتهت الدراسات المختلفة إلى صعوبة تطبيق هذه القاعدة فى الوقت الحاضر . ومع ذلك فإن خبراء سيتى

---

(١) وزارة المالية - ج. م. ع. مكتب الوكيل الأول لشئون الموازنة العامة والتمويل تقرير ممثلى جمهورية مصر العربية عن أعمال مؤتمر الدول الافريقية للاساليب الحديثة للموازنات والحسابات المنعقد فى برلين مارس ١٩٧٩ (غير منشور) .

بنك (Citibank) يرون أنه يمكن المحافظة على عدم اختلال الموازنة العامة اذا ما حافظت الدولة على تحقيق معدل لنمو الناتج القومى الحقيقى لا يقل عن ٣٪ فى الأجل الطويل . وذلك للمحافظة على سرعة نمو الايرادات بما يتلاءم مع نمو النفقات (١) . بينما يرى فريدمان أنه لا ينبغى السماح بزيادة نفقات الموازنة بمعدل يزيد عن معدل نمو الناتج القومى الاجمالى فى السنوات السابقة (٢) .

وعلى أية حال فإن تعاقب الرخاء والكساد يؤدى إلى صعوبة استمرار المحافظة على المعدلات السابقة ، وبالتالى صعوبة استمرار توازن الموازنة العامة . ولهذا تجد السلطات المالية نفسها عند اعداد الموازنة العامة أمام إما حالة عجز ، أو أمام حالة فائض ، فكيف تتصرف فى كلتا الحالتين ؟ .

أ ـ حالة وجود عجز فى الموازنة العامة :

وهى الحالة الأكثر شيوعا فى عالم اليوم . ولمواجهتها تعمل السلطات المالية على محاولة تغطية أكبر قدر ممكن من العجز بغير اللجوء إلى اصدار أوراق البنكنوت لما تنطوى عليه من خطورة ، خاصة فى الدول النامية . اذ يؤدى ذلك إلى شيوع الضغوط التضخمية وتعثر تنفيذ خطط التنمية والحد من فاعلية النظم الاقتصادية المتبعة .

وبطبيعة الحال فإن العجز المالى ينتج عن زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة . ذلك أن الدولة على خلاف الأفراد تحدد نفقاتها المطلوبة أولا ثم تبدأ فى البحث عن طريق أو وسيلة لتمويل هذه التفقات .

(١) Citibank, Monthly Economic Letter,Is Deficitus Fiscalis An Endangered Specier?, March 1979 .

(٢) Friedman, M., the Role of Monetary Policy, American Economic Review, March 1968.

ويميز هذا العجز النقدى الذى ينتج عن عدم توازن مؤقت بين ايرادات الخزانة ومصروفاتها نتيجة تأخر تحصيل بعض الايرادات لاسباب إدارية أو بسبب موسمية بعض الأنشطة أو المحاصيل [1].

وفيما يلى الطرق التقليدية التى تتبع لمواجهة عجز الموازنة العامة بترتيب أفضليتها . وقد تلجأ الدولة إلى كل أو بعض هذه الطرق حسب ظروف العجز وقيمته .

١ ـ أولى الوسائل المستخدمة لمواجهة العجز هى سعى الحكومة إلى تأجيل سداد بعض التزاماتها التى حل موعد استحقاقها ، ثم استخدام المعونات أو التبرعات سواء المحلية أو الأجنبية فى تمويل العجز .

٢ ـ بعد ذلك تلجأ السلطات المالية إلى عقد قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل سواء أكانت محلية أم أجنبية .

٣ ـ الموازنة بالعجز : حيث تضطر الدولة إلى مطالبة البنك المركزى بطبع نقود بقيمة العجز الباقى الذى لم تستطع السلطات المالية مواجهته بالطرق السابقة.

ب ـ حالة وجود فائض فى الموازنة العامة :

اذا ما حدث فائض فى الموازنة العامة نتيجة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة فإن السلطات المالية تلجأ إلى واحد أو أكثر من الوسائل التالية :

١ ـ تعلية الفائض على حساب الميزان النقدى . أى احتجازه للطوارىء وليس عودته إلى مجالات الانفاق .

---

(١) عبد المنعم فوزى ـ المالية العامة والسياسة المالية ـ منشأة المعارف بالاسكندرية ـ ١٩٦٥ ـ الباب الرابع ـ الفصل الأول ـ ص ٣٤٨ .

٢ ـ تخفيض الضرائب أو عدم احكام الرقابة على ترشيد الانفاق العام .

٣ ـ استخدام الفائض فى سداد مديونية الحكومة وهو ما يعنى انسياب الفائض إلى مجالات الإنفاق [١] .

وتعتبر هذه الوسائل نظرية . أما الواقع العملى فينبئنا بأنه لا تفضل أية دولة وجود مثل هذا الفائض فى موازناتها . حيث أنه يعكس قصورا فى استخدام الموارد على النحو الذى نراه حاليا فى دول البترول العربية ، وفى مصر أيام حكم اسرة محمد على خلال القرن التاسع عشر .

ثانيا : اعتماد الموازنة العامة :

أشرنا فيما سبق إلى أن اعداد الموازنة العامة يعتبر من مهام السلطات المالية سواء المتمثلة فى وزارة المالية أو فى مكتب الموازنة التابع لرئيس الدولة كما فى الولايات المتحدة الأمريكية . حيث تقوم باعداد مشروع الموازنة العامة للسنة المالية التالية ، ثم ترسله بعد ذلك إلى المجلس التشريعى للموافقة عليه أو اعتماده .

وكما سبق القول يتدخل المجلس التشريعى فى بعض الدول فى بحث وتعديل أرقام الموازنة ، بينما فى البعض الآخر يبدى موافقته أو عدم موافقته على الموازنة بصورتها الكلية . وفى هذه الحالة يتم سحب الثقة من الحكومة كما ينص على ذلك قانون بريطانيا مثلا .

وعادة ما توجد لجان متخصصة فى المجلس تتولى بحث الموازنة واعداد تقرير بشأنها ليتم عرضه على المجلس فى اجتماعه الموسع بحضور وزير المالية وكبار

---

(١) Philip E.Taylor, the Economics of Public Finance, the Macmillan Company, New York, third Edition 1961, chapter 4, pp. 104-105

المسؤلين عن اعداد الموازنة العامة ليتولوا الرد على ملاحظات واستفسارات اعضاء المجلس وعادة ما يبدأ المجلس بتسليط الأضواء على بنود الإنفاق العام بندا بندا لبيان مدى ملاءمتها لمتطلبات التنمية واحتياجات وآمال الشعب . وذلك مثل اعتمادات الأجور والمرتبات ، والاصلاح الوظيفى ، واعانات غلاء المعيشة ، واعانات الدعم السلعى للسلع التموينية والاستهلاكية الضرورية . وكذلك الاعتمادات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية كاعتمادات التعليم والصحة والاسكان والمجارى والكهرباء وغيرها . ويتولى الاعضاء التعليق على الاعتمادات المخصصة للاستثمارات المختلفة ومدى ملاءمتها لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويتنقل أعضاء المجلس بعد ذلك إلى مناقشة جانب الايرادات العامة حيث تسلط الأضواء على بنود الضرائب المختلفة والرسوم الجمركية والقروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل . ثم يناقش الاعضاء بعد ذلك العجز الحادث فى الموازنة العامة أو الفائض إن وجد وكيفية التصرف فيه وأثر ذلك على الاقتصاد القومى .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن اللجان التابعة للكونجرس هى التى تتولى دراسة مشروع الموازنة العامة . ويبلغ عددها ٣٣ لجنة تتبعها بعض اللجان الفرعية [1] . وتضمنت الاتجاهات الحديثة فى الموازنة العامة تخصيص ٢٥ عضو مجلس نواب (House) ، ١٥ عضوا من مجلس الشيوخ (Senate) لتشكيل لجنة للموازنة بكل مجلس . وابتداء من عام ١٩٧٤ تم انشاء مكتب موازنة بالكونجرس لتقديم الخبرات والبيانات اللازمة لبحث وتحليل الموازنة العامة ، والبيانات والمعلومات المرفقة بها . ثم يقوم باعداد تقرير عنها يقدم إلى لجان الموازنة المتعددة التى تقوم بدورها برفع تقاريرها إلى كل من مجلس الشيوخ ومجلس

---

(١) V.Usoskin, R.Entow,S. tarasenko, Op-cit, chapter 1, PP. 50-53.

النواب الذين يقومان بوضع اطار مبدئى مشترك للموازنة يوضح أهم التغيرات التى يجب حدوثها فى حصيلة الضرائب وحدود الدين الفيدرالى . ويتم ارسال هذا الاطار إلى رئيس الجمهورية للموافقة عليه . ويتولى الكونجرس عمل اطار الموازنة النهائية أو عمل مشروع جديد للموازنة يقدم إلى رئيس الجمهورية للموافقة عليه واصدار قرار ببدء العمل بالموازنة (١) .

أما فى روسيا الإتحادية فتقوم وزارة المالية باعداد مشروع الموازنة العامة على مستوى الاقليم وعلى مستوى الجمهورية بعد ذلك وبعد مراجعته فى الجمهورية الاتحادية يرسل مشروع الموازنة إلى مجلس الوزراء الإتحادى وفى حالة الموافقة عليه أو تعديله يتم وضع الموازنة العامة بصفتها النهائية . وترسل إلى مجلس الوزراء لاقرارها ثم ترفع بعد ذلك إلى مجلس الرئاسة الأعلى لاعتمادها وتصبح سارية المفعول .

وفى مصر كما اشرنا من قبل يعتمد الموازنة العامة رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب عليها الذى لا يحق له تعديل أى بند من بنودها الا بموافقة مجلس الوزراء وبعد اعتماد الموازنة العامة من رئيس الجمهورية تصبح نافذة وملزمة على كافة المستويات .

---

(١) Micael E. Levy, Delos R. Smith, the Congressional Budget Process Again Reformed, the conference Board Record, March 1975, Vol. XIII. No 3. PP. 12 - 16 .

المبحث الثالث

دور الموازنة العامة فى تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

اولا : المقصود بتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

يقصد بتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حصر كافة الموارد والامكانيات المادية والطبيعية المتاحة بالمجتمع وتخصيصها بأنسب الطرق والمعدلات الاقتصادية الممكنة من أجل اشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة . وبناء على ذلك يقوم جهاز التخطيط بالدول بمسح لكافة موارد المجتمع ووضع الخطط المناسبة لاستخدام هذه الموارد بمعدلات ملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويقوم جهاز التخطيط بتحديد أهداف معينة لتحقيقها خلال فترة تنفيذ الخطة . وهذه الأهداف تتعلق بكافة قطاعات المجتمع على المستوى القومى ، وعلى المستويات القطاعية . ويتم تحديد معدلات مستهدفة لنمو الدخل القومى والناتج القومى والعمالة والاستهلاك والادخار والاستثمار والاسعار والنفقات والموارد والصادرات والواردات ، والاحتياطيات الأجنبية ... الخ . كما يتم تحديد معدلات مستهدفة لنمو قطاعات الصناعة والزراعة ، والثروة المعدنية والطاقة والبترول والاسكان والنقل والمواصلات ، والتعليم ، والصحة ، وقطاعات المال كالبنوك والتأمين وغيرها من القطاعات . ثم يقوم جهاز التخطيط بتحديد الوسائل التى يمكن بواسطتها تحقيق أهداف الخطة سواء بالموارد المحلية المتاحة أو الاستعانة بالموارد الأجنبية .

ولم يعد التخطيط حكرا على الدول الاشتراكية فقط . بل أصبحت معظم الدول الرأسمالية تتبنى اليوم خططا اقتصادية لتحقيق معدلات مستهدفة فى

مستويات المعيشة والانتاج أو الدخل القومى . وتحدد أهدافا وسياسات مالية واقتصادية معينة تكفل تشجيع القطاع الخاص على المساهمة فى تحقيق الأهداف العامة للخطة . وهذا النوع من التخطيط هو ما يعرف بالتخطيط الجزئى أو التخطيط التصحيحى كما هو الحال فى فرنسا مثلا . أما التخطيط الشامل فهو ما تقوم به الدول الاشتركية حيث يتطلب سيطرة الدولة على كافة الموارد الاقتصادية وعدم السماح لقوى السوق الحرة بأن تلعب دورها سواء فى تخصيص الموارد ، أو فى تحديد العلاقات الاقتصادية المختلفة المتعلقة بتوزيع الناتج القومى على من ساهم فى ايجاده . ويلاحظ أن سلطات التخطيط لا تستطيع وهى بصدد وضع الخطة أن تتجاهل أثر قوى السوق الحرة فى تخصيص الموارد ، وتوزيع الناتج القومى لأن قانون العرض والطلب لا بد وأن يحدث أثره مهما كانت الظروف . ومن ثم فإن اغفاله يمكن أن يترتب عليه مساوىء ، أو اضطرابات اقتصادية . بل يمكن أن يهدم الخطة من أساسها .

ولقد وجدت الدول النامية فى التخطيط اداة هامة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها فاتجهت إلى وضع الخطط السنوية شاملة لمشروعات البنية الزساسية والمرافق العامة والخدمات المختلفة أو مشروعات النهضة الصناعية والزراعية وغيرها . وتختلف درجة تطبيق أساليب التخطيط من دولة نامية إلى أخرى . فهى فى رومانيا غيرها فى الهند أو باكستان أو تشيكوسلوفاكيا أو غيرها من دول شرق أوروبا . ويرجع ذلك الاختلاف إلى تفاوت درجة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى من دولة لأخرى . ومن الدول العربية النامية التى أخذت بأساليب التخطيط مصر منذ بداية الستينات عندما بدأت تطبيق الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ ـ ٦٤ / ١٩٦٥) وكذلك سوريا وليبيا

والسودان والعراق والجزائر التى طبقت خطة رباعية (١٩٧٠ - ١٩٧٣) لتحقيق معدل نمو فى الناتج القومى قدره ٢ر٨٪ (١).

وتجدر الاشارة إلى أن الخطة قد تكون خمسية لمدة خمس سنوات كالخطة الخمسية الأولى فى الاتحاد السوفيتى السابق (١٩٢٩ - ١٩٣٣) وما تلاها من خطط حتى الخطة الخمسية العاشرة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) لتحقيق الكفاءة والنوعية فى استخدام الموارد المادية والبشرية . وذلك بعد أن حققت الخطط السابقة الأهداف الكمية فى حجم الانتاج . وتعتبر الخطة فى هذه الحالة متوسطة أو قصيرة الأجل . وتكون أكثر تحديدا عن الخطط العشرية أو التى تمتد إلى ١٥ عاما فى بعض الأحوال مثل خطة (Goelre) ١٩١٩ - ١٩٣٣ فى الاتحاد السوفيتى السابق التى وضعت لنقل المجتمع الروسى من مجتمع زراعى اقطاعى متخلف إلى مجتمع صناعى . وكان تركيزها على تنمية مصادر الطاقة وكهربة كافة قطاعات الاقتصاد الروسى . فتم انشاء ٤٠ محطة قوى كهربية اقليمية كما ارتفع حجم الناتج الصناعى عما كان عليه قبل الثورة الروسية (٢). ويلاحظ أن كلا من الخطط الخمسية والعشرية يتم تقسيمها عادة إلى خطط سنوية لتحقيق أهداف قصيرة الأجل فى كافة القطاعات الاقتصادية وفى توزيع الناتج القومى .

ثانيا : الاجهزة المنوطة بوضع الخطة :

فى الدول التى تأخذ بأساليب التخطيط عادة ما يوجد جهاز تخطيط مركزى

---

(١) Molumud Ata Alla, Arab Struggle For Economic Indepedence, Progress Publishers, Moscow, 1974, chapter 2, PP. 31 - 75 .

(٢) Members of the Department of Organisation and Planning of the Soveit Economy in the Economics Faculty o Moscow State university and Other Economists, Op- Cit, the Introduction, PP. 15-19.

يضطلع بمهمة وضع الخطة العامة للدولة بناء على سياسة وتوجيهات الحزب الحاكم أو السلطات العليا ، وما انتهت إليه مناقشة هذه السياسة فى لجان الحزب المتخصصة ومؤتمراته ، وبعد مناقشة مجلس الوزراء لها واقرارها . ويعاون جهاز التخطيط المركزى فى وضع الخطة أجهزة معاونة أخرى كجهاز الاحصاء

المركزى وجهاز البحوث الاقتصادية ومجلس الاقتصاد القومى الأعلى ، ولجان الأجور والعمل ، ولجان الرقابة وبنك الدولة أو البنك المركزى . ويتولى جهاز البحوث الاقتصادية وضع الخطط طويلة الأجل وتقديم البحوث والدراسات والمقترحات الخاصة بتحقيق زيادة كفاية وكفاءة الانتاج وتطوير الصناعة وتقييم الأداء ، ووضع الأساليب اللازمة للوصول إلى أهداف النمو الاقتصادى وتحقيق الرفاهية الاجتماعية . ويقوم جهاز الاحصاء بتقديم البيانات والمعلومات اللازمة عن الموارد المختلفة والامكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد ، ونسب العمالة والبطالة والنمو السكانى ... الخ . وقد يتبع جهاز التخطيط المركزى جهاز لتخطيط الأسعار والتنسيق بين الأجور والأسعار لتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى المجتمع وعادة ما توجد أجهزة للتخطيط على المستويات المحلية ، ثم على المستويات الاقليمية وعلى مستوى الجمهورية . ويقوم جهاز التخطيط عند كل مستوى برفع الخطة الخاصة به إلى جهاز التخطيط الذى يعلوه لاعتمادها لتصب فى النهاية فى جهاز التخطيط المركزى الذى يتولى وضع الخطة العامة للدولة فى ضوء الخطط المختلفة الواردة إليه .

ونظرا لأهمية الاعتبارات السياسية فى وضع ونجاح تنفيذ الخطة فإنه يتم مناقشة الخطة العامة قبل اقرارها فى المؤتمرات العامة والنقابات المهنية ولجان الحزب الحاكم والصحف اليومية ، ومختلف وسائل الاعلام .

وفى بعض الدول التى تأخذ بأساليب التخطيط توجد وزارة خاصة بالتخطيط تتولى وضع الخطة العامة بناء على السياسة العامة للدولة التى يضعها الحزب والحكومة ويعاون هذه الوزارة جهاز الاحصاء المركزى لامدادها بالبيانات والمعلومات اللازمة عن الموارد الاقتصادية والاجتماعية وكيفية تخصيصها بين القطاعات المختلفة الاقتصادية والجغرافية . وتعتمد وزارة التخطيط فى كثير من الأحوال على البيانات والدراسات التى تعدها الوزارات المختلفة والوحدات الاقتصادية والمؤسسات المالية بها ، ودراسات المنظمات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

ثالثا : كيفية اعداد الخطة العامة :

يبدأ المخططون عادة بعمل دراسات وبحوث لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية لتحديد المعدلات المثلى لنموها ولتشغيلها فنيا . وبعد ذلك يتم استخدام اسلوب الموازين السلعية لتحقيق التوازن على المستوى القومى بين العرض والطلب الكلى . ويوجد نوعين من الموازين السلعية : أحدهما عينية تتعلق بخطط الانتاج السلعى والأخرى مالية ، وتتعلق بالخطة المالية اللازمة لتمويل الخطة العينية كما يتم استخدام موازين اخرى للقوى البشرية لتحقيق تعادل المعروض من القوى البشرية واستخداماتها المختلفة على المستوى القومى . فضلا عن وجود موازين سلعية مادية تستخدم لتحقيق التوازن على المستوى القومى بين المعروض من السلع والخدمات المختلفة واستخداماتها المتعددة . ويتم اعداد الموازين السلعية لكل مجموعة من مجموعات السلع الهامة فى الدولة على حدة ، مثل مجموعة السلع الاستهلاكية ومجموعة السلع الأولية والوسيطة ومجموعة الأصول الثابتة ، ومجموعة الأصول المتداولة .

ويلاحظ أنه كلما تقدم جهاز التخطيط وتحسنت أساليبه كلما أمكن أن

تزداد عدد السلع التى تعمل من أجلها . فهى تصل فى روسيا الاتحادية إلى نحو ٢٠٠٠ (ألفين) سلعة [١] . وفى يوغسلافيا السابقة كانت توجد خمسة موازين للانتاج ولاحتمالات وطاقات الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل . ثم الموازين السلعية فالعلاقة بين الصادرات والواردات ، وكذلك الارتباط بين الانتاج والتوزيع [٢] . وعادة ما تستخدم الاساليب الرياضية والنماذج القياسية للتنبؤ بحجم الدخل والتراكم الرأسمالى وحجم الانتاج والاستهلاك. وتعتبر جداول المدخلات والمخرجات من أكثر وأشهر الوسائل المستخدمة للتنبؤ بالعلاقات بين مختلف قطاعات الاقتصاد ، فيتم اعداد جداول مدخلات ومخرجات لكل من [٣] :

١ ـ الناتج القومى .

٢ ـ الدخل القومى .

٣ ـ الاصول الثابته .

وتستخدم هذه الجداول للمحافظة على النسب والمعدلات المثلى التى تضمن تحقيق كفاءة الانتاج الاجتماعى ، وتحقيق التنمية الاقتصادية . والزيادة المستمرة لمستوى المعيشة لمجموع الشعب . وتعتبر هذه الجداول تلخيصا رقميا للخطة وتعبيرا عن وحدتها وعن الفاعلية الاقتصادية ، والاستقرار الاقتصادى

---

(١) عبد السلام بدوى ـ إدارة القطاع العام فى المجتمع الاشتراكى ـ مرجع سابق ـ الجزء الأول ، الباب الثانى ـ الفصل الرابع ـ ص ٩١ .

(٢) المرجع السابق ـ الجزء الثانى ـ الباب الأول ـ ص ٩٦٠ .

(٣) Members of the Department of Onganisation and Planning of the Soveit Economy in the Economics Faculty of Moscow State University and Other Economists, Planning a Socialist Economy Progress Publishers, Moscow. 1977. Vol.2, chapter X,P. 277 .

الداخلى . كما أنها أيضا الوسائل والاساليب الفعالة التى يتوقف عليها وضع الخطة باحكام ونجاحها عند التطبيق . ولاعداد هذه الجداول يتم الاستعانة بمؤشرات متعددة مثل .

١ ـ الخدمات العامة وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية .

٢ ـ قطاعات الانتاج المادية .

٣ ـ الدخل القومى ومعدلات نموه .

٤ ـ مؤشرات التراكم الرأسمالى والمخزون السلعى .

٥ ـ الاستثمار الرأسمالى والأصول الثابتة .

٦ ـ الاستهلاك ومستوى المعيشة .

٧ ـ العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة الخارجية .

٨ ـ مؤشرات الزيادة فى كفاءة اداء الخدمات العامة .

وتستخدم هذه المؤشرات على نطاق واسع وبالتفصيل بغرض التحليل الشامل والجزئى لعمليات اعادة الإنتاج الاشتراكى وتقييم نتائجها وعواملها . وعادة ما يستعان بمؤشرات اخرى لتعزيز المؤشرات السابقة . وهى تلك التى تعبر عن العناصر الفردية أو عوامل كفاءة الإنتاج وتشمل استخدام الاصول الثابتة والمتغيرة والربحية الاقتصادية الكلية والادخار فى المدخلات المادية والبشرية الكلية . كما تشمل تلك المتضافرة مع انحرافات هيكل الإنتاج [١].

وباستخدام تلك الجداول والمؤشرات تستطيع سلطات التخطيط فى النهاية

---

(١) Members of the Department Organisation ...., Ibid, Chaptr X, PP. 278 - 279.

تحقيق معادلة التوازن التى تقضى بأن يتساوى قيمة ما ينتج من السلع الاستهلاكية مع قيمة ما يتم دفعه من أجور ومزايا نقدية فى كافة القطاعات الاقتصادية مخصوما منها الضرائب والاستقطاعات المختلفة فى صورة مدخرات وغيرها .

التخطيط المالى :

ويضطلع بمسئوليته بنك الدولة فى النظم الاشتراكية . أو البنك المركزى فى الدول الرأسمالية أو ذات الاقتصادى المختلط والآخذة بأساليب التخطيط . ويتم التخطيط المالى باستخدام الموازين المالية لتحديد مقدار الاصدار النقدى والأجور التى سيتم دفعها ، والضرائب ، والاستقطاعات المختلفة فى صورة مدخرات أو أثمان لمشتريات وذلك فى الأجل القصير . كما يتم اعداد ميزانية ائتمانية لتحديد وتخصيص الائتمان كما ونوعا وتوقيتا لكل قطاع ، ولكل نشاط اقتصادى ، ولكل وحدة انتاجية بالتفصيل حيث يتم تحديد اوجه استخدام الائتمان الممنوح لكل مشروع وفى كافة بنود معاملاته . أما فى الأجل الطويل فيتم وضع خطة ائتمانية مماثلة بمعرفة بنك الدولة أو البنك المركزى والبنوك المتخصصة وتكون تلك الخطط ملزمة لا يمكن تجاوزها الا فى أضيق نطاق وبشروط خاصة .

ويبدأ جهاز التخطيط بحصر كافة الموارد المالية الناتجة من المشروعات العامة والمزارع الحكومية والتعاونية والخاصة وغيرها من المنشآت والمؤسسات الاقتصادية . ويتم توجيه جانبا من هذه الموارد إلى ميزانية الدولة . أما الباقى فتحصل عليه المشروعات العامة والخاصة لاستخدامه فى عمليات الإنتاج والاحلال والتجديد والتوسع . ويتم إعداد ميزان قومى للمصروفات والايرادات العامة يمثل الجانب النقدى للخطة العينية . ويشتمل على كافة النفقات المركزية والمحلية ولكافة الأغراض الاستثمارية والدفاعية والإدارية والمتعلقة بالتجارة الخارجية والارباح

المدفوعة وكافة الاحتياطات النقدية . كما يحتوى على كافة ايرادات الدولة من الأرباح والضرائب والتجارة الخارجية والتأمينات الاجتماعية وغيرها .

ويعتبر الميزان القومى للمصروفات والايرادات أكثر شمولا من الموازنة العامة للدولة التى لا تشتمل الا على الجانب المركزى للتمويل فقط [١]. ويساعد هذا الميزان القومى فى الحفاظ على معدلات سليمة بين الموارد المالية والنفقات المخططة ، وفى تصحيح النسب الفعالة لتنمية الاقتصاد القومى والتى تشتمل عليها الخطة العامة للتنمية .

رابعا : العلاقة بين الخطة العامة والموازنة العامة :

قلنا فيما سبق أن الموازنة العامة للدولة فى ظل أى مذهب اقتصادى تعتبر الترجمة المالية أو الرقمية للجانب الأعظم من الخطة العامة للدولة . وذلك بما تشتمل عليه من نفقات عامة وايرادات عامة ومن خلال ما تحصل عليه أو تقدمه للمشروعات الاقتصادية العامة والخاصة على السواء . ولقد رأينا فى نظم التخطيط الشامل أنها تعتبر جزءا من الخطة المالية شأنها شأن الخطة الائتمانية والخطط المالية وغيرها . وبينما نجدها فى ظل النظم الرأسمالية أو المختلطة ذات استقلال إدارى عن الخطة المالية وتمارس دورا هاما فى إدارة الاقتصاد القومى وهو الأمر الذى يعتبره البعض مناسبا لتحقيق الكفاءة المالية نظرا للدور الذى تلعبه الموازنة فى الرقابة على الايرادات العامة والنفقات العامة [٢] ويمكننا القول أنه فى ظل عدم الاستقلال الإدارى للموازنة أى اذا ما كانت جزءا من الخطة المالية التى هى وجه

---

(١) Members of the Department of Organisation ..., Ibid, Chapter VIII, PP. 232 - 235 .

(٢) رياض الشيخ ـ المرجع السابق ـ الكتاب الثالث ـ الفصل الخامس عشر ـ ص ٤٣٥ .

الخطة العامة المالى - يمكن أيضا أن تتحقق الكفاءة المالية إذا ما تم احكام وضع الخطة العامة وتنفيذها بالمعدلات المستهدفة طالما أن هناك خطة ائتمانية محكمة ، وطالما انتفى التمويل الذاتى وامتنعت التجاوزات المالية . الا أن هذه الأوضاع لا يمكن السيطرة عليها إلا فى ظل نظم التخطيط الشامل والملكية العامة لوسائل الإنتاج . وعلى أية حال فإنه مهما اختلف الوضع الإدارى للموازنة العامة من حيث الاستقلال عن الخطة أو عدمه فإنه لا يجب أن تنفصل الخطة العامة عن الموازنة العامة من الناحية الموضوعية ، وإلا أصبحت الموازنة خطة مخالفة تماما للخطة الأساسية . وذلك يتنافى مع مبادىء التخطيط القائلة بعدم تعديل الإدارة المنفذة للخطة ، بل تعديل الخطة العامة ذاتها اذا ما وجد ما يوجب التعديل .

خامسا : كيفية ربط الخطة العامة بالموازنة العامة :

يجب أن يرتكز ربط الخطة العامة بالموازنة العامة على ثلاثة محاور هامة ورئيسية هى :

١ - المحور الإدارى .

٢ - المحور الفنى (التكنيكى) .

٣ - المحور الزمنى .

ونتناول ايضاح المحاور الثلاث بشىء من التفصيل كما يلى :

١ - المحور الإدارى :

ونقصد بالمحور الإدارى وجود تنسيق وتكامل بين عمل الاجهزة الإدارية المسئولةعن التخطيط ، والاجهزة الإدارية المسئولة عن اعداد الموازنة العامة ولا يقتضى ذلك بالطبع دمج كل هذه الأجهزة الإدارية فى جهاز واحد كما ذهب

إلى ذلك بعض الاقتصاديين [١] . بل يكفى أن تتعاون تلك الاجهزة مع بعضها بحيث لا يؤدى أحد الجهازين مهمته دون معرفة وجهة نظر الآخر والامكانيات أو العقبات التى قد تحول دون وضع الخطة بشكل معين ، أو لتحقيق أهداف معينة. اذ يجب أن تلتقى وجهات نظر رجال التخطيط مع وجهات نظر رجال الموازنة بشأن الأولويات المحددة ، وفى حدود الامكانيات المادية والمالية . وذلك للقضاء على تناقض الأفكار التى يميل إليها كل من الفريقين . فبينما يقوم رجال التخطيط بدراسة المشروعات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ووضع أولويات لتنفيذ تلك المشروعات بصرف النظر عما تتكلفه من اعتمادات أو كيفية تدبير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ ، نجد أن إدارة الموازنة العامة تميل إلى ضغط الانفاق العام اعتقادا منها بأن عجز الموازنة شر فى ذاته يفضل اجتنابه . ومن هنا تأتى أهمية الالتقاء الفكرى لدى إدارة التخطيط القومى وإدارة الموازنة العامة فى اطار الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التى تضعها السلطات العليا فى الدولة ، وهو ما يتطلب رجوع كل طرف إلى الآخر فيما يتخذه من قرارات . وقد يقتضى الأمر تشكيل مجموعة عمل مشتركة تضم أجهزة التخطيط والموازنة والبنك المركزى للنظر فى اختيار الأولويات من المشروعات التى يتم ادراجها فى الخطة ، وكيفية مواجهة متطلباتها المالية المحلية والأجنبية .

٢ - المحور الفنى (التكنيكى) :

لا يكفى أن يكون هناك تنسيق أو اتفاق أو تكامل بين أجهزة التخطيط وأجهزة الموازنة لربط الخطة العامة بالموازنة العامة . بل يجب ألا تتم عملية اعداد الموازنة العامة بمعزل عن العملية التخطيطية . أى يجب أن تكون هناك أرضية

---

(١) R.O. Khalid, Planning and Budget Process , Op. cit., PP. 30-32 .

مشتركة تبنى فوقها كل من الخطة العامة والموازنة العامة . وهذه الأرضية المشتركة نعنى بها المشروعات التى سيتم ادراجها بالخطة وادراج الاعتمادات المالية اللازمة لتمويلها بالموازنة العامة . فكلما كانت هذه المشروعات مبنية على دراسات موضوعية سليمة تبين جدواها الاقتصادية وتكلفتها ، والعائد المتوقع الحصول عليه من تنفيذها وأثرها على الاستهلاك والدخل ، والعمالة والإنتاج وميزان المدفوعات ، وعلى الأجور والأسعار ، والتراكم الرأسمالى ، والمدى الزمنى الذى تستغرقه مراحل أتمام المشروع . وتكاليف كل مرحلة وتاريخ بدء الانتاج ، وعائد الاستثمار المتوقع ، وفترة استرداد المشروع لما انفق عليه ... الخ من الدراسات والبيانات التى تنير الطريق أمام الجهة المنوطة باختيار المشروعات وتحديد الأولويات لتنفيذها .

وتعتبر موازنة الأساسية الصفرى (Zero - Base Budgeting) المتبعة فى الولايات المتحدة الأمريكية مفيدة لتحقيق الغرض الذى ينشده كل من أجهزة التخطيط وأجهزة الموازنة . وتتخلص معالم هذا النظام فيما يلى [١] :

١ ـ مرحلة اعداد مجموعة القرارات : (Decision Packages)

وتتضمن تحليل ووصف لكل نشاط اقتصادى على حدة . سواء الحالى أو الجديد فى صورة واحد أو أكثر من مجموعة قرارات معينة يتم تقييمها فيما بعد لتحديد أهميتها .

٢ ـ مرحلة ترتيب مجموعة القرارات : (Ranking the Decision Packages)

وتنطوى هذه المرحلة على تقييم وترتيب المجموعات السابق تحديدها وفقا لنظام

---

(١) Allan Austin, Zero-Base Budgeting : Organisational Impact and Effects, An A.M.A survey Report, AMACOM, 1977, Chapter 2, PP. 6-9.

أولويات يستخدم فى اعدادها تحليل (التكلفة / العائد) أو التقييم الموضوعى .

ويعتمد نظام موازنة الأساس الصفرى على وصف وتقييم البدائل المختلفة لكل نشاط اقتصادى ، ويمكن من معرفة وضع كل مشروع أو نشاط من حيث ما يستنفده من موارد ، وما ينتظر أن يعطى من نتائج ، وهو ما يخدم أغراض رجال التخطيط . كما أنه يخدم أغراض رجال اعداد الموازنة العامة من حيث تمكين مديرى المصالح المختلفة من تقديم مقترحاتهم الخاصة بالنفقات المطلوبة بعد تقييم مشروعاتهم المقدمة إلى السلطات ويؤدى إلى مساعدة جهاز الموازنة على الترتيب السليم والفعال للمقترحات المختلفة التى تعدها الأجهزة المالية والتشريعية عند مناقشتها للموازنة العامة ، وتقليل عدد هذه المقترحات ووضع الموازنة العامة باحكام وسهولة عرضها وفهمها على أوسع نطاق ، الا أنه يعاب على هذا النظام أن تطبيقه يتطلب من السلطات المالية بذل جهد ووقت فى اعداد الموازنة العامة أكثر من ذى قبل . كما أنه لا يضمن تحقيق الكفاءة فى تخصيص موارد الدولة المالية أو احداث تغييرات فى مستوى التمويل [١] .

ومع التسليم بهذه العيوب الا أن هذا النظام يعتبر أداة ناجحة لتحقيق الربط الفعال بين الخطة العامة والموازنة العامة فلا يدرج مشروع بالخطة الا اذا توفرت له اعتمادات فى الموازنة العامة . فضلا عن مزاياه الأخرى التى سبق الاشارة إليها .

وقد تم تطبيق هذا النظام فى وزارة الزراعة الأمريكية منذ عام ١٩٦٢ . وطبقته ولاية جورجيا الأمريكية فى عهد الرئيس السابق كارتر عندما كان حاكما لها . وقد طلب كارتر من المسئولين فى الولايات المتحدة تطبيق هذا النظام على المستوى القومى ، وقوبل طلبه بالموافقة .

---

(١) Allan Austin, Ibid, Chapter 2, p. 7 .

٣ ـ المحور الزمنى :

والمقصود بالزمن هنا التوقيت الذى يتم فيه اعداد الموازنة العامة بالنسبة لتوقيت اعداد الخطة العامة . فلا ينبغى ـ كما يتبادر دائما إلى الأذهان ـ أن تكون عملية اعداد الخطة سابقة على عملية اعداد الموازنة ، بل يجب أن يتوافق زمن حدوثهما . ويقترح الاقتصادى خالد الخبير بصندوق النقد الدولى أن يتم اعداد الموازنة العامة على مراحل زمنية متتابعة حسب طبيعة القرار الذى يتم اتخاذه عند كل مرحلة من المراحل المختلفة . والتى يترك أمر تحديدها لظروف كل دولة وبحيث تبدأ المرحلة الأولى بتقدير الإنفاق العام بمعرفة إدارة التخطيط وإدارة الموازنة كل على حدة تقديرا مبدئيا . ويتم تحديد احتياجات الانفاق لمختلف القطاعات الاقتصادية فى المرحلة الثانية . وكذلك تحديد الانفاق اللازم لمختلف المشروعات داخل مختلف القطاعات فى المراحلة الثالثة وتحديد الأولويات بين المجالات الرئيسية للنشاط الحكومى ، والأولويات القطاعية داخل كل نشاط . وبعد ذلك تطلب إدارة التخطيط من الإدارات الحكومية التقدم بمشروعاتها لادراجها فى الموازنة العامة فى الحدود المحددة لقطاعاتها ، والأولويات المحددة داخل كل قطاع . ثم تشترك كل من إدارة التخطيط وإدارة الموازنة فى بحث تلك المشروعات والتحقق من امكان تنفيذها فنيا وماليا . وتحديد أولويات للاختيار. ويجب أن تقوم إدارة التخطيط وإدارة الموازنة والبنك المركزى بتقدير الإيرادات العامة المتوقع الحصول عليها خلال السنة التالية وتتولى إدارة التخطيط اختيار المشروعات التى سيتم تنفيذها وارسالها إلى إدارة الموازنة لادراجها فى الموازنة العامة واخطار المصالح أو الإدارات بذلك . ثم تقوم إدارة الموازنة باعداد الصورة النهائية للموازنة العامة التى يتم عرضها على الهيئة التشريعية [١] .

---

(١) R.O. Khalid, Planning and Budget Process, An Introduction, Op-cit ; pp. 33-34 .

وتجدر الاشارة إلى أن هذا الاقتراح يحقق التوافق الزمنى لعملية اعداد كل من الخطة العامة والموازنة العامة ، وتجنب الشطط فى التقديرات بكل منها . فضلا عن احكام ربط الخطة العامة بالموازنة العامة [١]. الا أنه يتطلب وقتا وجهداً أكبر ، كما يتطلب مهارة فنية ورياضية كبيرة وحساسية خبير بالأرقام الواردة من المصالح والإدارات لبيان أوجه المبالغة فيها .

خامسا : دور الموازنة العامة فى تخطيط التنمية :

من مأثور القول فى علم الاقتصاد أن كل موازنة خطة وليست كل خطة موازنة بمعنى أن الموازنة العامة للدول تلعب دورا هاما ومؤثرا فى تخصيص الموارد المالية بين القطاعات المختلفة من النشاط الاقتصادى ، تبعا لأولويات محددة من خلال الانفاق العام . وينتج عن ذلك أيضا تغييرات اجتماعية من خلال استخدام النفقات التحويلية بالموازنة العامة فى اعادة توزيع الدخل القومى ، ومن خلال السياسة الضريبية والرسوم الجمركية والاتاوات التى تحصل عليها الدولة من الانشطة وقطاعات الاعمال المختلفة . وبذلك يتسنى للدولة استخدام الموازنة العامة كأداة تخطيط اقتصادى واجتماعى. فضلا عن استخدامها فى علاج الاختلالات قصيرة الأجل كالبطالة والتضخم والركود التضخمى (Stagflation) .

وفيما يلى نعرض كيفية استخدام كل من النفقات العامة والنفقات

---

(١) هناك من يرى أنه من الغريب أن تنشأ فكرة ميزانية التخطيط فى دولة لا تؤمن بالتخطيط مثل الولايات المتحدة . فى الوقت الذى تتجاهل فيه دول الاشتراكية هذه الفكرة .. مما يعرقل تطبيقها . بل ومحاولة هدمها . ويدعو إلى تحرك الدول الاشتراكية والعمل على تطوير الفكرة وتدعيمها نظرية وتطبيقا .

راجع : محمد عادل الهامى – تطور الميزانية العامة للدولة لخدمة التخطيط والتنمية – مع الاشارة لميزانية ج. ع. م – معهد الدراسات المصرفية – ابريل ١٩٦٨ ص ٣٢ .

التحويلية والضرائب فى مجال التخطيط . وذلك فى الحالات التى يسود فيها تضخم فى المجتمع وفى حالات الكساد أو البطالة أو الركود التضخمى .

أ - النفقات العامة كأداة تخطيطية :

عندما تسود البلاد حالة من البطالة فإن ذلك يعنى عدم كفاية الطلب اللازم لتشغيل الموارد المتاحة لديها . سواء أكانت موارد طبيعية ومادية أو موارد بشرية . ومن ثم تلجأ الدولة إلى زيادة النفقات العامة بغية زيادة تيار الإنفاق على العمليات الانتاجية وزيادة دخول المستهلكين وانتعاش حركة الشراء والبيع والاستثمار ، ويرتفع مستوى المعيشة ، وتقوم الدولة بزيادة نفقاتها على الانتاج الجارى والمدفوعات التحويلية (الاعانات) .

وتمارس النفقات العامة آثارها من خلال ما يعرف بالمضاعف حيث يسير تيار الإنفاق العام فى مجالات متعددة يترتب عليها زيادة دخل الأفراد فى مختلف قطاعات الاقتصاد . ويقومون بدورهم بانفاق ما حصلوا عليه فى أنشطة أو مشروعات مختلفة ، فيتحول ما ينفقونه إلى دخول لمن يتلقونه . وهكذا تؤدى زيادة واحدة فى الانفاق العام إلى زيادات متعددة فى الدخول المختلفة . وهو ما يعنى تضاعف أثر النفقات العامة فى زيادة الدخل القومى . ويتوقف أثر المضاعف على الميل الحدى للاستهلاك لدى من يحصلون على النفقات المختلفة سواء من الحكومة أو من الأفراد الذين يعيدون انفاق ما حصلوا عليه . ولهذا يعتبر المضاعف مقلوب الميل الحدى للادخار . وعادة ما يعبر عنه بالصورة التالية :

$$م = \frac{١}{١ - م ح س}$$ حيث م ح س الميل الحدى للاستهلاك .

وبناء على ذلك نجد أنه فى حالة زيادة انفاق الحكومة على المشتريات أو الاستثمار يكون أثر المضاعف أكبر فى زيادة الدخل القومي منها فى حالة زيادة المدفوعات التحويلية (١). وذلك بالنظر إلى زيادة النفقات العامة وحدها دون استخدام الأدوات الأخرى كالضرائب أو التحويلات . ويرجع استخدام الميل الحدى للاستهلاك لمعرفة اثر المضاعف إلى أن تغيرات الدخل القومى تعتبر تغيرات حدية تزيد أو تنخفض بنسب ضئيلة (٢).

ويفرق تايلور بين البطالة الاختيارية (Voluntary) والبطالة الاجبارية (Involuntary) على أساس أن الاختيارية يصطنعها منظمو سوق العمل للحفاظ على مستوى الأجور من الإنخفاض ، أو زيادتها عن معدلها الحالى . وفى هذه الحالة فإن استخدام التوسع الذاتى فى الإنفاق العام لا يفيد فى علاج مشكلة البطالة . أما فى حالة البطالة غير المقصودة فإنه يجب مراعاة الحذر فى استخدام سلاح النفقات العامة لتجنب أخطار التضخم المحتملة . ولهذا تلجأ كثير من الحكومات فى الوقت الحاضر إلى التخفيض التدريجى لمعدلات البطالة باستخدام وسائل أخرى معاونة للنفقات العامة مثل زيادة عمالة اضافية بشكل مؤقت فى القطاع العام ، ودفع اعانات مالية للعاملين بالقطاع الخاص (٣).

وفى حالات التضخم تلجأ السلطات المالية إلى خفض النفقات العامة بغية تقليل الطلب الفعال إلى مستوى الناتج المحلى الاجمالى . وكما رأينا فى حالة

---

(١) Ricard A.Musgrave, The Theory of Public Finance, Mc Graw-Hill Book Company, Inc., London, 1959, Chapter one, PP. 20-25.

(٢) Philip E. Taylor, Op-cit, Chapter 4, P. 89 .

(٣) G.W.Maynard, Keynes and Unemployment Today, the Three Banks Review, National and Commercial Banking Group, Edinburgh, Dec 1978, No. 120, P. 7 .

زيادة الانفاق العام لعلاج البطالة يتحقق الأثر المطلوب من خلال أثر المضاعف .

فعندما تخفض الدولة نفقاتها العامة فإن القوة الشرائية للمواطنين سوف تنخفض بمقدار الخفض فى الانفاق العام مضافا إليه نسبة اثر المضاعف عندما كان يتم انفاق هذا الدخل قبل خفض الانفاق العام . كما يتوقف أثر هذه الوسيلة على الكيفية التى سوف يستخدم بها الفائض المتحقق من خفض النفقات العامة . فإذا ما قامت الدولة باستخدام هذا الفائض فى سداد المطلوبات المستحقة عليها للمستثمرين من غير البنوك مثلا فسوف يترتب على ذلك زيادة انفاق الأفراد وقلة فعالية خفض الإنفاق العام فى علاج التضخم . ولهذا يجب استخدام الفائض فى سداد الديون المستحقة على الحكومة للبنك المركزى أولا ، ثم فى سداد المستحقات على الحكومة للبنوك التجارية .

ويتوقف أثر خفض النفقات العامة كذلك على نوع البنود التى كان يتم انفاق الفائض عليها . فإذا كان الإنفاق يتم على بنود أو سلع أو مشروعات هامة فيتعين عدم اللجوء إلى هذه السياسة . ويمكن القول أن الأثر المترتب على اللجوء إلى هذه الوسيلة يجب أن يتضمن ذلك الخفض الذى يحدث فى المدخرات القومية ، نتيجة خفض دخول من كانت تذهب إليهم النفقات الحكومية ، خاصة اذا كانوا ممن ينتمون إلى الطبقات فوق المتوسطة ، مما يقلل من فاعلية هذه الوسيلة ، بمقدار هذا الجزء . تماما مثل ما يحدث بالنسبة لخفض الحصيلة الضريبية نتيجة الحد من النشاط الاقتصادى المترتب على خفض الطلب الكلى على السلع والخدمات فى المجتمع وهبوط مستوى الإنتاج .

ويرى بعض الاقتصاديين أن سياسة خفض النفقات العامة بالموازنة العامة لعلاج التضخم سياسة غير ناجحة ، ومشكوك فى نتائجها لصعوبة تحديد آثارها

على الدخل القومى المباشر وغير المباشر (١). وقد يكون من المفيد للتغلب على الاضرار الجانبية التى تنتج عن تطبيق هذه الوسيلة تعويضها باستخدام رفع اسعار الضرائب جنبا إلى جنب مع خفض النفقات العامة. وقد قامت كثير من الدول باستخدام هذه الوسيلة، وحققت نتائج مرضية فى بعض دول أوربا فى أوائل العشرينات من القرن الحالى. وما زالت هذه الوسيلة تحظى باهتمام كثير من الدول. فقد لجأت بريطانيا فى موازنة ١٩٨٠/٧٩ إلى خفض الانفاق الحكومى مع زيادة الضريبة على القيمة المضافة لخفض عجز موازنتها إلى ٨٫٣ مليون جنيه استرلينى. أى ما يعادل ٤٫٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى مقابل ٥٫٥ ٪ فى موازنة العام السابق (٢). كما لجأت النرويج إلى خفض نفقاتها العامة فى موازنة ١٩٧٩ مع تجميد كل من الأجور والأسعار، وخفض الدخول المكتسبة من البترول والكيروسين لمواجهة نقص انتاجها من البترول والكيروسين (٣).

وقد يسود البلاد حالة من الركود والتضخم فى آن واحد تعرف بالركود التضخمى (Stagflation) مثلما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية فى نهاية السبعينات. وتحدث هذه الظاهرة فى الغالب بعد بلوغ الإقتصاد مرحلة ما بعد التشغيل الكامل، عندما تفلت الضوابط من أيدى السلطات المالية، وتعجز عن مواءمة الاستهلاك الكلى مع الاستثمار الكلى. أو عندما تعجز عن موازنة معدلات الزيادة فى الاستثمار مع معدلات الزيادة فى

---

(١) عاطف السيد - مرجع سابق - القسم الثانى - ص ٦٣.

(٢) Chase Manhattan Bank, N.A., International Finance, Abold U.K.Budget Unveiled, Vol XIV, No. 13, June 25, 1979, P. 1.

(٣) Chase Manhattan Bank, N.A.International Finance, Norway Announces Further Austerity Measures, Oct.2, 1978, P. 2.

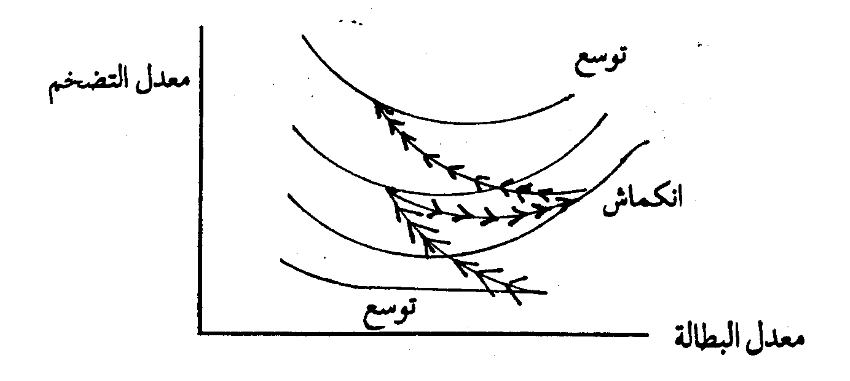
الاستهلاك مما يؤدى إلى الافراط فى الطلب الكلى بحيث تعجز زيادة الانتاج عن مواجهته .

ويفسر واليش هذه الظاهرة باستخدام منحنيات فليبس التى توضح مسار كل من معدلات البطالة والتضخم فى الأجل القصير . حيث تنحرف هذه المنحنيات طبقا لتغيرات معدلات التضخم وتعبر عن فواصل (Trade-offs) تتغير طبقا لظروف كل دورة تجارية . ففى فترات الرواج يتجه المنحنى إلى أعلى حيث ترتفع معدلات التضخم ، بينما تهبط معدلات البطالة . وعندما يحل الكساد يتجه المنحنى إلى أسفل حيث تزداد معدلات البطالة وتنخفض معدلات التضخم ببطء. كما تقل مرونة الأجور والأسعار ، بعكس ما تكون عليه فى أوقات الرخاء ، ومن ثم تسير كل من البطالة والتضخم فى اتجاه واحد . وعادة ما لا تأخذ تغيرات هذه المنحنيات اتجاهات متضادة فى الأجل القصير .

ويوضح الرسم التالى تغيرات هذه المنحنيات فى الأجل القصير :

شكل رقم (٢)

تغيرات منحنيات فيليبس فى الأجل القصير



من شكل رقم (٢) يتضح أن اتجاهات منحنيات التضخم واتجاهات منحنيات الكساد أو الانكماش تأخذ نفس الاتجاه فى الأجل القصير . مما يؤدى إلى حدوث نفس الظاهرتين فى آن واحد . ولقد ثبت أن حدة التقلبات المتعرجة لكل من التضخم والبطالة تزداد بسبب طبيعة الاستمرار والتوقف التى تتميز بها سياسة مكافحة الدورات التجارية (Stop-Go Policy) [١] . وبالتالى تتمخض الأوضاع الاقتصادية عن علاقة ارتباط أى فى نفس الاتجاه بين كل من البطالة والتضخم .

ويفسر ميلر حالة الركود بأنها ترجع إلى إنخفاض ضغط العمالة الزائدة والناتجة عن دخول عمال مهرة جدد إلى سوق العمل ، لا يقدرون على منافسة العمالة الماهرة ، فأصبحوا يعبرون عن قيمة عمل كلية منخفضة غير مستغلة فى الانتاج . ويدفع هذا الوضع الحكومة إلى انفاق مدفوعات تحويلية كطوابق الغذاء والتأمينات ضد البطالة ومدفوعات الرقابة والدخول العارضة غير المدرجة بالموازنة (Unreported Moonlight Income) .

وتؤدى هذه المدفوعات إلى زيادة الإنفاق الكلى فى المجتمع ، رغم عدم زيادة الإنتاج مما يؤدى إلى شيوع التضخم مع ازدياد حدة البطالة . وبناء على ذلك يرفض ميلر فكرة منحنيات فيليبس فى تفسير الركود التضخمى السابق بيانها . ويرى أنها خاطئة على أساس أن العلاقة الحقيقية تكون بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة التى لم تعمل فيها أسلحة السياسة المالية [٢] .

---

(١) Henry C.Wallich, Balancing Inflation and Unemployment, Economic Impact, No. 23, 1978, p. 56 .

(٢) G. WilliamMiller, the Not Imposible Goal, Economic Impact, No. 12, 1978, P. 28 .

ومن الرأى أنه لا ينبغى الركون إلى منحنيات فيليبس فى تفسير حالة الركود التضخمى مهما كانت طريقة التحليل المتبعة . وذلك لأن النظرية لم توضع لتفسير هذه الحالة بل لتفسير حالات تعاقب البطالة والتضخم فى ظروف عدم بلوغ الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل . حيث يمكن للسياسات المالية أن تحدث أثرها فى تعويض البطالة فينخفض الرخاء . ومع استمرار السياسات التعويضية غالبا ما تصاحب حالة الرواج ضغوط تضخمية مبعثها زيادة الطلب الكلى بمعدل يفوق زيادة الناتج القومى الاجمالى . أما بالنسبة لتفسير ميلر فهو يعبر عن وصف لحالة الركود التضخمى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا يشترط وجوده فى كافة الدول الأخرى التى تعانى من هذه الأزمة . خاصة عندما تكون هناك بطالة هيكلية أو بطالة اجبارية ومن ثم فالأمر لا يعدو أن يكون حالة وجود طلب كلى فائض - أيا كانت أسبابه - لا يجد ما يقابله من سلع وخدمات نتيجة انخفاض مستوى التشغيل وشيوع البطالة المترتبة على انخفاض الاستثمارات فى الدولة فى الوقت الذى تتزايد فيه احتياجات المستهلكين فى المجتمع .

وتبدو صعوبة استخدام الموازنة العامة فى علاج هذا النوع من الأزمات من أن استخدام الأدوات المالية التوسعية لعلاج البطالة يؤدى إلى زيادة حدة التضخم نظرا وجود النوعين من الأزمات (البطالة والتضخم) فى وقت واحد . ويوجب ذلك الحذر فى استعمال أدوات الموازنة العامة لعلاج هذه الحالة . ويرى ماكراكين أنه يجب على الحكومة أن تصدر أهداف موازنة قصير الأجل تحدد الموقف الحالى للموازنة العامة لبيان الفرق بين الادخار الخاص والاستثمار الخاص ، وما إذا كان من الممكن مواجهته بواسطة الفرق بين النفقات العامة والايرادات العامة أم لا[١] .

---

(١) Paul W.Mc Cracken, Towards Full Employment and Price Stability, Economic Impact, No. 21, 1978, P. 12 .

بينما يرى ميلر أنه يمكن علاج هذه الحالة عن طريق المحافظة على مستوى طلب كلى يتفق مع انخفاض معدلات البطالة دون زيادة فرص العمالة المتاحة بالمجتمع . وقد كان مقدراً عام ١٩٧٨ أن ينخفض معدل البطالة من ٨ ٪ إلى ٥ ٪ خلال سنتين دون زيادة معدل التضخم فى الولايات المتحدة الأمريكية . والمعروف أن معدلات التضخم وقتها كانت تزيد عن ٧٫٢٥٪ فى الولايات المتحدة . واتجه معدل النمو فى الناتج القومى إلى الانخفاض ليصل إلى ٣٪ تقريبا فى ذلك العام [١]. ولعل هذا ما دفع الرئيس الأمريكى كارتر إلى تقديم برنامجه المعروف « ببرنامج مكافحة التضخم » رغم أنه موجه أساسا لعلاج حالة الركود التضخمى . اذ تضمن السير فى اتجاهين :

الأول : يتعلق بفرض الرقابة على الأجور والأسعار وهو الاتجاه الانكماشى .

والثانى : توسع دائم فى الاقتصاد الخاص الذى يوفر فرص العمل والدخول وحصيلة ضريبية هامة وهو ما ينطوى على اتجاه توسعى .

وقد كان مقدراً أن يتحقق توازن الموازنة الأمريكية عام ١٩٨١ وإن كانت التقديرات الصادرة عن الخزينة الأمريكية تشير إلى صعوبة تحقيق ذلك فى وقت عانت فيه الولايات المتحدة من أزمة الطاقة واعداد برنامج الطاقة لمنع استيراد البترول مع المحافظة على زيادة معدل النمو الاقتصادى . بالاضافة إلى صعوبة المواجهة مع التضخم لضعف الأسلحة المستخدمة فى هذه المواجهة [٢]. وعلى أية حال فإن السياسة الاقتصادية الجديدة للرئيس الأمريكى ريجان عام ١٩٨١ كانت تهدف

---

(١) The Economist, All Our Budgets, April 15, 1978, P. 11 .

(٢) The Economist, Carter Jellybones Inflation, April 15, 1978,PP. 47-48.

إلى تحقيق توازن الموازنة العامة من خلال خفض الانفاق الداخلى بمعدل ١٢٪ مع زيادة الضرائب حتى يتسنى خفض عجز الموازنة بنحو ١٦ ألف مليون دولار . وفى عام ١٩٨٥ اتجهت أمريكا إلى خفض العجز بالموازنة بصورة تدريجية حتى عام ١٩٩١ وهو ما يعرف بتشريع (جرام / رودمان / هولنجز) (١) .

ويرى ماكراكين ان اتجاه كثير من الحكومات إلى ضغط الانفاق العام فى حدود معينة يعتبر علاجا مفيدا لكل من التضخم والبطالة . ففى خلال السنوات العشر (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧) ارتفعت نسبة الانفاق العام إلى الناتج القومى الاجمالى فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بنسبة ٤ر٪سنويا فى المتوسط . أما الدول التى زادت هذه النسبة فيها عن ذلك فقد عانت من اضطرابات اقتصادية متعددة ويكون من المفيد مراجعة أولويات وبرامج الإنفاق العام فى مختلف المجالات من أجل تخصيص أكفأ للموارد الاقتصادية . كما ينصح كراكين بتوجيه جانبا من الانفاق إلى الخارج لمساعدة الدول النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية . ويترتب على ذلك زيادة القوة الشرائية لهذه الدول ويتم بعد ذلك تصريف انتج الدول الصناعية الغربية . وهو ما يتطلب ازالة القيود الجمركية وغير الجمركية التى تفرضها الدول الصناعية على صادرات الدول النامية من المواد الأولية والسلع المصنعة (٢) .

ويلاحظ أن خفض معدلات كل من البطالة والتضخم لا يشترط أن يكون بمعدلات واحدة فقد ثبت أن أسلحة السياسة المالية ـ أو دور الموازنة العامة للدولة ـ فى علاج حالات البطالة يكون أجدى وأظهر أثرا منه بالنسبة

---

(١) I.M.F., World Economic Outlook, O.P.cit., P. 120.

(٢) Paul W. Mc Cracken, Op-cit, PP. 13-15.

لعلاج حالات التضخم [١] . ويرجع ذلك إلى أثر المضاعف السابق بيانه الذى يمكن استخدامه على أوسع نطاق فى ظروف البطالة . بينما توجد محددات قوية على استخدامه فى فترات التضخم أهمها عدم امكان الحد من انفاق بنود معينة أو زيادة الضرائب على بنود أو انشطة هامة لتشغيل الاقتصاد القومى .

ومن البنود التى ينبغى ترشيد الانفاق عليها بند اعانات الأجور التى تدفعها الدول التى تعانى من حالات الركود التضخمى لعمال لا يؤدون عملا ، خاصة فى فرنسا والمانيا الغربية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث تبين من الدراسات التى أجريت عن فرنسا عام ١٩٧٥ أن إعانات الأجور المدفوعة إلى عمال البناء والأعمال العامة قد أدت إلى ارتفاع طفيف فى العمالة (حوالى $\frac{١}{٧}$ المتاح فقط) . كما تبين أنه لا يكون لها أى أثر فى زيادة العمالة أوقات الكساد الشديد [٢] . وهو ما يدعو إلى الحذر فى استخدامها أو الإنفاق عليها . وتشير التقارير إلى أنه رغم الجهود والبرامج المالية والنقدية الموضوعة لمكافحة حالة الركود التضخمى فإن عام ١٩٨٠ شهد انخفاضا فى الناتج القومى الاجمالى فى الدول الصناعية المتقدمة مع هبوط طفيف فى معدلات التضخم عن عام ١٩٧٩ [٣] . مما يشير إلى ضرور اتباع اجراءات اقتصادية أكثر حزما وفعالية جنبا إلى جنب مع أدوات الموازنة العامة أو السياسات المالية . وذلك مثل سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف والسياسات النقدية وغيرها . وقد أوضحت الدراسات القياسية التى

---

(١) G. William Miller, Op-cit, P. 26 .

(٢) George F.Kopits, Wage Subsidies and Employment : An Analysis of the French Experience, IMF staff Papers, Vol. 25,No.3, Sept. 1978, PP. 494-527

(٣) Chase Manhattan Bank, N.A., International Finance, Jan. 7, 1980, P.1.

اجراها مكتب الموازنة بالكونجرس الأمريكى أن خفض النفقات الفيدرالية بمعدل ٢ ٪ من الناتج القومى الاجمالى عن مستوى عام ١٩٧٨ أدى إلى خفض معدل التضخم بنسبة ١ ٪ فى عام ١٩٨٠ ، فى الوقت الذى تؤدى فيه إلى خفض الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٤ ٪ وزيادة معدل البطالة بنحو ٦ر١ ٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة [١].

ب ـ الضرائب كأداة تخطيطية :

عندما تشهد بلد ما موجة من التضخم وارتفاع الأسعار تلجأ السلطات المالية إلى الضرائب لتصحيح الأوضاع وتعتبر هذه الوسيلة أكثر شيوعا فى الوقت الحاضر . نظرا لاتجاه كثير من الحكومات إلى استخدامها كسلاح ذى حدين . وذلك بمعنى استخدامها لجباية المال اللازم لتمويل نفقاتها والحد من القوة الشرائية المتوفرة لدى الأفراد للعمل على هبوط الطلب الكلى على السلع والخدمات فى المجتمع إلى مستوى الناتج المحلى الاجمالى . فضلا عن استخدامها فى تحقيق ما تهدف إليه كثير من شعوب اليوم وهو العدالة الاجتماعية فى توزيع الاعباء العامة وتقليل الفوارق بين الطبقات .

ويشترط لنجاح هذه الوسيلة عدم استخدام حصيلة الضرائب فى سداد الالتزامات المطلوبة من الحكومة للأفراد . كما يتوقف أثرها على نوعية الطبقات التى استقطعت من دخولهم . فإذا كان من عادتهم ادخار هذه الأموال فإن زيادة الضرائب لن تحدث أى تأثير على معدلات التضخم .

ويرى (بومان) أن الضريبة تنطوى على أثر انكماشى طالما أنها تسحب من

---

(١) Alice Rivlin Members of the Congressional Budget Office, Op-cit, p. 22 .

الدخل القابل للانفاق . وأن الرسوم تعتبر أكثر تأثيرا من حيث الانكماش ، لأنها عادة ما تفرض على معاملات معينة وترفع من التكلفة الإنتاجية . الا أنها فى أوقات الرخاء لا يمكن أن تؤدى بمفردها الأثر الانكماشى المطلوب [١] .

ومن الرأى أن فرض الرسوم وما يترتب عليه من رفع التكلفة يمكن أن يكون لها طبيعة تضخمية وليس انكماشية . وهو ما يعرف بالتضخم الناتج عن زيادة التكلفة (Cost Push Inflation) . خاصة اذا ما كانت تفرض على معاملات أو منتجات هامة تقل مرونة الطلب عليها . وبناء على ذلك تعتبر زيادة نسب الضرائب المباشرة أكثر الوسائل انكماشية لكونها تؤثر على الطلب الفعال . كما تؤثر على العرض من خلال الحد من الاستثمار أو عدم التشجيع على زيادة الإنتاج . فضلا عن تأثيرها على الأسعار نتيجة التغير الحادث فى الطلب أو فى العرض أو فى كليهما [٢] . ويرى بعض الاقتصاديين أن وسيلة زيادة الضرائب لا يكون لها أثر فعال فى مكافحة التضخم العنيف الا اذا أمكن فرض ضرائب تصيب الاستهلاك مباشرة [٣] . ومن الرأى أنه يمكن التغلب على المساوىء المشار إليها عن طريق استخدام طريقتى تغيير النفقات العامة مع زيادة الضرائب مع تغيير مقومات الانفاق العام ، وليس حجمه ، أى تغيير كيفى لا كمى . مثل ضغط بند التحويلات إلى الخارج مع زيادة التحويلات فى الداخل . ومثل تغيير مكونات

---

(١) Mary Jean Bowman and George Leland Bach, Economic Anlysis and Public Policy, Prentice Hall, Inc., New York, 1946, Part X, chapter 48, P. 751 .

(٢) Edwin A. Seligman, Studies in Public Finance, the Macmilan Co., London, 1925, Chapter Chapter 4, P. 88.

(٣) عبد المنعم فوزى – السياسة المالية فى النظام الاشتراكى – دار الكتاب العربى – يوليو ١٩٦٧ – الفصل الخامس – ص ٥٧ .

بند الإنفاق فى الحدود السياسية للدولة [١].

وعندما تقوم السلطات المالية بوضع الموازنة للدولة بهدف الخروج من أزمة كساد فإنها تلجأ إلى خفض معدلات الضرائب المفروضة على الأفراد والمشروعات المختلفة ، وهو ما ينطوى على زيادة الدخل المتاح للإنفاق . ومن ثم يرتفع مستوى الطلب الكلى إلى المستوى الذى يقابل النَاتج القومى الاجمالى عن طريق أثر المضاعف أيضا ، ويتحقق بالتالى مستوى التشغيل الكامل . ويلاحظ أن مضاعف الضرائب يقل فى قيمته عن مضاعف الإنفاق العام ويكون سالب الاشارة حيث أن النفقة عكس الضريبة التى هى اقتطاع من الدخل ومن تيار الانفاق العام فى المجتمع . كما أن مضاعف الضرائب يتساوى فى قيمته مع مضاعف النفقات التحويلية (الاعانات) لكنه يختلف عنه فى الاشارة . ويتوقف اثر مضاعف الضرائب على استعداد الأفراد الذين زادت دخولهم لانفاق مدخراتهم على السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، فإذا لجأوا إلى الادخار فإن خفض الضرائب لن يترتب عليه أى أثر . ومن ثم فإنه يجب على السلطات المالية تحديد الطبقات التى يمكن أن تزيد إنفاقهم نتيجة خفض ما يدفعونه من ضرائب. الا أنه يصعب التحكم فى تحديد الجزء الذى سوف ينفقونه من زيادة دخولهم المترتبة على هذا الخفض الضريبى [٢].

ويقترح ميلر أن تستبدل سياسة خفض الضرائب بسياسة الإئتمان الضريبى (Tax Credit) لمشروعات الاستثمار كحل لمشكلة البطالة . ويرى ميلر أنها تفضل سياسة الاعفاءات الضريبية التدريجية لهذه المشروعات التى يجب اتباعها

---

(١) عاطف السيد - مرجع سابق - القسم الثانى - ص ٦٦ .

(٢) Raymond P. Kent, Op-cit, Chapter 28, P. 516.

فقط عندما تشتد حدة البطالة . وفيما عدا ذلك فإن الاعفاءات الضريبية يتضاءل تأثيرها بالزيادة الحادثة فى الدخل القومى بعد أن تتحقق العمالة ويرتفع مستوى النشاط الاقتصادى مما قد يترتب عليه بعد ذلك ظهور شبح التضخم [١] .

ومن الرأى ان سياسة الإئتمان الضريبى تعد بمثابة تأجيل لسداد الضريبة تحدث نفس الأثر الذى تحدثه الاعفاءات الضريبية لفترات معينة فى مراحل الإنتاج الأولى . غير أنه عند بدء سداد الإئتمان يتضاعف الأثر الضريبى خلال فترة السداد ومن ثم فإنه يجب على السلطات المالية تحديد تاريخ استحقاق الإئتمان بحيث يتلائم مع الظروف الاقتصادية التى يخشى أن تسودها حالة من التضخم .

وإذا أرادت السلطات المالية استخدام الموازنة العامة للخروج من الحالة المعروفة بالركود التضخمى التى تناولنا بيانها فى الصفحات السابقة فإنها تلوذ بمجموعة الضرائب التى تفرض على الدخول مثل ضريبة دخول المؤسسات أو ضريبة المبيعات ، أو ضريبة كسب العمل . اذ يمكن أن تستخدم هذه الضرائب كنوع من القيود على الأجور مثلا . وذلك بفرض أن الأسعار ترتبط بالأجور ارتباطا وثيقا . أو بفرض هذه الضرائب على كل من الأجور والأسعار فى نفس الوقت . ويمكن تطبيق هذه الاجراءات إما جبريا أو اختياريا ، فإذا ما أرادت شركة معينة أن تزيد الأجور المدفوعة لعامليها فلها مطلق الحرية فى ذلك بشرط أن تدفع ما يستحق عليها من ضرائب . ومن خلال عمل قوى السوق يمكن الحصول على النتائج المطلوبة . وذلك طالما أن الاتجاه يميل إلى تفضيل القيود بهدف امتصاص الضغوط التضخمية التى تخلقها الأجور والأسعار . وبذلك تتجه معدلات التضخم

---

(١) William Miller, Op-cit, P. 28.

ناحية الانخفاض مع خفض معدلات البطالة أيضا نتيجة اتاحة فرص التشغيل للمشروعات الخاصة [١] .

ومن الرأى أنه يجب استخدام كل من الضرائب والإنفاق العام معا لتجنب الآثار السلبية الناتجة عن خفض الإنفاق العام . اذ يؤدى خفض أو ترشيد الإنفاق العام إلى علاج حالة التضخم التى تسود البلاد . كما أن اللجوء إلى سلاح الضرائب لتنشيط الاستثمار الخاص عن طريق منح الإعفاءات الضريبية أو استخدام أسلوب الإئتمان الضريبى لتشغيل الطاقات العاطلة والهبوط بمعدلات البطالة إلى ادنى مستوياتها . ويقتضى ترشيد الانفاق العام أن تكون هناك خطة أولويات للبرامج سريعة العائد والمناسبة لاحتياجات الدولة .

وقد تقوم دولة ما بخفض الضرائب مع ثبات الإنفاق العام بالموازنة العامة للخروج من الأزمة . فإذا قام الأفراد بادخار مقدار الخفض الضريبى ولجأت الدولة إلى الاقتراض من الجمهور لسداد العجز بالموازنة ، فإن خفض الضرائب يتلاشى أثره فى زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات فى المجتمع . وطالما أن الإنفاق العام ثابت تقريبا فإن مشكلة البطالة تبقى كما هى دون حل . ولهذا فإنه يجب الركون إلى وسائل أخرى لسداد عجز الموازنة العامة بما يستوجب توثيق العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية .

وفى حالات الحروب فإنه عادة ما تلجأ السلطات المالية إلى خفض النفقات العامة إلى أدنى معدل ممكن مع زيادة الضرائب بالموازنة لتمويل نفقات الحرب بدلا من تمويلها بالعجز الذى تعتبر الحرب من أهم العوامل التى تدعو الدول إلى

---

(١) Henry C. Wallich, Op-Cit, PP. 47-48 .

الانزلاق إلى هاويته [١] . أما حالات التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية فإنها تتطلب زيادة الضرائب دون خفض الإنفاق العام ، الأمر الذى قد يؤدى إلى اللجوء إلى التمويل بالعجز . وفى هذه الحالة فإنه يفضل اتباع بعض القيود على الأجور والأسعار والتجارة الخارجية وحماية الصناعة المحلية ، وإلا فإن النتائج تصبح خطيرة [٢] . كما يجب الحذر من تقدير مقدار العجز اللازم لتشغيل الموارد المعطلة دون أن يترتب على ذلك زيادة الضغوط التضخمية ، مثلما يتطلب الحذر فى التطبيق ووسيلة التمويل .

---

(١) John Landaure, Macroeconomics, John Wiley & Sons Inc., New York, 1968, Chapter 11, P. 278 .

(٢) Stephen Enke, Economics For Development, Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1963, Part Iv, Chapter 28, PP. 528 - 530 .

الفصل الثالث

برامج الإصلاح الاقتصادى فى الوطن العربى

تمهيد :

سبق أن أشرنا فى مقدمة هذا الكتاب إلى أن معظم الدول العربية اتجهت منذ عام ١٩٨٩ إلى تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادى بالتعاون مع صندوق النقد الدولى وذلك للتغلب على المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها هذه الدول والتى تظهر أغراضها فى شكل ارتفاع معدلات التضخم ووجو عجز فى ميزان المدفوعات ، وعجز الموازنة العامة ، وارتفاع معدلات البطالة فى بعض الدول ، مع زيادة أعباء المديونية الداخلية والخارجية ، ووجود فجوة بين الادخار والاستثمار ، واتجاه قيمة العملة الوطنية إلى الإنخفاض ، وذلك بالإضافة إلى الخلل فى توزيع الدخل القومى وبطء معدل نموه سنويا وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى فى الدول العربية منخفضة الدخل وكثيرة السكان . وذلك بالإضافة إلى عدم استقرار اقتصاديات الدول العربية بسبب عدم ثبات أسعار البترول عالميا ومن ثم عدم استقرار الإيرادات العامة رغم اتجاه معظم هذه الدول إلى التوسع فى الانفاق على مشروعات البنية الاساسية وعلى الانتاج الحربى والانفاق العسكرى بصفة عامة نتيجة عدم استقرار الأوضاع السياسية فى منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربى بصفة خاصة . ومن ثم اتجاه كثير من هذه الدول الخليجية إلى الإستدانة من الخارج وظهور مشكلة المديونية الخارجية لديها منذ بداية التسعينات . وذلك بالإضافة إلى تدهور أسعار صرف العملات الوطنية مقابل العملات الأجنبية ، واتجاه الاحتياطيات الدولية لهذه الدول إلى الانخفاض كذلك . كما انخفض مستوى المعيشة بصفة عامة عن ذى قبل ، وذلك فى

الوقت الذى اتجهت فيه الدول الصناعية الكبرى إلى إتباع سياسات حمائية أمام منتجات الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية ومن ثم ضعف كمية الصادرات العربية إلى الدول المتقدمة فى الوقت الذى ارتفعت فيه قيمة الواردات العربية من هذه الدول بمعدلات كبيرة . وعلى سبيل المثال فقد بلغ حجم الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الامريكية ٦٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ بينما بلغت قيمة الواردات المصرية من الولايات المتحدة الامريكية حوالى ٣ مليار دولار فى نفس العام . وبصفة عامة بلغ مجموع قيمة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الامريكية ٢٨٠٥ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) بينما بلغ مجموع قيمة الواردات المصرية من الولايات المتحدة ١٦٦٤٧ مليار دولار أمريكى خلال نفس الفترة . وهو ما يعنى أن ميزان التجارة الخارجية كان دائماً لمصلحة الولايات المتحدة الامريكية . ولا تختلف الصورة السابقة عن ماهو عليه الحال فى حالة التجارة بين بقية الدول العربية وكل من الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوربى .

وبصفة عامة يمكن القول بأن طبيعة برامج الإصلاح الاقتصادى التى طبقتها الدول العربية الخليجية تختلف عن تلك البرامج التى طبقتها الدول العربية الأخرى ، والتى تعتمد فى نجاح برامجها على المساعدات الخارجية سواء من المؤسسات الدولية أو من الصناديق الإنمائية العربية أو من البنوك التجارية العالمية .

وفى ضوء ما سبق سوف نناقش موضوعات هذا الفصل فى ثلاثة مباحث الأول منها يتناول برامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية الخليجية ، المبحث الثانى يتناول برامج الاصلاح الاقتصادى الهيكلى فى الدول العربية متوسطة الدخل والمبحث الثالث يتناول برامج الاصلاح الهيكلى فى الدول العربية

منخفضة الدخل ، أى أن إطار الفصل الثالث يتناول ما يلى :ـ

المبحث الأول : برامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية الخليجية .

المبحث الثانى : برامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية متوسطة الدخل .

المبحث الثالث : برامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية منخفضة الدخل .

المبحث الأول

الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية الخليجية

تمهيد :

تتمثل برامج الاصلاح الإقتصادى التى طبقتها الدول العربية الخليجية فى أنها طبقت مجموعة من السياسات الاقتصادية للتعامل مع الظروف الاقتصادية العالمية منذ عام ١٩٨٢ عندما اتجهت الأسعار العالمية للنفط إلى الإنخفاض بشكل كبير مما كان له أثراً سلبياً على ايراداتها المالية فاتجهت هذه الدول إلى ترشيد الانفاق والسحب من الاحتياطيات الدولية والاعتماد على الدين العام الداخلى فى سد الفجوة بين الادخار والاستثمار وإعادة النظر فى البرامج الاستثمارية الطموحة المتعلقة ببعض المشروعات الإنمائية وتقليل معدل الطلب على الأيدى العاملة الوافدة من الدول العربية المجاورة الآسيوية وذلك دون الإخلال باستكمال مشروعات هياكل البنية الاساسية وتطوير المرافق والمشروعات العامة ، مع العمل على تنويع مجالات ومصادر الدخل القومى بدلاً من الإعتماد كلية على قطاع النفط .

وقد واجهت مجموعة الدول الخليجية عدة قضايا هامة شكلت فى مجموعها معالم برامجها المتعلقة بالاصلاح الاقتصادى الهيكلى وهى :-

- تنويع قطاعات النشاط الاقتصادى بدلاً من الاعتماد فقط على قطاع النفط وذلك عن طريق تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى شتى المجالات بدلاً من التوسع فى الاستثمار الأجنبى .

- العمل على زيادة فرص العمل المتاحة لاستيعاب الأيدى العاملة من

المواطنين بعد أن واجهت معظم هذه الدول لأول مرة منذ بداية السبعينات شبح البطالة يهدد العديد من العمالة الوطنية غير المؤهلة أو الأقل مهارة من العمالة الوافدة .الاتجاه إلى تنويع مصادر الدخل القومى حيث اتجهت بعض هذه الدول إلى زيادة مساهمة قطاع التجارة وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة والمناطق الحرة فى تحقيق الدخل القومى .

- اصدار السندات الحكومية كوسيلةآمنة لتمويل عجز الموازنة العامة مع الاهتمام بالادارة النقدية للاقتصاد القومى .

- الاهتمام بسياسة سعر الصرف لتحقيق نتائج ايجابية فيما يتعلق بالصادرات والواردات ولتقليل العجز فى ميزان المدفوعات .

- الاهتمام بالتعاون الإقليمى لتنشيط حركة التبادل التجارى بين دول مجلس التعاون الخليجى وتفضيل المنتجات التى تنطبق عليها قواعد المنشأ والتى لا تقل نسبة التصنيع فيها عن ٤٠ ٪ مع التحرير الكامل من القيود التعريفية وغير التعريفية ، مع العمل على تحرير حركة عناصر الانتاج داخل دول المجلس .

ولم يكن انخفاض أسعار النفط هو العقبة الوحيدة التى واجهت الدول العربية الخليجية فى الإنطلاق نحو التقدم بل فرضت عليها الظروف الأمنية والدولية والسياسية زيادة الانفاق العسكرى بمعدلات كبيرة بسبب أزمة الخليج الأمر الذى كان له تأثير سلبى على جهود هذه الدول من أجل ترشيد الانفاق العام . وعلى سبيل المثال نجد أن واردات السعودية من السلاح الامريكى خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٠) تزيد على ٧٨ مليار ريال سعودى وهو ما يزيد عن ١٦ مرة عن الانفاق على الزراعة وتطويرها خلال نفس الفترة [١] . بل إن التطورات

---

(١) شاهر الرواشدة - مجلس التعاون لدول الخليج العربى فى الميزان - عمان - الأردن - - ١٩٩٠ - ص ٣٢ .

العسكرية الدولية التى حدثت خلال أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ترتب عليها زيادة حجم الانفاق العكسرى السعودى إلى خمسة أمثال الانفاق العسكرى لمجموعة الدول العربية المواجهة لاسرائيل وهى مصر والاردن وسوريا ولبنان [١] .

وفى ضوء ما سبق تقسيم هذا المبحث إلى عدة نقاط تتمثل الأولى منها فى استعراض أهم الخصائص الاقتصادية لدول الخليج العربى ، والثانية تتعلق بالمعوقات أو التحديات التى تواجهها مجهودات التنمية الاقتصادية فى هذه الـــدول .

والنقطة الثالثة تتعلق بالملامح الرئيسة لبرامج الإصلاح الاقتصادى فى دول الخليج العربى .

اولا : ـ أهم الخصائص الاقتصادية لدول الخليج العربى : ـ

تتصف دول الخليج العربى بعدة خصائص اقتصادية متجانسة يمكن بيانها فيما يلى :

أ ـ اعتماد اقتصاديات هذه الدول على قطاع النفط بالدرجة الأولى انتاجاً وتصديراً . إذ نجد أن النفط يمثل ٨٠ ٪ من اجمالى صادرات دول الخليج العربى، ونحو ٤٠ ٪ من ناتجها القومى الاجمالى ، وحوالى ٩٠٪ من حصيلة العملات الأجنبية .

ويلاحظ عدم وجود معادن أو مواد أولية أخرى خلاف النفط فى دول الخليج حيث تعانى هذه الدول من ندرة الموارد المائية وندرة الموارد المعدنية فى

---

(١) عبد الخالق عبد الله ـ النظام الاقليمى الخليجى ـ مجلة السياسة الدولية ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام ـ العدد ١١٤ أكتوبر ١٩٩٣ ـ ص ٤٤ .

نفس الوقت . ويرتبط بذلك ضيق القاعدة الانتاجية وعدم استقرار الموارد المالية .

ب - تعانى دول الخليج من ندرة الأيدى العاملة الماهرة وغير الماهرة بسبب قلة عدد السكان الذين يبلغ عددهم حوالى ٢٢ مليون نسمة فقط ، ولذلك تستعين هذه الدول بالعمالة المهاجرة إليها من دول آسيوية ومن دول عربية مجاورة. إذ تمثل العمالة الأجنبية فى دولة الإمارات العربية المتحدة حوالى ٧٤٪ من عدد السكان بينما تبلغ النسبة ٧٣٪ فى قطر ، ٥٩٪ فى دولة الكويت ، ٣١٪ فى السعودية [١] .

وتعتبر العمالة الوافدة بمثابة الركيزة الأساسية التى قامت عليها اقتصاديات دول الخليج ولولا هذه العمالة لما أمكن لهذه الدول أن تخطو خطوات واسعة فى مجال التنمية والبناء والتعمير واقامة مشروعات البنية الأساسية خلال فترة قصيرة نسبياً .

وقد ترتب على هذه العمالة حدوث تحويلات نقدية إلى بلاد الإرسال بلغت حوالى عشرة مليارات دولار خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٤) ثم انخفضت إلى أقل من ستة مليارات دولار عام ١٩٨٨ مما كان له تأثير واضح على حسابات موازين المدفوعات والتخفيف من ندرة العملة الأجنبية وحماية سعر صرف العملات الوطنية لدول الارسال وتزويد اقتصاديات هذه الدول بالسلع والآلات والمعدات اللازمة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية بصفة عامة [٢] .

جـ - الاعتماد على الخارج فى الحصول على الاحتياجات من السلع الأساسية والغذاء والملابس والدواء وغيرها ، بالاضافة إلى الاعتماد على الخارج

---

(١) Gulf States, Newsletter, 1988, P. 4 .

(٢) د/ سعيد النجار - النظام الاقتصادى العربى - التجربة والتحديات - مؤتمر اتحاد المصارف العربية - نوفمبر ١٩٩١ - كتاب المصارف العربية - اتحاد المصارف العربية - روما ١٩٩١ - ص ٤٢ .

فى الحصول على الدخل القومى من خلال صادرات النفط الخام .

إذ بلغت قيمة الواردات الخليجية حوالى ٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ ، بينما بلغت قيمة الصادرات الخليجية نحو ١١٢ مليار دولار فى نفس العام ، حوالى ١٠١ مليار درلار عام ١٩٩١ . ولا شك أن هذه التبعية التجارية والاقتصادية للخارج تجعل الاقتصاديات الخليجية تحت رحمة الاقتصاديات الخارجية خاصة اقتصاديات أوربا وأمريكا واليابان وهى تمثل المناطق الجغرافية التى تتركز تجارة دول الخليج معها على مستوى العالم . وعلى سبيل المثال نجد أن العائدات النفطية لدول الخليج انخفضت من حوالى مائتى مليار دولار فى بداية الثمانينات إلى حوالى ٤٦ مليار فقط عام ١٩٨٦ ، مما كان له آثار سلبية على الأداء الاقتصادى فى هذه الدول . وذلك فى الوقت الذى اتجهت فيه قيمة الواردات من السلع التامة الصنع الرأس مالية والاستهلاكية إلى الارتفاع مما يجعل معدل التبادل التجارى الدولى فى غير صالح الدول العربية الخليجية . ويجدر الاشارة إلى أن تراجع العائدات النفطية لم يكن راجعا فقط إلى اتجاه الأسعار العالمية للنفط إلى الانخفاض بل ظهر فى الأفق اعتبار آخر وهو تفضيل دول أوربا الغربية الموحدة لبترول بحر الشمال فى ظل الوحدة الأوربية وتقليل الإعتماد على بترول دول الأوبك مع العمل على تنويع مصادر الاستيراد للنفط الخام ، وقد ترتب على ذلك على ذلك فقدان دول مجلس التعاون الخليجى لنسبة كبيرة من حصتها فى السوق الأوربية الموحدة كما فقدت ربع حصتها فى السوق اليابانية ، حوالى ٩ ٪ من حصتها فى السوق الامريكية .

ورغم جهود دول الخليج للعمل على انتاج الصناعات البتروكيماوية من أجل التصدير إلا أن النفط الخام لا يزال يمثل حوالى ٨٩٪ من الصادرات السعودية ، ٩٧٫٥٪ من صادرات الكويت ، حوالى ٩٠٫٧٪ من صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة . ويرجع ذلك إلى الحواجز المانعة التى تضعها الدول

المتقدمة أمام الواردات القادمة من الدول النامية بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة رغم أن دول الخليج لا تفرض أية رسوم جمركية على ما يقرب من ٤١ ٪ من السلع الواردة من دول المجموعة الأوربية بينما تخضع سلع الخليج الواردة إلى أوربا لرسوم جمركية قدرها ١٣ ٪ !! .

د ـ تباطؤ معدل النمو الإقتصادى نتيجة انخفاض الطلب على النفط الخام وتراجع أسعاره كما سبق القول . إذ انخفض معدل نمو الناتج الوطنى القائم خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) بنسبة (ـ) ٢ر٢ ٪ فى السعودية ، بنسبة (ـ)٦ر٤ ٪ فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، وانخفضت نسبة النمو إلى حوالى ١ر٧ ٪ فقط فى الكويت خلال نفس الفترة .

كما انخفضت نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية فى الناتج المحلى الاجمالى من ١ر٦٩ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ١ر٤٠ ٪ عام ١٩٨٧ ، نتيجة زيادة الوزن النسبى لمساهمة قطاع التجارة الخارجية فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى فضلا عن اتجاه أسعار النفط إلى الانخفاض فى الأسواق العالمية .

وشهد متوسط دخل الفرد فى هذه الدول انخفاضاً واضحاً حيث انخفض نصيب الفرد فى المتوسط من الناتج المحلى الاجمالى فى الكويت من ١٢٠٧٨ دولارعام ١٩٧٥ إلى ١٠٤٣٠ دولار عام ١٩٨٧ . وفى السعودية انخفض المتوسط من ٥ر٥٤٧٣ دولار إلى ٨ر٥٠٦٧ دولار خلال نفس الفترة . وفى الامارات انخفض المتوسط من ١ر١٧٨٥٢ دولار إلى ٨ر١٦٤١٢ دولار خلال نفس الفترة . وقد ساهمت حروب الخليج بدور معين فى انخفاض هذه الأرقام وغيرها من التغيرات التى حدثت فى منطقة الخليج حيث شهدت المنطقة خسائر مالية كبيرة بسبب تكاليف الحرب الباهظة التى تحملتها موازناتها العامة .

وتشير احدى الدراسات الى أن معدلات نمو الاقتصاد المحلى بالأسعار الجارية فى الكويت خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٠) تقل كثيراً عن معدلات نموه عبر فترة السبعينات [١] ولا تختلف الصورة كثيراً عن ذلك فى بقية دول مجلس التعاون الخليجى باعتبارها اقتصاديات القطاع الواحد (النفط) وتعرضها جميعا لنفس الظروف التى تتعرض لها الكويت من حيث زيادة أعباء الانفاق العسكرى ومواجهة نفقات وأعباء المعارك الحربية التى حدثت فى منطقة الخليج العربى خلال حقبة الثمانينات وأوائل التسعينات .

هـ - اتجاه معظم دول الخليج إلى استثمار الفوائض المالية خارج بلادهم ، بل خارج الوطن العربى . إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يستثمر من هذه الأموال داخل الوطن العربى لا يتعدى ٢ ٪ من رؤوس الأموال العربية .

ويجدر الاشارة إلى أن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى داخل الدول الخليجية اتجهت معدلاته إلى التدهور حيث بلغ مجموع التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إلى السعودية مثلا حوالى ٢٫٣ مليار دولار ، والى سلطنة عمان حوالى ٠١ر. مليار دولار ، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٤) ، وهى أرقام لا يخفى ضآلتها مقارنة بالتدفقات الأجنبية التى دخلت إلى بعض الدول الأوربية حديثة الانضمام إلى التجمع الأوربى مثل اليونان والبرتغال وأسبانيا ، التى حصلت وحدها على ٤٧٫٣ مليار دولار خلال نفس الفترة [٢] .

---

(١) يوسف الإبراهيم ، إسماعيل سراج الدين - مسار الاقتصاد الكويتى - المستجدات ، الآثار ، والسياسات - مجلة بحوث اقتصادية عربية - العدد الأول - خريف ١٩٩٢ - ص ٧١ .

(٢) د/ فاروق شقوير - علاقة المتغيرات الاقليمية والدولية باقامة سوق عربية مشتركة موسعة - ندوة السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الاقليمية والدولية - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وآخرين - القاهرة ٧ - ٨ إبريل (نيسان) ١٩٩٦ - ص ٩ .

وتقدر بعض المصادر حجم الأموال العربية المودعة خارج الوطن العربى بحوالى ٧٠٠ مليار دولار مما يعرضها لمخاطر ومشاكل اقتصادية وسياسية متعددة . وقد ساهمت بعض أسواق المال والنقد العربية فى تهجير الأموال العربية إلى خارج الوطن العربى لتعود مرة أخرى فى صورة ديون تقترضها الدول الأخرى المدينة والتى تعانى من اختلالات جوهرية فى هياكلها الإنتاجية وفى موازين مدفوعاتها بشكل مزمن . اذا ارتفعت مديونية هذه الدول الى حوالى ١١٦ مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٨٧ وقد حصلت عليها هذه الدول بفوائد باهظة فى الوقت الذى قدمت فيه الدول العربية الخليجية أموالها إلى المؤسسات الدولية بنسب فوائد منخفضة وإلى توظيف أموالها فى أنشطة اقتصادية هامشية خارج البلاد ، وهو ما يعكس سوء تخصيص الموارد المالية العربية وارتفاع أعباء الفرصة البديلة ناهيك عن التعرض لأخطار التجميد والخسائر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف والناتجة عن هبوط أسعار الأوراق المالية فى حالة المضاربة عليها فى الأسواق المالية العالمية .

و ـ ضآلة دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية حيث لا تزال الحكومات الخليجية تسيطر على مقاليد الاقتصاد المحلى خاصة مشروعات البنية الاساسية والمرافق العامة والتى حظيت بالنصيب الأوفر من الاستثمارات والانفاق العام خلال السنوات الماضية . ورغم اتجاه هذه الدول إلى تبنى برامج التحرير الاقتصادى القومي إلا أن دور القطاع الخاص لا يزال محدوداً خصوصا فى مجال الصناعات الاستخراجية وانتاج الطاقة واستغلال الثروات الوطنية والصناعات الاستهلاكية للسلع الأساسية للمواطنين . ويتطلب ذلك الاهتمام بالقطاعين العام والخاص والقطاع المختلط مع زيادة مشاركتها فى التنمية والتغلب على المعوقات التى تفوق نشاطها لها والتنسيق بين القطاع الخاص والمختلط من ناحية والقطاع العام والقطاع التعاونى من ناحية أخرى لكى يؤدى كل منهم دوره فى

عملية التنمية الاقتصادية وضمان نوع من التكامل فى نشاطها [١] .

ويعتبر البعض أن من عوائق العمل العربى المشترك الإعتماد على العمل الحكومى وغياب القوى الحقيقية فى العمل العربى المشترك بعيدة عن الاسهام فى تطوير العمل [٢] ويعكس هذا الرأى أهمية مشاركة القطاع الخاص المنظم والأفراد فى تحقيق التنمية والتكامل بين الدول العربية .

وتوضح دراسات أخرى أن ضآلة مساهمة القطاع الخاص فى التنمية العربية ترجع إلى افتقاد القطاع الخاص فى بعض الدول الخليجية إلى الامكانات اللازمة لإستكشاف فرص الاستثمار المجدية وعدم كفاءته الفنية والادارية . وذلك بالإضافة إلى سيطرة القطاع العام التى تطيق الفرص أمام المستثمرين الأفراد والحد من حريتهم فى اختيار المجالات أو المشروعات التى يرغبون فى الاستثمار فيها (دراسة مطيع المختار بعنوان مشروع الاندماج النقدى العربى فى ضعف مردوديه تدفق رؤوس الأموال بين الأقطار العربية ـ مجلة شئون عربية الصادرة عن جامعة الدول العربية ـ تونس ـ سبتمبر ١٩٨٩) .

وقد أدركت كل من سلطنة عمان وقطر أن مشاركة القطاع الخاص تعتبر الضمان الأكيد لزيادة فاعلية برامج الخصخصة ، ومن ثم اتجهت هذه الدول مؤخراً إلى تبنى بعض برامج تخصيص القطاع الصناعى العام وبعض المؤسسات العامة بشكل جزئى [٣] .

---

(١) كاظم حبيب ـ الاقتصاد العربى بين التبعثر والوحدة ـ مجلة بحوث اقتصادية عربية ـ العدد الأول ـ خريف ١٩٩٢ ـ ص ٥٠ .

(٢) د/ مصطفى العبد الله ـ العمل العربى المشترك والتنمية الشاملة والاعتماد الجماعى على الذات ـ مجلة الوحدة ـ فبراير ١٩٩٢ ـ ص ١٢١ .

(٣) المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ نشرة أخبار الإدارة ـ يونيو ١٩٩٦ ـ ص ٥ .

ويرى بعض الاقتصاديين أن القطاع الخاص أهم القطاعات التى تحرص على التكامل الاقتصادى وأن تشجيع الحكومات للقطاع الخاص يساعد على نجاح جهود التكامل بين عدة دول عربية خاصة فى دول الخليج العربى نظراً لأن التكامل يحقق فوائد عديدة للقطاع الخاص ومتى اقتنع بذلك فإنه يصبح عنصراً فعالاً فى تحقيق ونجاح التكامل ، ورغم أن هناك بعض الأفراد الذين يمكن أن يفقدوا بعض المزايا التى كانوا يحصلون عليها بعد التكامل إلا أن ميكانيكية التعويض التى تتبعها حكومات التكامل واعادة توطين رأس المال يمكن أن تقضى على مخاوف من يفقدون المزايا من أفراد القطاع الخاص بعد حدوث التكامل(١).

ز ـ التخلف التكنولوجى الذى تعانى منه معظم دول الخليج العربى ، وخاصة فى مجالات الصناعات البترولية والبتروكيماوية . ويرجع ذلك إلى ضآلة الموارد المخصصة للبحوث والتطورات ونقل وتوطين التكنولوجيا . إذ أن هذه الموارد لم تتعد ٥ر. ٪ فى أكثر الدول العربية بينما وصلت إلى ٩ر١ ٪ فى كوريا الجنوبية وهو مستوى يقترب من المعدلات لمناظرة فى الدول الصناعية المتقدمة (٢).

وقد لوحظ أن معظم الخطط التنموية العربية خاصة فى دول الخليج العربى أغفلت تحديد وتصميم المتطلبات التكنولوجية وغاياتها ضمن أهداف تلك الخطط . كما أن عدم وجود قدرة فعالة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة

---

(١) Y. Sayegh, Arab Economic Integration in the 1980'S , Arab Economic Journal, Autumn 1993, P. 79.

(٢) د/ ربحى أبو الحاج ـ التغير فى قوى وهياكل الإنتاج ـ سلسلة بحوث (العرب فى عالم متغير (١)) الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ـ القاهرة ـ ديسمبر ١٩٩٤ ـ ص ٢٨ .

والمشاكل المتعددة المرتبطة بنقل التكنولوجيا الأجنبية ، وعدم وجود القواعد العلمية أدى إلى تعميق هوة التكنولوجيا التى تفصل بين الدول الصناعية المتقدمة والدول العربية الخليجية التى فضلت استيراد منتجات التكنولوجيا الأوربية والأمريكية واليابانية ومن ثم تعميق التبعية التكنولوجية لهذه الدول وظهور ما يعرف بالهوة التكنولوجية التى تعتبر أحد جوانب هوة التخلف بين الدول العربية الخليجية، والدول الصناعية المتقدمة .

وترجع هذه الهوة التكنولوجية إلى ما يلى[1] .

- السيطرة الاستعمارية وآثارها التى ما تزال باقية بعد الاستقلال بحيث نجد أن الاستقلال السياسى لم يتبعه بنفس القدرة استقلالاً اقتصادياً حيث حرصت الدول المتقدمة على جعل الدول الخليجية سوقاً لتصريف منتجاتها تامة الصنع من السلع الاستهلاكية ، ومصدراً للحصول على المادة الخام اللازمة للصناعة المتقدمة مما جعل ميزان التجارة دائماً لصالح أوربا وأمريكا واليابان وليس لصالح الدول الخليجية البترولية .

- احتكار التكنولوجيا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات والتى تمتلك اكثر من ٩٠ ٪ من التكنولوجيا العالمية وتنتج اكثر من نصف الانتاج العالمى ، وتمتلك مالا يقل عن ٧٥٪ من مجموع الاصول الثابتة فى العالم بأسره .

وقد لوحظ أن هذه الشركات لا تعرض للبيع إلا التكنولوجيا التى عادة ما تكون متخلفة أو يترتب على استخدامها تلوث للبيئة فى أحسن الحالات . وذلك بالاضافة إلى أن هذه الشركات لديها المهارات والمعلومات التى تجعل التفاوض

---

(١) د/ نازل عبد الهادى - معالم الفكر التكنولوجى العربى - مجلة الوحدة - المجلس القومى للثقافة العربية - المغرب - العدد ٨٩ - فبراير ١٩٩٢ - ص ١٠٩ - ١١٠ .

حول التكنولوجيا فى مصلحة البائع بينما نجد أن الدول العربية الخليجية ليس لديها مثل هذه المهارات اللازمة لاختيار أنسب أنواع التكنولوجيا المعروضة والأكثر ملاءمة لظروفها من الناحية الفنية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن عدم القدرة على تقييم التكنولوجيا واجراء البحوث اللازمة لتطويرها وفقا لظروفها المحلية .

- وجود فجوة ثقة بين الدول العربية الخليجية والدول المتقدمة تؤدى إلى الشعور بعدم جدية وجدوى صور التعاون بين الجانبين . ويرجع ذلك إلى ما يرتبط بعقود الغرب عند بيع التكنولوجيا من شروط اذعان ، ومعونات مشروطة ، وتدخل فى الشئون الداخلية ، ونشاط أجهزة التجسس الاقتصادى والمخابرات الدولية التى تتخفى وراء المساعدات المشبوهة .

- زيادة معدل التقدم التكنولوجى فى دول الغرب الصناعية المتقدمة نتيجة تقدم العلوم والاكتشافات العلمية والتنافس العالمى بين الدول المتقدمة ذاتها فى التكنولوجيا والسبق المعرفى حيث تتنافس الولايات المتحدة الامريكية مع كل من أوربا الغربية واليابان ، كما تتنافس أوربا مع اليابان ويؤدى ذلك إلى الوصول إلى مستويات متقدمة من التكنولوجيا كل يوم نظراً لما يرتبط بذلك من أرباح كبيرة تشجع الشركات على تخصيص نسبة منها للأبحاث المتعلقة بالتكنولوجيا وطرق تطويرها .

وتشير بعض الدراسات إلى أن أهم المعوقات التى يمكن رصدها على صعيد الدول العربية عامة والخليجية خاصة عدم وجود قاعدة تقنية تتلاءم مع الموارد البشرية والمادية المتاحة فى هذه الدول . ويرتبط بذلك عدم وجود أهداف واضحة ومبرمجة للتصنيع بما فى ذلك اكتساب التقنية والمعرفة الفنية وضيق السوق القطرية مع نقص المهارات واستيعاب المعرفة الفنية التى يحتاج إليها الإنسان العربى

عند تعامله مع الآلات والمعدات وقدرته على انتاجها بدلا من استيرادها من الخارج والاكتفاء بتشغيلها [١] .

ويعتقد البعض أن التكامل الاقتصادى بين الدول العربية يمكن أن يؤدى إلى انشاء مشروعات مشتركة فى مجال الصناعات التحويلية التى تعتبر ذات أثر ايجابى على نمو القطاعات الإقتصادية الأخرى ، كما تتميز بارتفاع مستوى التكنولوجيا والذى يمكن أن تنقله إلى باقى أنواع الصناعات الأخرى . وفى حالة اختيار المشروعات المشتركة بعناية وتحقيق التوازن المطلوب فى ملكيتهاوفى منافعها ستكون أداة التحقيق التخصصى والتكامل الانتاجى وبالتالى إلى ادخال التكنولوجيا الحديثة [٢] .

ولما كانت الصناعات التحويلية تقل أهميتها كثيراً فى الدول العربية البترولية (الكويت ـ المملكة العربية السعودية ـ الإمارات ـ ليبيا) عنها فى بقية الدول العربية ، فإن ذلك يعتبر من العقبات التى كان لها تأثير سلبى على مستوى التكنولوجيا المتاحة فى هذه الدول . إذ بينما تتراوح الأهمية النسبية للصناعات التحويلية بين ٩٪ ، ١٦ ٪ فى الدول العربية بصفة عامة ، فإن هذه الأهمية تتراوح بين ١٪ ، ٤٪ فقط فى الدول العربية البترولية المذكورة ومعظمها خليجية [٣] .

وهكذا نجد أن الفجوة التكنولوجية لا تقتصر على الحدود الجغرافية بين

---

(١) د/ مصطفى العبد الله ـ العمل العربى المشترك والتنمية الشاملة والاعتماد الجماعى على الذات ـ مرجع سابق ص ١٢٥ ـ ١٢٦ .

(٢) عبد الرحمن حمادى ـ المشروعات المشتركة فى مسيرة التكامل العربى ـ مجلة الوحدة ـ المجلس القومى للثقافة العربية ـ المغرب ـ فبراير ١٩٩٢ ـ ص ١٣٤ .

(٣) المرجع السابق ـ ص ١٣٤ .

العالم الثالث ودول الخليج العربى ، انما توجد كذلك على مستوى الوطن العربى ذاته مرتبطة فى ذلك بتدنى مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى ، وتفاوت القدرة الاستعابية لمنجزات العلم الحديث والمعرفة الفنية التى تلعب دوراً هاماً فى القضاء على التخلف التكنولوجى للعالم الثالث بصفة عامة عن ما وصلت إليه الدول الصناعية المتقدمة .

ويرى البعض من الاقتصاديين أن الفجوة التكنولوجية الراهنة ترتبط بتخلف مناهج التعليم النظرى وعدم مطابقتها للواقع العملى خاصة فى مجالات التعليم الهندسى حيث نجد أن العاملين من خريجى كليات الهندسة ومن المدارس والجامعات فى قطاعات الصناعات التحويلية والنقل والمواصلات والزراعة والإنشاءات لا يستطيعون تطبيق العلوم النظرية التى درسوها فى مراحل التعليم المختلفة باستثناء حالات قليلة لأولئك الذين استطاعوا الحصول على تدريب عملى لفترات قصيرة ليتعلموا كيفية الممارسة العملية واظهار مهاراتهم وقدراتهم على استيعاب التكنولوجيا . ولعل ذلك يشير إلى أهمية أن تخطو الدول العربية الخليجية بعض الخطوات الهادئة والمحسوبة جيداً خاصة وأن الدول العربية استوردت سنويا تكنولوجيا النظم الحديثة بما يعادل (٥) مليار دولار خلال حقبة الثمانينات ، رغم أن جانباً كبيراً من هذه الواردات كان من الممكن انتاجه حليا إذا ماكانت هناك نوايا صادقة وإذا ما أمكن الاستفادة من الموارد البشرية المؤهلة والمحترفة فى نقل وتطويع التكنولوجيا للظروف المحلية . ورغم فداحة الأعباء التى تحملتها هذه الدول بسبب التخلف التكنولوجى إلا أن مسألة تأسيس قواعد اقليمية عريضة للعلوم والتكنولوجيا لم تأخذ حظها من الاهتمام والجدية حتى

الآن [١] ويجدر الاشارة إلى أن مخصصات الباحث العربى تقل عن ثلث مخصصات الباحث فى أمريكا وأوربا ونصف مخصصات الباحث فى أسيا أو أفريقيا [٢] .

حـ - سوء توزيع الدخل القومى المرتبط بالتركيبة الاجتماعية لدول الخليج حيث نجد أن حفنة قليلة من الرأسمالية تسيطر على الثروة القومية فى البلاد، بينما الغالبية العظمى من أبناء الشعب لا تحصل إلا على نصيب ضئيل من الدخل والثروة القومية .

وتتميز طبيعة الرأسمالية فى هذه الدول بأنها غير منتجة وتعمل فى المضاربة التجارية والسمسرة وتجارة السلاح وتجنى أرباحاً نتيجة مركزها الاحتكارى أو شبه الاحتكارى ونتيجة العلاقات الوثيقة بينها وبين السلطات الحاكمة .

ويؤدى التفاوت فى الامتيازات والتسهيلات والاعفاءات من الضرائب فى بعض الحالات إلى سوء توزيع الدخل فى المجتمع نتيجة الأرباح الاحتكارية والتى تعتبر بدورها ضريبة مفروضة على الشعب كله . وعندما يشارك بعض الرأسماليين الدولة فى الأرباح من خلال منشآت القطاع المشترك فإن ذلك يساهم فى استفحال سوء توزيع الثروات والدخول [٣] .

---

(١) Yusif A. Sayigh, Op. Cit., PP. 71 - 72 .

(٢) تبلغ مخصصات الباحث فى الدول العربية ٣٠ ألف دولار بينما تبلغ أمريكا الشمالية ٨٠ ألف دولار وفى أوربا ٧٥ ألف دولار وفى أفريقيا ٥٠ ألف دولار ، وفى أسيا ٤٥ ألف دولار .

راجع : د/ أحمد بلال - البحث العلمى العربى - مجلة شئون عربية - جامعة الدول العربية - القاهرة - ابريل ١٩٩١ - ص ٢٥ .

(٣) د/ مصطفى العبد الله - مرجع سابق - ص ١٢٢ - ١٢٣ .

تعتبر العدالة فى توزيع مكاسب التنمية وانعدام استغلال فئة قليلة للكثرة من السكان من أهم عناصر مفهوم التنمية البشرية التى تحقق التقاء كل التيارات المختلفة عليها ضمن بقية العناصر الأخرى مثل الكفاءة الانتاجية ، والنمو الإقتصادى المطرد والديمقراطية وحقوق الإنسان والعقلانية . وإذا نظرنا إلى بعض دول الخليج العربى لنتعرف على موقعها من الترتيب العالمى وفقاً لمؤشرات التنمية البشرية فإننا نرى أنه باستثناء الكويت وقطر فإن بقية الدول الخليجية تقع فى الفئة المتوسطة حيث يبلغ الرقم القياسى للتنمية البشرية فى السعودية (٦٧) ، والامارات العربية المتحدة (٥٧) والبحرين (٥٠)[1] ولا يخفى أن ارتفاع أرقام قطر والكويت يرتبط إلى حد كبير بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى أكثر من ارتباطه بأية عوامل أخرى .

وتعمتد معظم الدول الخليجية على الضرائب المباشرة لعلاج اختلالات توزيع الدخل القومى وذلك من أجل تأمين مصدر مستقل للتحويلات المالية اللازمة لتحسين أحوال أصحاب الدخول المحدودة واعفائهم من دفع رسوم السلع ، وذلك بالاضافة إلى الاهتمام بالجانب الاجتماعى للانفاق العام وبالسياسة السعرية وترشيد الدعم السلعى بحيث يصل إلى مستحقيه فقط [2] .

ولعل اعتبارات العدالة فى التوزيع وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى تلك الدول هو ما جعل معظم هذه الدول يفرض ضريبة على الثروة وليس على الدخل فقط أو على الاستهلاك فقط .

---

(١) د/ إسماعيل صبرى عبد الله - التنمية البشرية - المفهوم القياس الدلالة - سلسلة التنمية البشرية - الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - أغسطس ١٩٩٤ - ص ٣٠

راجع كذلك : مداخله د/ سعيد النجار - ص ٥٢ ومداخله د/ كريمة كريم - ص ٦٤ .

(٢) عباس المجرن ، وعلى العبد الرازق - تطوير هيكل الايرادات العامة وسبل تنميتها فى الكويت - مجلة العلوم الاجتماعية - العدد الرابع - ١٩٩٥ - ص ١١٧ - ١٢٤ .

ثانيا : التحديات التى تواجه التنمية الاقتصادية فى دول الخليج العربى :-

تواجه التنمية الاقتصادية فى دول الخليج العربى تحديات عديدة ذات صلة وثيقة بالخصائص الاقتصادية التى سبق الحديث عنها فى الصفحات السابقة . إذ نجد أن أهم هذه التحديات يتمثل فى الاتجاه النزولى فى أسعار النفط عالميا وتذبذب أسعاره مما يؤدى إلى عدم استقرار إيرادات هذه الدول كما تتعرض الودائع والاستثمارات العربية الخليجية فى الخارج لمخاطر اقتصادية وسياسية . وذلك بالإضافة إلى تدنى حجم التبادل التجارى بين دول الخليج العربى وبعضها البعض. كما تعانى الدول العربية البترولية فى الخليج من سيطرة الاحتكارات النفطية الكبرى على النفط العربى ، ومن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات ودورها فى تعميق التبعية الاقتصادية والتبعية التكنولوجية وتواجه الدول الخليجية العربية كذلك أعباء المديونية الخارجية والسحب من الاحتياطيات الدولية نتيجة التوسع فى الانفاق العام وظهور عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجارى منذ أوائل الثمانينـــات .

ونوضح ما سبق كما يلى :-

١ - اتجاه أسعار النفط إلى الانخفاض :

اتجهت أسعار البترول الخام إلى الانخفاض بعد أن كانت قد وصلت إلى أعلى معدلاتها عقب نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ حينما بلغ سعر برميل النفط الخام ٤٢ دولار مقابل خمسة دولارات قبل ذلك . الا أن ظروف الكساد العالمى والتضخم الركودى الذى شهدته الدول الصناعية المتقدمة وحرصها على تطوير بدائل أخرى للطاقة خلاف البترول واكتشاف بترول بحر الشمال فى بريطانيا

أدى إلى انخفاض الطلب العالمى على البترول الخام ومن ثم اتجاه أسعاره العالمية إلى الانخفاض حتى بلغ سعر البرميل عام ١٩٨٢ حوالى ٣٣٫٥ دولار ثم انخفض إلى ٢٨٫٥ دولار عام ١٩٨٤ ، ٢٢٫٥ دولارعام ١٩٨٦ . ثم استمرت الأسعار العالمية للنفط فى الانخفاض حتى بلغت عشرة دولارات فقط عام ١٩٨٧ثم تراوحت بعد ذلك بين ٢٢٫١ دولار ، ـ و ١٧ دولار خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٥) .

ولا شك أن ذلك كان له تأثير سلبى على العوائد التى تحصل عليها الدول العربية من النفط ومن ثم التأثير سلبياً على برامج التنمية فيها . اذ تشير الاحصائيات إلى أن عائدات الأقطار العربية المصدرة للنفط انخفضت من ١٧٧٫٨ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ١٣٤٫٠ مليار دولار عام ١٩٨٢ ثم إلى ٧٦٫٥ مليار دولار عام ١٩٨٥ ثم بلغت قيمة العوائد السنوية لهذه الدول من النفط حوالى ٧٤٫٥ مليار دولار عام ١٩٨٧ . وقد ترتب على ذلك مواجهة دول الخليج النفطية لصعوبات اقتصادية متعددة . وعلى سبيل المثال نجد أن المملكة العربية السعودية كانت قد حددت ميزانيتها لعام ٨٦/٨٥ على أساس توقعات انتاج نفط بلغت ٣٠٪ ـ ٤٠٪ وكانت جملة إعتمادت الميزانية ٥٦ مليار دولار، ولم تستطع بعد انخفاض الأسعار العالمية للنفط تغيير برامج الميزانية لعدم قدرتها على السحب من احتياطياتها الدولية فى ذلك الوقت بسبب رفض الولايات المتحدة الامريكية رفع القيود المفروضة على التوظيفات فى شكل سندات خزانة (٥٠ من اجمالى ١٠٠ مليار دولار) وتعذر استرداد القروض الممنوحة للقطاع الخاص وللدول النامية التى كانت تعانى من أزمة المديونية الخارجية . وبذلك اضطرت السعودية إلى تخفيض اعتمادات الميزانية بحوالى الثلث وتأجيل الاستحقاقات الأخرى بشكل ضمنى دون كتابته بشكل رسمى .

وشهدت معظم دول الخليج عجزاً كبيراً فى الحسابات الجارية بلغ ٢٠ مليار دولار فى السعودية وحدها . كما ارتفعت الديون المستحقة على القطاع الخاص فى السعودية إلى ٥٨٫٨ مليار درلار قدمت منها المصارف التجارية ١٥ مليار دولار وقدمت الدولة ٤٣٫٨ مليار دولار لتشجيع الزراعة وبناء المساكن والصناعة وانتاج الحليب والحبوب واضطرت السعودية إلى تخصيص ١٠ ٪ من اعتمادات الخطة الخمسية (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) للاستثمارات غير النفطية للقطاع غير الحكومى، ٥٨ مليار دولار من القروض لأصحاب المشروعات الصناعية التى تساهم بنسبة ١٥ ٪ من الانتاج المحلى الخام على أن تساهم البلدان الصناعية الشريكة بنسبة ٣٠٪ فى هذا النوع من الاستثمارات .

وواجهت المصارف صعوبات مماثلة حيث اضطرت السلطات فى دبى إلى شراء المصرف الوطني للإمارات والتخلى عن سياسة انشاء مصارف جديدة ، كما شهدت الكويت أزمة سوق المناخ عام ١٩٨٢ التى هزت النظم المصرفى الكويتى والنظام المصرفى القطرى إلى حد كبير . كما انخفضت أسعار الاسهم فى سوق المال السعودى بنسبة وصلت إلى ٣٠٪ عام ١٩٨٤ .

وقد ترتب على انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات الانفاق على مشروعات البنية الاساسية فى دول الخليج العربى أن انخفض الطلب على الأيدى العاملة وطرد العديد من العاملين حتى وصل عدد العمال الذين طردتهم بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية ـ مثلا حوالى ٥٠ ألف عامل شهريا عام ١٩٨٦ وبلغ اجمالى عدد العمال المطرودين فى ذلك العام ١٫٥ مليون عامل . وتقدر بعض الدراسات أن عدد العمالة المصرية العائدة من دول الخليج سنويا وصلت إلى ٣٠٠ ألف عامل سنويا فى السنوات الأولى من حقبة التسعينات.

ويرى البعض أن انخفاض الأسعار العالمية للنفط يرجع إلى قيام بريطانيا والنرويج خلال السنوات (١٩٧٩ ـ ١٩٨٥) بتخفيض أسعار نفط بحر الشمال بمقدار ثلاث دولارات للبرميل الواحد مع زيادة حجم انتاجها بمعدل ٦١٫٢٪ ، ١٠٤٪ على التوالى لتعويض النقص الذى حدث فى انتاج الأوبك بنسبة ٤٩٫٣٪ وذلك بالإضافة عدم قدرة دول الأوبك على تنسيق مواقفها وتباين ظروفها الطبيعية ومصالحها الاقتصادية ومواقفها السياسية إلى جانب الانقسامات الداخلية الدينية والسياسية وأزمة الثقة بين الأنظمة الحاكمة فى بعض هذه الدول والتى تخشى على سلطانها من التقويض بفعل الإتجاهات التحررية .

٢ ـ ضعف القدرة الاستيعابية لدول الخليج العربى : ـ

استطاعت دول النفط العربية تحقيق فوائض مالية ارتفعت من ١٢٫٥ مليار دولار عام ١٩٧٣ حتى بلغت ٢٠٤٫٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ . غير أن هذه الفوائض اتجهت إلى الدول الصناعية المتقدمة خصوصا فى الولايات المتحدة الامريكيةوبعض الدول الأوربية واليابان وذلك لعجز الاقتصاديات الخليجية عن استيعاب هذه الأموال الكبيرة فلجأت إلى الاستثمار الخارجى لها من أجل الحصول على فوائد مرتفعة وتنمية مصالحها المشتركة مع هذه الدول الصناعية التى تستطيع المساهمة فى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية للدول العربية الخليجية، فضلا عن ارتفاع القدرة الاستيعابية لإقتصاد الدول المتقدمة .

وقد أوضحت بعض الدراسات المغالطة التى تنطوى عليها الآراء المتعلقة بضعف القدرة الاستيعابية وذلك بالنظر إلى أن مشكلة الفوائض النفطية تعتبر مجرد مشكلة قطرية ولكنها ليست مشكلة قومية بالنظر إلى كبر حجم الطاقة الاستيعابية للدول العربية ككل حيث توجد مجالات متعددة للاستثمار داخل

الوطن العربى سواء فى الصناعة أو الزراعة أو البنية الاساسية أو المرافق العامة والتنمية المجتمعية . وفى ظل غياب التكامل الاقتصادى بين الدول العربية يظهر الضعف والمديونية والسعى إلى الحصول على المعونات والتبعية الاقتصادية وما يرتبط بذلك من مخاطر سياسية واقتصادية ، فضلا عن ضعف قدرة الدول العربية على استخدام سلاح النفط فى الضغط السياسى على الدول المتقدمة .

ولا يقتصر ضعف الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات دول الخليج على قطاعات النشاط الاقتصادى التقليدية بل ينصرف كذلك إلى ضعف القدرة الاستيعابية للبنوك فى هذه الدول وعدم قدرتها على تشغيل أو استثمار الأموال المتاحة وعدم وجود كوادر بشرية مؤهلة بشكل كبير للتعامل مع تكنولوجيا العمل المصرفى المتطور وقلة عدد الأسواق المالية والنقدية الفعالة والمرتبطة بالأسواق المالية والنقدية العالمية أو التى تستوفى متطلبات الملاءة المالية والمصرفية وفقا للمعايير العالمية ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة لديها وضعف الثقة فيها من جانب أصحاب الفوائض المالية الخليجية .

وإزاء الأوضاع السابقة فإن بعض أسواق المال مثل سوق البحرين لعبت دوراً كبيراً فى التشجيع على نزوح الأموال العربية الخليجية إلى الخارج للاستثمار فى الدول الصناعية المتقدمة . كما لعبت دور الوسيط لتوفير القروض المتعلقة بالأعباء للدول العربية غير النفطية وأدت بذلك خدمات جليلة للدول الصناعية المتقدمة بقدر ما أضرت بالدول المدينة العربية حيث جعلت أموال العرب تعود إلى الوطن العربى بفوائد وأعباء مرتفعة من خلال تحويل الفوائض إلى ودائع خارجية ثم تحويل الودائع إلى قروض باهظة الأعباء على الدول العربية غير المصدرة للنفط .

ويلاحظ أن عدم وجود استراتيجية عربية للتطوير الاقتصادى والاجتماعى

ساعد إلى حد كبير على ظهور مشكلة ضعف القدرة الاستيعابية للدول الخليجية التى ظهرت كأنها اسفنجة مبللة بالنفط ويعيش فيها شرائح اجتماعية فقيرة متصارعة . ويمكن الاسترشاد ببعض المؤشرات الاضافية للحكم على ضعف القاعدة الاقتصادية خارج قطاع النفط فى دول الخليج العربى مثل الصناعات التحويلية وتدنيها إلى أدنى الحدود فى حالة استبعاد صناعات تكرير البترول والصناعات المرتبطة بقطاع البترول وضآلة نسبة الصادرات غير البترولية وارتفاع معدلات الاستيراد بدرجة تفوق معدلات نمو الصادرات ، وضعف معدل نمو الدخل المحلى الإجمالى ... الخ .

٣ـ ندرة الأيدى العاملة الماهرة ، وغير الماهرة :

حيث أن هذه الدول تعتمد على العمالة الوافدة التى ارتفعت أعدادها من ١,٦ مليون عامل عام ١٩٧٧ إلى حوالى ثلاثة ملايين عامل عام ١٩٨٣ .

وتشير تقديرات القوى العاملة المحلية وغير المحلية فى دول مجلس التعاون الخليجى إلى أن نسبة العمالة الوافدة تمثل ٧٢,٧٪ من اجمالى القوى العاملة عام ١٩٩٠ رغم أن نسبة السكان الوافدين لدول المجلس لا يمثلون سوى ٣٥٪ من اجمالى سكان دول المجلس . وترتفع نسبة العمالة الوافدة بصورة واضحة فى كل من دولة الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت ، إلا أن هذه النسبة تنخفض فى كل من البحرين وسلطنة عمان والسعودية . ورغم محاولات بعض دول الخليج إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة إلا أن ذلك يواجه تحديات تتمثل فى امكانية اكتساب العمالة المحلية للخبرات والمهارات المطلوبة لكافة أنشطة القطاع الخاص ومدى قبول العمالة المحلية لظروف وطبيعة العمل فى القطاع الخاص . كما يواجه نقص العمالة وعدم القدرة على احلال العمالة المحلية محل

العمالة الوافدة تحدى آخر يتمثل فى استعداد المرأة الخليجية للمشاركة فى سوق العمل حيث تنخفض نسبة مشاركة المرأة فى العمل فى معظم دول الخليج . وترتفع نسبة مساهمة المرأة فى العمل فى البحرين عنها فى سائر دول مجلس التعاون الخليجى حيث تبلغ هذه النسبة ٢ر١٤٪ فى القطاع الخاص ، ٣ر٣١٪ فى القطاع العام ، وذلك فى عام ١٩٩١ . ويبلغ متوسط نسبة مشاركة المرأة البحرينية فى النشاط الاقتصادى ٥ر٢٢٪ فى نفس العام المذكور . ولذلك يرى البعض أن البحرين سوف تكون الدولة الخليجية الأولى التى تستطيع الاستغناء عن العمالة الوافدة واحلال العمالة البحرينية محلها خاصة فى الوظائف الكتابية والادارية وأعمال السكرتارية ومهن الخدمات الاجتماعية . وذلك فى القطاع الحكومى الذى تبلغ نسبة العمالة البحرينية فيه حوالى ٨٠٪ وكذلك فى القطاع الخاص الذى بلغت نسبة العمالة البحرينية فيه حوالى ٧٣٪ من اجمالى العاملين فى الشركات عام ١٩٨٨ .

ورغم ماسبق فإن تقديرات الخبراء تشير إلى أن عدم إقبال المواطنين على العمل فى بعض الوظائف مثل التمريض الذى يحتاج إلى عشرين عاما لإحلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة ولعل من أهم معوقات احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة عدم قبول العمالة المحلية للأجور المنخفضة وشروط الخدمة التى تفتقر للامتيازات والبدلات وفوائدها بعد الخدمة كما هوالحال فى المدارس الحكومية .

وتعتمد استراتيجية احلال العمالة المحلية محل الوافدة فى دول مجلس التعاون على الجهود اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مع التركيز على البعد السكانى وعلى تطوير مؤسسات التعليم ومراكز التدريب الفنى والمهنى.

ويرى البعض أن انتقال الأيدى العاملة داخل الوطن العربى وفى منطقة الخليج العربى بصفة خاصة يرتبط بالأوضاع السياسية للأقطار الخليجية داخليا وفيما بينها مما يجعلها تتصف بعدم الاستقرار والمرحلية المحدودة ويستدل على ذلك بأحداث حرب الخليج .

وفى اعتقادنا أن هذا الرأى قد جانبه الصواب إلى حد كبير حيث لم تحدث العلاقات السياسية السيئة بين مصر ومعظم الدول العربية أية عوائق أمام انتقال العمالة المصرية عقب اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل وما ترتب عليها من مقاطعة عربية لمصر ، إذ أن الظروف الاقتصادية والمصالح الانتاجية وما ارتبط بها من حاجة دول الخليج إلى الأيدى العاملة المصرية كانت أقوى من الاعتبارات السياسية فلم تحدث آثار سلبية على العمالة المصرية . وذلك عكس ما حدث عقب انتهاء الحرب العراقية الكويتية ومساندة بعض الدول العربيةسياسيا للعراق مما جعل دول الخليج تقوم بطرد أبناء هذه الدول وتمنع استقدام عمالة جديدة منها بعد انتهاء أحداث الخليج وتحرير الكويت . إذ أن الاعتبارات السياسية كانت أقوى من الاعتبارات الاقتصادية نظراً لانخفاض الطلب على الأيدى العاملة بصفةعامة وانخفاض الدخل القومى لدول الخليج ومعاناتها من الانفاق العسكرى الكبير واضطرارها إلى السحب من احتياطياتها واللجوء إلى المديونية الخارجية ما اضطرها إلى ابطاء معدل النشاط الاقتصادى فى قطاعات اقتصادية عديدة . ولذلك هبطت حركة العمالة بين الدول العربية من ٣٫٥ مليون عامل قبل الأزمة إلى ١٫٥ مليون عامل فقط بعد الأزمة . ويجدر الاشارة إلى أن ندرة الأيدى العاملة فى دول الخليج كان له تأثيرا موازى على نمط التكنولوجيا المستوردة حيث اتجهت الى استيراد تكنولوجيا متقدمة للتغلب على مشكلة نقص الأيدى العاملة ، وهى عادة تكنولوجيا لا تستطيع العمالة العربية الوفدة التعامل معها بسهولة أو استيعابها خلال

فترة وجيزة ومن ثم اقتصرت حركة العمالة العربية إلى دول الخليج على العمالة الزراعية وعمال البناء وبعض القطاعات الخدمية كالفنادق والمطاعم .

واضطرت هذه الدول إلى استيراد عمالة غير عربية للعمل فى قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة والالكترونيات والمصارف والاتصالات وغيرها . وفى ضوء ماسبق نجد أن العمالة العربية فى دول الخليج تمثل نسبة تقل عن ٥٠ ٪ من إجمالى العمالة الكلية فى هذه الدول .

٤ ـ انخفاض حجم التبادل التجارى بين الدول الخليجية :

إذ تمثل نسبة الصادرات البينية لدول المجلس حوالى ٨ر٥ ٪ من اجمالى صادرات هذه الدول عام ١٩٩٠ وذلك مقابل ٣ ٪ عام ١٩٨٠ ، ٦ر٤ ٪ عام ١٩٨٥ . ورغم تحسن نسبة التجارة البينية خلال السنوات المذكورة الا أن هذه النسبة تعتبر منخفضة جداً إذا ما قورنت بالنسبة المناظرة لدول السوق الأوربية المشتركة التى بلغت نحو ٦٠ ٪ عام ١٩٩٠ مقابل ٧ر٥٥ ٪ عام ١٩٨٠ ، ٤ر٥٤ ٪ عام ١٩٨٥ .

كما أنه فى حالة المقارنة بين نسب التجارة البينية لدى كل من دول مجلس التعاون الخليجى ودول مجموعة دول الاسيان نجد أن النسبة فى الأخيرة بلغت ٨ر١٧ ٪ عام ١٩٩٠ مقابل ٩ر١٦ ٪ عام ٪ عام ١٩٨٠ ، ٥ر٨ ٪ عام ١٩٨٥ .

ويرجع ضعف التجارة البينية لدول الخليج العربى إلى وجود بعض المعوقات الادارية والقيود الجمركية وغير الجمركية ، وبطء عملية تنويع الانتاج الخليجى وضعف قدرة المنتجات الخليجية على منافسة السلع المستوردة من دول أجنبية فضلاً عن ضعف مستوى الخدمات التجارية مثل النقل والمواصلات والاتصالات والإعلام والتسويق والتمويل والضمان وخدمات ما بعد البيع وغيرها من أنشطة

الترويج . وذلك بالإضافة إلى تفضيل المستهلك الخليجى نفسيا للسلع المستوردة من دول أوربا والولايات المتحدة الامريكية واليابان والصين رغم تشابه جودة منتجات هذه الدول مع جودة المنتجات الخليجية ورغم انخفاض أسعار المنتجات المحلية . ولذلك نجد أن التحسن الذى طرأ على معدل التجارة البينية الخليجية يرتبط بالنمو الذى حدث فى تجارة الخدمات مثل السياحة والطيران والبنوك والتأمين .. الخ .

واذا نظرنا إلى الدول التى حققت فائض من التجارة البينية الخليجية نجد أن السعودية والامارات حققت كل منهما فائضا مع دول مجلس التعاون الخليجى بلغ ٣٫٥ مليار دولار للسعودية عام ١٩٩٠ ، ١٠٢ مليار دولار فى نفس العام ثم ارتفع هذا الفائض إلى ٤٢٨ مليار دولار عام ١٩٩٢ ، ويرجع ذلك إلى زيادة حجم تجارةالخدمات بين الامارات ودول الخليج خاصة بعد انشاء منطقة حرة فى دبى عام ١٩٩٢ التى أصبحت تساهم فى تغطية أية زيادة تحدث فى الواردات أو انخفاض محتمل فى عائدات النفط .

وفيما يتعلق بالعجز التجارى نجد أن البحرين تحقق أكبر عجز مع دول الخليج بسبب وارداتها المرتفعة من البترول السعودى . كما تحقق سلطنة عمان عجزاً آخر بسبب وارداتها الكبيرة الحجم من الإمارات مع تواضع مستوى صادراتها إلى دول الخليج العربى .

ويجدر الاشارة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجى تواجه مشكلة ضعف السوق الداخلى لكل دولة على حدة ومن ثم صعوبة توسيع نطاق التبادل داخل دول المجلس لأنها جميعا تعانى من محدودية الطلب مع منتجاتها ومن منافسة السلع المستوردة والمفضلة لدى المواطنين على السلع المنتجة محلياً . وذلك

بالإضافة إلى عدم وجود أراضى صالحة للزراعة أو مياه كافية للنشاط الزراعى وعدم اكتساب تكنولوجيا أو توافر قاعدة صناعية وتكنولوجيا تمكنها من انتاج منتجات خليجية تحل من الواردات بدلاً من اعتمادها على انتاج وتصدير النفط الخام بنسبة ٨٠٪ من الصادرات ، ٩٠٪ من الإيرادات بالعملات الأجنبية ، ٤٠٪ من الناتج القومى .

وبصفة عامة يمكن القول بأن تدنى حجم التجارة البينية لدول الخليج العربى يعكس استمرار القصور الهيكلى فى البنية الاقتصادية لهذه الدول والتى تعتمد على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع تامة الصنع والتكنولوجيا ، وهو ما جعل التجارةالخارجية لهذه الدول تتركز مع مجموعةالدول الصناعية المتقدمة بشكل واضح .

ويرى البعض أن عمق الارتباط بين دول الخليج العربى والدول المتقدمة جعل الدول الخليجية عازفة عن تعميق تجارتها الخارجية مع بعضها البعض أو مع دول الجوار طالما أن ايرادات النفط كافية لسداد كافة ما تحتاج إليه من واردات من الدول المتقدمة وستظل كذلك إلى فترة طويلة فى المستقبل . وذلك على الرغم من التوقيع على اتفاقيات لتسهيل التبادل التجارى حيث أن بعض الدول لا تفى بتعهداتها بدعوى حماية مصالحها الاقتصادية فتقوم بفرض قيود على انتقال السلع إليها من الدول الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

ويجدر ملاحظة أن عدم تحقيق الاندماج النقدى حتى الآن بين دول الخليج العربى يعتبر من أهم عوامل عدم زيادة حجم التجارة البينية لهذه الدول ، وهو الدرس الذى استخلصه (سيتوفسكى) من التجربة الأوربية فى التكامل الاقتصادى [١] .

---

(١) مطيع المختار - مشروع الاندماج النقدى العربى فى ظل ضعف مردوديه تدفق رؤوس الأموال بين الأقطار العربية - مجلة شئون عربية - سبتمبر ١٩٨٩ - ص ٥٧ .

ويصف بعض الإقتصاديين التبادل التجارى البينى لدول الخليج بالهامشية وليس فقط بالتدنى ويقصد بذلك اقتصار المبادلات التجارية البينية على سلع غير استراتيجية قابلة للإحلال وسهلة المنافسة ، فضلا عن عدم أهمية هذه المبادلات لدرجة أن غيابها لا يشكل أية خسارة تمنع القيادات السياسية لهذه الدول من إنهاء أو تخفيض حجم التبادل[١] .

وفى اطار ما سبق نجد أن التقلبات السياسية تؤثر بشكل سلبى على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الخليج وما أن يقع نزاع صغير بين قيادتين أو أكثر من قيادات هذه الدول حتى يتم إغلاق الحدود ومنع التجارة العابرة وقطع المواصلات وتجميد المشروعات المشتركة والغاء اتفاقيات تسهيل التبادل التجارى أو على الأقل رفض تطبيقها من جانب واحد . وذلك على الرغم من أن مثل ، هذه الاتفاقيات عادة ما تحتوى على نصوص صريحة حول تحييد العمل الاقتصادى والتبادل التجارى بعيداً عن الخلافات والمشاكل السياسية باعتباره الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربى .

وهكذا تظل الإرادة والسلوك السياسى للقيادات الحاكمة بمثابة العنصر الحاكم لنجاح التبادل التجارى وزيادة حجم التجارة البينية لتلك الدول ، كما تظل المبادلات عرضة لتغير أهواء أو أمزجة القيادات السياسية ولعدم التنسيق بين المواقف السياسية إزاء القضايا المصيرية المشتركة .

٥ - وجود فجوة غذائية كبيرة :

تعتبر دول الخليج العربى من الدول التى ينخفض لديها نسبة الاكتفاء الذاتى

---

(١) د/ جلال عبد الله معوض - التبادل التجارى العربى ومشكلاته الاقتصادية والسياسية - مجلة الوحدة - العدد ٤٥ يونيو ١٩٨٨ - ص ١٢٧ .

من المنتجات الزراعية عن ١٠٠٪ .

وتستورد الدول العربية حوالى ٤٥٪ من قيمة واردات الغذاء العربية خلال حقبة الثمانينات وحتى منتصف التسعينات ، وخاصة الواردات من الحبوب التى تنخفض نسبة الاكتفاء الذاتى منها بشكل كبير .

أما الصادرات الغذائية فنجد أن دول الخليج تصدر حوالى ٣٠٪ من اجمالى صادرات الغذاء العربية إلى الخارج . وبذلك يعانى الميزان الغذائى لدول الخليج من عجز دائم ، على الرغم من ارتفاع قيمة الاستثمارات الخليجية فى الزراعة حيث بلغت قيمتها حوالى ٦٠ مليار دولار خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) وبلغت نسبتها ٧١٪ من اجمالى الاستثمارات العربية فى الزراعة .

ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات فى الزراعة الصحراوية التى تعتمد على الوسائل التكنولوجيا باهظة التكاليف مثلما حدث فى السعودية خلال الخطة الخمسية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) وماقبلها .

وقد ساهمت الفوائض النفطية فى زيادة حدة الفجوة الغذائية وزيادة اعتماد دول الخليج على الدول الأجنبية فى الحصول على الغذاء . اذ ان معدل نمو الطلب على الغذاء فى ظل الفوائض المرتفعة كان بمعدل اكبر كثيرا من معدل زيادة الانتاج الغذائى فضلا عن تقلب انتاج الحبوب من سنة إلى أخرى والذى لم يرتفع معدل نموه باكثر من ١٪ خلال كل من حقبة السبعينات وحقبة الثمانينات ، ومن ثم اتجهت معظم هذه الدول الخليجية إلى استيراد الغذاء خاصة الحبوب حيث استوردت هذه الدول نحو ٧٣٪ من الواردات الامريكية ، خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤) واستوردت السعودية وحدها حوالى ٢٥٪ من اجمالى الواردات العربية من الولايات المتحدة الامريكية خلال نفس الفترة .

وبصفة عامة فإن نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية تقل عن ١٠٠ ٪ حيث تبلغ ٤٠ ٪ فى الحبوب ، ٣٩ ٪ فى المحاصيل الزيتية ، ٣٨ ٪ فى المحاصيل السكريه ، ٧٤ ٪ فى اللحوم الحمراء والبيضاء ، ٧٨ ٪ في البيض ، ٧٨ ٪ فى البقوليات ، ٨٩ ٪ فى الألبان ، ٩٥ ٪ فى الفواكه والخضروات ، وذلك خلال السنوات الأخيرة من حقبة الثمانينات ومنتصف التسعينات .

وتكمن خطورة الفجوة الغذائية الخليجية فى كونها تؤدى إلى تعميق التبعية الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة فى أوربا وأمريكا خاصة وأن جهود التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون الخليجى لم تهتم كثيراً بالتكامل الزراعى مثلما اهتمت بالأنشطة التجارية والخدمات الأمر الذى يساهم بدوره فى تفاقم مشكلة الغذاء وإحكام التبعية الخارجية فى الغذاء وما يرتبط بذلك من مخاطر سياسية لا يستهان بها . ويلاحظ أن عدد الشركات القابضة المتعلقة بالنشاط الزراعى لم يتعدثلاث شركات قابضة تركزت على الصناعات الغذائية وبعض المستلزمات الزراعية كالاعلاف المركزة والأسمدة الكيماوية والانتاج الحيوانى وبعض الخضر والفواكه . ومن ثم فقد اهملت انتاج الحبوب الغذائية وهو الأمر الذى يعكسه إنخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب كما ذكرنا آنفاً . كما أن القمح يمثل حوالى ٦٥ ٪ من قيمة العجز الغذائى من الحبوب فى دول الخليج عام ١٩٩٤ . وقد سبق للولايات المتحدة الامريكية استخدام القمح كسلاح سياسى ضد بعض الدول النامية والدول العربية وقد أوضح تقرير لجنة مجلس الشيوخ الأمريكى عام ١٩٧٣ أن الولايات المتحدة لا توزع فائض الغذاء على أساس الحاجات الاكثر إلحاحاً ولكن على أساس الاعتبارات التى تمليها السياسة الخارجية .

ويجدر الاشارة إلى أن من المخاطر الأخرى للتبعية الغذائية هو عدم الإهتمام من جانب الدول المستوردة للغذاء بزيادة الانتاج من المحاصيل الزراعية الغذائية أو تطوير الصناعات الغذائية أو زراعة الحبوب .. الخ مما يؤدى فى ظل الزيادة السنوية فى معدل نمو الطلب على الغذاء إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية وما يرتبط بها من أعباء اقتصادية وسياسية فى آن واحد .

ويعتبر انخفاض حجم المياه المتاحة للزراعة فى دول الخليج العربى من أهم التحديات التى تواجه التنمية الزراعية والأمن الغذائى فى هذه الدول ، إذ نجد ان معظم أراضى اقليم شبه الجزيرة العربية يقع فى المنطقة الجافة التى يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن ٣٠٠ مليمتر سنويا . وتبلغ كمية الأمطار التى تهطل على هذه المنطقة نحو ٢١٤ مليار متر مكعب تمثل ٩٫٦٪ من الأمطار الكلية فى الوطن العربى ويسقط معظمها على سلسلة جبال البحر الاحمر وخليج عدن وجزء من الخليج العربى وخليج عمان ، وتشير الاحصائيات إلى وجود عجز فى الموارد المائية لدى السعودية قدره ١٫٥٦ مليار متر مكعب ويقدر أن يرتفع هذا العجز إلى ٦٫٤٨ مليار متر مكعب عام ٢٠٥١ .

ورغم حالة الاستقرار المائى فى كل من الكويت والبحرين والإمارات ، الا أنه يتوقع حدوث عجز متزايد فى الموارد المائية ابتداء من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٥١ بسبب الزيادة السكانية بالإضافة إلى تناقص الموارد المائية ، وهو نفس مايلاحظ فى المستقبل بالنسبة لسلطنة عمان التى تعانى من عجز مائى قدره ٠٫٣٨ مليار متر مكعب عام ١٩٩٠ ويتوقع أن ترتفع إلى ١٫٨٣ مليار متر مكعب ٢٠٥١ (١) .

---

(١) د/ سامر مخيمر ، خالد حجازى ـ أزمة المياه فى المنطقة العربية ـ الحقائق والبدائل الممكنة ـ عالم المعرفة ـ الكويت ـ العدد ٢٠٩ ـ مايو ١٩٩٦ ـ ص ص ٥٤ ـ ٧٠ .

ويضاف إلى ماسبق أن الزراعة فى الدول العربية الخليجية تعانى من تخلف مستوى التكنولوجية المستخدمة فى الزراعة ولا يزال استخدام المستلزمات التكنولوجياة الحديثة محدوداً للغاية على الرغم من أن استخدام المستلزمات الحديثة يعتبر الطريقة الوحيدة لتكثيف الانتاج وزيادة معدلات الإنتاجية . كما تتخلف الزراعة فى هذه الدول تكنولوجيا فى استخدام القوى الميكانيكية فى الانتاج حيث تنخفض كثافة استخدم الجرارات الزراعية لتصل إلى ١٠ ٪ من كثافة الجرارات المستخدمة فى الزراعة الأوربية - ويرتبط ذلك إلى حد كبير بصغر حجم الحيازة الزراعية وتبعثرها وانتشار حقوق الاستغلال القبلى فى الأراضى والمياه الأمر الذى لا يسمح بانطلاق الحوافز وزيادة الانتاجية .

وتواجه الزراعة العربية الخليجية مشكلة التصحر مما يساهم فى زيادة حجم الفجوة الغذائية فى المستقبل بسبب زحف الصحراء على الأراضى الزراعية وتذبذب المناخ وقلة الأمطار وجفاف النباتات وهبوب الرياح المحملة بالأتربة والغبار. وذلك بالإضافة إلى سوء استغلال الأراضى الزراعيةوالرعى وقطع الأعشاب والشجيرات واستخدام وسائل زراعية غير مناسبة . وتشير بعض الدراسات إلى أن التصحر يساهم فى اقتطاع نحو ١٨ ٪ من المساحة الزراعية الكلية على مستوى الوطن العربى نتيجة تدهور الزراعة وانخفاض دخول العاملين فى الزراعة مقارناً بدخول العاملين فى الأنشطة الأخرى ، وزيادة الهجرة من الريف إلى الحضر [١].

وفيما يتعلق بالصناعات الغذائية فإننا نجد أن هذه الصناعات فى دول الخليج العربى لا تزال حديثة النشأة وتشمل صناعة الحبوب وصناعة الزيوت وصناعة المعلبات الغذائية والألبان .

---

(١) د/ سامى السيد فتحى - الوطن العربى والمشكلة الغذائية - مجلة الوحدة - المجلس القومى للثقافة العربية - المغرب - سبتمبر ١٩٩١ - ص ١٢ .

٢ - ملامح برامج الاصلاح الاقتصادي في دول الخليج :

اتجهت الدول العربية النفطية إلى تطبيق مجموعة من السياسات المالية والاقتصادية لعلاج الاختلالات الناشئة عن انخفاض عائداتها النفطية مع استمرار ارتفاع أعباء الانفاق العام فى الموازنة العامة للدولة وفى ميزان المدفوعات .

ولعل أهم السياسات التى طبقتها هذه الدول ما يلى :-

- ترشيد الانفاق الحكومى .

- رفع مستوى الأداء المالى .

- تنويع الاعتماد على قطاع النفط بصورة تدريجية .

- المحافظة على الحرية الاقتصادية وآليات السوق الحرة .

- استقرار أسعار صرف العملات الوطنية .

- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة بدور كبير فى النشاط الاقتصادى .

- تشجيع البنوك التجارية على القيام بدور نشيط وفعال فى الاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- **تطبيق برنامج التخصيصية فى كل من الكويت والسعودية والبحرين بحيث تساهم إيرادات التخصيصية فى خفض العجز فى الموازنة العامة الذى بلغ نحو ٢ مليار دينار فى الكويت عام ١٩٩٣ ، ونحو ١٩ مليار دولار فى السعودية فى نفس العام وذلك مقابل ٨ مليار دولار فقط عام ١٩٨٩ .**

وقد اتفقت الكويت مع البنك الدولى على برنامج لخصخصة المؤسسات التى تقدم خدمات عامة مثل الكهرباء والماء والإتصالات فضلا عن مساهمات الدولة

فى الشركات المحلية التى تديرها هيئة الاستثمار نيابة عن الحكومة .

وتبلغ القيمة الأسمية لأسهم الشركات المطروحة للخصخصة حوالى ٨٠٠ مليون دينار تغطى قطاعات المصارف والتأمين والصناعة والغذاء والخدمات . وتطبيق هيئة الاستثمارالطرق التالية فى بيع ممتلكاتها ضمن برنامج الخصخصة .

- البيع بالمزاد العلنى للمستثمرين .
- البيع المباشر لصناديق الاستثمار التى تطرح وحداتها للتداول فى سوق الأوراق المالية .
- الاكتتاب العام بالنسبة للحصص الكبيرة التى تمتلكها الهيئة من أسهم الشركات المتداولة حيث يتم عرض تلك الأسهم لتشجيع صغار المستثمرين على الأكتتاب .

ولعل من أهم معوقات عملية الخصخصة فى الكويت وجود فائض عمالة بالإضافة إلى بعض المعوقات التشريعية والإدارية .

وفى نفس الاتجاه تسير السعودية نحو إشراك رأس المال الوطنى فى العديد من المؤسسات المنتجة لتخفيف العبء عن كاهل الجهاز الحكومى خاصة بعد اتجاه أسعار البترول وعائداته التصديرية إلى الإنخفاض ، وبعد أن تحملت الحكومة الأعباء الكبيرة الخاصة بتمويل مشروعات البنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمار واستكمال سوق المال المحلى .

وتستهدف السعودية من برنامج الخصخصة كذلك امتصاص فائض السيولة الموجودة لدى القطاع المصرفى السعودى والتخفيف من المضاربة فى العقارات والتحول إلى الاستثمار فى قطاعات الانتاج السلعى ، وزيادة كفاءة عمل الأسواق المالية .

وتشير التقديرات إلى أن الأموال المتاحة لشراء أسهم المؤسسات ضمن برنامج الخصخصة بلغت قيمتها أكثر من ١٢٠ مليار ريال سعودى عام ١٩٩٣. وفى البحرين تمثلت عمليات الخصخصة فى ما يلى :-

- البيع الكامل لحصة الحكومة فى بعض مشروعات الخدمات .
- بيع الحصة المتبقية من رأس مال الحكومة فى أسهم بعض شركات الخدمات .
- بيع ٤٩ ٪ من أسهم الحكومة فى الشركات العامة المملوكة ملكية كاملة لها إلى القطاع الخاص والاحتفاظ بنسبة ٥١ ٪ لضمان رقابة الحكومة على تلك الشركات .
- بيع ٤٩ ٪ من أسهم حكومات أبو ظبى والبحرين وقطر وسلطنة عمان فى رأس مال شركة طيران الخليج للقطاع الخاص فى الدول المالكة فقط .
- تأجيل بيع المشروعات الصناعية .

تحرير التجارة الخارجية :-

اهتمت الدول العربية الخليجية بتحرير التجارة الخارجيةضمن برنامج الاصلاح الاقتصادى الهيكلى بهدف تنمية صادراتها واستيراد مستلزمات الانتاج اللازمة للتصنيع من أجل التصدير وتلبية احتياجات الاستهلاك المحلى وتحديد أسعار واقعية للصادرات والواردات والمنتجات المحلية تساعد على معرفة حقيقة الأداء الاقتصادى والهياكل السعرية .

ولتحقيق ما سبق اتجهت تلك الدول إلى تبسيط نظم واجراءات التجارة والجمارك واعفاء أو خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج ، والاعفاء من الضرائب على عائدات التصدير والسعى إلى الانضمام إلى اتفاقية الجات

والمنظمة العالمية للتجارة الدولية وتوفير موارد التمويل الميسر للتجارة من خلال برامج محلية وخارجية .

الاصلاح الضريبى :

اتجهت معظم دول الخليج العربى إلى اصلاح نظمها الضريبية وفرض رسوم خدمات على الانتفاع مثل رسوم الطرق والمواصلات والتى تمثل حصيلتها نسبة ضئيلة جدا من ايرادات الموازنة فى الكويت وذلك بالإضافة إلى ضرائب الواردات التى تمثل ٢٪ من ايرادات الموازنة العامة هناك عام ١٩٩٣/٩٢ ، وكذلك ضرائب الاستهلاك وضرائب الدخل التى لا تسهم سوى بنسبة ١٪ من اجمالى ايرادات الموازنة العامة الكويتية عام ٩٣/ ١٩٩٤ ، وضرائب الثروة على العقارات والأصول المالية والثروة الحيوانية ...الخ .

المبحث الثانى

برامج الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية متوسطة الدخل

ويقصد بذلك البرامج التى طبقتها كل من مصر والمغرب وتونس والأردن لإصلاح أو علاج الاختلالات الهيكلية والتشوهات السعرية وانخفاض انتاجية العمل ورأس المال وضعف كفاءة القطاع العام . وقد حرصت هذه الدول على التعاون مع كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لمساعدتها على تنفيذ مجموعة من السياسات الضرورية للاصلاح الاقتصادى واسقاط جزء من المديونية الخارجية وجدولة بعض الديون بما يتلائم مع ظروفها الاقتصادية وقد استفادت هذه الدول من قروض التصحيح الهيكلى التى يقدمها البنك الدولى منذ عام ١٩٨٠ للمساعدة على التغيير المطلوب ودعم سياسات الاصلاح الاقتصادى وتخفيض العجز فى الموازنة العامة وميزان المعاملات الجارية مع استمرار معدلات

النمو والتنمية . وتعتبر هذه القروض من المعونات المشروطة بتدخل البنك الدولى فى السياسات الاقتصادية الكلية وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الذى أنشأ عام ١٩٨٦ برنامج التصحيح الهيكلى الذى يتيح للدول استخدام موارد التسهيل على أساس (وثيقة إطار السياسات) التى توضح المشكلات الاقتصادية والتحديات التى تواجه البلد المقترض وكذلك الأولويات والاتجاه الأساسى للسياسات الكلية وسياسات التصحيحات الهيكلية . كما أنشأ الصندوق عام ١٩٨٧ برنامج التصحيح الهيكلى المعزز بهدف دعم قدرته على توفير تمويل بشروط ميسرة إلى الدول النامية .

وقبل الوقوف على حقيقة برنامج الاصلاح الاقتصادى فى تلك الدول يجدر بنا استعراض أهم الخصائص الاقتصادية التى تميزهاعن بقية الدول العربية .

أ ـ الخصائص الاقتصادية للدول العربية متوسطة الدخل :ـ

تتمثل الخصائص الاقتصادية لهذه الدول فيما يلى :ـ

١ ـ تعتبر هذه الدول من الدول كثيفة السكان حيث يبلغ عدد سكان مصر حوالى ٥٨,٠ مليون نسمة ، ويبلغ عدد سكان المغرب نحو ٢٨,٠ مليون نسمة ، وعدد سكان تونس نحو ٩,٥ مليون نسمة ، وعدد سكان الأردن نحو ٥,٠ مليون نسمة ، والجزائر ٢٧,٠ مليون نسمة عام ١٩٩٤ .

ويتراوح معدل النمو السنوى للسكان بين ٢,١ ٪ فى مصر ، ٢,٨ ٪ فى الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) .

وتعتبر مصر والمغرب من الدول التى فى المرتبة الدنيا وفقا لمؤشرات التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٣ بينما تعتبر الجزائر فى المرتبة

الوسطى وكذلك الأردن وتونس وسوريا .

٢ - تعانى هذه الدول من المديونية الخارجية وأعباء خدمتها حيث تتراوح نسبة المديونية الخارجية إلى الصادرات بين ٢٠٠٪ - ٤٠٠٪ فى هذه الدول . كما تقل نسبة المتأخرات إلى الصادرات عن ٢٠٪ ، ويبلغ متوسط نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى هذه الدول ٧٣٫٣٪ عام ١٩٩٣ .

وقد اتجهت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى الانخفاض خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٣) نتيجة الجهود المكثفة لإعادة جدولة الديون الخارجية وتحسين وضع القطاع الخارجى مع زيادة عوائد الصادرات مما ساهم فى تخفيف عبء المديونية الخارجية وخدماتها . وقد بلغت ديون هذه الدول نحو ٩٤٫٨ مليار دولار عام ١٩٩٣ مقابل ١٠٦٫٩ مليار دولار عام ١٩٨٩ .

٣ - يبلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى هذه الدول نحو ٤٫٢٪ فى المتوسط ، ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بين ٦٥٠ دولار فى مصر ، اكثر من ألف دولار فى كل من تونس والأردن والمغرب ولبنان وسوريا والجزائر وذلك وفقا لبيانات عام ١٩٩٣ .

٤ - تعتمد معظم هذه الدول على الزراعة فى الحصول على احتياجات الاستهلاك المحلى والغذاء حيث يوجد بها أراضى زراعية ومياه أنهار ومياه جوفية . ويقدر متوسط المخزون الجوفى من المياه ٧٫٥ ألف مليار متر مكعب فى الوطن العربى منها ٤٣٪ فى منطقة المغرب العربى وتنتج هذه الدول الخضروات والفواكه والثروات الحيوانية والأسماك والحبوب والمحاصيل

السكرية . ورغم ذلك تعانى معظم هذه الدول من فجوة غذائية من الحبوب خاصة القمح الذى تمثل الفجوة فيه نحو ٧٠٪ من قيمة العجز فى مجموع الحبوب الغذائية .

كما تعانى معظم هذه الدول من نقص الأيدى العاملة الزراعية بسبب هجرة العمالة من الريف إلى الحضر من ناحية ، ومن تلك الدول إلى دول النفط العربى من ناحية أخرى سعياً وراء الأجور المرتفعة فى هذه الدول .

٥ ـ تعانى هذه الدول من عجز صافى فى حساب الميزان التجارى وحساب ميزان المعاملات الجارية حيث تبلغ قيمة العجز التجارى فى مصر حوالى ١٩٫٤ مليار جنيه ، كما بلغت قيمة العجز فى ميزان المعاملات الجارية حوالى ١٢ مليار جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ .

وتتراوح نسبة عجز ميزان الحساب الجارى إلى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية متوسطة الدخل بين ١٫٨٪ فى مصر ، ٧٫٨٪ فى الجزائر ، ٤٫٢٪ فى المغرب وفقا للتقرير السنوى للبنك الدولى عام ١٩٩٤ .

٦ ـ تشكل منتجات الصناعات الاستخراجية مصدراً هاماً للقيمة المضافة فى هذه الدول . أما الصناعات التحويلية فتخضع القيمة المضافة فيها للنمط التقليدى الذى يعتمد على التوزيع الأساسى لعوامل الانتاج الطبيعية بين الدول والأنشطة الاقتصادية .

وتمثل القيمة المضافة من الصناعات النسيجية والغذائية نسبة مرتفعة من الناتج الصناعى فى كل من مصر وسوريا وتونس والمغرب . بينما لا تمثل الصناعات المعدنية والهندسية والثقيلة سوى نسبة ضئيلة من حجم الناتج الصناعى .

٧ ـ تعانى معظم الدول العربية متوسطة الدخل من عجز الموازنة العامة نتيجة زيادة الانفاق العام بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإيرادات العامة رغم بذل جهود هامة لتخفيض نسبة العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى حيث بلغت هذه النسبة ٧٪ عام ٩٣/٩٢ مقابل ٣٧٫٤٪ عام ١٩٩١/٩٠ فى مصر ثم انخفضت إلى ٣٫٥٪ عام ٩٤/ ١٩٩٥ .

٨ ـ ترتفع معدلات البطالة فى معظم الدول العربية متوسطة الدخل حيث يبلغ هذا المعدل نحو ١٩٪ فى الأردن عام ١٩٩١ مقابل ٦٪ عام ١٩٨٥ ونحو ١٦٪ فى تونس عام ١٩٨٩ ، وحوالى ١٦٪ فى المغرب عام ١٩٨٨ ، وحوالى ١٩٪ فى الجزائر فى نفس العام ، ونحو ٩٫٨٪ فى مصر عام ١٩٩٥ ويقدرها البنك الدولى بنحو ١٥٪ عام ١٩٩٣ .

ويرجع ارتفاع معدلات البطالة فى هذه المجموعة من الدول إلى الطريقة التى يتم بها تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى والخصخصة والتى لا تعبأ كثيراً بالجوانب الاجتماعية مثلما تهتم بالأبعاد الاقتصادية للاصلاح الهيكلى .

٩ ـ تعتمد مجموعة الدول العربية متوسطة الدخل على المعونات الخارجية فى تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى بها حيث تحصل مصر والأردن على معونات هامة من كل من الولايات المتحدة الامريكية ودول أوربا الموحدة بالإضافة إلى دعم المؤسسات الدولية لتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى لمصر وتونس والمغرب وغيرها .

وفيما يتعلق بالمساعدات الرسمية الإنمائية نجد أن نصيب الفرد من هذه المساعدات يبلغ نحو ٩٣٫١ دولار عام ١٩٩١ فى مصر ، وحوالى ٢٤٧٫١ دولار فى الأردن ، وحوالى ٤٢ دولار فى المغرب ، وحوالى ٢٩٫٨ دولار فى سوريا ، ٣٩٫١ دولار فى تونس فى نفس العام .

١٠ - تعانى هذه المجموعة من الدول إلى حد ما من سوء توزيع الدخل القومى المرتبط بالخلل الراهن فى تخصيص الموارد الاقتصادية حيث تشير بعض الدراسات إلى أن نصيب فئة أعلى ٢٠ ٪ من السكان يمثل ٣٩ ٪ ، أما نصيب أدنى ٤٠ ٪ من السكان فيبلغ ٢٣ ٪ من الدخل القومى وذلك فى المغرب عام ١٩٩٠ . كما تقدر دراسات أخرى نسبة السكان تحت خط الفقر فى مصر بحوالى ٤٠ ٪ من السكان فى نفس العام . ولا شك أن هذه الظواهر تؤدى إلى ضعف معدل النمو الاقتصادى بالمعدلات المستهدفة فضلا عن عدم القدرة على مكافحة كل من الكساد والبطالة والركود التضخمى فى نفس الوقت .

ب - ملامح برامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية متوسطة الدخل :

قامت هذه المجموعة من الدول بتطبيق اجراءات مالية ونقدية للتغلب على الخلل الظاهرى فى كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات وبذلك اعتمدت على المنهج النقدى فى الاصلاح الاقتصادى فى بداية التجربة دون التطرق إلى الخلل الجوهرى فى قطاعات الانتاج والخدمات وبصفة عامة لجأت هذه الدول إلى اتباع ما يلى :-

١ - تخفيض معدلات التضخم من خلال خفض العجز فى الموازنة العامة والبعد عن التمويل التضخمى والاعتماد على أذون وسندات الخزانة فى تمويل هذا العجز .

٢ - تخفيض الخلل فى ميزان المدفوعات عن طريق التحرر التدريجى لقطاع التجارة الخارجية وتنمية الصادرات وزيادة التحويلات النقدية من الخارج

والاستفادة من المعونات الرسمية والعربية المقدمة للتنمية ومساندة برامج الاصلاح الاقتصادى .

٣ - علاج مشكلة المديونية الخارجية بالاعتماد على اعادة جدولة الديون الخارجية والسعى إلى موافقة الدائنين وصندوق النقد الدولى على اسقاط جانباً من الديون الخارجية .

٤ - تحرير الأجور والأسعار وترشيد الدعم السلعى لعلاج التشوهات السعرية وتقليل الفجوة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية دون أن يتبع مثل ذلك بالنسبة للأجور المحلية نظراً لعدم وجود موارد مالية كافية لتحرير الأجور ومعاناة الاقتصاديات المحلية من البطالة المقنعة فى القطاع الحكومى والقطاع العام والهيئات العامة .

٥ - الاعتماد على الضرائب غير المباشرة مثل ضرائب الاستهلاك والمبيعات والقيمة المضافة واستحداث ضرائب جديدة على دخول لم تكن خاضعة من قبل للضرائب المباشرة وغير المباشرة .

٦ - تحرير سعر الصرف ، وإعلان سعر صرف واحد يوميا وفقا لظروف العرض والطلب مع تدخل البنك المركزى بطريق غير مباشر لتحقيق الاستقرار لأسعار الصرف بعد أن تم تخفيضها وتوحيدها فى بداية سنوات الاصلاح الاقتصادى . وذلك مع تعديل قوانين النقد الأجنبى بحيث تسمح بحرية التعامل فى النقد الأجنبى والترخيص لشركات الصرافة للتعامل فيه .

٧ - تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة بهدف تنشيط العمل المصرفى وتنشيط سوق المال فى نفس الوقت والغاء دعم أسعار الفائدة لمنع ظاهرة الدولرة التى كانت تعانى منها اقتصاديات هذه الدول .

٨ ـ تطبيق برامج الخصخصة لزيادة دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية وقد استهدفت المغرب مثلا بيع أصول قيمتها ٢ مليار دولار عام ١٩٩٤ مع أعطاء دفعة قوية لبورصة الأسهم والبدء فى بيع الشركات الكبرى المملوكة للدولة ، وتتضمن عملية البيع ٧٥ شركة وبنك ، ٣٧ فندق ، وبيع الشركة الصناعيَة الوطنية وهى شركة حكومية قابضة على أن يباع ٣٠٪ - ٣٥٪ من أسهمها إلى مجموعة رئيسية من المستثمرين وتطرح باقى الاسهم فى البورصة . كما يتضمن البيع أصول البنك المغربى للتجارة الخارجية والبنك الوطنى للتنمية الاقتصادية والبنك المركزى الشعبى .

وفى الجزائر بدأت عملية الخصخصة عام ١٩٩٥ فى قطاعات السياحة والتجارة ورصدت الحكومة ١٢٢ مليار دينار لإنعاش المؤسسات العامة ، وبيع ٤٪ فقط من أسهم المؤسسات العامة غير الاستراتيجية للقطاع الخاص وللأجانب .

أما فى مصر فقد تضمن برنامج الخصخصة طرح بعض الأصول للبيع بهدف زيادة قاعدة الملكية الخاصة خلال خمس سنوات (٩٣/٩٢ - ٩٧/٩٦) بحث يطرح مالا يقل عن ٢٥ شركة كل عام . وقد حرصت الحكومة على اصلاح الشركات العامة المتعثرة قبل طرحها للبيع . وطرحت الحكومة أصولاً قيمتها ٣ مليار جنيه للبيع عام ٩٢/٩١ كما طرحت عشرين شركة عامة ومشتركة للبيع عام ١٩٩٣ تبلغ قيمة أصولها ٩,١ مليار جنيه وذلك تحت اشراف ٨ بنوك عامة وخاصة . ولم تفرض الحكومة حدود قصوى للتمليك فى المشروعات كما أنها لم تحدد جنسيات معينة حيث يتم البيع للمصريين والعرب والأجانب على السواء .

على أن يتم بيع ١٤ شركة بالكامل للأفراد عام ١٩٩٦ ، كما يباع ٥١٪ من أسهم ٣٩ شركة في البورصة ، ٤٠٪ من رأس مال ٢٢ شركة أخرى خلال نفس العام .

واعتمدت مصر أيضا على البيع للعاملين في الشركات حيث تم بيع ١١ شركة للعاملين فيها عام ١٩٩٥/٩٤ ، بينما تم بيع ١٠٪ من أسهم بعض الشركات الأخرى للعاملين فيها وينوب عنهم عضو في مجلس إدارة الشركة يمثل اتحاد العاملين المساهمين .

٩ - اتجهت معظم الدول في هذه المجموعة إلى تطوير أسواق المال واستكمال مؤسساتها مع تطوير نظم وتشريعات العمل التي تحكمها مع السعي إلى ربطها بالبورصات العالمية وزيادة دورها في انجاح برنامج توسيع قاعدة الملكية في المجتمع .

١٠ - تشجيع الاستثمار الاجنبي حيث لجأت هذه الدول إلى تنقية تشريعات الاستثمار لإزالة المعوقات الإدارية وتوفير الحوافز اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وقد نجحت كل من تونس والمغرب في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها كما بلغ مستوى الاستثمارات في مصر ١٢٫٧ مليار دولار ، وفي تونس ٣٫٧ مليار دولار ، وفي المغرب ٢٫٧ مليار دولار وذلك خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٤) .

وقد أنشأت بعض الدول صناديق استثمار لتعبئة المدخرات وجذب رؤوس الأموال من الخارج ، كما فتحت دولاً أخرى الباب أمام الاستثمار الخاص للعمل في المرافق العامة مثل الطرق السريعة وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ومشروعات البنية الأساسية ، وزيادة حوافز الاستثمار المباشر وغير المباشر .

١١ ـ أنشأت بعض الدول صناديق اجتماعية للمساعدة على علاج الجوانب الاجتماعية السلبية الناشئة عن الاصلاح الاقتصادى وبرامج الخصخصة وذلك لتوفير فرص العمل لشباب الخريجين من المدارس والجامعات وغيرهم والمساهمة فى علاج مشكلة البطالة والتدريب المهنى والتحويلى وتنمية المشروعات الخاصة الصغيرة ودعم مشروعات البنية الأساسية ... الخ .

نتائج التطبيق :-

١ ـ انخفض عجز الموازنة العامة فى معظم الدول التى طبقت هذه البرامج حيث بلغت نسبة عجز الموازنة العامة حوالى ٢ر٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى المغرب عام ١٩٩٤ ، وحوالى ٥ر٣٪ فى مصر فى نفس العام .

٢ ـ ارتفع الاحتياطى من العملات الأجنبية لما يكفى لتغطية واردات ٦ شهور فى المغرب كما بلغت قيمة الاحتياطيات من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى المصرى حوالى ١٩ مليار دولار عام ١٩٩٦ .

٣ ـ انخفض عجز ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى من ١٢٪ عام ١٩٩٢ إلى ٢٪ فقط فى المغرب عام ١٩٩٣ . كما انخفضت هذه النسبة فى مصر إلى ١ر٨٪ فى نفس العام ، وحوالى ٨ر٧٪ فى الجزائر كما سبق القول .

٤ ـ انخفض معدل التضخم إلى ٥٪ فى المتوسط سنويا فى المغرب عام ١٩٩٣ ، وحوالى ٥ر٧٪ فى مصر ٩٦/٩٥ .

٥ ـ لا تزال معدلات البطالة مرتفعة كما سبق ذكر ذلك فضلا عن اتجاهها إلى الارتفاع منذ عام ١٩٨٦/٨٥ حيث كانت هذه المعدلات تبلغ ٦٪ فقط فى الأردن عام١٩٨٥ثم ارتفعت إلى ١٩٪ عام ١٩٩١ ، كما كانت تبلغ

١٣٪ فى تونس عام ١٩٨٤ ثم ارتفعت إلى ١٦٪ عام ١٩٨٩ . أما فى مصر فتشير الأرقام الرسمية إلى انخفاض معدل البطالة من ٨ر١٤٪ عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٥ر١٠ ٪ عام ١٩٩٦/٩٥ . وتعكس الأرقام السابقة مدى اهتمام برامج الاصلاح الاقتصادى بالجوانب المالية والنقدية دون الجوانب الانتاجية الهيكلية والغفلة عن الجوانب الاجتماعية للاصلاح الاقتصادى خاصة وأن مشكلة البطالة تتزايد خطورتها الاقتصادية والاجتماعية فى ظل زيادة أعداد الخريجين من المدارس والجامعات سنويا دون تناسب أعدادهم مع احتياجات سوق العمل .

٧ - لم تستطع برامج الاصلاح الاقتصادى زيادة حجم التجارة التجارة البينية بين الدول العربية ، كما أنها لم تستطع زيادة معدل تدفق الأموال العربية للاستثمار داخل الوطن العربى ومن ثم استمرت مجموعة الدول العربية متوسطة الدخل تعانى من أعباء المديونية الخارجية رغم انخفاضها عن ذى قبل .

٨ - لم تحدث زيادة ملموسة فى الصادرات السلعية إلى الخارج رغم حوافز التصدير الممنوحة للمصدرين ورغم تحرير أسعار الصرف وتحرير التجارة الخارجية . ويرجع ذلك إلى سوء التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية لهذه الدول والتى تتركز أساساً مع الدول الصناعية المتقدمة فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، وصعوبة منافسة منتجات الدول العربية متوسطة الدخل لمنتجات هذه الدول محليا وعالميا .

المبحث الثالث

برامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية منخفضة الدخل

وتشمل هذه الدول الصومال وجيبوتى واليمن والسودان وموريتانيا .

وتتصف هذه المجموعة من الدول ببعض الخصائص الاقتصادية التى تميزها عن غيرها من الدول العربية . كما أن هذه الخصائص كان لها انعكاساتها على برامجها للاصلاح الاقتصادى ، وهو ما نوضحه فيما يلى :-

أ - الخصائص الاقتصادية :-

١ - تتصف هذه الدول بالاعتماد على انتاج سلعة واحدة أو عدد محدود جداً من السلع مما يجعلها أكثر الدول العربية تعرضاً للصدمات الخارجية خاصة وأن هذه السلع تعتبر منتجات أولية أو وسيطة تخضع لتقلبات الأسواق العالمية وشروط تبادلها ليست فى صالح هذه الدول .

٢ - انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى حيث يقل عن ٥٠٠ دولار سنويا حيث يتراوح بين ٢٢٠ دولار فى جيبوتى ، ٤٨٥ دولار فى السودان .

٣ - يتراوح معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى هذه الدول بين ١ر١٪ فى اليمن ، ٦ر٦٪ فى موريتانيا عام ١٩٩٥ . وذلك مقابل (ـ) ٣ر١٪ ، ٧ر٥٪ على الترتيب عام ١٩٩٤ .

٤ - تعانى هذه الدول من المديونية الخارجية الثقيلة ، كما أن أعباء خدمة هذه المديونية لا تتناسب مع قدراتها الإقتصادية . إذ ترتفع نسبة الدين الخارجى القائم إلى الصادرات عن ٤٠٠٪ ، كما تتجاوز نسبة المتأخرات إلى

الصادرات ٢٠٪ ، ويبلغ متوسط نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الاجمالى ١٨٩,٦٪ عام ١٩٩٣ . كما تضاعفت المتأخرات خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٣) من ١٠,٧ مليار دولار عام ١٩٨٩ إلى ٢٠,٨ مليار دولار عام ١٩٩٣ .

وتبلغ قيمة المتأخرات المستحقة على كل من السودان والصومال لصندوق النقد الدولى اكثر من مليار دولار مما يجعلهما غير مأهلتين للإستفادة من موارد الصنوق بسببهذه المتأخرات .

وفيما يتعلق بالمتأخرات المستحقة على الدول المستفيدة من مؤسسات وصناديق التنمية العربية فى نهاية عام ١٩٩٤ نجد أن قيمتها بلغت حوالى ٢٣٦٠ مليون دولار يستحق منها على الدول العربية حوالى ٧٠٪ ومعظمها لدى السودان والصومال أيضاً .

٥ - ترتفع معدلات التضخم بشكل غير عادى فى هذه المجموعة من الدول حيث بلغ معدل التضخم حوالى ١١٠٪ فى اليمن عام ١٩٩٥ ، وحوالى ٩٣٪ فى السودان فى نفس العام. ورغم انخفاض هذه المعدلات التى كانت سائدة عام ١٩٩٤ إلا أنها لا تزال مرتفعة بشكل يهدد برامج الاصلاح الاقتصادى والتنمية الاجتماعية .

٦ - وجود عجز مزمن فى الموازنة العامة للدولة فى هذه الدول فضلا عن ارتفاع نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى . وذلك رغم حدوث تحسن فى نسبة العجز فى موريتانيا قدره ١,١٪ عام ١٩٩٥ عن عام ١٩٩٤ . ويرجع هذا العجز بالدرجة الأولى إلى تواضع مستوى الإيرادات العامة بدرجة تفوق أثر زيادة النفقات العامة خاصة وأن برامج الاصلاح الاقتصادى ترتبط بخفض معدل نمو الاستثمارات الحكومية .

٧ ـ وجود عجز مزمن فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات وارتفاع نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى إذ تشير بيانات عام ١٩٩٤ إلى أن هذه النسبة بلغت ٤ر٥٪ فى السودان ، ٨ر٢٪ فى موريتانيا . ويعكس انخفاض هذه النسب ارتفاع قيمه التحويلات التى تحصل عليها هذه الدول من المعونات الإنمائية التى لا ترد حيث أن هذه الدول غير مؤهلة للاقتراض من السوق المالى والنقدى العالمى بشروط تجارية . ومن ثم فإنها تعتمد على الدعم المالى من دول النفط العربية ومن دول الإتحاد الأوربى ، وصناديق الإنماء العربية التى تقدم منح غير مستردة بلغت نسبتها عامى ٩٣، ١٩٩٤ حوالى ٥٠٪ من العون الذى قدمته هذه الصناديق . كما تقدم السعودية منحا لا ترد بلغت نسبتها حوالى ٦٣٪ خلال نفس الفترة .

٨ ـ ضعف الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى هذه المجموعة من الدول حيث تشير البيانات الدولية إلى عدم حصول كل من السودان والصومال على استثمارات أجنبية عام ١٩٩٤ بينما حصلت جيبوتى على ٢ مليون دولار فقط ، وحصلت موريتانيا على ٤ مليون دولار ، وحصلت اليمن على ١٤ مليون دولار فى نفس العام . وتعكس هذه الأرقام عدم ملاءمة الاستثمار فى هذه الدول لجذب الاستثمارات الخارجية .

٩ ـ تعتبر هذه الدول المدرجة بالفئة الدنيا للتنمية البشرية على مستوى العالم حيث تشير أرقام مؤشر التنمية البشرية القياسية إلى أن اليمن (٢٢٢ر.) ، والسودان (١٥٩ر.) ، موريتانيا (١٤١ر.) ، والصومال (٨٨.ر٠) وجيبوتى (٠٨٤ر٠) .

ومن حيث الترتيب العالمى نجد السودان رقم ١٤٥ على سبيل المثال . ولا

شك أن ضعف هذه الأرقام يوضح حقيقة انخفاض مستوى المعيشة فى هذه الدول مما يجعل لذلك أثراً سلبياً على مستوى انتاجية العمل فى هذه الدول، كما يعكس الخلل فى توزيع الدخل القومى فى نفس الوقت .

١٠ ـ تعانى هذه المجموعة من الدول العربية من وجود فجوة غذائية تصل إلى حد المجاعات فى الصومال وبعض أجزاء من السودان وجيبوتى فضلا عن الأرتفاع الجنونى فى أسعار الغذاء كل عام فى هذه الدول . وذلك رغم وجود جانباً كبيراً من الثروة الحيوانية فى السودان ومن الثروة السمكية فى موريتانيا ، ورغم تحقيق كل من السودان وموريتانيا فائض فى الميزان التجارى للسلع الزراعية عام ١٩٩٣ كما جاء فى تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عن عام ١٩٩٤ الصادر عام ١٩٩٥ .

ب ـ ملامح برامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية منخفضة الدخل :ـ

تتلخص ملامح برامج الاصلاح الاقتصادى التى طبقتها هذه المجموعة من الدول فى مجموعة من السياسات المالية والنقدية الكلية مع وجود توجهات داخلية للإدارة الحكومية للاقتصاد القومى . ويمكن ايضاح ذلك كما يلى :ـ

١ ـ تحرير أسعار الصرف التى كانت تنطوى على درجة كبيرة من الدعم وذلك مع تدخل البنوك المركزية فى هذه الدول لتحقيق التوازن بين اعتبارات القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية والسيطرة على الضغوط التضخمية الداخلية وتخفيف أعباء الموازنة العامة .

٢ ـ تحرير أسعار الفائدة من أجل جذب المدخرات وتنمية الاستثمارات المحلية والمساعدة على إعادة تخصيص الموارد القومية وفقاً لإنتاجية عناصر الإنتاج

وللأولويات التى تحددها قوى السوق الحرة .

٣ ـ اصلاح القطاع العام لتقليل أعباءه على كاهل الموازنة العامة ورفع كفاءته الانتاجية والمساهمة فى اعادة ترتيب أولويات النفقات والاستثمارات الحكومية .

٤ ـ تحرير التجارة الخارجية وذلك بهدف زيادة قدرة صادرات هذه الدول على المنافسة فى الأسواق العالمية والتخصص فى الأنشطة الهامة وفقاً للمزايا النسبية مع تقليل معدلات الفاقد فى الاقتصاد القومى الذى يرتبط بسوء تخصيص الموارد .

٥ ـ تحرير الأسعار المحلية للقضاء على التشوهات السعرية والمساعدة على حسن تخصيص الموارد المحلية ، واتاحة الفرصة لقوى السوق الحرة للقيام بدور هام فى ضبط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . وذلك بالإضافة إلى تقليل الفجوة بين الأسعار المحلية وأسعار الصادرات للقضاء على تكلفة الفرصة البديلة للإنتاج المحلى ، وزيادة عائد الاستثمار ودعم مناخ الاستثمار .

٦ ـ العمل على التخفيض التدريجى لعجز الموازنة العامة مع تخفيض نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى من أجل السيطرةعلى الضغوط التضخيمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادى .

٧ ـ تخفيض عجز ميزان الدفوعات ، وتخفيض نسبة عجز الحساب الجارى إلى الناتج المحلى الاجمالى وذلك بالاعتماد على التحويلات الوافدة من الخارج .

٨ ـ تخفيض معدل نمو وأعباء المديونية الخارجية بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدول الدائنة والاتحاد الأوربى وغيرها .

٩ ـ الاعتماد على المعونات الخارجية والمنح التى لا ترد لمساندة جهود الاصلاح الاقتصادى ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذه الدول تعتبر أكثر الدول العربية حصولاً على المعونات من صناديق الإنماء العربى ومن المؤسسات الدولية .

١٠ ـ تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور هام فى الاستثمارات المحلية والمساهمة بدور ايجابى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وذلك بالإضافة إلى تطوير تشريعات الاستثمار والقوانين التى تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية فى بعض الدول (موريتانيا على سبيل المثال) .

نتائج التطبيق :-

لم تكن نتائج التطبيق فى هذه المجموعة من الدول بصفة عامة إيجابية نظراً للضعف الكبير فى هياكلها الاقتصادية وتواضع معدلات نموها الاقتصادى ، ومعدلات نمو متوسط دخل الفرد ، مع استمرار معاناتها من مشكلة المديونية الخارجية وأعبائها الكبيرة ، ومن أعباء خلل موازين المدفوعات والموازنات الحكومية ... الخ .

ويجدر الاشارة إلى أن كثيراً من هذه الدول تعرض لظروف غير اقتصادية سيئة لا تزال لها أثر معاكس لبرامج الاصلاح الاقتصادى مثال ذلك الحروب الداخلية فى الصومال وجنوب السودان والحروب الداخلية التى ترتبت على محاولات الإنفصال بين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى . وذلك بالإضافة إلى تعرض بعض هذه الدول لمشاكل الجفاف والتصحر والعوامل الطبيعية غير المواتية .

ويمكن رصد أهم النتائج التى ترتبت على برامج الاصلاح الاقتصادى فى هذه الدول فيما يلى :-

١ ـ ترتب على تخفيض سعر الصرف عدة مرات خلال فترة زمنية وجيزة فى ظل جمود العرض من الانتاج وضعف مرونة الصادرات زيادة أعباء ميزان المدفوعات بدلاً من تخفيضها وذلك بالإضافة إلى المساهمة فى زيادة الضغوط التضخمية بدلاً من تخفيضها خاصة خلال السنوات الأولى من تطبيق البرامج . وعلى سبيل المثال فقد الجنيه السودانى جانباً كبيراً من قيمته السابقة .

ونظراً لأن السلع التصديرية فى معظم هذه الدول تعتمد على مدخلات مستوردة من الخارج فقد أدى تخفيض سعر الصرف إلى ضعف القدرة التصديرية بدلاً من زيادتها . وذلك باستثناء موريتانيا التى تحولت نسبة العجز الجارى للناتج المحلى فيها إلى فائض عام ١٩٩٥ بلغت نسبته ٢ر٧ ٪ بدلاً من عجز نسبته ٨ر٢ ٪ عام ١٩٩٤ . وفى السودان كانت نسبة الإنخفاض فى العجز ٥ر. ٪ خلال نفس الفترة ، أما اليمن فقد حققت فائض بلغت نسبته ٤ر٦ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ١٩٩٤ . وذلك لأسباب خارجية لا علاقة لها ببرامج الإصلاح الإقتصادى .

٢ ـ انخفض معدل التضخم فى كل من السودان واليمن عام ١٩٩٥ عن عام ١٩٩٤ بينما ارتفع معدل التضخم فى موريتانيا حتى بلغ ٥ر٦ ٪ عام ١٩٩٥ مقابل ٤ ٪ فقط عام ١٩٩٤ .

ورغم التحسن الذى حدث فى معدل التضخم فى بعض الدول فإنه لايزال مرتفعاً كثيراً بالمقارنة ببقية الدول العربية الأخرى إذ لم يتعد معدل التضخم ٥ر٢٢ ٪ فى الجزائر ، ٢٢ ٪ فى سوريا ، ١٥ ٪ فى لبنان فى نفس العام . أما دول الخليج العربى فلم يتعد المعدل ٥ر٥ ٪ فى الإمارات ، ٥ ٪ فى السعودية فى نفس العام أيضاً .

٣ - أدى تحرير الفائدة إلى نتائج عكسية حيث لم تستجب اقتصاديات هذه الدول لتغيرات أسعار الفائدة فضلا عن سيطرة الاعتقادات الدينية والتى تمنع التعامل بالربا .

وقد لوحظ أن ارتفاع أسعار الفائدة لم يؤد إلى جذب المدخلات المحلية أو الخارجية ، بل ترتب عليه ارتفاع تكلفة الإنتاج وزيادة أعباء الموازنات الحكومية وزيادة أعباء الجهاز المصرفى فى آن واحد .

٤ - لم تساهم برامج الإصلاح الاقتصادى فى علاج مشكلة المديونية الخارجية وأعباءها حيث لاتزال نسبة خدمة الدين إلى الصادرات مرتفعة فضلا عن ارتفاعها إلى الناتج المحلى الاجمالى مقارنة بما هو عليه الحال فى بقية الدول العربية ، وذلك مع استمرار مشكلة المتأخرات فى سداد المستحقات من الديون الخارجية وفقدان هذه الدول لأهلية الاستفادة من دعم بعض المؤسسات التمويلية الدولية كما سبق القول . كما انخفضت الاحتياطيات الدولية فى السودان من ١٧ مليون دولار عام ١٩٨٣ حتى بلغت ١٤ مليون دولار عام ١٩٩٢ وفى موروتيانيا من ١١٠ مليون دولار إلى ٦٥ مليون دولار .

٥ - لم يحدث تحسن يذكر فى معدل النمو الاقتصادى حيث لم تكن برامج الاصلاح الاقتصادى تولى اهماماً كبيراً بالتغيرات الهيكلية فى البنية الاقتصادية فى هذه الدول بقدر اهتمامها بضبط الموازين النقدية والمالية . إذا أن التحسن الطفيف الذى حدث فى الأعوام الأخيرة يرجع إلى أسباب لاعلاقة لها ببرامج الاصلاح الاقتصادى ومعظمها عوامل خارجية ، فضلاً عن أثر استمرار المعونات والمنح التى لاترد على نتائج هذه الموازين .

٦ ـ استمرار الإنخفاض فى مستوى المعيشة والخلل فى توزيع الدخل القومى، وهو ما تعكسه تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة والتى سبق لنا الإشارة إليها ، وقد أوضح تقرير عام ١٩٩٢ أن نتائج المقارنة بين عام ١٩٧٠، وعام ١٩٩٠ توضح أن معظم الدول العربية كان التقدم فيها متواضعا ويكاد يصل إلى الصفر فى حالة السودان مثلا حيث بلغ (٠٠٢ر٠).

٧ ـ إغفال برامج الإصلاح الاقتصادى للبعد الاجتماعى يعنى أن تنفيذ هذه البرامج كان على حساب محدودى الدخل وهم الغالبية العظمى من سكان هذه الدول وهو ما يعنى ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من الفقر ومن البطالة بشكل يفوق ما كان عليه الحال قبل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى خاصة وأن ارتفاع معدلات التضخم غير العادية التى شهدتها هذه الدول تعنى انخفاض الدخل الحقيقى وتحوله إلى دخل سلبى يضعف الحافز على الانتاج والاستثمار ويهدد الإستقرار الاقتصادى والاجتماعى فى هذه الدول . وقد سبق أن حدثت اضطرابات أمنية داخلية لأسباب اقتصادية أو غذائية خلال السنوات القليلة الماضية، وهو ما جعل البعض يعتبر أن صندوق النقد الدولى هو مفجر الثورات فى الدول النامية بصفة عامه ، وفى الدول العربية بصفة خاصة .

٨ ـ لم تهتم برامج هذه الدول بتطوير أجهزتها المصرفية والمالية وأسواق المال بها رغم أهمية هذه المؤسسات ودوها الإيجابى فى مجال الاصلاح الاقتصادى .

٩ ـ لم تول هذه الدول اهتماماً كبيراً ببرامج خصخصة المشروعات العامه حيث لاتزال الغالبية العظمى من المؤسسات والشركات خاضعة لملكية وإدارة الجهاز

الإدارى الحكومى ، وهو ما يؤدى إلى صعوبة تطوير هذه المؤسسات مع استمرار أعباؤها على الموازنة العامة للدول كل عام .

أما خصخصة مناخ الاستثمار فقد شهدت تحسناً فى كل من موريتانيا وجيبوتى واليمن منذ عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٤ .

١٠ ـ استمرار ارتفاع نسبة العجز فى الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى فى هذه الدول ولم يحدث انخفاض فى هذه النسبة سوى فى دولة واحدة من دول هذه المجموعة وهى موريتانيا التى شهدت تحسناً طفيفاً فى هذا الخصوص كما سبق القول .

١١ ـ رغم السلبيات السابقة فقد شهدت بعض الدول تحسناً فى شروط التجارة الدولية إذ بلغ الرقم القياسى لشروط التجارة فى السودان ٩١ خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٢) (سنة الأساس ١٩٨٧ = ١٠٠) وذلك مقابل ٨٨ خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣) وفى دولة موريتانيا بلغ الرقم القياسى لشروط التجارة خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٢) نحو ١٠٧ مقابل ١٠٢ خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣) .

كما ارتفعت تحويلات العاملين فى موريتانيا من مليون دولار عام ١٩٨٣ إلى ٥٣ مليون دولار عام ١٩٩٢ وفقا للتقرير السنوى للبنك الدولى الصادر عن عام ١٩٩٥ ، ويرتبط ذلك بالتحسين الذى شهده مناخ الاستثمار كما سبق القول .

١٢ ـ تحسن معدل التجارة البينية لبعض دول المجموعة مع بقية الدول العربية مجتمعة خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) حيث بلغت نسبة التجارة البينية فى السودان حوالى ٣٦ ٪ من إجمالى تجارتها الخارجية وهى نسبة

تفوق كثيراً نسبة التجارة البينية للدول العربية مع بعضها البعض والتى تتراوح بين ٨ ٪ ، ١٠٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة وفقاً للتقرير الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٩٥ .

مستقبل برامج الاصلاح الاقتصادى فى الوطن العربى :-

طبقت برامج الاصلاح الاقتصادى فى معظم الدول العربية منذ منتصف الثمانينات وحققت نتائج سبق لنا مناقشتها فى الصفحات السابقة .

ويتوقف مستقبل برامج الاصلاح الاقتصادى ونجاحها فى تحقيق أهدافها على استمرارجهود الأجهزة التنفيذية فى هذه الدول فى اصلاح الهياكل الانتاجية بعد أن قطعت شوطاً بعيداً فى اصلاح الهياكل أو الموازين النقدية والمالية. كما يتوقف النجاح فى المستقبل على قدرة هذه الدول فى التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية . إذ نجدأن مجموعة دول الخليج العربى تسعى من خلال برامجها إلى تنويع اقتصادياتها القومية بدلاً من استمرار الاعتماد على قطاع النفط الذى اتجهت أسعاره العالمية إلى الانخفاض منذ بداية حقبة الثمانينات غير أن ذلك يعترضه بعض العوامل الخارجية مثل عدم الاستقرار السياسى وما يرتبط به ، زيادة أعباء الانفاق العسكرى على الموازنات الحكومية وعلى ميزان المدفوعات . وذلك بالإضافةإلى تقلبات الأسعار للنفط والغاز وأسعار الواردات من الغذاء والسلع الأساسية . كما تتوقف جهود الإصلاح ونتائجها فى المستقبل على قدرة هذه الدول على زيادة حجم التجارة البينية فيما بينها من ناحية ، وبينها وبين الدول العربية مجتمعة من ناحية أخرى .

ولا يخفى أهمية تفعيل مؤسسات التكامل والصناديق والقطرية الخليجية بحيث تعمل على تحقيق نوع من التلاقى والاتفاق بين برامج الاصلاح

الاقتصادى فى دول الخليج وبرامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية متوسطة الدخل سواء عن طريق تمويل المشروعات القابضة المشتركة مع هذه الدول أو عن طريق زيادة حجم ومؤسسات التكامل المصرفى والمالى والنقدى بين دول الخليج وبقية الدول العربية ، وإنشاء المناطق الحرة الاقليمية ، وتطوير شبكات ربط المعلومات والاتصالات والمواصلات بين هذه الدول وبقية الدول العربية .

ـ تنسيق المواقف التكاملية عند الخوض فى مفاوضات التعاون الشرق أوسطى لتحقيق اكبر مكاسب إيجابية ممكنة من أى صورة من صور التعاون الإقليمى مع أية أطراف غير عربية .

ولما كانت الدول العربية متوسطةالدخل قد انتهى معظمها من التوازن المالى والنقدى وبدء برامج الاصلاح الهيكلى للاقتصاد القومى من خلال تنمية الاستثمارات المحلية وعمليات الخصخصة وتطوير وتفعيل أسواق المال فى هذا الخصوص ، فإن نجاح مثل هذه الجهود يتوقف إلى حد كبير على مدى استجابة دول الخليج العربى للتوسع فى الاستثمار فى هذه الدول سواء عن طريق شراء أسهم الشركات المطروحة للبيع أو الاستثمار المباشر أو الاستثمارات المشتركة من خلال شركات قابضة . وتعتبر الاتفاقات التى أبرمت بين مصر والكويت لإنشاء شركة قابضة برأس مال نصف مليار دولار للاستثمار فى مصر بالاضافة إلى الاتفاق على انشاء شركة قابضة أخرى بين المستثمرين الكويتيين والمصريين برأس مال قدره نصف مليار دولار أخرى ـ نموذجاً يجب تكراره مع بقية الدول الخليجية والعربية متوسطة الدخل التى قطعت أشواطاً كبيرة فى مجال الاصلاح الاقتصادى المالى والنقدى . وذلك بالاضافةإلى أهمية تكرارتجربة مصر والكويت

فى ربط البورصة المصرية بالبورصة الكويتية واستخدام شهادات الإيداع الدولية وسهولة استبدالها بالاسهم المحتفظ بها لدى بنك الإيداع سواء فى مصر أو فى أى دولة أخرى . وكذلك الاتفاق بين الكويت ومصر على تنظيم عمليات المقايضة والتسوية للأوراق المتعامل عليها فى البلدين ، وهو ما يجب تكراره أيضا بين بقية البورصات العربية وبعضها البعض .

وتوضح تجارب الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية منخفضة الدخل أن الدعم الإنمائى الخارجى ضرورة حيوية لمساندة هذه البرامج ومنعها من التعثر فضلا عن أهمية التجارة البينية والتحويلات العربية عامة والخليجية خاصة لعلاج الخلل فى الموازنات الحكوميةوموازين المدفوعات وهو ما يلقى مسئولية كبيرة على عاتق صناديق الانماء العربية المشتركة والصناديق القطرية فى استمرار الدعم وتمويل التجارة البينية لهذه الدول مع بقية الدول العربية الأخرى ومساعدة هذه الدول على تطوير أجهزتها المصرفية والمالية وتنقية تشريعاتها ونظمها الإدارية من أوجه النقص أو القصور من أجل تحسين مناخ الاستثمار بها وزيادة قدرتها على جذب المدخرات المحلية والخارجية وإحلال الإستثمار المباشر محل المديونية ، وتقديم الضمان العربى لهذه الدول أمام المؤسسات الدولية لكى تتمكن من سداد المتأخرات المستحقة عليها والإستمرار فى تطوير مشروعات البنية الأساسية فيها ونقل التكنولوجيا واستقرار عملاتها المحلية من خلال القضاء التدريجى على عجز الموازنات الحكومية وخفض معدلات التضخم وتنمية الموارد المحلية الذاتية مع المحافظة على البعد الاجتماعى للإصلاح الاقتصادى لرفع مستوى المعيشة والمساهمة فى علاج مشكلة البطالة التى تعانى منها هذه الدول فى الوقت الحاضر .

برامج الاصلاح الاقتصادى فى ظل التعاون الشرق أوسطى : -

بدأت ملامح التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى تتضح منذ مؤتمر الدار البيضاء والذى عقد فى أكتوبر ١٩٩٤ والذى أسفر عن عدة نتائج هامة أولها إقرار مبدأ التعاون وأسسه وثانيها التوصية بإقامة المؤسسات والهياكل اللازمة لذلك وهى بنك التنمية للشرق الأوسط ، ولجنة التسيير لمتابعة التعاون ، ومكتب اقليمى للسياحة ، وغرفة تجارية اقليمية ، ومجلس للأعمال .

وعقد المؤتمر الثانى للقمة الاقتصادية فى عمان فى اكتوبر ١٩٩٥ بهدف توفير التسهيلات الازمة لزيادة دور القطاع الخاص فى المنطقة وإقامة شراكة قوية بين القطاع العام والقطاع الخاص تعمل على تدعيم التعاون والتنمية الاقليمية . وقد تمكن بعض رجال الأعمال من الشرق الأوسط وشمال افريقيا وغيرهم من عقد العديد من الصفقات الهامة والاستفادة من الضمانات الحكومية والمساعدات الفنية التى يقدمها المجتمع الدولى ، ومن دعم بنك التعاون والتنمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا المقرر إقامته ، والعمل على زيادة حجم التجارة والاستثمار فى المنطقة . وقد عقد المؤتمر الثالث للقمة الاقتصادية فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٦ ، والمؤتمر الذى يليه سوف ينعقد فى الدوحة عام ١٩٩٧ .

والذى يعنينا مما سبق هو ضرورة توظيف كافة الهياكل والمؤسسات الاقليمية المرتبطة بالتعاون الاقتصادى الشرق أوسطى لدعم برامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية إذ يجب أن يكون هناك موقف عربى موحد يحرص على أن تكون أولوية الاستفادة من الدعم والتمويل الدولى للدول الأقل تقدما فى منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها دولة فلسطين والسودان وموريتانيا واليمن وجيبوتى والصومال والتى تحتاج إلى المساعدة على إقامة هياكل البنية الأساسية والتخلص من أعباء

المديونية الخارجية وأخطار المجاعة ونقص الغذاء والمياه ... الخ .

ولا يخفى أن الدول العربية متوسطة الدخل بحاجة ماسة إلى تطوير التكنولوجيا والى رؤوس الأموال اللازمة للإستثمارات الضرورية لتوفير فرص العمل والاحلال محل الواردات وعلاج مشكلة البطالة وتخفيف أعباء الموازنات الحكومية وموازين المدفوعات .

وقد سبق أن طرحت مصر والأردن وفلسطين مشروعات استثمارية فى قمة عمان الاقتصادية قيمتها حوالى ٣٥ مليار دولار ، غير أن مناخ السلام فى ظل الحكومة الاسرائيلية الجديدة لم يعد مشجعاً على الاستمرار فى تنفيذ صور التعاون الاقتصادى المتفق عليها . ورغم ذلك أعلنت الجهات المسئولة فى مصر أنها تقدمت ببعض المشروعات الاستثمارية فى قمة القاهرة عام ١٩٩٦ وعددها ٥٢ مشروعاً تبلغ تكلفتها الاستثمارية حوالى ١٦ مليار دولار وأنها حققت مكاسب تجارية واستثمارية قدرها عشرة مليارات دولار ولكن ذلك كله يتوقف على الإلتقاء بين البيئةالسياسية المناسبة والبيئة الاقتصادية الاقليمية وفى اطار الحرص على ربط ذلك كله بدعم برامج الاصلاح الاقتصادى فى الوطن العربى، والحرص على ألا يكون التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى على حساب التعاون والتكامل الاقتصادى العربى الذى يمتلك من المقومات ومن المؤسسات والأطر التنظيمية مالم يتوفر بعد للتعاون الشرق أوسطى ، وهو ما يدعونا إلى التمسك بما هو لدينا وحماية ما هو آت إذا لم ننجح فى توظيفه لخدمة ما هو كائن بالفعل وبالقوة فى عالم لا يعترف الا بالكيانات الكبرى ذات القوة المؤثرة اقليميا وعالميا والتى يصعب اختراقها مهما كانت الاغراءات والحيل التفاوضية .

الفصل الرابع

سياسة سعر الصرف المطبقة فى الدول العربية
فى
إطار برامج الاصلاح الاقتصادى

تمهيد :-

تعتبر سياسة سعر الصرف أهم السياسات التى طبقتها معظم الدول العربية التى قامت بإجراءات الاصلاح الاقتصادى وتحرير اقتصادياتها لبرامج التثبيت الاقتصادى التى تنفذها تحت إشراف صندوق النقد الدولى ، وذلك على عكس بعض دول الشرق الأوسط مثل إسرائيل التى طبقت برنامج الاصلاح الاقتصادى بعيداً عن اشراف أو تدخل الصندوق .

وقد أشارت بعض التقارير العربية إلى أن كافة السياسات المتعلقة بسعر الصرف استهدفت تخفيضه من أجل التوازن الاقتصادى وتحسين الأداء التجارى ، إلا أنها فى نفس الوقت كان أثرها الإجمالى فيما يتعلق بالميزان التجارى كان سالباً نظراً لما يرتبط بذلك من زيادة أعباء الواردات وتخفيض الإيرادات الحكومية عن طريق زيادة التضخم وتخفيض النشاط الاقتصادى . وذلك على عكس التوازن المالى حينما تكون الضرائب التجارية مصدراً أساسياً من مصادر الإيرادات الكلية رغم أنه لا يترتب عليه تعويض الخسائر فى الإيرادات الناشئة عن انخفاض كل من المعدلات الضريبية وأحجام الواردات وأسعار السلع الأساسية (تقرير التجارة والتنمية الاونكتاد عن عام ١٩٨٩ ـ الجزء الأول ـ ص ١٨٢) .

وقد أشار تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٩٠ إلى أن السياسات النقدية المطبقة فى الدول العربية فى إطار برامج الاصلاح الاقتصادى نجحت فى تحقيق الاستقرار لسعر الصرف ولكنه ليس هناك ما يؤكد فاعلية هذه السياسات فى جذب رؤوس الأموال الأجنبية أو فى الحد من تدفقات رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج أو فى مجال زيادة الصادرات على الرغم من انخفاض

ميزان العمليات الجارية بسبب التخفيض للواردات فيما يتعلق بالدول المزدحمة بالسكان والتى يرتفع طلبها على استهلاك الغذاء فإن خفض سعر الصرف لديها ترتب عليه زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية ومن ثم نقص المتاح للإستهلاك المحلى ولكن ذلك كان على حساب انخفاض الدخل الحقيقى وارتفاع الأسعار وحدوث مزيد من التخفيض فى قيمة العملة . وفى حالة لجوء الدولة إلى اتباع سياسات انكماشية مصاحبة لتخفيض قيمة العملة فإن ذلك يؤدى إلى تقليل الآثار التضخمية إلى حد ما ولكن تظل مستويات الأسعار بعد ذلك مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى التى تستطيع التحكم فى أسعار بيع منتجاتها فى الأسواق العالمية .

وفى هذا الفصل نتناول بيان السياسات التى طبقتها الدول العربية لاصلاح النظام النقدى وسعر الصرف فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادى سواء كان ذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولى أو بغير ذلك . إذ نتناول تجارب كل من مصر، وسوريا ، والأردن ، ولبنان وبعض دول المغرب العربى وبعض دول الخليج العربى .

وبذلك فإن هذا الفصل يتكون من المباحث التالية :

المبحث الأول : دور سياسة سعر الصرف فى الاصلاح الاقتصادى فى مصر .

المبحث الثانى : دور سياسة سعر الصرف فى الاصلاح الاقتصادى فى سوريا .

المبحث الثالث : دور سياسة سعر الصرف فى الاصلاح الاقتصادى فى الاردن .

المبحث الرابع : دور سياسة سعر الصرف فى الاصلاح الاقتصادى فى لبنان .

المبحث الخامس : دور سياسة سعر الصرف فى الاصلاح الاقتصادى فى بعض دول المغرب العربى .

المبحث السادس : دور سياسة سعر الصرف فى الاصلاح الاقتصادى فى بعض دول الخليج العربى .

ونوضح ما سبق فى الصفحات التالية .

المبحث الأول

دور سياسة سعر الصرف فى الاصلاح الاقتصادى فى مصر

تمهيد :-

اتجهت مصر إلى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى منذ منتصف الثمانينات حيث بدأت المرحلة الأولى من الاصلاح عام ١٩٨٦ من أجل تحرير السياسة المالية والنقدية والإئتمانية والقضاء على ظاهرة دولرة الاقتصاد المصرى التى كانت مرتبطة إلى حد كبير بالرقابة على النقد ووجود سوق سوداء للنقد الأجنبى فى مصر ، وتعدد أسعار صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية ، وزيادة حجم وأعباء المديونية الخارجية ، وعجز الموازنة العامة ، وعجز ميزان المدفوعات .. الخ .

وبسبب ما سبق قامت مصر خلال المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادى بتطوير وتحرير الجهاز المصرفى وتحرير سعر الفائدة وتخفيض عجز الموازنة العامة ، وترشيد الانفاق العام وتحرير الأسعار المحلية وتحفيز الاستثمار العربى والاجنبى للتدفق إلى مصر ، واصلاح هياكل الشركات العامة وتحويلها إلى شركات قطاع عام يتم طرح بعضها أو جزء من رأس مال البعض الآخر لكى يتملكها القطاع الخاص المصرى والأجنبى فى اطار برنامج الخصخصة .

واتجهت مصر كذلك إلى تطوير سوق رأس المال وذلك باستكمال البنية الأساسية اللازمة لذلك واعادة تنظيم البورصة ومؤسساتها العاملة مثل بيوت الوساطة

المالية ، وشركات السمسرة والوساطة المالية وصناديق الاستثمار ، وشركات المقاصة ، والحفظ المركزى ، وتسوية المعاملات المالية ، وزيادة دورها فى تنشيط برنامج الخصخصة .

واتجهت الحكومة إلى استخدام أذون الخزانة فى تمويل عجز الموازنة العامة بدلاً من التمويل بالعجز الذى كان سائداً من قبل والذى كان يؤدى إلى زيادة معدل التضخم وكان له أثر سلبى على عائد الاستثمار وعلى قيمة الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية .

وقد لجأت الحكومة إلى زيادة الموارد العامة الموجهة إلى الخزانة العامة من خلال التطور الضريبى ومكافحة التهرب الضريبى والجمركى وفرض ضريبة المبيعات كمرحلة أولى على طريق استخدام الضريبة على القيمة المضافة بدلاً من ضرائب الاستهلاك .

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية قامت الحكومة باعادة جدولة الديون والسعى لتخفيض أعبائها مع إسقاط ٥٠٪ من مديونية مصر الخارجية على شرائح بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، وعدم اللجوء إلى الديون الخارجية إلا فى أضيق الحدود ولأسباب جوهرية وأن تكون متعلقة بمجالات الاستثمار الانتاجى ، وبشرط القدرة على السداد من حصيلة إيرادات المشروعات الانتاجية وبدأت مصر المرحلة الثانية من الاصلاح الاقتصادى عام ٩٦/٩٥ لتحقيق الاصلاح الهيكلى والإنتاجى بعد أن حققت الإصلاح المالى والنقدى بنجاح حيث بدأت فى الإسراع بمعدل خصخصة الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام وتقليل معدل زيادة السيولة المحلية وخفض معدل التضخم سنويا عن المعدل الذى تحقق فى نهاية

المرحلة الأولى والعمل على تحقيق عائد على الودائع قصيرة الأجل بالجنيه المصرى مرتفع عن معدل التضخم السنوى ، وزيادة معدل النمو الاقتصادى من أجل القضاء على مشكلة البطالة والكساد فى الأسواق ، وذلك مع الإهتمام بالبعد الاجتماعى للاصلاح الاقتصادى من خلال بعض التيسيرات المالية والنقدية والحوافز وتشجيع المشروعات الصغيرة وتوفير التمويل الميسر لها من مصادر متعددة .

وفى إطار الجهود المبذولة للاصلاح الاقتصادى الانتاجى تتجه الحكومة إلى تشجيع الاستثمار المصرى والعربى والأجنبى للإنتشار الجغرافى فى الصعيد وسيناء والبحر الأحمر والوادى الجديد ومطروح والمدن الجديدة وذلك عن طريق منحها المزيد من الحوافز المالية والإدارية المناسبة وذلك بهدف الوصول بمعدل النمو الاقتصادى سنويا إلى ٧٫٥٪ لاستيعاب الزيادة السنوية فى السكان . ولم يكن غريبا أن تتجه الحكومة إلى التفكير فى إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للعمل والاستثمار فى المرافق العامة مثل الكهرباء والطرق والمياه والمطارات .. الخ وذلك وفق ضوابط مناسبة .

وفى ظل اتجاه العالم إلى تحرير التجارة الدولية تتجه مصر حاليا إلى تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات وتشجيع الصادرات والإهتمام بالجودة للمنتجات المحلية لكى تكون قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية المثيلة المستوردة من الخارج وإمكانية المنافسة خارج الحدود . وذلك بالإضافة إلى إصدار العديد من التشريعات الضرورية لحماية المنافسة ومنع الغش التجارى ، ومنع الاغراق والإحتكار وضبط العلاقة بين الملاك والمستأجرين وتطوير وتبسيط إجراءات الشهر العقارى وتنمية

المناطق الحرة والإهتمام بالتكتلات الاقتصاديية مع الدول العربية ، والبحر متوسطية والافريقية ، وعقد اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوربى ، ومع الولايات المتحدة الأمريكية . من أجل نقل التكنولوچيا وزيادة حجم الأسواق للصادرات المصرية ، وتوفير فرص عمل للمواطنين وتطوير نظم العمل والتقنية فى مجالات الصناعة والزراعة والخدمات الانتاجية .

ولكى يستمر استقرار سعر صرف الجنيه المصرى فقد اتجه البنك المركزى المصرى إلى تكوين احتياطى بالنقد الأجنبى بلغ حوالى ١٩ مليار دولار عام ٩٧/٩٦ يستخدم فى المحافظة على استقرار سعر صرف الجنية المصرى وأغراض أخرى وذلك ضماناً لعدم وجود أثار سلبية تنتج عن تعويم سعر الصرف على كل من سوق المال أو الودائع فى البنوك أو الاستثمار المباشر أو ميزان المدفوعات أو غيرها .

نظام سعر الصرف المطبق فى مصر :-

قبل بداية الاصلاح الاقتصادى كانت مصر تطبق سياسة تعدد أسعار الصرف حيث كان هناك سوق للنقد الأجنبى لدى البنك المركزى وتحدد له سعر صرف معين ، وسوق آخر لدى البنوك المعتمدة وتحدد له سعر صرف أكثر تشجيعاً من السعر المحدد فى السوق الأول . وذلك بالاضافة إلى سعر الصرف الذى كان يطبق على الاتفاقيات الخاصة بالتجارة والدفع عند التعامل مع الدول الاشتراكية وبعض الدول النامية ، وكذلك كان يوجد سعر صرف خاص يطبق عند حساب الضريبة الجمركية المستحقة على الواردات .

ولم يكن مسموحاً بالتعامل فى النقد الأجنبى لشركات الصرافة أو غيرها . واقتصر التعامل على البنوك المعتمدة فقط ، وكانت حصيلة الصادرات يلتزم

المصدرون بإيداعها أحد البنوك المعتمدة فى حساب تجنيب لديه لا يجوز استخدامها فى الاستيراد إلا فى حدود معينة وضوابط حددها القانون وقرارات وزراء الاقتصاد المتعاقبة . ولم يكن مسموحاً بإيداع نقد أجنبى فى حساب غير معلوم المصدر لدى البنوك ، ثم سمحت به السلطات النقدية بعد ذلك دون أن يكون لصاحبه الحق فى استخدمه قبل مرور عام على إيداعه وذلك بضوابط معينة .

وفى بداية التسعينات اتجهت مصر إلى الترخيص لشركات الصرافة بالتعامل فى النقد الأجنبى وفق ضوابط محددة ، وأتاحت الفرصة للأفراد والشركات للتعامل المباشر بالنقد الأجنبى من خلال حسابات حرة دون السؤال عن مصدر النقد الأجنبى . كما قامت السلطات النقدية بالغاء الاستثمارات . وما يرتبط بها من ضرورة استرداد حصيلة الصادرات خلال ٩٠ يوم ، كما أتاحت الدولة لفروع البنوك الأجنبية الفرصة للتعامل المباشر بالجنيه المصرى والعملات الحرة على السواء وذلك من أجل جعل الجنيه المصرى عملة قابلة للتحويل مع جواز تصدير النقد الأجنبى إلى الخارج دون قيود مثلما كان الحال قبل ذلك .

وفى أكتوبر ١٩٩٢ قامت الحكومة بتوحيد سعر الصرف بحيث أصبح هناك سعراً واحداً للجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية مع ربط الجنيه بالدولار الأمريكى ، واستخدام سياسة التعويم الإدارى فى تحقيق الاستقرار لسعر الصرف بواسطة قيام البنك المركزى المصرى ببيع وشراء النقد الأجنبى باستخدام الإحتياطى المتوافر لديه لتحقيق التوازن فى سعر الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية .

وقد نجحت مصر فى تحقيق ذلك الثبات النسبى لسعر الجنيه المصرى

مقابل الدولار الأمريكي حيث يدور سعره حول ٣٫٣٩ جنيها للدولار منذ عدة سنوات .

وفيما يتعلق بسعر الصرف الحقيقي الفعال نجد أن الإنحراف المعياري له عن الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) بلغ ١٢٫٤٪ على أساس أرقام السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ .

أثر سعر الصرف على الميزان التجاري المصري :ـ

اتجه عجز الميزان التجاري منذ توحيد وتحرير سعر الصرف إلى الانخفاض حتى بلغ نحو ٦٫٨ مليار دولار عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٧٫٥ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠ أي بنسبة انخفاض قدرها ١٠٫٣٪ خلال تلك الفترة .

أثر سعر الصرف على الميزان الجاري :

شهد الميزان الجاري (بدون التحويلات) تحسناً في حجم العجز الجاري في ظل توحيد وتحرير سعر الصرف حيث انخفضت قيمة هذا العجز إلى ٣٥٦٧٫١ مليون دولار عام ٩٤ / ١٩٩٥ مقابل ٣٨٥٤٫٦ مليون دولار عام ١٩٩٤/٩٣ . أي بنسبة انخفاض قدرها ٧٫٥٪ خلال تلك الفترة .

وفي حالة إضافة التحويلات إلى ميزان المعاملات الجارية نجد أن الميزان يحقق فائضا قدره نحو ٦٣٠٫٥ مليون دولار عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ١٩١٫٤ مليون دولار فقط عام ١٩٩٤/٩٣ . وقد بلغت نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٠٫٣٪ فقط عام ١٩٩٥ .

أثر سعر الصرف على الأسعار المحلية :ـ

تراجع معدل التضخم في مصر بشكل واضح حتى بلغ نحو ٧٫٢٪ فقط

عـام ١٩٩٦ وذلك مـقـابل ٨ر١٦٪ عـام ١٩٩٠ . ويرجع ذلك إلى برنامج الاصلاح الاقتصادى والسيطرة على عجز الموازنة العامة التى انخفضت نسبته إلى الناتج المحلى الاجمالى حتى بلغ ٦ر١٪ فقط عام ١٩٩٦ وذلك مقابل ١ر٢٪ عام ١٩٩٤ ، ١٨٪ عام ١٩٩٢/٩١ . كما يرجع اتجاه معدل التضخم إلى الانخفاض واستقرار الأسعار المحلية فى ظل تحرير سعر الصرف إلى استخدام أذون الخزانة فى تغطية العجز فى الموازنة العامة وذلك بدلاً من أسلوب التمويل التضخمى أو طباعة البنكنوت أو ما يعرف بالتمويل بالعجز .

وتستهدف السلطات الاقتصادية تخفيض معدل التضخم إلى ٦٪ فقط عام ١٩٩٨ .

أثر سعر الصرف على المديونية الخارجية لمصر وأعبائها :-

بلغت نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر حوالى ٨ر٤٦٪ عام ٩٥ / ١٩٩٦ مقابل ٨ر٥١٪ عام ١٩٩٤ ، ١ر١٣٣٪ عام ١٩٩١ .

أما أعباء خدمة الدين الخارجى فقد اتجهت هى الأخرى إلى الانخفاض فى ظل تحرير سعر الصرف حيث بلغت نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى إلى إجمالى الديون الخارجية نحو ٦ر١٤٪ عام ١٩٩٤ مقابل ٧ر١٦٪ عام ١٩٩١ . كما بلغت مدفوعات الفوائد إلى الناتج المحلى الاجمالى نحو ٢ر٣٪ عام ١٩٩٤ .

وفيما يتعلق بنسبة خدمة الدين العام الخارجى إلى حصيلة الصادرات السلعيةوالخدمية فقد بلغت ٦ر١٣٪عام ١٩٩٦/٩٥ مقابل ٦ر٢٢ ٪ عام ٨٩/ ١٩٩٠ ، ٥ر٢١٪ عام ١٩٩١/٩٠.

وقد بلغت قيمة الديون الخارجية المستحقة على مصر حوالى ٣ر٣١ مليار

دولار عام ١٩٩٦/٩٥ مقابل ٣٢,٨ مليار دولار عام ١٩٩٠/٨٩ ، ٢٧,١ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠ .

وهكذا نجد أن موقف المديونية الخارجية لمصر قد اتجه إلى التحسن فى ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى وما صاحبها من ترشيد للإقتراض من الخارج ، وذلك بالإضافة إلى اسقاط جانباً من هذه الديون يمثل ٥٠ ٪ على ثلاثة شرائح كان آخرها عام ١٩٩٦ وقيمته حوالى ٤,٢ مليار دولار .

وقد ساهم استقرار سعر الصرف فى عدم زيادة أعباء المديونية الخارجية على الموازنة العامة وميزان المدفوعات مثلما كان يحدث من قبل عندما كانت الدولة تطبق سياسة تعدد أسعار الصرف فى ظل الرقابةعلى النقد الأجنبى ، مع التحديد الإدارى لأسعار العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصرى .

سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادى :-

ارتفع معدل النمو للناتج المحلى الاجمالى حتى بلغ ٥,٤٪ عام ٩٦ / ١٩٩٧ مقابل ٢,٩٪ عام ٩٣ / ١٩٩٤ ومقابل ٠,٣٪ فقط عام ١٩٩٢/٩١ . ويرجع ذلك إلى اتجاه الحكومة إلى خفض معدل التضخم ، ومعدل البطالة ، وعجز الموازنة العامة كما سبق القول ، خاصة بعد أن بدأت موجه الكساد التى صاحبت السنوات الأولى من برنامج الاصلاح الاقتصادى فى التراجع منذ عام ١٩٩٥ . وذلك بالإضافة إلى نجاح الدولة فى تطوير سوق الأوراق المالية وزيادة قدرتها على جذب المدخرات المحلية والأجنبية ، وزيادة معدل الخصخصة لشركات قطاع الأعمال العام خلال السنوات القليلة الماضية .

ومن المقرر أن يتم بيع ٣٠٪ من الشركات العامة سنويا معظمها يمتلكها القطاع الخاص ، كما يتم البيع من خلال سوق الأوراق المالية من أجل توسيع الملكية ، والاتجاه إلى خصخصة المرافق مثل الطرق والكهرباء والمياه وغيرها .

وفى ضوء ما سبق فقد اتجه مدل البطالة إلى الإنخفاض إلى ١٠,٤٪ عام

٩٦/٩٥ مقابل ٧ر١٤٪ عام ١٩٨٧/٨٦ .

وقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى إلى ٧٥٨ دولار عام ١٩٩٥ ، مقابل ٦١٠ دولار عام ١٩٩١ أى بزيادة قدرها ٣ر٢٤٪ أى بنحو ١ر٦٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة (١٩٩١- ١٩٩٥) .

سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر :-

تعتبر مصر والمغرب من أكثر الدول العربية والشرق أوسطية تلقياً لتدفقات رأس المال الأجنبى نظراً للتحسن الذى طرأ على مناخ الاستثمار فى كل منهما ، واتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتنفيذ نسبة لا تقل عن ٧٠٪من الاستثمارات القومية خلال الخطة الخمسية القادمة ، وذلك بالإضافة إلى العديد من الحوافز التى تقدمها الدولة للمستثمرين ، وارتفاع معدل الأمان والربحية فى الاقتصاد المصرى فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى .

وقد بلغ الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر حوالى مليار دولار عام ١٩٩٥مقابل ٢٥٣ مليون فقط عام ١٩٩١، ٤٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٣ .

وفيما يتعلق بالتراكم من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة فى مصر فقد بلغ حجمه حوالى ٥ر١٤مليار دولار عام ١٩٩٥ مقابل ١١ مليار دولار عام ١٩٩٠ ، وحوالى ٥ر١٣ مليار دولار عام ١٩٩٤ .

انخفاض عجز الموازنة العامة فى ظل استقرار سعر الصرف :

انخفض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى خلال العام المالى ٩٦/٩٥ حيث بلغت هذه النسبة ٣ر١٪ فقط مقابل ٧ر١٧ عام ١٩٩١/٩٠ ، ومن المتوقع أن تهبط هذه النسبة عام ١٩٩٨ لتصل إلى ١٪ فقط فى ضوء السياسات الاصلاحية المتفق عليها بين مصر وصندوق النقد الدولى التى تطبق خلال الفترة (اكتوبر ١٩٩٦ - اكتوبر ١٩٩٨).

المبحث الثانى

دور سعر الصرف فى الإصلاح الاقتصادى فى سوريا

مقدمة :-

تعتبر سوريا من الدول العربية كثيفة السكان حيث ينمو معدل الزيادة السكانية سنويا بنسبة ٣٫٤٪ حسب إحصائيات ١٩٩٢ ، وتبلغ نسبة السكان القادرين على العمل ٦٤٫٤٪ وهى نسبة مرتفعة جعلت الاقتصاد السورى يحقق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة بلغت نحو ٨٪ فى المتوسط سنويا خلال فترات عدم الاستقرار والحروب العسكرية المتلاحقة قبل أن تتجه سوريا إلى تطبيق النظام الاشتراكى عام ١٩٦٣ . ونظراً لما ارتبط بتطبيق هذا النظام من مساوئ اقتصادية فقد اتجهت الدولة إلى تشجيع القطاع الخاص منذ عام ١٩٧٠ وذلك للاستثمار فى قطاعات الخدمات والتجارة الداخلية جنباً إلى جنب مع القطاع العام .

وفى عام ١٩٩١ اتجهت سوريا إلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى حيث صدر القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ لتشجيع الاستثمار ومنح المستثمر اعفاءات جمركية عند استيراد الألات والمعدات من الخارج والحصول على ضمانات على الأموال المستثمرة وأرباحها . وذلك بالإضافة إلى الاعفاءات الضريبية على الدخل الناتج عن الأرباح الصناعية والتجارية .

وصدر القانون (١٩) ليسمح للمغتربين السوريين باستيراد التجهيزات الصناعية والسيارات المجهزة والأثاث المنزلى مع بعض الاعفاءات الخاصة . كما سمحت الإجراءات للتجار والقطاع الخاص باستيراد المواد المدعمة وبيعها فى

السوق بالسعر الحر ، بما يزيد اضعافًا عن سعرها المدعم حيث يقوم المستوردون السوريون بدفع قيمتها من حساباتهم فى الخارج .

وأعطى قانون الاستثمار للقطاع الخاص حرية الاستثمار فى جميع المجالات دون حصر فيما عدا مجال البترول .

وفى مجال النقد الأجنبى سمح القانون للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بفتح حسابات بالنقد الأجنبى لدى البنوك التجارية ، والسماح للمستوردين من القطاع الخاص بسداد قيمة الواردات عن طريق البنوك (البنك التجارى السورى) حسب الأصول القانونية . كما سمح القانون للمصدرين السوريين باستيراد كافة المواد والسلع المسموح باستيرادها من قطاع التصدير .

واتجهت الدولة كذلك إلى تخفيض القيود المفروضة على حرية التعامل بالنقد الأجنبى من أجل تنمية الانتاج القومى حيث صدرت بعض القوانين والقرارات التى تختص بالعملات الأجنبية مثال ذلك السماح للمستوردين بتحويل العملات الأجنبية إلى الخارج لدفع وارداتهم الأجنبية ومواجهة نفقات الدراسة والاشتراك فى المؤتمرات والمعارض العلمية والطبية والصحف والمجلات والكتب العلمية والعلاج . والسماح للمصدرين بالتنازل عن حصيلة صادراتهم لمن يشاءون بشرط أن يلتزم من يحدث له التنازل باستخدام النقد الأجنبى لأغراض اقتصادية خارجية .

وسمح القانون والقرارات الوزارية بعدم سؤال المودعين لأموال بالنقد الأجنبى فى البنوك السورية عن مصدر العملات الأجنبية ومن ثم امكانية تدبير النقد الأجنبى كل بطريقته الخاصة دون مساءلتهم عن ذلك وامكانية استرداد النقد

الأجنبى بذات العملة المودعة .

وقد أوجبت الدولة أن يكون التعامل بالعملات الأجنبية للتجارة والمستثمرين من خلال البنوك السورية حيث يمكن لهم فتح حسابات حرة أو صرف حصيلة صادراتهم على أساس ٤٢ ليرة سورية للدولار أو السعر الرسمى للسلع المدعمة . وأن يكون تبديل العملات الأجنبية تسديداً للالتزامات المترتبة على صاحب الحساب بأية عملة أجنبية أخرى يرغب الحصول عليها وفقا للقواعد السارية لدى المصرف فى التبديل . ويجدر الاشارة إلى أن سوريا تسمح بالتعامل فى النقد الأجنبى بين المواطنين السوريين ، والأجانب فقط بينما تحظر على السوريين مثل هذا التعامل فيما بينهم .

ورغبة من جانب الدولة فى تشجيع الاستثمار الأجنبى وجذبه إلى البلاد تتجه سوريا حاليا إلى تحديد سعر صرف واحد وذلك من أجل تحقيق حرية التعامل بالنقد الأجنبى مباشرة باعتبار أن ذلك يؤدى إلى جذب الاستثمار الأجنبى والودائع بالعملات الأجنبية .

وفى هذا المبحث نوضح نظام سعر الصرف المطبق فى سوريا وأثره على برامج التصحيح الإقتصادى .

نظام سعر الصرف فى سوريا :-

تعتمد سوريا على نظام تعدد أسعار الصرف حيث نجد أن هناك عدة أسعار صرف لليرة السورية إذ يبلغ السعر الرسمى الحالى ١١ر٢ ليرة سورية للدولار الأمريكى . وذلك بالاضافة إلى سعر صرف سياحى يطبق على معاملات قطاع

السياحة والفنادق ويبلغ حوالى ٢٣ ليرة سورية للدولار .

أما السعر الموازى للعملة فيبلغ ٤٣ ليرة للدولار ، وذلك فى الوقت الذى يبلغ فيه سعر الليرة السورية فى الأسواق المجاورة حوالى (٥٠ ليرة) خمسين ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكى .

ولا يخفى أن التعدد السابق يعكس ما يلى :-

١ - وجود فجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمى وسعر الصرف الموازى تبلغ نسبتها نحو ٢٨٤ ٪ من السعر الرسمى أى أن السعر الموازى يقرب من ربع قيمة العملة فى السوق الرسمى (الدولار فى السوق الموازى تصل قيمته إلى ما يقرب من أربعة أمثال قيمته فى السوق الرسمى) .

٢ - سعر الصرف السياحى المعمول به لتشجيع السياحة والفنادق وينخفض إلى ما يقرب من نصف السعر الرسمى ، وإلى ربع السعر الموازى . وهو ما يوضح وجود فجوة كبيرة بين تلك الأسعار تتجاوز الحدود المقبولة اقتصاديا وعالميا تبعا للنظام النقدى العالمى .

٣ - يرتبط بما سبق وجود سوق سوداء نشطة وهامة لليرة السورية حيث تعتبر أكثر انخفاضاً مقابل الدولار الأمريكى الذى بلغت قيمته فى الأسواق المجاورة ٥٠ (خمسين ليرة سورية) للدولار الأمريكى . أى أن الفجوة مع السعر الرسمى تبلغ ٣٤٦٫٤ ٪ ، وتبلغ ١٦٫٣ ٪ مع السعر الموازى ، وتبلغ ١١٧٫٤ ٪ مع السعر السياحى . ولا يخفى أن ارتفاع هذه الفجوات يترتب عليه نشاط السوق السوداء للنقد الأجنبى إلى حد كبير ، وهو ما يعوق نجاح برنامج التصحيح الاقتصادى السورى فى تحقيق أهدافه خاصة وأن سوريا

من الدول العربية التى تطبق برنامج الاصلاح بعيداً عن إشراف صندوق النقد الدولى .

أثر سعر الصرف على الميزان التجارى السورى :-

- ارتفعت قيمة الواردات السورية خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٤) من ١٥٫٦ مليار ليرة سورية إلى ٦١٫٤ مليار ليرة سورية (أى أربع مرات) .
- ارتفعت قيمة الصادرات خلال نفس الفترة من ٨٫٤ مليار ليرة سورية إلى ٣٩٫٨ مليار ليرة سورية (أى ٤٫٧٥ مرة) .

وفى حالة استبعاد صادرات البترول من قيمة الصادرات نجد انها تنخفض إلى ٢١٫٤ مليار ليرة سورية وتكون الصادرات قد تضاعفت ٢٫٥ مرة فقط (بدلا من ٤٫٧٥ مرة كما سبق القول) .

- ارتفع عجز الميزان التجارى خلال نفس الفترة من ٩٫١ مليار ليرة سورية إلى ٢١٫٦ مليار ليرة سورية أى أكثر من الضعف .
- حقق رصيد العلميات الجارية (المنظورة وغير المنظورة) عجزاً قدره ٢٤٧٫٤ مليون دولار عام ١٩٩٣ مقابل ١٩٩٣ مليون دولار عام ١٩٨٧ .
- ارتفعت نسبة العجز التجارى إلى الناتج المحلى الاجمالى إلى ٤٫٦ ٪ عام ١٩٩٣ مقابل ٢٫٤ ٪ فقط عام ١٩٨٧ .

سعر الصرف والمديونية الخارجية :

- ارتفع حجم المديونية الخارجية من ١٠٫٨ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ١٦٫٥ مليار دولار عام ١٩٩٢ . وارتفعت قيمة الأقساط والفوائد من ١٩٧ مليون

ليرة سورية إلى ٨١٠ مليون ليرة سورية خلال نفس الفترة .

- ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات من ٣ر١١ ٪ عام ١٩٨٥ إلى ٢ر١٨٪ عام ١٩٩٢ . ولا يخفى أن كافة المؤشرات السابقة تؤكد أن سياسة سعر الصرف المطبقة فى سوريا كانت مصدر أعباء على الميزان التجارى وعلى المديونية الخارجية خلال السنوات العشر (١٩٨٥ ـ ١٩٩٤) .

سعر الصرف والأسعار المحلية :-

وبالإضافة إلى ما سبق فإن سياسة تعدد الصرف لم تنجح فى ضبط مستوى الأسعار المحلية أو معدل التضخم الذى بلغ حوالى ٨٪ عام ١٩٩٥ . ولذلك نجد أن معدل التضخم المرتفع يساهم بدوره فى تخفيض قيمة العملة مرة أخرى حيث بلغ سعر صرف الدولار بالليرة السورية عام ١٩٩٥ حوالى ٦٠ ليرة (ستين ليرة سورية) .

سعر الصرف وتدفقات الاستثمار :-

ويجدر الإشارة إلى ضعف معدل تدفق الاستثمار الأجنبى فى ظل النظام السابق حيث نجد أن عدد المشروعات الاستثمارية المرخص لها بمزاولة النشاط تبلغ ١٣٤٩ مشروعاً عام ١٩٩٥ تكلفتها الاستثمارية ٢٥٥ مليار ليرة سورية (حوالى ١ر٥ مليار دولار أمريكى ويمثل المكون الأجنبى ٣ر٧٦ ٪ ، وهو ما يعنى تواضع قيمة الاستثمار الأجنبى فى سوريا ولا تعكس الآمال والطموحات التى استهدفها قانون الاستثمار والأجهزة الادارية التى لها صلة وثيقة بالاستثمار الأجنبى . وذلك مع العلم بأن هناك العديد من المشروعات التى لم تنفذ خلال الفترة المحددة وتم إلغاء بعضها .

سعر الصرف والنمو الاقتصادى :-

أشار تقرير منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا إلى أن سعر الصرف اتجه إلى الانخفاض فى ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى فى معظم الدول العربية فيما عدا سوريا التى اتجه سعر الصرف الحقيقى فيها إلى الارتفاع منذ عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٦ ثم اتجه الانخفاض حتى عام ١٩٨٨ ، ثم عاود الارتفاع بعد ذلك حتى عام ١٩٩٣ وقد ساهمت الإتجاهات السابقة فى المحافظة على استمرار تحقيق معدل نمو مرتفع فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٤) حيث بلغ ذلك المعدل خلالها حوالى ٦ر٨ ٪ فى المتوسط سنويا كما بلغت قيمة الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٤ حوالى ٢ر٥ مليار دولار كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ٨١٥ دولار عام ١٩٩٤ . ورغم ذلك فقد ارتفع معدل البطالة إلى حوالى ٦ر٨ ٪ فى المتوسط [1]. وفى عام ١٩٩٥ ارتفع معدل النمو الاقتصادى الحقيقى بنسبة ٥ ٪ فقط .

ونخلص مما سبق أن عدم وجود تحرير كامل لسعر الصرف فى سوريا واستمرار حرصها على وجود أسعار صرف متعددة لم يحقق نتائج إيجابية تتناسب مع أهداف برنامج الاصلاح الاقتصادى حيث ارتفع عجز الميزان التجارى ، وعجز العمليات الجارية ، وزادت أعباء المديونية الخارجية ، مع استمرار ارتفاع معدل التضخم وتواضع تدفقات الاستثمار الأجنبى إلى سوريا . وذلك بالإضافة إلى عدم القضاء على نشاط السوق السوداء للنقد الأجنبى على الرغم من وجود أسعار صرف سياحى جنبا إلى جنب مع سعر الصرف الرسمى ، وسعر صرف السوق الموازية للنقد الأجنبى .

ورغم ما سبق فلا يزال معدل النمو الاقتصادى مرتفعا بالمقارنة بمثيله فى الدول النامية التى لجأت إلى التحرير الكامل لسعر الصرف .

---

(١) The Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Economic Tnends in the MENA Region, 1995, pp. 22 - 35.

المبحث الثالث

دور سياسة سعر الصرف فى الاصلاح الاقتصادى فى الأردن

تمهيد :-

اتجهت الأردن إلى تطبيق سياسات جديدة فى المجال النقدى والمالى فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى بحيث تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية التى صدر لها قانون جديد يسمح بالعديد من الحوافز والمزايا للمشروعات الاستثمارية وهو القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ وقد سمح هذا القانون للمستثمر الأجنبى باخراج رأس المال الأجنبى الذى أدخله إلى الأردن للاستثمار فيه وفق أحكام هذا القانون أو أى تشريع سابق واخراج ما جناه فى استثماره من عوائد وأرباح وحصيلة تصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه دون تأخير وبعملة قابلة للتحويل . كما سمح القانون فى المادة (٣١) للعاملين الفنيين والإداريين غير الأردنيين فى أى مشروع أن يتم تحويل رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج الأردن وفقا للتشريعات المعمول بها .

وقد أجازت المادة (٦) من القانون للمستثمرين الأجانب شراء الأوراق المالية لدى سوق عمان المالى وبالعملة الأردنية على أن تكون محولة من عملة أجنبية قابلة للتحويل .

ويلاحظ أن القانون الأردنى اشترط على المستثمر الأجنبى أن يحول إلى الأردن رأس ماله النقدى أو قيمة حصته أو مقدار مساهمته فى المشروع بعملة أجنبية قابلة للتحويل قبل إجراءات تسجيل الملكية وبحيث يكون الحد الأدنى

للاستثمار فى أى مشروع مائة ألف دينار أردنى وذلك باستثناء الاستثمار فى سوق عمان المالى فيكون الحد الأدنى للاستثمار ألف دينار .

وبالإضافة إلى ما سبق فقد حرص الأردن على تطبيق إجراءات جديدة فى اتجاه تحرير سعر صرف الدينار الأردنى خاصة فى مجال الحسابات المصرفية للمقيم وغير المقيم بالعملات الأجنبية .

وفى هذا المبحث نوضح أهم التعديلات الجديدة التى طبقتها الحكومة الأردنية فى مجال تحرير سعر صرف الدينار الأردنى فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى يجرى تطبيقه باشراف صندوق النقد الدولى ودعمه ، كما نوضح أهم أثاره الإيجابية والسلبية فى مجالات التجارة الخارجية والاستثمار والأسعار ... الخ .

التطورات الجديدة فى سعر صرف الدينار الأردنى :

اتجه البنك المركزى الأردنى خلال السنوات الماضية إلى اصدار العديد من الاجراءات النقدية بهدف استكمال تحرير سوق النقد الأجنبى فى الأردن وزيادة درجة أنفتاحها على العالم الخارجى ولعل أهم هذه الاجراءات معاملة حساب الأردنى المقيم بالعملة الأجنبية بحساب غير المقيم وتطبيق أحكام التعامل الخاصة بحسابات ودائع بالعملات الأجنبية بمقايضتها بالدينار الأردنى واحتفاظهم فى نفس الوقت بحق إعادة شراء العملة الأجنبية بعد فترة محددة وذلك ضمن عملية مصرفية لا تخضع لموافقة البنك المركزى .

وقد سمح البنك المركزى الأردنى للبنوك بمقايضة الموجودات (Asset Swap) بحيث يمكن للعملاء بيع النقد الأجنبى إلى البنك كمعاملة حاضرة

(Spot) مقابل الدينار . وذلك بالإضافة إلى السماح بإعادة شراء العملة الأجنبية التى كانت بحوزته شراء آجلاً (Forward) للمدة التى يرغب فيها مع امكانية تدوير (Rollover) إعادة شرائه للعملة الأجنبية لأى اتجاه يريده بالاتفاق بين العميل والبنك دون الحصول على موافقة البنك المركزى الأردنى . وتسرى أحكام التعامل بالعملات الأجنبية على أساس الهامش لغير المقيمين على المقيمين .

ويجدر الإشارة إلى أن ما سبق لم يكن مسموحاً به للمصارف على الاطلاق حيث لم يكن يسمح لأصحاب الحسابات بالعملة الأجنبية من المواطنين الأردنيين المقيمين بالاحتفاظ بأكثر من ٥٠٠ ألف دولار فى المصارف الأردنية . أما غير المقيمين فلم تكن هناك حدود للمبالغ التى يحتفظون بها لدى هذه البنوك . وقد ارتبط بالخطر المذكور حدوث ظاهرة (الدولرة) حيث بلغت نسبة الودائع الدولارية لدى البنوك الأردنية قبل تطبيق الاجراءات الجديدة حوالى ٤٢٪ [١].

ولا شك أن التعديلات الجديدة يمكن أن تساهم فى القضاء على تلك الظاهرة خاصة مع اتجاه أسعار الفائدة على الودائع الدولارية إلى الانخفاض واتجاه أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الأردنى إلى الأرتفاع . وذلك بالاضافة إلى أن الإجراءات الجديدة يمكن أن تعمل على تشجيع سوق الإقراض ووجود قدر من المرونة لدى إدارة البنوك لإحتياطياتها النقدية .

ولا يخفى أن تطبيق الإجراءات الجديدة يؤدى فى نفس الوقت إلى توفير

---

(١) مجلة اتحاد المصارف العربية - العدد ١٩٣ - المجلد ١٧ - يناير ١٩٩٧ - ص ٣٥ .

احتياطى لدى البنك المركزى الأردنى بالعملات الأجنبية يمكن استخدامه فى دعم قيمة الدينار الأردنى مقابل العملات الأجنبية بدلاً من الاعتماد على سعر الفائدة فى تثبيت سعر الدينار ومكافحة الضغوط التضخمية ويستهدف البنك المركزى الأردنى تحقيق قابلية تحويل الدينار للمعاملات الرأسمالية بعد أن إلتزم بقابلية الدينار للتحويل لأغراض المعاملات الجارية المنظورة وغير المنظورة . وتوضح المؤشرات الأولية لاستقرار سعر صرف الدينار الأردنى باعتباره هدفا رئيسياً لبرنامج الاصلاح الاقتصادى أن سعر الدينار استقر عند ٥ر١ دولار أمريكى مقابل الدينار خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢) . ثم انخفض قليلا عند مستوى استقرار جديد قدره ٤ر١ دولار بعد ذلك . كما أن المعروض النقدى ظل مستقراً ولم يزد عن ١ ٪ سنويا وانخفض معدل التضخم عن ما توقعه البرنامج [(١)].

وقد بلغ سعر صرف الدينار الأردنى عام ١٩٩٥ نحو ٧ر٠ دينار للدولار الأمريكى .

أثر سعر الصرف على الميزان التجارى الأردنى :ـ

تشير الإحصائيات المنشورة عن عام ١٩٩٥ إلى أن حصيلة الصادرات الأردنية بلغت ١٦٠٠ مليون دولار بينما بلغت قيمة المدفوعات عن الواردات نحو أربعة آلآف مليون دولار أى أن الميزان التجارى الأردنى قد حقق عجزاً قدره ٢٤٠٠ مليون دولار فى نفس العام .

ويلاحظ أن قيمة هذا العجز التجارى قد ارتفعت بنسبة ٤ر٢٦ ٪ عن قيمة العجز التجارى الأردنى عام ١٩٩٣ حيث بلغت ٩ر١٨٩٨ مليون دولار . وهو

---

(١) مجلة الأموال ـ العدد الأول ـ أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٩٦ ـ ص ٦٦ .

ما يعنى عدم وجود تحسن فى الميزان التجارى بعد تطبيق الإجراءات النقدية الجديدة .

سعر الصرف والمديونية الخارجية :

بلغت المديونية الخارجية للأردن عام ١٩٩٥ حوالى ستة مليارات دولار وذلك مقابل ٨٫٦ مليار دولار عام ١٩٩١ أى بنسبة انخفاض قدرها ٣٠٫٢٪ ، وهو ما يعنى أن تحرير سعر صرف الدينار الأردنى كان له نتائج ايجابية فيما يتعلق بالمديونية الخارجية حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات من ٢٧٫١٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٢٫٢٪ عام ١٩٩٤ .

ولعل هذه الصورة تعتبر مختلفة تماماً عن تلك الصورة التى كانت سائدة فى الأردن خلال حقبة الثمانينات التى بلغت المديونية الخارجية للأردن خلالها ما يزيد على ضعف الناتج المحلى الإجمالى ، مع انخفاض الاحتياطى من العملات الأجنبية وعجز الأردن عن سداد أقساط القروض الأجنبية (١) .

سعر الصرف والأسعار المحلية :-

اتجه معدل التضخم إلى الانخفاض عن ما كان متوقعا له حيث بلغ المعدل ٢٫٤ ٪ فقط عام ١٩٩٥ وذلك مقابل ٨٫٣٪ عام ١٩٩٢ ، ومقابل ٢٥٫٦ ٪ سنويا فى المتوسط خلال النصف الثانى من حقبة الثمانينات .

ويعنى ما سبق أن استقرار سعر صرف الدينار الأردنى مقابل العملات الأجنبية كان له أثراً موجباً على استقرار الأسعار المحلية وانخفاض معدل التضخم فى الأردن .

---

(١) د / تيسير عبد الجابر - تجربة الاصلاح الاقتصادى فى الأردن - مجلة اتحاد المصارف العربية ديسمبر ١٩٩٦ ص ص ٣٧ - ٣٨ .

سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبى :

ارتفع معدل نمو الاستثمار الكلى بصفة عامة بنسبة ٩٫٢٪ عام ١٩٩٥ وذلك مقابل ٦٫٦٪ عام ١٩٩٤ . وتعتبر هذه المعدلات قريبة مما كان مستهدفاً فى برنامج الاصلاح الاقتصادى . وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر فقد بلغت تدفقاته إلى الأردن نحو ٤٣ مليون دولار مقابل ٣ مليون دولار فقط عام ١٩٩٤ . وبلغ إجمالى رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبى إلى الأردن عام ١٩٩٥ نحو ٣٨٥ مليون دولار مقابل ٣٤٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ .

وقد ارتفعت تحويلات العاملين فى الخارج من ٤٥٠ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ١٠٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٤ تمثل ١٧٫٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى مقابل ٩٫٥٪ عام ١٩٩٠ .

سعر الصرف و معدل النمو الاقتصادى :-

بلغ حجم الناتج المحلى الاجمالى فى الأردن عام ١٩٩٥ حوالى ٦٢٢٠ مليون دولار وذلك مقابل ٥٨٧٠ مليون دولار ١٩٩٤ ، أى بمعدل نمو قدره ٥٫٩٦ ٪

ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ١٣٨٠ دولار . وذلك مقابل ١٢٠٠ دولار عام ١٩٩٤ .

وبصفة عامة تعتبر معدلات النمو المحققة قريبة مما كان مخططا فى برنامج الاصلاح الاقتصادى . وقد بلغ معدل النمو الاقتصادى الحقيقى خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) حوالى ٦٫٢٪ فى المتوسط وهو معدل لا بأس به ويعكس الإتجاهات الإيجابية لسياسات الاصلاح الاقتصادى فى الأردن .

وهكذا نجد أن اتجاه الأردن إلى تحرير سعر الصرف قد ساهم فى تحقيق نتائج إيجابية فيما يختص بميزان المدفوعات والمديونية الخارجية ومعدل التضخم وجذب الاستثمار الأجنبى ، فضلا عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادى خلال السنوات الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى (١٩٩٣ ـ ١٩٩٨) الموقع بين الأردن وصندوق النقد الدولى .

المبحث الرابع

دور سياسة سعر الصرف فى برنامج الاصلاح الاقتصادى فى لبنان

تمهيد :

بدأت لبنان فى تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٩٣ بهدف اعادة إعمار البلاد وتحقيق التنمية الاقتصادية . إذ قامت باعادة بناء وتطوير البنية الأساسية وقطاعات الإسكان والصناعة والسياحة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية الحيوية بتمويل محلى يمثل ٧٦ ٪ ، وتمويل خارجى ٢٤ ٪ وقد شارك القطاع الخاص بنسبة ٧٥ ٪ من إجمالى قيمة التمويل والبالغة ١٢ مليار دولار ، وساهم القطاع العام بالنسبة الباقية وقدرها ٢٥ ٪ .

واتجهت لبنان إلى تطبيق سياسة تخفيض المشروعات الحكومية لا سيما فى مجال مشروعات البنية الأساسية الأمر الذى أتاح فرصاً استثمارية هامة للمستثمرين الأجانب واللبنانيين .

وفى مجال التوازن النقدى قامت لبنان بتطبيق برنامج للتثبيت يعمل على ضبط المعروض النقدى بما يتناسب مع احتياجات النمو المتوازن ، واستقرار أسعار الفائدة وتخفيض العجز المالى فى الموازنة العامة للدولة ، وتخفيض حجم المديونية العامة بحيث تصل إلى معدلات ملائمة من الناتج المحلى الاجمالى . وذلك بالاضافة إلى تطوير الجهاز المصرفى ، وتطوير سوق المال على أسس علمية تكفل تحوله إلى سوق مالى عالمى منافس على المستوى الدولى والإقليمى .

ويستند البرنامج اللبنانى لإعادة الاعمار والتصحيح الاقتصادى إلى المساعدات الدولية من جانب أصدقاء لبنان الذين قدموا مساعدات قدرها ٢ر٣ مليار دولار من أجل مساعدة لبنان على إعادة بناء ما دمرته الحروب المتتالية ضد لبنان وما

ارتبط بها من أعباء مالية وخسائر اقتصادية وتدنى لمستوى معيشة المواطن فى لبنان .

وقد اهتمت السلطات اللبنانية فى إطار الإصلاح النقدى والمصرفى بتحقيق الاستقرار لسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل العملات الأجنبية ضمن اجراءات الاصلاح الاقتصادى وذلك من أجل جذب الاستثمار الأجنبى وتحسين مركز ميزان المدفوعات ، ومركز المديونية الخارجية مع تخفيض معدل التضخم وتحقيق الاستقرار لمستوى الأسعار المحلية وتحسين مستوى المعيشة .

وفى هذا المبحث نركز على التغيرات التى شهدتها سياسة سعر صرف الليرة اللبنانية ضمن برنامج الاستقرار النقدى ، وفى الإتجاه الذى يدعم جهود الإعمار والإصلاح الاقتصادى .

تطور سياسة سعر الصرف فى لبنان :-

أهتمت لبنان بتحسين سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل العملات الأجنبية بما يعادل ٣٪ سنويا خلال الفترة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٦) . وذلك بالإضافة إلى العمل على تخفيض معدل دولرة الاقتصاد اللبنانى بشكل تدريجى بحيث تعود الثقة فى العملة الوطنية بصفة متزايدة .

ولتحقيق ما سبق حرصت لبنان على إعادة تكوين الإحتياطى الرسمى من العملات الأجنبية حتى وصل عام ١٩٩٦ إلى حوالى خمسة مليارات دولار .

وتشير أرقام البنك المركزى إلى انخفاض مستوى الدولرة على الودائع من أكثر من ٦٩٫٤٪ عام ١٩٩٢ إلى ٥٧٫٨٪ فى أيلول ١٩٩٦ .

ويوضح التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى عن عام ١٩٩٦ أن لبنان تعتبر من الدول التى تطبق التعويم النظيف لسعر الليرة اللبنانية دون تدخل من البنك المركزى وذلك بعكس الكثير من الدول العربية التى طبقت برامج للاصلاح الاقتصادى واعتمدت على التعويم الإدارى لسعر صرف عملاتها .

سعر الصرف والميزان التجارى اللبنانى :-

لا يزال العجز التجارى اللبنانى كبيراً نسبيا نظراً لأن نسبة تغطية الصادرات للواردات لم تتعد ١٥ ٪ فقط عام ١٩٩٦ . ورغم ذلك ارتفع حجم التدفقات المالية الخارجية الأمر الذى يؤثر ايجابياً على ميزان المدفوعات واستطاعت لبنان إعادة تكوين الاحتياطى الرسمى من العملات الأجنبية وقد بلغت قيمته ما يقرب من خمسة مليارات دولار فى نفس العام . كما حقق ميزان المدفوعات اللبنانى فائضا قدره ١١٧٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ نتيجة التحويلات المالية المتدفقة باستمرار إلى لبنان فى ظل التعويم الحر لسعر الصرف .

سعر الصرف والأسعار المحلية :-

تمكنت لبنان من السيطرة على التضخم سنويا خلال الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٦) ولم يتجاوز معدله ١٠ ٪ سنويا . وقد بلغ معدل التضخم حوالى ٨ر٦٪ عام ١٩٩٤ ، وهو معدل مناسب يعكس قدرة البنك المركزى اللبنانى على ضبط المعروض النقدى وتحقيق الاستقرار النقدى والمالى وتحسين قيمة سعر صرف الليرة اللنانية مقابل العملات الأجنبية .

وقد ساعد فى نفس الاتجاه انخفاض عجز الموازنة العامة إلى ٢ر١٩ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٤ . كما تراجع العجز إلى اجمالى الانفاق العام من ٣ر٥٢٪ عام ١٩٩٤ إلى ١ر٤٧٪ عام ١٩٩٥ .

سعر الصرف والمديونية الخارجية :-

بلغت قيمة المديونية الخارجية اللبنانية حوالى ٧ر٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ وذلك مقابل حوالى ٢ر١ مليار دولار عام ١٩٨٩ ، وحوالى ٩ر١ مليار دولار عام ١٩٩١ ، وهو ما يعنى اتجاه قيمة المديونية الخارجية إلى الثبات النسبى فى ظل تعويم سعر الصرف . وذلك منذ عام ١٩٩٠ .

وقد بلغت نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية حوالى ١٢٫٠٪ عام ١٩٩٤ مقابل ١٢٪ عام ١٩٩١ ، وهو ما يعنى تحقيق ثبات نسبى كذلك فى أعباء خدمة الدين العام الخارجى بالنظر إلى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة .

وإذا نظرنا إلى نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى فإنها تتصف هى الأخرى بذات الثبات النسبى .

سعر الصرف وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبى :-

بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر حوالى ٣٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ مقابل ٧ مليون دولار فقط عام ١٩٩٤ ، ٤ مليون دولار فقط عام ١٩٩٢ ، ٢ مليون دولار فقط عام ١٩٩١ . وقد بلغ إجمالى رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى لبنان نحو ٦١ مليون دولار عام ١٩٩٥ مقابل ٧ مليون دولار فقط عام ١٩٩٠ .

وفيما يتعلق بالتحويلات من الخارج فقد بلغت قيمتها حوالى ٣٠٤ مليون دولار عام ١٩٩٤ .

ومن المتوقع أن تتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال السنوات القادمة نتيجة العديد من السياسات والقوانين التى تهدف إلى تنشيط سوق المال وربطه بالأسواق العربية والعالمية والتوسع فى حوافز الاستثمار .

سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادى :-

بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى لبنان ١٤٫٤ ٪ فى المتوسط خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٤) ، وبذلك فهى تتفوق على معدلات النمو التى حققتها كافة الدول العربية وغير العربية الشرق أو سطية خلال نفس الفترة . وقد بلغت قيمة الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية عام ١٩٩٥ حوالى ٨٫٧ مليار

دولار أمريكى ، وذلك مقابل ٨ر٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ رغم ظروف الحرب التى تخوضها لبنان ضد الاحتلال الاسرائيلى فى الجنوب اللبنانى وغيره وما يرتبط بذلك من تدمير وتخريب لمشروعات البنية الأساسية . ويعتبر قطاع التجارة والسياحة من أكبر قطاعات النشاط الاقتصادى مساهمة فى تحقيق الناتج المحلى الاجمالى حيث يساهم بنسبة ٨ر٢٨٪ من هذا الناتج عام ١٩٩٤ ، ويليه فى الأهمية قطاع الخدمات العامة الذى ساهم بنسبة ٢١٪ فى نفس العام .

ويعتبر القطاع الخاص أكبر القطاعات الاقتصادية مساهمة فى تحقيق الدخل القومى كما أنه أكثر القطاعات مساهمة فى الانفاق الاستهلاكى حيث يساهم بنسبة ٣ر٧٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٤ بعكس القطاع العام الذى بلغت نسبة نفقاته الاستهلاكية ٨ر٣٠ ٪ من الاجمالى فى نفس العام. أما الإنفاق الاستثمارى فيمثل ١ر٢٩٪ فى نفس العام .

وهكذا نجد أن سياسة تقويم سعر الصرف والإتجاه إلى تحقيق الإستقرار النقدى فى ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى فى لبنان قد حقق نتائج إيجابية على معدل النمو الاقتصادى وعلى مستوى الأسعار المحلية وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر مما كان له أثر إيجابى على مركز ميزان المدفوعات رغم استمرار ارتفاع العجز التجارى نظراً لإنخفاض تغطية الصادرات للواردات .

ومن المتوقع زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبى خلال السنوات القادمة بعد (مؤتمر أصدقاء لبنان) والذى قدمت فيه الحكومة اللبنانية مشروعات قيمتها ٠ر٥ مليار دولار فى مجالات الطاقة والزراعة والرى والصناعة والصحة والسدود والمياه والأمن والطرق ، والتعليم والثقافة ، والإسكان واللحوم .

وقد بلغ حجم المنح (ما عدا التعاون الفنى) التى حصلت عليها لبنان عام ١٩٩٤ حوالى ٩٦ مليون دولار أمريكى ، وبلغت تدفقات عوائد المحفظة مليون دولار فى نفس العام ، ويتوقع ارتفاع هذه الأرقام عن ذلك خلال السنوات القادمة أيضا .

المبحث الخامس

دور سياسة سعر الصرف فى الإصلاح الاقتصادى في بعض دول المغرب العربى

تمهيد :-

بدأت بعض دول المغرب العربى فى تطبيق برامج للاصلاح الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات من أجل تحرير الاقتصاد القومى وتشجيع القطاع الخاص وتطوير الجهاز المصرفى وتنمية وتطوير سوق رأس المال ، واصلاح السياسات المالية والنقدية لتقليل عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات ، وخفض معدل التضخم ، وتخفيض أعباء المديونية الداخلية والخارجية ، وتحرير الأسعار والأجور وسعر الفائدة وسعر الصرف . وذلك بالإضافة إلى الاتجاه نحو خصخصة المشروعات العامة سواء عن طريق البيع المباشر للقطاع الخاص أو من خلال توسيع قاعدة الملكية بواسطة سوق رأس المال .

وقد حققت بعض تلك الدول نتائج أولية إيجابية نخص بالذكر منها تجارب كل من المغرب وتونس والجزائر . وقد حرصت هذه الدول فى برامجها على أن تكون سياسة سعر الصرف أحد العوامل المساندة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى وذلك بالتنسيق مع سعر الفائدة ، وسوق الأوراق المالية مع جعل العملة الوطنية عملة قابلة للتحويل فى الخارج .

وفى هذا المبحث نتناول بالدراسة تجارب الاصلاح الاقتصادى فى بعض دول المغرب بشكل موجز مع التركيز على دور سعر الصرف فى نجاح تلك التجارب ، وأثره على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمار الأجنبى المباشر ، وعلى الميزان التجارى ، وعلى المديونية الخارجية وعلى معدل التضخم ، وعلى معدل النمو الاقتصادى .. الخ .

أولاً : المغرب :-

بدأت المرحلة الأولى من الاصلاح الاقتصادى فى المغرب عام ١٩٨٩ بهدف تحرير التجارة الخارجية واصلاح النظام الضريبى ، وتشجيع الاستثمار الأجنبى داخل البلاد ، وإعادة هيكلة قطاعات الإنتاج ، وتنشيط سوق رأس المال وتطويرها بما يتفق مع الظروف والتطورات الاقتصادية العالمية الجديدة وزيادة قدرتها على تمويل الشركات المغربية برؤوس الأموال ، والمساهمة فى نجاح برنامج الخصخصة .

وقد نجحت البورصة فى بيع شركة النقل .C. T. M إلى ١١٢٣٨ مساهم ، وبيع الحصة الأولى من رأس مال شركة (سيور للأسمنت) والمخصصة للمواطنين المغاربة وعددهم ١٢٣٤١ مساهم وذلك فى عام ١٩٩٣ . أما فى عام ١٩٩٤ فقد قام ١٥١٥٨ مساهم بشراء شركة سوفاك للقروض الاستهلاكية عن طريق البورصة المغربية أيضا . وفى عام ١٩٩٥ نجحت المغرب فى خصخصة ٤١ مؤسسة ، ٢٣ شركة ، ١٨ فندق وقد بلغت قيمة حصيلة البيع حوالى ٧٫٥ مليار درهم مغربى وبلغت قيمة ضمانات الاستثمار المرتبطة بها إلى حوالى ٢٫٢ مليار درهم مغربى . وقد استطاعت المغرب خصخصة بعض المؤسسات المالية التى كانت مستبعدة من التخصيص وهى البنك المغربى للتجارة الخارجية ، والشركة الوطنية للإستثمار . وقد بلغ عدد المساهمين فى عمليات الخصخصة التى بدأت عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٦ حوالى ١٨٠ ألف مساهم وارتفع حجم التداول من ٥ مليار درهم إلى ٥٠ مليار درهم فى نهاية عام ١٩٩٥ ومن المتوقع أن تقوم الحكومة المغربية بخصخصة البنك الوطنى للإنماء الاقتصادى والبنك الشعبى . والمعروف أن المغرب يتاح فيها البيع للمغاربة وللأجانب على السواء . وقد بلغت نسبة مساهمة الأجانب فى شراء الشركات

العامة حوالى ٣٥ ٪ منها نسبة ضئيلة جداً خاصة بأبناء الدول العربية وبعض المؤسسات العربية مثل بنك التنمية الإسلامى بجدة الذى اشترى ١٤ ٪ من شركة (سيور للأسمنت) ، وكذلك صناديق الاستثمار العربية . ويتوقع أن ترتفع حصيلة الخصخصة إلى ٣٫٥ مليار درهم تعادل ٤٠٠ مليون دولار أمريكى تقريبا. كما أنه من المقرر أن تشمل الخصخصة بعض شركات البترول والحديد وعدد كبير من الفنادق والمؤسسات الانتاجية أو الاقتصادية المختلفة .

وفى مجال سعر الصرف أهتم المغرب بتحريره وربطه بسلة عملات وليس بوحدات حقوق السحب الخاصة ، ويسمح النظام النقدى فى المغرب بتعديل سعر الصرف عن السعر المحدد فى حدود ± ٣ ٪ (هامش التذبذب) . وتطبق المغرب سياسة إدارة سعر الصرف وليس التعويم الحر بحيث تعمل على ضبط تغيرات قيمة العملة فى الحدود الآمنة والتى تتناسب مع ظروف الاصلاح الاقتصادى . وذلك مع اعلان سعر صرف واحد وليس أسعار صرف متعددة ، وتحاول المغرب تكوين احتياطى ملائم من النقد الأجنبى يسمح لها بتحقيق التوازن أو الاستقرار لسعر الصرف ومواجهة احتياجات البلاد من الواردات لمدة ستة شهور .

أثر سعر الصرف على الميزان التجارى المغربى :ـ

حققت المغرب تخفيضاً هاماً فى عجز الميزان التجارى ، وعجز ميزان المدفوعات حيث انخفض عجز ميزان المدفوعات من ١٢ ٪ إلى حوالى ٢ ٪ فقط من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٣ عن العام السابق . وقد بلغت قيمة العجز التجارى نحو ٢٫٨٥ مليار عام ١٩٩٥ تمثل ٧٫٨ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى . وبلغ عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات ما قيمته ٠٫٧٥ مليار دولار عام

١٩٩٤ . أما نتيجة حساب ميزان المدفوعات فقد حققت فائض قدره ٤٨٨ مليون دولار فى نفس العام نتيجة تدفق التحويلات النقدية والرأسمالية إلى المغرب .

سعر الصرف والمديونية الخارجية للمغرب :-

اتجهت قيمة الديون الخارجية فى المغرب إلى الإرتفاع فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى وتثبيت سعر الصرف حتى بلغت ٢٨ مليار دولار فقط عام ١٩٩٥ تمثل ٧٧٫٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى وذلك مقابل ٢٢٫٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ . وتمثل ما نسبة ٦٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نفس العام . ويعنى ذلك أنه ترتب على تحرير سعر الصرف ارتفاع قيمة الديون الخارجية وارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلى الاجمالى فضلا عن زيادة عبئها على حصيلة الصادرات .

سعر الصرف والأسعار المحلية :-

صاحب تحرير وتثبيت سعر الصرف انخفاض معدل التضخم إلى ما يقرب من ٥٪ فى المتوسط سنويا خلال النصف الأول من حقبة التسعينات ، ثم استقر المعدل عند ٥٫ ٪ أيضا عام ١٩٩٦ ، وهو ما يعنى اتجاه الأسعار المحلية إلى الاستقرار بشكل إيجابى على برنامج الاصلاح المالى والنقدى . وقد ساعد على ذلك انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة إلى ٢٫٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال النصف الأول من حقبة التسعينات .

سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر :-

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب عام ١٩٩٤ حوالي ٦٠١ مليون دولار ، وذلك مقابل ٥٢٢ مليون دولار عام ١٩٩٣ ، ١٦٥ مليون دولار فقط عام ١٩٩٠ .

ويعني ما سبق أن تحرير سعر الصرف كان من العوامل المساعدة على جذب رأس المال الأجنبي المباشر للاستثمار في المغرب ، وهو ما انعكس أثره على ميزان المدفوعات كما سبق لنا بيان ذلك .

سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي :-

بلغ معدل النمو الاقتصادي في المغرب حوالي ٣ر٣ ٪ في المتوسط خلال الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٤) . وفي عام ١٩٩٥ ارتفع حجم الناتج الاجمالي إلى حوالي ٦ر٣٦ مليار دولار مقابل ١ر٣١ مليار دولار عام ١٩٩٤ ، أي بنسبة ٦ر١٧٪ ، وهو معدل لا يخفى ارتفاعه بشكل غير عادي .

أما معدل النمو الحقيقي فقد بلغ ٥ر١١٪ عام ١٩٩٤ ثم انخفض إلى معدل ٢ر٩٪ عام ١٩٩٦ .

وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نجد أنه بلغ ١٢٩٧ دولار عام ١٩٩٥ وذلك مقابل ١١٤٠ دولار عام ١٩٩٤ ، أي أنه ارتفع بنسبة ٨ر١٣٪ عام ١٩٩٥ عن عام ١٩٩٤ .

وهكذا نجد أن هناك تحسناً طرأ على معدل النمو الاقتصادي ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لا يمكن اغفاله وذلك نتيجة الاصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف وما ترتب عليه من حفز كل من الاستثمار

الأجنبى والصادرات المغربية المنظورة وغير المنظورة ، فضلا عن دور سوق رأس المال فى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات النشاط الانتاجى .

ثانيا :ـ تونس :ـ

بدأت تونس برنامج التكيف الهيكلى بالتعاون مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٨٦ من أجل الاسراع بعملية التحرير الاقتصادى لقطاعات التجارة والأسعار والاستثمار ، وتحرير واصلاح القطاع المالى والشركات العامة . ولتحقيق ذلك اتجهت تونس إلى السيطرة على التضخم وتخفيض المديونية الخارجية ، وعجز الموازنة العامة ، وعلاج تعثر الشركات العامة واصلاح هياكلها الانتاجية والمالية على السواء . وذلك بالاضافة إلى تحرير التجارة الخارجية ، وزيادة الإنفاق الاجتماعى لمواجهة الآثار السلبية التى تترتب عادة على الاصلاح الاقتصادى وذلك اعتبارا من موازنة عام ١٩٩٤ . واعتبارا من نفس العام اهتمت تونس باعادة تنظيم السوق المالية وتطوير وتنمية البورصة التونسية لكى تلعب دوراً هاماً فى جذب المدخرات وتمويل الاستثمارات وتنشيطها وفى نجاح برنامج الخصخصة . وقد صدر قانون فى عام ١٩٩٥ يتيح للأجانب وغير المقيمين اقتناء الاسهم التونسية سواء المقيدة فى الأسواق المالية أو غير المقيدة ، وقد أدى ذلك إلى زيادة اجمالى حجم التداول بالمليون دينار تونسى حتى بلغت قيمته ٩١٩ مليون دينار تونسى عام ١٩٩٥ مقابل ٩٠ مليون دينار تونسى فقط عام ١٩٩١ . كما ارتفع عدد شركات الاستثمار من ٢٣ شركة إلى ١٠٧ شركة خلال نفس الفترة . وقد ترتب على ذلك ارتفاع نسبة رأس مال السوق إلى اجمالى الناتج المحلى من ٥ر٠ ٪ إلى ٢٠ ٪ خلال نفس الفترة أيضا .

نظام سعر الصرف فى تونس :ـ

اتجهت تونس فى ظل الاصلاح الاقتصادى إلى تحرير سعر الصرف مع

جعل الدينار التونسى عملة قابلة للتحويل فى أسواق العملات الأجنبية ، كما قامت بافتتاح سوق جديد للصرف الأجنبى فى مارس ١٩٩٤ ، وهى السوق الموازية للنقد الأجنبى . وتتبع تونس سياسة التعويم الادارى للعملة اعتبارا من نهاية مارس ١٩٩٦ .

وقد ترتب على ما سبق تحسن سعر صرف الدينار التونسى حتى بلغ ٩٥٠٨ر٠ دينار للدولار الأمريكى فى نهاية عام ١٩٩٥ مقابل ٩٩١٢ر٠ دينار للدولار الأمريكى عام ١٩٩٤ ، وحوالى ٠٤٦٦ر١ دينار للدولار الأمريكى عام ١٩٩٣ . وتوضح احصائيات صندوق النقد الدولى أن سعر الصرف الفعال والحقيقى قد ارتفع إلى ١ر٢ عام ١٩٩٥ مقابل ٥ر٠ فقط عام ١٩٩٤ ، (-) ٢ر١ عام ١٩٩٣ .

سعر الصرف وعجز الميزان التجاري :-

بلغ عجز الميزان التجارى حوالى ٢١٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ مقابل ١٥٧٤ مليون دولار عام ١٩٩٤ وحوالى ٢٠٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٢ ، وهو ما يعكس الأثر السلبى لتخفيض سعر الصرف على الميزان التجارى . وفيما يتعلق بالعجز فى ميزان العمليات الجارية فقد ارتفع من ٩٦٦ مليون دولار عام ١٩٩٢ إلى ٥ر١١٢٥ مليون عام ١٩٩٤ ، وإلى ١ر١١٧٦ مليون دولار عام ١٩٩٥ . ويرجع ذلك جزئيا إلى انخفاض صادرات تونس من زيت الزيتون .

ويعتبر ارتفاع رقم العجز ظاهرة مؤقتة خلال السنوات التى تلى تحرير سعر الصرف مباشرة حيث سرعان ما تتجه قيمة العجز التجارى والعجز الجارى إلى الانخفاض تدريجيا بعد ذلك نتيجة التحسن الذى يطرأ على كل من الصادرات خاصة قطاع السياحة حيث تعتبر تونس دولة سياحية تستقبل سنويا ما لا يقل عن

أربعة ملايين سائح معظمهم من الدول الأوروبية بصفة عامة ومن بريطانيا وفرنسا وألمانيا بصفة خاصة .

سعر الصرف والأسعار المحلية :-

اتجه معدل التضخم فى تونس إلى الانخفاض فى اطار برنامج الإصلاح الاقتصادى حتى بلغ نحو ٥٪ فقط عام ١٩٩٦ مقابل ٦٫٣٪ عام ١٩٩٥ ، ٦٫٧٪ عام ١٩٩٢ ، وهو ما يعنى نجاح البرنامج فى السيطرة على الضغوط التضخمية التى عادة ما تحدث فى أعقاب تحرير سعر العملة الوطنية خاصة فى الدول النامية .

سعر الصرف والمديونية الخارجية :-

بلغ حجم الديون الخارجية لتونس عام ١٩٩٥ حوالى ٨٫٨ مليار دولار مقابل ٨٫٧٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ ، وهو ما يوضح زيادة الديون الخارجية التونسية بنسبة ٠٫٦٪ خلال تلك الفترة ، وأن تحرير سعر الصرف قد صاحبه ارتفاع فى قيمة المديونية الخارجية .

ويجدر الاشارة إلى أن أعباء خدمة الدين انخفضت كذلك من ٢٠٫٦٪ عام ١٩٩٣ إلى حوالى ١٨٫٧٪ عام ١٩٩٥ (ويقصد بهذا المؤشر نسبة الاقساط والفوائد إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية معاً) .

سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادى :-

ارتفع معدل النمو الاقتصادى فى تونس من ٢٫١٪ عام ١٩٩٣ إلى ٤٫٧٪ عام ١٩٩٤ ، ثم إلى ٥٫٧ ٪ عام ١٩٩٦ وذلك مقابل ٣٫٨٪ فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٢).

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى حوالى ١٧٣١ دولار عام ١٩٩٥ مقابل ١٧٢٠ دولار عام ١٩٩٣ .

أما معدل البطالة فقد بلغ حوالى ١٥,٠٪ عام ١٩٩٥ مقابل ١٥,٨٪ من اجمالى القوى العاملة عام ١٩٩٤ .

وهكذا نجد أن الاتجاه إلى تحرير سعر الصرف في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى كان له أثراً إيجابياً على معدل النمو الاقتصادى وانخفاض معدل البطالة ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى .

سعر الصرف والاحتياطيات الدولية :-

ارتفعت الاحتياطات الدولية (بدون الذهب) إلى ١,٦ مليار دولار عام ١٩٩٥ مقابل ١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ وحوالى ٠,٨٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ .

ويعنى ما سبق أن سياسة سعر الصرف كان لها أثراً إيجابيا على قيمة الاحتياطيات الدولية لتونس حيث أن تونس لديها احتياطيات كافية لواردات لمدة ٢,٨ شهر عام ١٩٩٥ مقابل ١,٩ شهر فقط عام ١٩٩٣ .

سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر :-

تراجعت نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الناتج المحلى الاجمالى من ٣,٤٪ عام ١٩٩٣ إلى ١,٥٪ فقط عام ١٩٩٥ . وقد بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى تونس عام ١٩٩٤ حوالى مليون دولار ثم ارتفعت إلى حوالى ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ وفقاً لإحصائيات الاونكتاد المنشورة فى تقرير الاستثمار العالمى عام ١٩٩٦ والذى يوضح كذلك أن رصيد تدفقات

الاستثمار المباشر الأجنبى فى تونس بلغ ٣٨٨٨ مليون دولار عام ١٩٩٥ .

وقد أكدت بعثة صندوق النقد الدولى إلى تونس لمراجعة برنامج الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٩٦ أهمية استمرار السلطات النقدية فى مراجعة قيمة سعر العملة التونسية من فترة إلى أخرى رغم ارتياحها للنتائج الإيجابية التى تحققت فى هذا الخصوص والتى تمثلت فى تحقيق الثبات النسبى لسعر الدينار التونسى مقابل العملات الأجنبية خلال سنوات الاصلاح الاقتصادى .

ثالثا :ـ الجزائر :ـ

بدأت الجزائر فى تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى متأخرة نسبيا عن معظم الدول العربية والدول الشرق أوسطية بالتعاون مع صندوق النقد الدولى .

وقامت الجزائر بتحرير التجارة الخارجية وتشجيع القطاع الخاص للعمل فى مختلف مجالات الانتاج والتوزيع والتسويق دون التركيز فقط على الأنشطة التجارية التى تحقق أرباحاً مرتفعة وسريعة وتعتمد على الاستيراد واعادة البيع فى السوق المحلى .

وقد اتجهت الجزائر عام ١٩٩٥ إلى تطبيق برنامج للخصخصة فى قطاعات التجارة والسياحة بحيث يكون البيع إلى القطاع الخاص من حصة الملكية العامة فى حدود ٤٪ فقط من اسهم المؤسسات العامة غير الاستراتيجية سواء للقطاع الخاص الجزائرى أو الأجنبى .

وقد حرصت الجزائر على إصلاح المؤسسات العامة قبل البدء فى الخصخصة حيث خصصت الحكومة فى الموازنة العامة للدولة حوالى ١٢٢ مليار دينار جزائرى لاصلاح وانعاش تلك المؤسسات وذلك فى عام ١٩٩٥ . ويتوقع

أن تقوم الجزائر بخصخصة أكثر من ٢٥٠ شركة حكومية عام ١٩٩٧ بعد صدور قانون لتنظيم عملية الخصخصة يقضى بالغاء التعليمات التى كانت تلزم الملاك الجدد بالابقاء على العمالة الحالية فى وظائفهم وعدم تغيير أنشطة الشركة المباعة لمدة خمس سنوات وذلك بالإضافة إلى منح حوافز مثل الاعفاءات الضريبية والقروض الميسرة للمستثمرين الذين يرفعون كفاءة الشركة .

ومن المتوقع أن تبدء الحكومة الجزائرية فى خصخصة بنك التنمية المحلية المملوكة للدولة بحيث تطرح أسهمه للبيع للمواطنين الجزائريين وللأجانب خاصة وأن هذا البنك تسيطر على أنشطة الشركات الخاصة بصفة أساسية .

ولنجاح عملية الاصلاح الاقتصادى تتجه الجزائر إلى افتتاح بورصة للأوراق المالية تسجل فيها أسهم بعض الشركات ، وافتتاح سوق ثانوية لأذون الخزانة تتعامل فيها شركات التأمين والبنوك والمؤسسات المالية قبل السماح للسماسرة بتسجيل أسمائهم فيها .

وتطبق الجزائر سياسة سعر الصرف المرن حيث تقوم بتعويم سعر العملة إداريا وذلك من خلال الاحتياطيات المتوفرة لدى البنك المركزى الجزائرى من العملات الحرة مما يساعدها على تحقيق الاستقرار لسعر الصرف أمام العملات الأجنبية . وقد بلغ سعر صرف العملة الجزائرية ٨٦ر٤٦ درهم للدولار الأمريكى عام ١٩٩٥ . وبلغ معدل تغير سعر الصرف الحقيقى الفعال حوالى ٦ر١٤٪ خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) وفقا لتقارير صندوق النقد الدولى .

سعر الصرف والميزان التجارى :-

تشير احصائيات عام ١٩٩٥ بشأن الصادرات والواردات الجزائرية إلى تعادل القيمة لكل منهما حيث بلغت عشرة مليارات دولار لكل من الصادرات

والواردات الأمر الذى يعني عدم وجود عجز أو فائض في هذا الميزان .

أما ميزان العمليات الجارية فقد سجل عجزاً نسبته ٦ر٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٥ مقابل ٦ر١٪ عام ١٩٩٣ ، ٣ر٤٪ عام ١٩٩٤ وذلك لزيادة حجم الواردات غير المنظورة دون حدوث زيادة مناظرة فى الصادرات غير المنظورة بالاضافة إلى حركة رؤوس الأموال الخارجية من الجزائر بشكل يفوق معدل التحويلات الداخلة إليها في ذلك العام .

سعر الصرف والمديونية الخارجية :-

بلغ حجم المديونية الخارجية للجزائر عام ١٩٩٥ حوالى ٢٨٫٨٥٠ مليار دولار . فبلغت نسبة خدمة الديون الخارجية ٤٤٪ من حصيلة الصادرات فى نفس العام . وقد حدث تحسن فى هذه النسبة عام ١٩٩٦ حيث انخفضت إلى ٣١٪ فقط ويتوقع أن تتراوح هذه النسبة بين ٣٠٪ ـ ٣٥٪ حتى سنة ٢٠٠٠ . ومن المنتظر أن ترتفع قيمة الصادرات عام ١٩٩٧ إلى حوالى ١٣ مليار دولار وبذلك تصل نسبة خدمة الدين إلى ٣٥٪ من الصادرات . وذلك مقابل ٩٠٪ عام ١٩٩٣ .

وقد بلغت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلى الاجمالى حوالى ٤ر٧٦٪ عام ١٩٩٥ ، وهى نسبة لا يخفى ارتفاعها .

سعر الصرف ومستوى الأسعار المحلية :-

بلغ معدل التضخم فى الجزائر حوالى ٣٠٪ عام ١٩٩٥ مقابل ٠ر٩٪ فقط فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) . وهو ما يعنى أن برنامج الاصلاح الاقتصادى الجزائرى قد ساهم فى حدوث ضغوط تضخمية أكثر

ارتفاعاً عن ذى قبل بسبب عدم حدوث زيادة ملموسة فى الانتاج المحلى بينما ارتفعت القوة الشرائية مما أدى إلى زيادة الطلب العام وارتفاع الأسعار وذلك على الرغم من أن هناك بعض القيود الحكومية على الأسعار المحلية كما تشير دراسات صندوق النقد الدولى خلال عام ١٩٩٦ .

سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر :-

وتوضح دراسات صندوق النقد والبنك الدوليين أنه لا تزال هناك بعض القيود على الاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية فى الجزائر حتى عام ١٩٩٦ نظراً لاستمرار سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادى هناك بصفة عامة .

وتوضح احصائيات الأمم المتحدة أن تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الجزائر لم تتعد قيمتها تسعة ملايين دولار عام ١٩٩٤ مقابل ٤ مليون دولار فى المتوسط فقط خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨) . وذلك فى الوقت الذى بلغت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من الجزائر إلى الخارج ٣٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ مقابل ٨ مليون دولار فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨) وهو ما يعنى أن التدفق النهائى سالب وقدره حوالى ٢٣ مليون دولار عام ١٩٩٤ .

وتشير تقديرات الأونكتاد إلى توقع انخفاض قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الجزائر عام ١٩٩٥ بحيث تصل إلى خمسة ملايين دولار فقط ، وأن التدفقات التراكمية تصل إلى ١٫٤ مليار دولار فى نفس العام مقابل ١٫٣٧ مليار دولار عام ١٩٩٤ . أى بزيادة طفيفة نسبتها ٠٫٠٠٤٪ فقط .

وترجع بعض التقارير الوضع السابق إلى مناخ الاستثمار غير المواتى فى ظل

عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية فى الجزائر سواء للمستثمر المحلى أو الأجنبى على السواء .

سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادى :-

تشير احصائيات صندوق النقد الدولى عن عام ١٩٩٦ إلى أن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى الجزائر قد بلغ ٤ر٢٪ فى ذلك العام مقابل (-) ٩ر٠٪ عام ١٩٩٤ .

وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى نجد أنه بلغ نحو ١٦٥٠ دولار عام ١٩٩٤ ثم انخفض فى عام ١٩٩٥ حيث بلغ ٠٣ر١٤٠١ دولار . ويرجع ذلك إلى برنامج الاصلاح الاقتصادى المطبق فى الجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، حيث أن معدل زيادة الناتج المحلى الاجمالى لم يرتفع كثيراً عن معدل النمو السكانى الذى بلغ نحو ٣ر٠٪ فى ذلك العام .

كما أن معدل البطالة لا يزال مرتفعاً فى الجزائر حيث بلغ نحو ٨ر٢٣٪ عام ١٩٩٢ مقابل ١٧٪ عام ١٩٨٩ .

وهكذا نجد أن تحرير سعر الصرف فى الجزائر قد ترتب عليه نتائج إيجابية فيما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادى الحقيقى بصفة عامة ، والمديونية الخارجية بينما لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر (نتيجة الظروف الأمنية الداخلية) ، أو مستوى الأسعار المحلية ، ومعدل البطالة والتى ارتفعت مؤشراتها بشكل كبير وملحوظ بعد عام ١٩٩٤ .

المبحث السادس

دور سياسة سعر الصرف فى الاصلاح الاقتصادى فى بعض دول الخليج العربى

تمهيد :-

واجهت دول الخليج العربى صعوبات اقتصادية كبيرة عقب حرب الخليج الثانية وما ارتبط بها من ارتفاع تكاليف الحرب والتعمير مما أدى إلى اختلال التوازن فى الموازنات العامة لهذه الدول وارتفعت نسبة العجز فى الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الاجمالى لدول مجلس التعاون الاقتصادى الست خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٤) إلى أكثر من ٦٠ ٪ فى المتوسط سنويا .

وقد حدث اختلال آخر فى التوازن الخارجى للحسابات الجارية حيث سجلت عدة دول خليجية عجز فى الحسابات الجارية بلغت نسبته إلى الناتج المحلى الاجمالى حوالى ٧ ٪ خلال نفس الفترة .

وترتب على الأوضاع السابقة المديونية الداخلية والخارجية لتغطية العجز فى كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات بدلاً من استمرار الاعتماد على ايرادات النفط المتقلبة وحدها فى تمويل الاتفاق العام المتزايد سنويا .

وقد دفعت الأوضاع السابقة معظم دول الخليج العربى إلى تطبيق برامج للاصلاح الاقتصادى خلال السنوات القليلة الماضية حيث اتجهت إلى تخفيض معدل نمو الانفاق الحكومى سنويا ، وزيادة الايرادات غير النفطية وفرض رسوم استهلاك على الخدمات العامة ، وتخفيض الدعم المباشر وغير المباشر للكثير من السلع والخدمات التى يقدمها القطاع العام الخليجى ، وتطبيق الخصخصة ،

وتطوير سوق المال .. الخ .

ورغبة فى نجاح جهود الاصلاح الاقتصادى فقد اتجهت دول الخليج إلى تحقيق الاستقرار النقدى بصفة عامة ، واستقرار أسعار صرف العملات الأجنبية بصفة خاصة ، مع تخفيض معدل التضخم إلى أقل من ٢٪ خلال السنوات القليلة الماضية مما كان له آثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادى ، وعلى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى .

وفى هذا البحث نتناول دراسة النظام المطبق فى دول الخليج العربى لسعر الصرف وعلاقته بسياسات البنوك المركزية وأسعار الفائدة وكيفية المحافظة على استقرارها ، ثم نوضح بعد ذلك الآثار الاقتصادية المختلفة لسعر الصرف على الاقتصاد الخليجى فى مجالات الأسعار المحلية ، والمديونية الخارجية والداخلية ، والاستثمار الأجنبى المباشر ، والتحويلات النقدية إلى الخارج ، ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى .

نظام سعر الصرف فى دول الخليج العربى :-

حرصت دول الخليج العربى الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى على تحقيق الاستقرار لسعر الصرف فى إطار التوازن النقدى حيث تعتمد معظم هذه الدول أسلوب سعر الصرف المربوط بعملة واحدة وهى الدولار الأمريكى (البحرين - قطر - المملكة العربية السعودية - الإمارات العربية المتحدة) . ويتم تحديد سعر الصرف على أساس علاقة ثابتة مع وحدات حقوق السحب الخاصة فى حدود تذبذب أو هامش قدره ٧,٢٥٪ (بالزيادة والنقصان) . ونظراً للارتباط الوثيق بين هذه العملات والدولار الأمريكى فإن هذه الحدود عادة لا تكون واضحة .

أما الدينار الكويتى فيتم تحديد قيمته بالنظر إلى علاقته بمتوسط عدة عملات قوية (سلة عملات وليس وحدات حقوق السحب الخاصة) . بينما يرتبط الريال العمانى بسعر الدولار الأمريكى . وقد بلغت أسعار صرف العملات الخليجية مقابل الدولار الأمريكى عام ١٩٩٥ المعدلات التالية :ـ

١ ـ الريال السعودى ٣٫٧٤٥ للدولار .

٢ ـ الريال العمانى ٠٫٣٨٥ للدولار .

٣ ـ الريال القطرى ٣٫٦٤ للدولار .

٤ ـ الدينار الكويتى ٠٫٢٩٦ للدولار .

٥ ـ الريال البحرينى ٠٫٣٧٧ للدولار .

٦ ـ درهم الإمارات ٣٫٦٧١ للدولار .

وبالنظر إلى المعدلات السابقة نجد أن أقوى العملات الخليجية مقابل الدولار الأمريكى هى الدينار الكويتى ، والريال البحرينى ، والريال العمانى . بينما نجد أن أقل المعدلات بالنسبة للدولار الأمريكى هو معدل صرف الريال السعودى ثم الدرهم الإماراتى ، ثم الريال القطرى . ولعل ذلك يرتبط إلى حد ما بالانفاق العام الكبير وعجز الموازنة العامة والعجز الجارى فى موازين المعاملات الخارجية .

ويعتبر سعر الصرف فى دول الخليج العربى مرآة ينعكس عليها موقف ميزان الحساب الجارى خاصة ميزان الخدمات ، وميزان التحويلات حيث يقدر حجم تحويلات الوافدين المقيمين فى دول الخليج بنحو ٢٠ مليار دولار كل عام دون وجود قنوات استثمار مناسبة للوافدين المقيمين فى هذه الدول مما يؤدى إلى أن كل تغير فى حجم التحويلات يتبعه تغير مناظر فى سعر الصرف ، ولعل ذلك ما

دفع معظم دول الخليج إلى التخطيط لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة ضمن اجراءات الإصلاح الاقتصادى .

أثر سعر الصرف على الميزان التجارى الخليجى :-

حققت معظم دول الخليج العربى عجز فى موازين تجارتها الخارجية نتيجة عدم قدرة هذه الدول على الحد من الواردات أو زيادة الصادرات رغم تخفيض سعر الصرف بفعل قوى السوق الحرة . وقد بلغ متوسط نسبة عجز الميزان التجارى إلى الناتج المحلى الإجمالى حوالى ٧ ٪ خلال السنوات الخمس (١٩٩٠ _ ١٩٩٤) .

وقد بلغت هذه النسبة أقصاها عام ١٩٩٤ فى سلطنة عمان حيث بلغت ٢٩,١ ٪ ، وبلغت أدناها فى دولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت ١٠,٦ ٪ فقط فى نفس العام (وفقاً لبيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٥) .

سعر الصرف والأسعار المحلية :-

تراوحت معدلات التضخم فى دول الخليج العربى عام ١٩٩٥ بين ٣,٦٪ فى الامارات العربية ، ٥,٠ ٪ فى المملكة العربية السعودية . وتعتبر هذه المعدلات منخفضة إلى حد كبير ، وهو ما يعكس نجاح سياسات الاصلاح الاقتصادى فى تخفيض معدل التضخم فى دول الخليج العربى . وبصفة عامة تراجع معدل التضخم فى دول الخليج خلال السنوات (١٩٩٠ _ ١٩٩٤) إلى ما يقرب من ٢ ٪ فقط فى المتوسط ، وهو ما يعنى أن اصلاح النظام النقدى وتحرير سعر الصرف ، وانخفاض عجز الموازنة العامة كان له أثر إيجابى على قيمة العملة الوطنية ، كما أن استقرار قيمة العملة ساهم فى تحقيق التخفيض الذى حدث فى معدل التضخم فى تلك الدول .

سعر الصرف والمديونية العامة :-

تعتبر المديونية الخارجية لدول الخليج متدنية إلى حد ما إذا ما قورنت بمديونيات الدول النامية أو بمديونيات الدول العربية غير المصدرة للنفط . إذ يبلغ حجم هذه المديونية حوالى ١٦٩ مليون دولار فى سلطنة عمان عام ١٩٩٥ تمثل ٤٥ر١ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى نفس العام . وبلغت المديونية الخارجية ٥٦ مليار دولار فى دولة البحرين بينما تراوحت معدلات الدين العام الداخلى بين ٧٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى المملكة العربية السعودية ، ١٣٪ فى الامارات العربية المتحدة عام ١٩٩٥ .

سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر :-

رغم انخفاض قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى دول الخليج العربى ، إلا أنها تتجه إلى الزيادة منذ عام ١٩٩٠ .

وتتراوح قيمة هذه التدفقات عام ١٩٩٥ بين ٦ مليون دولار فقط فى البحرين ، ٨٩٠ مليون دولار فى المملكة العربية السعودية . وذلك مقابل (-) ٧ مليون دولار ، ١٦٠ مليون دولار على التوالى عام ١٩٩١ . ويقدر حجم تحويلات العمال الوافدين إلى الخارج بحوالى ٢٠ مليار دولار سنوياً ، كما سبق القول .

سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادى :-

تراوحت قيمة الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٥ بين ٤٩٠٠ مليون دولار فى البحرين ، ر١٠٨ مليار دولار فى المملكة العربية السعودية . ويتراوح معدل النمو الاقتصادى السنوى بين ٣ر٠ ٪ فى الامارات العربية المتحدة ، ٧ر٧٪ فى سلطنة عمان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٢) .

ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بين ٨٫٦ آلاف دولار فى دولة البحرين ، ١٨٫٢ ألف دولار فى دولة الامارات العربية ، وذلك فى عام ١٩٩٥ .

وهكذا نجد أن برنامج الاصلاح الاقتصادى ، وما ارتبط به من تحقيق الاستقرار النقدى واستقرار سعر الصرف لمعظم العملات الخليجية قد صاحبه تحسن فى معدل التضخم ، والمديونية الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بينما لم نجد مثل ذلك فيما يتعلق بالميزان التجارى لمعظم دول الخليج . ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعباء الواردات نتيجة لضعف مرونة الطلب الخليجى عليها بحيث لم تستطع سياسة سعر الصرف المطبقة فى هذه الدول الحد من الواردات أو فى زيادة حصيلة الصادرات وذلك فى الوقت الذى لا تزال هناك تدفقات عربية من الفوائض المالية أو النقدية إلى الخارج حيث توضح بعض الدراسات أن معظم أموال أقطار مجلس التعاون الخليجى موظفة فى ودائع مصرفية قصيرة الأجل (٤٨ ٪) وسندات حكومية وشركات وكمبيالات وأدوات (٣٤ ٪) ، وقروض للدول النامية (١٢ ٪) ، وقروض لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى (٠٦ر٠ ٪) وأن الطبيعة العامة لهذه التوظيفات هى التأكيد على السيولة والأمان.

ولا يخفى ما يحدث من تغير فى قيمة هذه الأموال المستثمرة فى الخارج نتيجة تغير قيمة الدولار الأمريكى مثلما حدث عام ١٩٧٤ عندما انخفضت القوة الشرائية للأموال البترولية الخليجية بنسبة ٢٥ ٪ نتيجة انخفاض قيمة الدولار وزيادة أعباء التضخم خاصة وأن هيكل أسعار الفائدة لا يستطيع تغطية المعدلات التضخمية مما يقلل من القيمة الحقيقية للأموال الموظفة فى الخارج .

الفصل الخامس

التغيرات العالمية فى أسعار الصرف
واثرها على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة
(الحالة المصرية)

مقدمة :

يشهد الاقتصاد العالمى منذ بداية الثمانينات وتغيرات متلاحقة فى العديد من المتغيرات ، الاقتصادية المختلفة . مثال ذلك تغيرات أسعار الفائدة ، والتضخم العالمى، والمديونية الخارجية ، ومعدلات التشغيل فى الدول الصناعية ، والدخل القومى ، والصادرات العالمية ، والواردات العالمية ، ومعدلات الأجور الصناعية وبعض الدول النامية ، وحركة رؤوس الأموال الدولية وأسعار المواد الأولية ، وشروط التجارة الدولية وأسعار الصرف ... الخ .

وتعتبر التغيرات العالمية فى أسعار الصرف ذات تأثير قوى على العديد من المتغيرات الاقتصادية فى الدول النامية بصفة خاصة ، حيث نجحت الدول المتقدمة صناعياً إلى حد كبير فى تحقيق إدماج الإقتصاديات النامية فى التقسيم الدولى الجديد للعمل منذ أوائل السبعينات ـ وذلك بواسطة الشركات الدولية النشاط ورأس المال الأجنبى ، والفوائض البترولية وتدويل سوق العمل . وتتضح مظاهر هذا الاندماج باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية والدين العام الخارجى وأعباءه وتحليل بنود ميزان المدفوعات المنظورة وغير المنظورة [١] .

ويكون تأثر الدول النامية بتغيرات أسعار الصرف كبيراً إذا ما كانت هذه الدول تتبع سياسة تعويم أسعار صرف عملاتها . ولذلك نجد أن الاقتصادى (آرثر لويس) ينصح الدول النامية بعدم اللجوء إلى هذه السياسة نظراً لاعتمادها على

الدول الصناعية المتقدمة فى تجارتها الخارجية ، وعلى مراكز المال العالمية للحصول على احتياجاتها من السيولة اللازمة [٢] . بيد أن بعض الاقتصاديين يرون أن اتباع سعر صرف مرن يؤدى فى حالة حدوث أزمة عالمية إلى أن تصبح كافة التحويلات الصافية لرؤوس الأموال تحويلات حقيقية نظراً لأن صافى المبيعات الدولية من الأصول الرأسمالية يؤثر على سعر الصرف بدرجة يترتب عليها حدوث فائض أو عجز جارى مما يؤدى إلى تقليل تدفقات تلك الأصول . وذلك خلافاً لما يكون عليه الحال عند إتباع سياسة سعر الصرف الثابت حيث يتم تمويل المطلوبات الرأسمالية بالسحب من الاحتياطيات . ومع ذلك فإن نجاح سعر الصرف المرن تتطلب دقة التوقعات ووجود بعض الضوابط للمضاربة فى حالة إتباع سياسة لمكافحة الآثار التى يمكن أن تترتب على الأزمة العالمية . ويعنى ذلك إمكانية تحقيق مزايا سعر الصرف الثابت أيضاً فى حالة إتباع سياسة سعر الصرف المرن [٣] .

ويدافع أصحاب الرأى السابق عن سعر الصرف المرن بأنه يمكن أن يؤدى فى حالة الأزمات طويلة الأمد والعنيفة إلى تجنب أية أضرار تلحق بالإنتاج والاستهلاك والتى يكون سببها استمرار المحافظة لفترة طويلة على سعر صرف إسمى دون تغيير، فضلا عن تحقيق قدر من المرونة للأجور والأسعار الحقيقية داخل البلاد وخارجها [٤] .

ويشير الاقتصادى المعروف (كندلبرجر) إلى تجاهل الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية لمصالح الدول الأخرى خاصة حلفائها فى أوربا رغم تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية والتأثير المتبادل بين عجز الموازنة وسعر الصرف ، وميزان المدفوعات ، والتركيز فقط على علاقة هذه المؤثرات بسعر

الفائدة ، ومعدل النمو الصناعى والثروة القومية داخل الاقتصاد القومى ، مثال ذلك ما حدث بعد عام ١٩٧١ وما تلاها من إتباع سياسة النقود الرخيصة التى أدت إلى إغراق العالم بالدولارات فى الوقت الذى اتبع فيه البنك المركزى الألمانى سياسة تقييد نقدى . كما يشير (كندلبرجر) إلى أن حكومة ريجان رغم تشجيعها سياسة حرية التجارة الدولية فإنها تفعل ذلك لمصالح ذاتية بصرف النظر عن الاعتبارات الدولية مما يؤدى إلى تفاقم الأزمات العالمية .

ويضيف (كندلبرجر) أن الاجتماع السنوى لقمة الدول الصناعية السبع ما هو إلا لعبة ظل (Shadow Play) ، وفرصة لالتقاط الصور التذكارية دون الوصول إلى تنسيق بين أسواق النقد والسياسات الاقتصادية الكلية (٥) .

ولعل تلك الملاحظات هى التى دفعت البعض إلى المطالبة بوضع قواعد دولية تحقق تفادى الأزمات الاقتصادية نظراً لأن غياب مثل هذه القواعد يترتب عليه اتجاه كل دولة إلى إتباع السياسات التى تحقق مصالحها على حساب مصالح الدول الأخرى (begger the neighbor) الأمر الذى يترتب عليه فقدان الرفاهية الاقتصادية لكافة الدول . ويدلل على ذلك بما يحدث فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) حيث تحاول كل دولة مكافحة التضخم عن طريق رفع قيمة عملتها تجاه بقية العملات بهدف تصدير التضخم إلى الدول الأخرى المكونة للمنظمة فتكون النتيجة النهائية خليط من السياسات بعضها سياسات نقدية مقيدة والبعض الآخر سياسات مالية توسعية (٦) .

وفيما يتعلق بالدول النامية وتأثرها بالأزمات العالمية أوضحت إحدى الدراسات التى قدمت إلى الملتقى الثامن والتسعين لجمعية الاقتصاد الأمريكية أن الدول النامية غير المنتجة والمصدرة للبترول قد تأثرت أسعار صرف عملاتها الحقيقية

بدرجات متفاوتة خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) حيث انخفضت أسعار الصرف الحقيقية فى مجموعة الدول الآسيوية بينما اتجهت أسعار الصرف الحقيقية للدول الأفريقية إلى الارتفاع رغم أنها كانت أكثر تأثراً بالتغيرات العالمية فى أسعار السلع والتى ينعكس أثرها تلقائيا على شروط التبادل الدولى لهذه الدول . أما فى الدول النامية الغربية فقد ارتفعت الأسعار الحقيقية لعملات بعض الدول فى حين انخفضت أسعار البعض الآخر خاصة فى دول أمريكا اللاتينية. وبصفة عامة فقد بلغ متوسط الارتفاع فى الأسعار الحقيقية للصرف للدول النامية غير البترولية نحو ٥٪ عام ١٩٨١ واستمر كذلك تقريباً حتى عام ١٩٨٤[٧]. وربما يرجع السبب فى تباين الآثار التى حدثت فى أسعار الصرف الحقيقية لتلك الدول إلى أن نظام النقد الدولى ذاته قد اعتوره الاضطراب لدرجة أن البعض يرى أن الفترة منذ ١٩٧٣ حتى الآن حق أن يطلق عليها فترة (اللانظام للنقد الدولى) فضلا عن كونها فترة انخفض فيها الاستقرار الاقتصادى العالمى بالمقارنة لما كان عليه الحال منذ ما يزيد على عشرين عاماً مضت[٨] .

وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات العالمية فى أسعار الصرف تعتبر من التغيرات التى تؤثر على المنافسة الدولية مثلها فى ذلك مثل تغيرات الرسوم الجمركية ، وإعانات التصدير ، والقيود الكمية على الواردات ، وكافة أشكال الحماية ، التسهيلات الإئتمانية للصادرات ، وأساليب تحسين نوعية السلع المنتجة للتصدير ... الخ . وذلك بالإضافة إلى تأثيرها على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المختلفة ، وكل من التوازن الداخلى والخارجى على السواء[٩] .

وتتميز الدول النامية بوجود علاقة وثيقة وتلقائية بين الموازنة العامة والقطاع الأجنبى تتمثل فى ارتفاع نسبة الحصيلة الضريبية من الواردات إلى إجمالى الحصيلة ، وارتفاع عبء ضرائب المبيعات على السلع المستوردة ، وارتفاع

نصيب القطاع العام من المنح أو القروض الأجنبية الممنوحة للدولة ، وارتفاع نسبة الدين العام الأجنبى الذى تحصل عليه الأجهزة الحكومية أو القطاع العام . وذلك بالإضافة إلى محاولات كثير من الدول النامية عزل الأسعار المحلية لبعض السلع عن تغيرات الأسعار العالمية . وبذلك نجد أن ما يزيد على ٥٠ ٪ من حصيلة الضرائب فى الدول النامية يتحقق من القطاع الأجنبى[١٠] . بل أن كثير من الدول النامية تحرص على أن تكون ملكية قطاعات التصدير للحكومة أو القطاع العام وهو ما يعنى أن تغيرات أسعار تصدير سلعها وخدماتها يؤثر بصورة مباشرة على الإيرادات العامة بالموازنة العامة .

ويلاحظ أن جانب الإنفاق العام بالموازنة العامة يتأثر هو الآخر فى ضوء درجة تأثير جانب الإيرادات العامة بالموازنة نتيجة المؤثرات الخارجية من ناحية . كما تتأثر بعض بنود الإتفاق العام التى يترتب عليها خروج مدفوعات بالنقد الأجنبى من الموازنة العامة مثل السلع الأساسية المستوردة بمعرفة الحكومة والتى تحصل على دعم لتغطية الفرق بين تكلفة استيرادها وسعر بيعها محلياً . وذلك بالإضافة إلى مدفوعات خدمة الدين العام الأجنبى والإنفاق على استيرادها مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة لمصانع القطاع العام والنفقات الاستثمارية للمشروعات العامة .

ولما كانت الصلة وثيقة بين التغيرات العالمية لأسعار الصرف ونفقات وايرادات القطاع الأجنبى ، فلا بد أن نتوقع وجود علاقة قوية بين تلك الأسعار ، وعجز الموازنة العامة الذى يتمثل فى الفرق بين الإيرادات الكلية والنفقات الكلية بالموازنة العامة والذى بدوره يتأثر بالتغيرات العالمية فى أسعار الصرف فيما يتعلق بمصادر تمويله الأجنبية . ويبدو ذلك واضحاً فى الدول النامية ذات الاقتصاد المفتوح على العالم الخارجى (Outward Oriented) والتى ترتفع فيها نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومى والتى بلغت نحو ٢٨ ٪ عام ١٩٧٣ مقابل ١٠ ٪ فقط فى الدول النامية التى لا تكيف اقتصادياتها تبعاً للتغيرات الاقتصادية فى العالم

الخارجى (Inward Oriented) والتى عادة ما تحدد أسعار صرف لعملاتها أكثر ارتفاعاً من القيمة الحقيقية لها ، وتعتمد على المديونية الخارجية بصفة دائمة لمواجهة عجز ميزانياتها العامة وموازين المدفوعات (١١) .

وتؤثر التغيرات العالمية فى أسعار الصرف كذلك على المستوى العام للأسعار المحلية تبعاً لمدى انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجى والسياسة المتبعة فى تحديد أسعار الصرف للعملة الوطنية وأثر المضاربة فى أسواق النقد الأجنبى ... الخ ، ومن ثم فإن تكلفة الإنتاج والمستلزمات المحلية الصنع تتأثر أيضاً الأمر الذى يؤثر على اعتمادات الإنفاق العام بالموازنة وعلى أرباح المنتجين وبالتالى على حصيلة الدولة من الضرائب . وبذلك تتأثر النتيجة النهائية للموازنة العامة .

ومع تأثر المستوى العام للأسعار المحلية وتكاليف الإنتاج والدخول تتأثر مستويات الأجور المحلية ومعدلات الأجور المدفوعة للعاملين بالحكومة والقطاع العام وينعكس ذلك فى النهاية على الموازنة العامة أيضاً (١٢) .

ولسنا بحاجة إلى إثبات حقيقة الدور القيادى للدولار الأمريكى فى المعاملات الدولية إلى جانب بعض العملات الأخرى كالأسترلينى والمارك والفرنك والين . ومن ثم فإن أية تغيرات تحدث فى قيمة الدولار الأمريكى عالمياً تؤثر على قيمة بقية العملات وعلى معدلات النمو الاقتصادى وأسعار الفائدة والاستثمار والأسعار وميزان المدفوعات والموازنة العامة فى مختلف الدول ذات الإقتصاد المفتوح بدرجة أو بأخرى على العالم الخارجى .

وتعتبر التغيرات التى حدثت فى قيمة الدولار خلال النصف الأول من حقبة الثمانينات ذات طبيعة مختلفة عن التغيرات التى حدثت فى قيمته فى أواخر السبعينات ارتفعت قيمة الدولار بنسب تتراوح بين ٦٠ ٪ ، ٨٠ ٪ خلال الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٥) ، ثم واصلت الارتفاع بنسب أعلى بعد ذلك . ولذلك يرى البعض أن هذه التغيرات تعتبر من مفاجآت حقبة الثمانينات (١٣) .

وبصرف النظر عن أسباب ذلك الارتفاع فى قيمة الدولار فقد أحدث تأثيراً هاماً على عملات بقية الدول ، فضلا عن تأثيره على حركة أو تدفقات رؤوس الأموال العالمية ومعدلات الاستثمار والاسعار العالمية ... الخ ، وهو ما سوف نوضحه بشىء من التفصيل فى الصفحات القادمة .

ولما كانت مصر من الدول النامية التى تمارس قدراً من الإنفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى فقد كان طبيعياً أن تتأثر بالمتغيرات العالمية فى أسعار الصرف وما يترتب عليها من آثار اقتصادية هامة . وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على عجز الموازنة العامة الكلى والصافى .

وفى هذه الدراسة نحاول الوقوف على مدى تأثير مصادر تمويل عجز الموازنة العامة فى مصر بالتغيرات العالمية فى أسعار الصرف ، والتعرف على توقعات هذه التغيرات خلال السنوات القادمة وذلك بهدف التوصل إلى بعض الأساليب التى يمكن بواستطها ضبط العلاقة بين سعر الصرف ومصادر تمويل عجز الموازنة العامة .

ونتناول دراسة هذا الموضوع فى أربعة مباحث كما يلى :-

المبحث الأول : حقيقة التغيرات العالمية فى أسعار الصرف فى الثمانينات .

المبحث الثانى : النظام الحالى لسعر الصرف فى مصر.

المبحث الثالث : التغيرات العالمية فى أسعار الصرف خلال التسعينات وأثرها على قيمة الجنيه المصرى .

المبحث الرابع : تغيرات سعر الصرف وعلاقتها بمصادر تمويل عجز الموازنة العامة فى مصر.

المبحث الأول

التغيرات العالمية فى اسعار الصرف خلال الثمانينات

تمهيد :

شهدت السنوات الخمس الأولى من حقبة الثمانينات تغيرات اقتصادية عالمية تركت آثاراً هامة على الدول المتقدمة والدول النامية على السواء . بيد أن فداحة آثارها على الدول النامية جعلها أقرب ما تكون إلى الصدمات العنيفة التى تؤدى إلى اختلال توزيع الدخل والتوازن الاقتصادى على الصعيد العالمى . وبطبيعة الحال فقد كانت درجة تأثر الدول النامية ذات الاقتصاديات المفتوحة أكبر من الآثار التى لحقت بالدول ذات الاقتصاديات الأقل انفتاحا . ولعل هذا ما دفع البعض إلى القول بأن تقسيم العمل الدولى لم يحدث فقط بين الدول المتقدمة والدول النامية وإنما فى داخل العالم الثالث نفسه أيضاً(١٤) .

ويمكن حصر أهم التغيرات الاقتصادية العالمية خلال الفترة من (٨٠ - ٨٥) فيما يلى :

- تدهور شروط التجارة الدولية بالنسبة للدول النامية .
- بطء معدل النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية .
- ارتفاع أسعار الفائدة بدرجة كبيرة فى أسواق المال العالمية .
- الانخفاض الحاد فى مصادر التمويل الخارجى للدول النامية .
- الارتفاع الكبير فى قيمة الدولار الأمريكى .

- انخفاض أسعار البترول عالمياً .

ورغم وجود نوع من التأثير المتبادل بين كافة تلك التغيرات الاقتصادية العالمية فإن ما يعنينا بحثه فى هذه الدراسة هو الارتفاع الكبير فى قيمة الدولار الأمريكى وأثر ذلك على بقية عملات الدول الصناعية والنامية وما ترتب على ذلك من آثار اقتصادية عالمية .

وفى هذا المبحث نقوم بالتعرف على أهم التغيرات التى حدثت فى أسعار الصرف فى الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية وأسباب هذه التغيرات ، ثم مناقشة ما ترتب عليها من نتائج اقتصادية مختلفة .

أولا - التغيرات العالمية فى أسعار الصرف بالدول الصناعية :

نظراً لأن التغيرات التى حدثت فى أسعار الصرف بالدول الصناعية جاءت كرد فعل للتغيرات التى حدثت فى قيمة الدولار الأمريكى فإننا نتناول فى البداية أبعاد التغيرات التى حدثت فى قيمته خلال الفترة (٨٠- ٨٦) كما يلى :

١ - تغيرات قيمة الدولار الأمريكى :

أشار تقرير صندوق النقد الدولى عن الاقتصاد العالمى الصادر فى أبريل ١٩٨٦ إلى حقيقة مسئولية سعر صرف الدولار عن ظاهرة عدم التأكد التى تواجه الاقتصاديين عند محاولتهم التعرف على التغيرات الاقتصادية العالمية فى المستقبل خاصة بعد توقيع اتفاقية مجموعة الدول الخمس الصناعية فى سبتمبر ١٩٨٥ للربط بين تغيرات عملات الدول الصناعية الكبرى . ولا يخفى أن هذه الاتفاقية جاءت لتؤكد حقيقة الارتباط بين تغيرات قيمة الدولار الأمريكى وقيم عملات الدول الصناعية الكبرى .

وقد سبق أن أشرنا إلى حقيقة الارتفاع الكبير فى قيمة الدولار الأمريكى بالمقارنة بما كانت عليه خلال حقبة السبعينات وأوائل الثمانينات . اذا بلغ معدل ارتفاع قيمة الدولار فى الربع الأول من عام ١٩٨٥ نحو ٤٣ ٪ عن متوسط قيمة الدولار خلال الفترة (٧٤ ـ ٨٣) ، ونحو ٥٧ ٪ عما كانت عليه أقل قيمة له خلال الربع الثالث من عام ١٩٨٠ (١٥) .

وبصفة عامة تشير إحصائيات صندوق النقد الدولى إلى أن السعر الفعال لصرف الدولار قد ارتفع بنسبة ٨ ٪ عام ١٩٨٤ عن عام ١٩٨٣ ، وبنسبة ٥ر٤ ٪ ـ عام ١٩٨٥ عن عام ١٩٨٤ .

ورغم الارتفاع المضطرد فى قيمة الدولار حتى مارس ١٩٨٥ إلا أن الإجراءات المضادة التى اتخذتها كثير من الدول الصناعية لحماية عملاتها وما استتبع ذلك من اللجوء إلى سياسات نقدية ومالية ، قد أدى إلى حدوث اتجاه نزولى فى قيمة الدولار فى ذلك الحين حتى بلغ معدل الانخفاض فى قيمة الدولار خلال الفترة (مارس ١٩٨٥ ـ مارس ١٩٨٦) نحو ٢٥ ٪ . وقد أشارت تقديرات الصندوق إلى أن عام ١٩٨٦ سيشهد فى نهايته انخفاضاً فى قيمة الدولار بنسبة ٢ر١١ ٪ عن ١٩٨٥ (١٦) .

وبطبيعة الحال فقد ساهم فى حدوث هذا الانخفاض اتفاقية (G . 5) التى سوف نتناولها بالتعليق فيما بعد . وذلك بالإضافة إلى العوامل الأخرى المؤثرة فى هذا الشأن والتى سوف نوضحها أيضاً فى الصفحات القادمة . ويجدر الإشارة إلى انخفاض الدولار إلى ٨ر٢ مارك ألمانى فى سبتمبر ١٩٨٥ (قبل توقيع الاتفاقية المذكورة) مقابل ٤ر٣ مارك فى مارس ١٩٨٥ . ثم انخفض إلى ٦ر٢ مارك

ألمانى فى ديسمبر ١٩٨٥ . أما الين اليابانى فقد ارتفعت قيمته بنسبة ١٥ ٪ نتيجة اللجوء إلى الأدوات النقدية المقيدة ، والأدوات المالية التوسعية .

اسباب تغيرات سعر الدولار الأمريكى :

كان الكثير من الاقتصاديين يعكفون على دراسة وتفسير أسباب الارتفاع غير العادى الذى حدث فى سعر الدولار خلال النصف الأول من حقبة الثمانينات وأسباب الإنخفاض الواضح فى سعره منذ مارس ١٩٨٥ . ونوضح فيما يلى أسباب تلك التغيرات :

تفسير الارتفاع الكبير فى قيمة الدولار حتى الربع الأول من عام ١٩٨٥ :

يمكن القول بأن أهم أسباب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكى بشكل غير مسبوق خلال الفترة المذكورة هى :

(أ) ارتفاع أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة إلى معدلات بلغت ٩ر١٥ ٪ عام ١٩٨١ و ٤ر١٠ ٪ عام ١٩٨٤ . و ٠ر٨ ٪ عام ١٩٨٥ .

(ب) عجز الموازنة الأمريكية الذى ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١ ٪ فقط عام ١٩٨٠ إلى ١ر٤ ٪ عام ١٩٨٣ ، وإلى ٥ر٣ ٪ عام ١٩٨٥[(١)].

(جـ) فرض بعض الضوابط على المحفظة المالية والتأثير بذلك على معدلات تدفق رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وذلك بعد مايقرب من عشر سنوات من الحرية المطلقة لتوجيه العملات الأجنبية إلى المجالات المختلفة للاستثمار .

(د) المضاربة وأثرها على أسعار الفائدة على الودائع الدولارية وعلى قيمة الدولار خاصة فى ظل ظروف عدم التأكد ، وتعويم أسعار الصرف ، وعنصر التأخير الزمنى الذى يؤخر عملية ضبط تغيرات ظروف عدم التأكد عقب كل تغيير يحدث فى أسعار الصرف والتغيرات فى العرض والطلب التى تعقب تغيرات الأسعار فى الأجل القصير (١٨) .

(هـ) الانخفاض غير العادى فى الأسعار العالمية للبترول وتأثيره على تحسن شروط التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والذى أمكن استيعابه بواسطة الزيادة الحقيقية فى الدخل القومى . وذلك بعكس الحال إبان أزمة البترول الأولى فى بداية السبعينات والتى صاحبها ضغوط تضخمية محلية وانخفاض قيمة الدولار الأمريكى (١٩) .

اسباب انخفاض قيمة الدولار منذ مارس ١٩٨٥ :

بالرجوع إلى تقرير صندوق النقد الدولى عن الاقتصاد العالمى السابق الإشارة إليه يمكن أن نلخص أهم أسباب الاتجاه النزولى فى قيمة الدولار منذ مارس ١٩٨٥ . فيما يلى (٢٠) .

(أ) اتجاه أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانخفاض التدريجى خاصة أسعار الفائدة قصيرة الأجل . إذ انخفضت أسعار الفائدة بنسبة ١ر٢٣٪ عام ١٩٨٥ عن عام ١٩٨٤ . كما انخفضت أسعار الفائدة قصيرة الأجل بنسبة ٥ر٢٪ عن عام ١٩٨٥ بينما انخفضت أسعار الفائدة طويلة الأجل بنسبة ٧ر١٢٪ خلال نفس الفترة .

(ب) زيادة المعروض النقدى (M 1) التى بدأت فى نوفمبر ١٩٨٤ وبلغت

أقصى معدلاتها فى مارس ١٩٨٥ ، وهو ما أدى إلى إنخفاض أسعار الفائدة وقيمة الدولار .

(جـ) الاتجاه إلى تخفيض عجز الموازنة الأمريكية رغبة فى الوصول إلى موازنة متوازنة وصدور قرار الكونجرس الأمريكى فى أغسطس ١٩٨٥ بتخفيض العجز الفيدرالى إلى ٢١٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ ، وإلى ١٧٥ بليون دولار عام ١٩٨٦ (كان العجز المتوقع لعام ١٩٨٦ قبل التعديلات يبلغ ٢٣٠بليون دولار) .

(د) بطء معدل النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة بمعدلات أكبر من مثيلتها فى الدول الصناعية المتقدمة . اذ بلغ معدل النمو السنوى فى الناتج القومى الحقيقى فى الولايات المتحدة نحو ٢ر٢٪ عام ١٩٨٥ مقابل ٥ر٦٪ عام ١٩٨٤ وكان المتوقع أن يكون المعدل ٩ر٢٪ عام ١٩٨٦ .

(هـ) ضعف المضاربة خلال الشهور السابقة على فبراير ١٩٨٥ ، وتخوف المضاربين من احتمالات التدخل الحكومى فى أسواق النقد ، وتوقع عدم انخفاض قيمة الدولار سوى بمعدل يساوى مع معدل اختلاف سعر الفائدة عالميا [٢١] .

(و) اتفاقية (G.5) : وهى الاتفاقية التى وقعها وزراء مالية الدول الصناعية الخمس الكبرى ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا الغربية ، وفرنسا، والمملكة المتحدة ، واليابان فى شهر سبتمبر ١٩٨٥ . وبموجب هذه الاتفاقية يتم رفع أسعار صرف العملات الخاصة بالدول الصناعية تجاه الدولار واتباع السياسات أو الأساليب التى تحقق هذا الهدف . ومن ثم

لجأت الولايات المتحدة إلى الربط بين السياسة النقدية وسعر الصرف المستهدف للدولار. وقد أمكن خفض قيمة الدولار بنسبة ١٠ ٪ خلال شهرين فقط من توقيع الاتفاقية (٢٢) .

٢ ـ تغيرات أسعار الصرف بالدول الصناعية المتقدمة (٢٣) :

ترتب على الارتفاع المضطرد فى قيمة الدولار خلال النصف الأول من حقبة الثمانينات اتجاه قيم عملات كافة الدول الصناعية المتقدمة إلى الانخفاض . إذ هبطت قيمة الجنيه الاسترلينى بما يزيد على ١٢ ٪ خلال عام ١٩٨٤ . أما الدولار الكندى فقد انخفضت قيمته بنسبة ١٣ ٪ خلال عام ١٩٨٥ . وحدث انخفاض بنسبة ٢٦ ٪ فى قيمة الدولار الاسترلينى وبنسبة ١٥ ٪ فى قيمة دولار نيوزيلندا خلال نفس العام .

وقد انخفضت قيمة المارك الألمانى الحقيقية بنسبة ٤٥ ٪ خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) بينما هبط سعر الفرنك الفرنسى بنسبة ١٤ ٪ عام ١٩٨٤ عن عام ١٩٨٣ . كما انخفضت قيمة الين اليابانى بنسبة ٧ ٪ خلال نفس الفترة .

ومنذ أن بدأت قيمة الدولار الأمريكى فى الانخفاض فى مارس ١٩٨٥ اتجهت أسعار الصرف لعملات الدول الصناعية إلى الارتفاع . إذ ارتفعت قيمة الجنيه الاسترلينى بنسبة ١٦ ٪ خلال الفترة (يناير / يوليو ١٩٨٥) ، كما ارتفعت قيمة الين اليابانى بنسبة ٢٤ ٪ خلال الفترة (مارس ٨٥ ـ مارس ١٩٨٦) وارتفعت قيمة المارك الألمانى بنسبة ١٣ ٪ خلال نفس الفترة .

أسباب ارتفاع أسعار صرف عملات الدول الصناعية :

هناك عدة عوامل كان لها تأثير كبير فى ارتفاع قيمة عملات الدول

الصناعية منذ مارس ١٩٨٥ يمكن حصرها فيما يلى :

(أ) اتفاقية (G,5) السابق الإشارة إليها والتى تهدف إلى رفع أسعار العملات الخاصة بالدول الصناعية ـ عدا الدولار الأمريكى) والبدء فى اتباع سياسات نقدية ومالية تحقق هذا الهدف .

(ب) انخفاض أسعار البترول عالمياً مما كان له أثر فى تحسين شروط التبادل الدولى لهذه الدول الصناعية مثل اليابان وبعض الدول الأوربية بدرجة تفوق الآثار التى حدثت فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تعتبر أقل اعتماداً على استيراد البترول بالنظر إلى ما هو عليه الحال فى الدول الصناعية الأخرى وهو ما أشار إليه تقرير صندوق النقد الدولى عن الاقتصاد العالمى عن عام ١٩٨٦ أيضاً .

(جـ) إتباع بعض الدول الصناعية خاصة اليابان ـ لسياسات نقدية انكماشية وسياسات مالية توسعية وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بين دولة وأخرى مما كان له اثر هام فى ارتفاع أسعار صرف عملات هذه الدول فى الوقت الذى اتجهت فيه قيمة الدولار إلى الانخفاض .

(د) اتجاه أسعار الفائدة قصيرة الأجل فى بعض الدول الصناعية إلى الارتفاع منذ عام ١٩٨٥ . إذ ارتفعت أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة إلى ٢ر١٢ ٪ عام ١٩٨٥ مقابل ٩ر٩ ٪ عام ١٩٨٤ . كما ارتفعت أسعار الفائدة فى اليابان إلى ٧ر٦ ٪ عام ١٩٨٥ ، ٧ ٪ فى يناير ١٩٨٦ مقابل ٣ر٦ ٪ عام ١٩٨٤ . وفى كندا ارتفعت أسعار الفائدة القصيرة الأجل فى يناير ١٩٨٦ إلى ٢ر١٠ ٪ مقابل ٦ر٩ ٪ عام ١٩٨٥ . وارتفعت أسعار الفائدة طويلة

الأجل فى المملكة المتحدة بنسبة ٩ر٠٪ فى يناير ١٩٨٦ ـ عن عام ١٩٨٥ وذلك وفقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولى .

٣ـ نتائج تغيرات اسعار صرف عملات الدول الصناعية :

(أ) نتائج تغيرات اسعار الصرف خلال الفترة (٨٠ ـ فبراير ١٩٨٥) :

ترتب على ارتفاع قيمة الدولار الأمريكى خلال النصف الأول من حقبة الثمانينات نتائج متعددة ويمكن توضيحها فيما يلى :

١ ـ تباطؤ معدل النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها نتيجة الإضرار ـ بالصناعات التى ترتبط بالتصدير إلى الخارج والتى اتجهت صادراتها إلى الإنخفاض فى الوقت الذى اتجهت فيه الواردات الأمريكية إلى التزايد باستمرار الأمر الذى أسفر عن مزيد من العجز الخارجى . كما أدى ارتفاع سعر الدولار إلى انخفاض معدلات أرباح المنتجين نتيجة عدم قدرة المنتجين على زيادة الأسعار وهو ما تمخض فى النهاية عن هبوط معدلات تزايد الاستثمار المحلى . وذلك فى الوقت الذى انخفضت فيه دخول العمال الأمريكيين رغبة من المنتجين فى تفادى أثر هبوط معدلات الأرباح ، وساعد كل ذلك على شيوع حالة من الانخفاض فى معدلات النمو الاقتصادى[٢٤] .

٢ ـ انخفاض معدلات التضخم فى الاقتصاد الأمريكى نتيجة الارتفاع الكبير فى قيمة الدولار ، فى فترة ارتفعت فيها معدلات البطالة واتجهت أسعار البترول المستورد إلى الانخفاض .

٣ - ازدياد تدفق رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية وما يترتب عليه من هبوط معدلات النمو الاقتصادى بالدول الصناعية فى الوقت الذى كانت فيه أسعار الفائدة فى هذه الدول أقل بكثير من مثيلتها فى الولايات المتحدة الأمريكية .

٤ - انخفاض أسعار الذهب حتى بلغت نحو ٣٦٠ دولار للأوقية عام ١٩٨٤ مقابل ٨٧٥ دولار للأوقية عام ١٩٧٩، أى بنسبة ٥٨,٩٪ .

٥ - ارتفاع معدلات التضخم فى أوربا الصناعية . حيث ارتفع مستوى الأسعار فى ألمانيا الغربية مثلا خلال الفترة (٨٠ - ٨٤) بنسبة ٦٪ أو ما يقرب من ثلث الارتفاع الحقيقى فى الأسعار خلال تلك الفترة . وبصفة عامة فقد ارتفع معدل التضخم فى الدول الصناعية عام ١٩٨٠ إلى ٩,٣٪ وبلغ ٤٪ عام ١٩٨٥ (٢٥) .

٦ - تدهور شروط التجارة الخارجية بالنسبة للدول الصناعية خلال الفترة (٨٠ - ٨٥) . إذ تشير إحصائيات صندوق النقد الدولى إلى هبوط شروط التجارة الدولية بالنسبة لألمانيا الغربية بنسبة ٦,٣٪ عام ١٩٨٠ وبنسبة ٦,٧٪ عام ١٩٨١ ، وبنسبة ٢,٢٪ عام ١٩٨٤ كما انخفضت شروط التجارة الخارجية لإيطاليا بنسبة وصلت إلى ١٠,٥٪ عام ١٩٨١ ، ونحو ١,٥٪ عام ١٩٨٤ . وكذلك الحال بالنسبة لبريطانيا التى انخفضت شروط تجارتها الخارجية بنسبة ١,٧٪ عام ١٩٨٢، وبنسبة ١٪ عام ١٩٨٤ . وبالنسبة لكندا هبطت شروط تجارتها الخارجية بنسبة ٤,٢٪ عام ١٩٨٤ وبنسبة ١,٦٪ عام ١٩٨٥ . وبالطبع فقد صاحب ذلك تحسن شروط التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٧,٩٪ عام ١٩٨١ وبنسبة ٦,٨٪ عام ١٩٨٤ .

٧ ـ ازدياد أعباء المديونية الخارجية للدول النامية حيث أوضح تقرير صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد العالمي لعام ١٩٨٦ أن نحو ٤٠ ٪ من زيادة أعباء الديون خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٣) ترجع إلى الارتفاع الحقيقي في قيمة الدولار الأمريكي خاصة وأن ما يقرب من ٨٠ ٪ من ديون هذه الدول يعقد بالدولار الأمريكي (٢٦) .

(ب) نتائج تغيرات أسعار الصرف منذ مارس ١٩٨٥ :

ترتب على انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وارتفاع قيمة عملات الدول الصناعية عدة نتائج يمكن أن نوجزها فيما يلي :

١ ـ اتجهت الدول الصناعية إلى زيادة معدلات التوسع النقدي مما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة كثيراً عن مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى حدوث نوع من الانتعاش في الاقتصاد الأوربي وزيادة معدلات الاستثمار .

٢ ـ اتجهت معدلات التضخم في الدول الصناعية إلى الانخفاض حتى بلغت نحو ٣٫٩ ٪ عام ٨٥ ، ونحو ٣٫٤ ٪ عام ١٩٨٦ مقابل ٩٫٣ ٪ عام ١٩٨٠ .

٣ ـ تحسن شروط التجارة الخارجية للدول الصناعية . إذ ارتفعت هذه الشروط بنسبة ١٫٨ ٪ عام ١٩٨٥ وبنسبة ٦٫٧ ٪ عام ١٩٨٦ . كما تحسن مركز ميزان المدفوعات في العديد من هذه الدول . إذ ارتفع فائض الحساب الجاري لألمانيا الغربية بما يزيد على ٦ بليون دولار عام ١٩٨٥ حيث بلغ الفائض نحو ١٣ بليون دولار (يعادل ٢٫٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) . وقد ارتفع فائض الحساب الجاري لبريطانيا من ١٫١ بليون دولار عام ١٩٨٤ إلى ٣٣٫٨ بليون دولار عام ١٩٨٥ . وفي فرنسا تحول العجز

البالغ نحو ٨ر بليون دولار إلى فائض ضئيل خلال نفس الفترة [٢٧] .

٤ ـ اتجاه قيمة المديونية الخارجية للعديد من الدول التى تحصل على قروض مقومة بالدولار الأمريكى إلى الإنخفاض فى حين اتجهت قيمة بقية الديون الخارجية المقومة بعملات خلاف الدولار إلى الارتفاع . وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولى الصادر عام ١٩٨٦ عن الاقتصاد العالمى إلى أن النتيجة النهائية للمديونية الخارجية للدول النامية هى ارتفاع القيمة بسبب أثر ارتفاع قيمة القروض أو الديون مقومة بعملات خلاف الدولار بالإضافة إلى العوامل الأخرى [٢٨] .

ثانيا ـ التغيرات العالمية فى أسعار الصرف بالدول النامية :

يؤكد بعض الاقتصاديين أن الدولار الأمريكى استطاع أن يتبوأ مكانة العمود الفقرى لنظام النقد الدولى منذ انهيار قاعدة الذهب عامى ١٩٦٨ ، ١٩٧١ . كما أن حدوث نوع من الثبات للنظام النقدى العالمى خلال الخمسة عشر عاماً الماضية يرجع إلى سيطرة الدولار على التجارة العالمية [٢٩] . وفى نفس الاتجاه يؤكد البعض أن ظهور بعض المشاكل فى النظام النقدى الحالى لا يرجع إلى النظام ذاته وإنما يرجع إلى السياسات التى تتخذها كل دولة على حدة [٣٠] .

وهكذا نستطيع أن نقرر أن الجانب الأكبر من تغيرات أسعار الصرف العالمية ككل ترجع إلى التغيرات التى حدثت فى قيمة الدولار الأمريكى . ومن ثم فإن تغيرات أسعار الصرف فى الدول النامية ترتبط إلى حد كبير بالتغيرات التى حدثت فى قيمة الدولار الأمريكى . وفى هذا الشأن نجد أن هناك بعض الدول النامية التى تحدد أو تربط عملاتها مباشرة بالدولار الأمريكى ، وبالتالى تتغير قيم عملاتها بتغيير قيمة الدولار تبعاً للنظام الذى تتبعه فى إعلان سعر الصرف

الرسمى والتشجيعى ، والحر وتبعاً لدرجة تدخل السلطات الاقتصادية فى تحديد أسعار الصرف . وهناك بعض الدول النامية الأخرى التى لا تربط عملاتها مباشرة بالدولار الأمريكى ولكن قيم هذه العملات تتأثر بتغيرات سعر للدولار تبعاً لدرجة أو وزن الدولار فى حساب قيمة تجارتها الخارجية .

ولما كان الأمر كذلك فإننا نوضح فيما يلى تغيرات أسعار الصرف للدول النامية خلال النصف الأول من حقبةالثمانينات أولا ثم خلال الفترة(مارس ١٩٨٥ حتى منتصف التسعينات) .

(أ) الفترة (١٩٨٠ ـ فبراير ١٩٨٥) :

وهى الفترة التى شهدت ارتفاع أسعار الدولار عالمياً وانخفاض أسعار صرف عملات معظم الدول الصناعية . وبالنسبة للدول النامية فإن الدراسات التى أجريت حول مدى تأثرها بتغيرات أسعار الصرف العالمية خلال هذه الفترة بين درجة تأثر عملات الدول النامية البترولية ودرجة تأثر عملات الدول النامية غير البترولية . إذ أن الدول النامية غير البترولية اتجهت أسعار صرف عملاتها إلى الانخفاض بينما اتجهت أسعار صرف عملات الدول النامية المصدرة للبترول إلى الارتفاع المضطرد الأمر الذى انعكس فى صورة ارتفاع المتوسط العام لأسعار الصرف فى الدول النامية .

وإذا نظرنا إلى أسعار الصرف بالدول النامية على أساس التوزيع الجغرافى يتضح لنا أن أسعار الصرف لعملات الدول النامية الآسيوية قد اتجهت إلى الانخفاض خلال الفترة المذكورة بينما اتجهت أسعار عملات الدول النامية الأفريقية إلى الارتفاع . كما ارتفعت أسعار الصرف لعملات دول أمريكا اللاتينية إلى الارتفاع الحقيقى الحاد والذى بلغت نسبته ١٠ ٪ عام ١٩٨١ ثم اتجهت بعد ذلك إلى

الإنخفاض نتيجة تدخل السلطات الاقتصادية فى التحديد الإدارى لسياسة وأسعار الصرف والنقد الأجنبى . إذ انخفض سعر الصرف الفعال للدول النامية مرتفعة المديونية بنسبة ١٠٪ عام ١٩٨٤/٨٣[٣١] .

(ب) الفترة منذ مارس ١٩٨٥ حتى منتصف التسعينات :

اتجهت أسعار الصرف فى الدول النامية خلال هذه الفترة إلى الانخفاض بوضوح . وقد بلغت نسبة الإنخفاض فى متوسط أسعار الصرف الحقيقية للدول النامية نحو ١٣٪ عام ١٩٨٥ ، ثم ارتفعت بنسبة ١ر٧٪ خلال النصف الأول من حقبة التسعينات . ويرجع ذلك إلى اتجاه كثير من هذه الدول إلى خفض معدلات التضخم واصلاح سياسة سعر الصرف .

وفيما يتعلق بالدول التى تربط أسعار عملاتها بالدولار فقد قامت بتخفيض أسعار عملاتها بنفس نسب انخفاض سعر الدولار منذ مارس ١٩٨٥ . كما قامت كثير من الدول النامية الأخرى بتخفيض قيم عملاتها راغبة فى زيادة الصادرات وتحسين المركز التنافسى لها فى السوق العالمى[٣٢] .

اسباب تغيرات اسعار الصرف بالدول النامية منذ عام ١٩٨٠

تنحصر أسباب تغيرات أسعار عملات الدول النامية فيما يلى :ـ

١ ـ تغيرات سعر الدولار الأمريكى .

٢ ـ تغيرات أسعار البترول والسلع الأولية الهامة .

٣ ـ المديونية الخارجية وأعباء خدمتها .

٤ ـ التضخم .

٥ ـ شروط التجارة الخارجية للدول النامية .

ويفرق الاقتصادى الشهير (بيلابلاسا) بين الدول النامية الأكثر انفتاحاً

على العالم الخارجى والدول النامية الأقل انفتاحاً حيث اعتمدت الدول الأخيرة فى دعم أسعار صرف عملاتها على الاقتراض من الدول الأجنبية بينما اتجهت الدول الأولى إلى اتباع سياسة الإحلال محل الواردات بدرجة كبيرة ، والتوسع فى التصدير وزيادة الإنتاج ، وترشيد استخدام الطاقة بواسطة رفع أسعار الوقود بالتزامن مع زيادة كفاءة الاستثمار المحلى وزيادة الإدخار المحلى الذى بلغ متوسط معدله خلال الفترة (١٩٧٩ـ ١٩٨٤) نحو ٢٥٫٧٪ مقابل ٢٠٫٩٪ فى الدول النامية الأقل انفتاحاً (٣٣) .

وبذلك نستطيع القول بأن الدول الأقل انفتاحاً استطاعت المحافظة على تقويم مرتفع أو مغالى فيه لسعر عملاتها بينما اتجهت الدول الأكثر انفتاحاً إلى إتباع سياسات تحقيق واقعية سعر الصرف وإن كان منخفضاً وهكذا نستطيع أن ندرك ضرورة تباين نتائج تغيرات سعر الصرف بين دولة وأخرى وهو ما نوضحه فيما يلى :

نتائج تغيرات اسعار الصرف فى الدول النامية منذ عام ١٩٨٠ :

أحدثت تغيرات سعر الصرف فى الدول النامية آثاراً هاماً على مديونيتها الخارجية ، وعلى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وعلى صادراتها ووارداتها ومستويات الأسعار بها .... الخ .

ونوضح هذه الآثار كما يلى :

(أ) المديونية الخارجية :

اتجهت معدلات الدول النامية كنسبة من صادراتها من السلع والخدمات إلى الارتفاع خلال الفترة (٨٠ ـ ١٩٨٥) حيث ارتفعت هذه النسبة من

٤ر١١٠٪ عام ١٩٨٠ إلى ٠ر١٦٣٪ عام ١٩٨٥ . كما ارتفعت نسبة المديونية إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٧ر٢٥٪ إلى ١ر٣٨٪ خلال نفس الفترة .

وارتفعت أعباء خدمة الديون من ١ر١٧٪ إلى ١ر٢٤٪ خلال نفس الفترة أيضاً . وقد سبق أن أشرنا إلى اتجاه بعض الدول النامية الأقل انفتاحاً على العالم إلى موازنة موازين مدفوعاتها عن طريق القروض الأجنبية كوسيلة لدعم أسعار صرف عملاتها وتقويمها بأعلى من قيمتها الحقيقية الأمر الذى يؤدى إلى زيادة أعباء المديونية لكافة الدول النامية سواء تلك التى انخفضت عملاتها أو التى اتجهت عملاتها إلى الارتفاع المصطنع .

وبانتهاء عام ١٩٨٥ اتجهت معدلات المديونية وأعباءها إلى الانخفاض النسبى . إذ تشير إحصائيات صندوق النقد الدولى إلى اتجاه نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى للدول النامية نحو الانخفاض التدريجى لتصل إلى ٩ر٣٧٪ عام ١٩٨٧ واتجهت نسبة المديونية الخارجية إلى الصادرات المنظورة وغير المنظورة إلى الانخفاض إلى ٧ر١٦٠٪ فقط فى نفس العام كما اتجهت أعباء خدمة الديون الخارجية إلى الانخفاض إلى نحو ٦ر٢٢٪ فقط فى نفس العام أيضاً . أما فى التسعينات فقد بلغت نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلى لهذه الدول إلى ٤ر١٩٪ عام ١٩٩٥ وبلغت ٥ر١٥٥٪ إلى الصادرات السلعية والخدمية . كما بلغت نسبة أعباء خدمة الدين ٥ر٦٪ فى نفس العام . وهكذا نستطيع أن ندرك مدى تناسب تغيرات المديونية الخارجية للدول النامية وأعباءها مع التغيرات التى طرأت على أسعار الصرف بهذه الدول قبل عام ١٩٨٥ وبعده .

(ب) معدلات النمو الاقتصادى :

ترتب على الإنخفاض الملحوظ فى أسعار الصرف بالدول النامية خلال الفترة (٨٠ - فبراير ٨٥) بالنظر إلى الارتفاع غير العادى لقيمة الدولار الأمريكى اتجاه

معدلات النمو الاقتصادى بهذه الدول إلى الانخفاض أيضاً . إذ تبين إحصائيات صندوق النقد الدولى أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى قد انخفض إلى ٢ر٣٪ عام ١٩٨٥ مقابل ٣ر٤٪ عام ١٩٧٩ ، ١ر٥٪ عام ١٩٧٨ .

وقد أشار (بيلابلاسا) إلى أن انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى الدول الأكثر انفتاحاً على العالم الخارجى كان بدرجة أقل منه فى الدول الأقل انفتاحاً على العالم الخارجى اذ بلغ متوسط معدل النمو فى مجموعة الدول الأولى نحو ٣ر٥٪ خلال الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤) مقابل ٧ر١٪ فقط فى مجموعة الدول الثانية (٣٤) .

وتشير تقارير صندوق النقد الدولى إلى أن معدلات النمو النامية اتجهت إلى التحسن بعد عام ١٩٨٥ ، حيث ارتفع متوسط معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى إلى ٤ر٣٪ عام ١٩٨٦ ، ٦ر٣٪ عام ١٩٨٧ . ويرجع ذلك إلى اتجاه العديد من الدول النامية إلى اتباع سياسةالإحلال محل الواردات بدرجة ملحوظة منذ بداية الثمانينات والاستفادة من مزايا الإنتاج على نطاق واسع وما يترتب عليها من انخفاض التكاليف ومن ثم دفع الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات ... الخ .

وفى حقبة التسعينات ارتفع معدل النمو الاقتصادى بنسبة ٢ر٦٪ فى المتوسط خلال الفترة (٩٢ ـ ١٩٩٥) .

(جـ) مستوى الأسعار المحلية :

مع اتجاه أسعار الصرف فى الدول النامية خلال النصف الأول من الثمانينات إلى الانخفاض اتجهت تكاليف الإنتاج وأسعار الورادات من المستلزمات الأولية والسلع المصنوعة إلى الارتفاع مقومة بالعملات المحلية مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم فى هذه الدول حتى بلغت نحو ٣ر٣٩٪ عام١٩٨٥ مقابل ٥ر٢١٪ عام ١٩٧٩ .

ومع التحسن النسبى فى أسعار الصرف بالدول النامية اتجهت الأسعار المحلية إلى الإنخفاض التدريجى حيث هبط معدل التضخم فى هذه الدول إلى نحو ٢٥٫٩٪ عام ١٩٨٦ ، ١٣٫٧٪ عام ١٩٨٧ وفى النصف الأول من التسعينات بلغ معدل التضخم نحو ١٩٫٩٪ عام ١٩٩٥ .

وقد شهدت دول أمريكا اللاتينية معدلات عالية جداً من التضخم حيث بلغت نحو ٣٠٠٪ فى المتوسط عام ١٩٨٥ وفى النصف الأول من التسعينات بلغ معدل التضخم نحو ١٩٫٩٪ عام ٩٥ وانخفضت هذه النسبة إبتداء من عام ١٩٨٦ نتيجة للسياسات المالية والنقدية المقيدة وإجراءات مراقبة الأسعار المحلية وتخفيض عجز الموازنة وخفض معدلات الائتمان المحلى ... الخ [٣٥]. وبلغت هذه النسبة حوالى ٣٨٪ عام ١٩٩٥ فى ضوء برامج الاصلاح الاقتصادى التى طبقتها معظم هذه الدول .

(د) شروط التبادل الدولى :

اتجهت شروط التبادل الدولى للدول النامية خلال النصف الأول من الثمانينات إلى التدهور لغير صالح هذه الدول حتى بلغت نحو (ـ) ٢٫٢٪ مقابل ١٠٫٩٪ عام ١٩٧٩ . اذ بلغ معدل تغير الأسعار العالمية للسلع الأساسية (غير البترولية) مقومة بالدولار الأمريكى نحو (ـ) ١٢٫٢٪ عام ١٩٨٥ مقابل ١٧٫٨٪ عام ١٩٧٩ ، وفى نفس الوقت فقد ارتفع معدل تغير أسعار السلع الصناعية بمقدار ١٪ عام ١٩٨٥ مقابل ١٤٫٢٪ عام ١٩٧٩ . أما البترول فقد انخفضت أسعاره العالمية عام ١٩٨٥ بنسبة ٤٫٤٪ مقابل ٤٥٫٩٪ عام ١٩٧٩ مع ملاحظة أن معظم الدول المصدرة للبترول تعتبر من الدول النامية .

ورغم التحسن النسبى فى أسعار الصرف بالدول النامية بعد عام ١٩٨٥ فإن التوقعات التى أجراها صندوق النقد الدولى فى ذلك الوقت أشارت إلى زيادة حدة التدهور فى شروط التبادل الدولى لتصل إلى (ـ) ١١٫٧٪ عام ١٩٨٦ ، (ـ) ١٫٤٪ عام ١٩٨٧ . ولعل هذا يرجع إلى انخفاض أسعار صادرات الدول

النامية من البترول والمواد الأولية فى الوقت الذى تتجه فيه أسعار الواردات من الدول الصناعية إلى الارتفاع .

أما فى حقبة التسعينات فقد بلغت هذه الشروط حوالى ٠ر٢ ٪ عام ١٩٩٥ ويرجع ذلك إلى زيادة واردات الغذاء وانخفاض معدل نمو الانتاجية ، وانخفاض أسعار سلع التصدير لهذه الدول كما يتضح من تقرير صندوق النقد الدولى عن عام ٩٥/٩٤ .

(هـ) ميزان المدفوعات :

ساهم الإنخفاض الملحوظ فى أسعار عملات الدول النامية مقابل الدولار خلال النصف الأول من الثمانينات فى زيادة عجز ميزان العمليات الجارية الخارجية بميزان المدفوعات . اذ بلغ هذا العجز نحو ١ر٣٤ بليون دولار أمريكى عام ١٩٨٥ مقابل فائض قدره ١ر٧بليون دولار عام ١٩٧٩ . وذلك رغم اتجاه كثير من الدول النامية إلى زيادة صادراتها والإحلال محل الواردات كما سبق الإشارة إلى ذلك .

وتشير إحصائيات صندوق النقد الدولى إلى ارتفاع عجز العمليات الجارية بميزان المدفوعات إلى نحو ٣ر٦٩بليون دولار عام ١٩٨٦ ، ونحو ٩ر٥٧ بليون دولار عام ١٩٨٧ . وذلك نتيجة ارتفاع عجز ميزان الخدمات والتحويلات الأجنبية بعكس الميزان التجارى السلعى الذى تظهر الإحصائيات وجود فائض به طوال كافة سنوات الدراسة عدا عام ١٩٨٦ الذى أوضح الصندوق تجاوز قيمة واردات الدول النامية السلعية قيمة صادراتها السلعية بنحو ٨ر- بليون دولار[٣٦] .

وفى النصف الأول من التسعينات ارتفع عجز العمليات الجارية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى إلى ٥ر٤ ٪ عام ١٩٩٥ وبلغت قيمته حوالى ٧ر٦٣مليار دولار فى نفس العام .

(و) عجز الموازنة العامة :

تشير الإحصائيات الصادرة عن صندوق النقد الدولى إلى ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٢ر٢٪ عام ١٩٧٩ إلى ٤ر٤٪ عام ١٩٨٥ . اذ ترتب على انخفاض أسعار الصرف بالدول النامية ارتفاع تكلفة الواردات الحكومية وانعكس ذلك فى ارتفاع قيمة الإنفاق العام بالموازنة العامة بدرجة أكبر من معدل زيادة الإيرادات الحكومية ولذلك نجد أنه بينما بلغت نسبة الإنفاق الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى في الدول النامية بصفة عامة نحو ١ر٢٤٪ عام ١٩٨٥ فإن نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلى الإجمالى بلغت ٢٠٪ فى نفس العام . ويعتبر الاتجاه إلى ارتفاع عبء الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى ظاهرة عامة فى الدول النامية التى بطبيعتها يرتفع فيها الميل الحدى للاستيراد حتى بلغ نحو ٦ر٦٧٪ عام ١٩٨٥/٨٤[٣٧] . كما بلغ نحو ٠ر٧٠٪ عام ١٩٩٥ .

وهكذا يتضح لنا أن التغيرات العالمية فى أسعار الصرف قد نتج عنها آثار اقتصادية متعددة فى كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول على السواء . ولما كانت مصر إحدى هذه الدول النامية التى تطبق سياسات اقتصادية انفتاحية على العالم الخارجى فقد كان طبيعياً أن يتأثر اقتصادها بهذه التغيرات العالمية فى حدود ما تسمح به السياسات المتبعة فى إدارة الاقتصاد القومى ومنها سياسة سعر الصرف التى نتناول فى المبحث التالى أهم ملامحها .

المبحث الثانى

نظام سعر الصرف فى مصر

تمهيد :

ما أن انتهت حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى اتجهت مصر إلى تطبيق بعض السياسات الإقتصادية التى تحقق قدرا من الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى فى محاولة لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار فى مصر ، وجذب مدخرات العاملين بالخارج وزيادة الإنتاج المحلى .

ومن أهم الإجراءات التى اتخذت فى هذا الشأن صدور قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والخاص باستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والذى عدل بالقانون (٨) لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار والذى أعطى مزايا أو إعفاءات ضريبية وجمركية للمستثمرين ولمشروعات المناطق الحرة ، وكذلك بعض التيسرات المتعلقة بتحويلات رؤوس الأموال والأرباح بين مصر والعالم الخارجى .

ولذلك لجأت السلطات الاقتصادية إلى تعديل قانون النقد الأجنبى حيث تم إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذى كان ينظم أحكام الرقابة على النقد والقرارات الوزارية المتصلة به وصدر قانون النقد الأجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى بهدف زيادة موارد البلاد من العملات الحرة ، وانشاء مجمع تصب فيه حصيلة مصر من النقد الأجنبى ، وتحسين قيمة الجنيه المصرى تجاه كافة العملات الأجنبية .

وفى نفس الوقت أنشئت السوق الموازية للنقد عام ١٩٧٣ وتم تطويرها عام ١٩٧٤ لتوسيع نطاق التعامل فيها مع تعديل نسب العلاوة التشجيعية التى تضاف إلى سعر الصرف الرسمى عدة مرات حتى عام ١٩٧٩ عندما تم توحيد سعر

الصرف . كما أعيد العمل بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة عام ١٩٧٤ بعد أن كان قد ألغى مع مطلع عام ١٩٦٠ بعد فترة تطبيق استمرت نحو ثلاثة عشر عاماً منذ صدور قرار وزير المالية رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٧ .

وفى أول يناير ١٩٧٩ قامت السلطات الاقتصادية بتوحيد سعر الصرف وتخفيض السعر الرسمى إلى ٧٠ قرشاً للدولار بدلا من ٤٠قرشاً للدولار . وألغيت السوق الموازية للنقد وأنشىء بدلا منها مجمعين للنقد الأجنبى أحدهما مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى المصرى والآخر مجمع النقد الأجنبى للبنوك التجارية . وذلك بالإضافة إلى السوق الحرة للنقد الأجنبى التى من خلالها يتم تمويل الواردات بدون تحويل عملة ويخضع سعر الصرف فيها لأثر المضاربة .

وقد جرت عدة تعديلات على أسعار الصرف المطبقة فى ظل مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك التجارية والبنود والتى يطبق عليها . كما خضعت سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة للعديد من إجراءات الترشيد خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) على نحو ما سوف نوضحه فيما بعد وذلك فضلا عن بعض التعديلات التى أدخلت على قانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ فيما يتعلق بالتعامل بالنقد الأجنبى المعلوم المصدر وغير المعلوم من خلال الحسابات الحرة كما ألغى الاقتراض بضمان الودائع بالعملات الأجنبية مبالغ بالجنية المصرى ، وتعديل سعر الصرف المحدد للأغراض الجمركية ... الخ ونوضح كافة ماسبق كما يلى :

اولا ـ قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ :

أباح القانون لأول مرة لكل فرد طبيعى أو معنوى من غير الجهات الحكومية والقطاع العام أو الهيئات العامة أن يحتفظ بما يؤول إليه أو يحوزه من نقد أجنبى ناتج عن غير عمليات التصدير السلعى والسياحة . وذلك بالإضافة إلى حق كل فرد فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل أو الخارج والتعامل بالنقد الأجنبى داخل مصر عن طريق المصارف وغيرها من الجهات المتعمدة رسمياً فى هذا النشاط وهى البنوك المصرية المؤممة وبنك تشيس الأهلى ، وبنك مصر الدولى ، والبنك المصرى الأمريكى . ورخص القانون لهذه البنوك القيام بكافة عمليات النقد الأجنبى بما ذلك قبول الودائع

والتحويل للداخل أو الخارج والتشغيل والتغطية بالنسبة لما تحوزه من نقد أجنبى . وكذلك استيراد وتصدير الأوراق المالية بالعملات الأجنبية ، وبيعها وشرائها عن طريق المصارف والجهات المعتمدة فى مصر ، وشراء وبيع الذهب والتحويل فيما بين العملات الأجنبية .

وأجاز القانون للمصدرين استيراد حصيلة صادراتهم بالنقد الأجنبى وإعادة استخدامها فى دفع قيمةوارداتهم المنظورة وغير المنظورة وأعطى نفس الحق لبعض شركات القطاع العام والجهات الحكومية . وعندما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون تضمنت جواز الاحتفاظ لدى البنوك المتعمدة بنقود فى شكل مراكز قابلة للتحويل بالنقد الأجنبى أو الجنيه المصرى ، وذلك من خلال حسابات حرة فى إطار السوق الموازية للنقد والسوق الرسمية . كما أجازت اللائحة التحويل من حساب حر بالجنيه المصرى فى السوق الأولى إلى حساب حر بالجنيه المصرى فى السوق الثانية وبالعكس .

وأجازت اللائحة للمصريين والأجانب فتح حسابات بالعملات الأجنبية فى مصر ، وفتح حسابات خاصة بالنقد الأجنبى غير المثبت فى الإقرار الجمركى وغير المعلن عن مصدره . وكذلك صرف الحوالات الواردة بعملات أجنبية بذات العملة والتعامل المحلى بشيكات صادرة من أصحاب حسابات بالعملات الأجنبية لدى البنوك المحلية (٣٨) .

وهكذا نجد أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية قد كفلا نوعاً من الاتصال العضوى بين سعر الجنيه المصرى وأسعار العملات الأجنبية فى حدود ما تقضى به القرارات والأوضاع التى تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن حالات دخول وخروج النقد الأجنبى عبر البلاد ، وحالات دخول وخروج الجنيه المصرى إذا ما وجدت ظروف تبررها .وذلك بالإضافة إلى ما يترتب على الحيازة والتعامل وتمويل الواردات ونظام التجنيب الكلى والجزئى ... الخ من زيادة تعرض الجنيه المصرى للتغيرات العالمية فى أسعار الصرف .

وفى يناير ١٩٨٥ صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون بحيث يكون الاحتفاظ بمراكز بالنقد الأجنبى قابلة للتحويل من خلال حسابات حرة بالنقد الأجنبى . وتغذى هذه الحسابات من تحويلات بالعملة الحرة أو بمبالغ محولة من حساب حر آخر بالنقد الأجنبى أو المقابل بالعملة الحرة لما يقدمه العملاء من نقد أجنبى فى أى صورة من الصور أيا كان مصدره أو المقابل بالعملة الحرة للمبالغ المحولة من حساب حر بالجنيه المصرى أو الفائدة المصرفية .

ونص القرار على أن تستخدم هذه الحسابات فى الأغراض التالية :

- تحويلات بالعملات الحرة .
- مبالغ محولة إلى حساب حر آخر بالنقد الأجنبى .
- الصرف نقداً بالعملة الأجنبية لصاحب الحساب أو غيره .
- المبالغ المحولة إلى حساب بالجنيه المصرى .
- المبالغ التى يتم استخدامها فى سداد مدفوعات محلية بما فى ذلك سداد قيمة الصادرات أو المصاريف والعمولات البنكية .

وفيما يتعلق بالاحتفاظ بمراكز بالجنيه المصرى أوضح القرار جواز ذلك وأن تكون قابلة للتحويل من خلال حسابات حرة بالجنيه المصرى وفقاً لأسعار الصرف المعلنة لمجمع البنوك المعتمدة .

وتكون تغذية هذه الحسابات من المقابل بالجنيه المصرى لتحويلات بالعملات الحرة أو المقابل بالجنيه المصرى لمبالغ محولة من حساب حر بالنقد الأجنبى أو مبالغ محولة من حساب حر آخر بالجنيه المصرى أو المقابل بالجنيه المصرى لما يقدمه العملاء من نقد أجنبى فى أى صورة وأيا كان مصدره ، أو المبالغ المصرح بتحويلها إلى الخارج بعملات حرة بعد تدبير التغطية بالنقد الأجنبى أو الفائدة المصرفية .

وتستخدم هذه الحسابات فيما يلى :

- المقابل بالجنيه المصرى لتحويلات بالعملة الحرة .
- مبالغ محولة إلى حساب حر بالنقد الأجنبى .
- حساب حر آخر بالجنيه المصرى .
- الصرف نقدا بالعملة الأجنبية لصاحب الحساب أو غيره .
- المبالغ التى يتم استخدامها فى سداد مدفوعات محلية بما فى ذلك سداد قيمه الصادرات أو المصاريف للتحويلات المصرفية .

واوضح القرار أن أرصدة الحسابات الخاصة بالاستيراد بالنقد الأجنبى القائمة فى تاريخ صدوره تصبح أرصدة لحسابات حرة بالنقد الأجنبى .

ومما سبق يتضح أن الهدف من تلك التعديلات هو العمل على زيادة التدفق النقدى للعملات الحرة عبر الجهاز المصرفى وتوثيق العلاقة بين الجنيه المصرى والعملات الحرة القابلة للتحويل مع زيادة قابلية الجنيه المصرى للتحويل أيضاً .

أما قرارات أبريل ١٩٨٥ فقد أجازت للبنوك المعتمدة التعامل فيما بينها ببيع وشراء النقد الأجنبى بأسعار صرف مجمع البنوك التجارية والعلاوة . وفى ديسمبر ١٩٨٥ صدرت بعض القرارات الاقتصادية التى فرضت بعض القيود على استخدام النقد الأجنبى غير المعلوم مصدره فى عمليات الاستيراد . إذ تقرر ألا يسمح لصاحب الحساب الحر باستخدام نقد أجنبى غير معلن المصدر فى الاستيراد قبل مضى عام على ايداع النقد الأجنبى وأن يكون الاستخدام بعد المدة المحددة فى حدود خمسة آلاف دولار فقط . ويهدف هذا التعديل إلى تقليل

حدة المضاربة فى السوق السوداء للعملات الحرة والحد من انخفاض قيمة الجنيه والواردات بدون تحويل عملة .

ورغم أن هناك العديد من الانتقادات التى توجه إلى القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ إلا أنه يوفر قدراً هاماً من المرونة فى التعامل بالنقد الأجنبى ويحقق ربط أسواق المال والنقد فى مصر بالمراكز المحلية والنقدية العالمية ومن ثم إدماج الإقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى وتفاعله مع ما يحدث من تغيرات اقتصادية على الساحة الدولية ، وهو ما يهمنا أن نؤكد عليه فى هذه الدراسة .

ثانيا ـ مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى :

فى إطار برنامج التثبيت الثالث مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٧٨ اتفق مع الصندوق على أن يتم توحيد سعر الصرف فى السوق الرسمية والسوق الموازية اعتباراً من أول يناير ١٩٧٩ ويسرى سعر الصرف المعمول به فى السوق الموازية للنقد على كافة المعاملات المنظورة وغير المنظورة مع استثناء ما يتعلق باتفاقيات الدفع التى اتفق على تصفيتها . وبذلك حدث تخفيض رسمى فى قيمة الجنيه المصرى وأصبح الدولار يعادل سبعون قرشا بدلا من أربعين قرشاً . أى بنسبة انخفاض قدرها ٧٥٪ . وذلك فيما يتعلق بالسعر الرسمى المبلغ لصندوق النقد . وهكذا ألغيت السوق الموازية وأنشىء مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى يطبق على معاملاته السعر الرسمى للجنيه المصرى بالإضافة إلى إنشاء مجمع للنقد الأجنبى لدى البنوك التجارية المعتمدة .

وتؤول إلى مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى حصيلة تصدير السلع الهامة كالقطن والأرز والبترول ، ورسوم المرور فى قناة السويس ، وعائد خط الأنابيب سوميد .

أما استخدامات موارد هذا المجمع فهى تتمثل فى :

- استيراد السلع الهامة وهى القمح والدقيق والسكر والشاى وزيت الطعام .
- سداد الالتزامات الدولية والودائع والتسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين والنوالين المتعلقة بالسلع الأساسية المشار إليها . وكذلك سداد أقساط القروض الدولية والعامةوتكاليفها والتى تم الحصول عليها قبل أول يناير ١٩٧٩ .
- سداد الجزء المؤجل من قيمة السلع الاستثمارية الذى ينفذ بواسطة استخدام تسهيلات موردين تزيد مدتها عن عام .

وعادة ما يسفر ميزان هذا المجمع عن عجز فى معظم السنوات نتيجة ارتفاع قيمة الاستخدامات عن قيمة الموارد وقد بلغ عجز هذا المجمع نحو ٣٨٨ر٨ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ مقابل ٤٥٧ر١ مليون جنيه عام ٨٣/ ١٩٨٤ .

ويلاحظ أن قيمة الواردات السلعية التى تجىء إلى مصر عن طريق هذا المجمع تمثل نحو ٨ر١ ٪ من قيمة إجمالى الواردات القومية فى عام ٨٤/ ١٩٨٥ . بينما تمثل حصيلة صادراتنا السلعية المتحققة بواسطة هذا المجمع نحو ـ ر٥٣ ٪ من إجمالى الصادرات السلعية القومية فى نفس العام وبصفة عامة فإن قيمة المدفوعات التى تتم بواسطة هذا المجمع للعالم الخارجى تمثل نحو ١ر٢٦ ٪ من إجمالى قيمة المدفوعات القومية . بينما تمثل الموارد المتحققة فى هذا المجمع نحو ٢٦ ٪ من إجمالى الموارد من العالم الخارجى فى نفس العام أيضاً . ويعنى ذلك أن مايقرب من ربع صادراتنا ووارداتنا القومية فقط يطبق عليها سعر الصرف الرسمى الثابت نسبياً فى الأجل الطويلة ، والذى ترتفع فيه قيمة الجنيه المصرى بأكثرمن الحقيقة وبالنظر إلى أسعار الصرف الأخرى فى مجمع البنوك المعتمدة وفى السوق السوداء ومن ثم ارتفاع درجة تأثير التجارة الخارجية لمصر مع كافة دول

العالم والمستوى العام للأسعار المحلية وإيرادات الدولة من الخارج ومدفوعاتها إليه وسعر الجنيه فى السوق الحرة وفى ظل مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك التجارية بكافة التغيرات العالمية فى أسعار الصرف وكافة التقلبات الاقتصادية الدولية .

ويجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف المحدد لمعاملات مجمع البنك المركزى لم يكن يؤثر بشكل مباشر على أسعار الصرف فى ظل مجمع البنوك التجارية أو فى السوق الحرة وإن كان له تأثير غير مباشر عندما يوفر دعما للبنوك التجارية بينما نجد أن سعر الصرف فى ظل مجمع البنك المركزى يمكن أن يتأثر بتغيرات سعر الصرف فى ظل مجمع البنوك التجارية فى السوق الحرة ، وإن كان ذلك بعد فترة تأخير زمنى غير قصير وبقرار إدارى من السلطات الاقتصادية ، وتكون تغيراته فى هذه الحالة بتأثير من التغيرات العالمية والمحلية فى أسوق العملات الأجنبية .

ثالثا ـ مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك التجارية :

وتتكون أهم موارد هذا المجمع من التحويلات النقدية للمصريين العاملين فى الخارج ، والإيرادات السياحية ، وحصيلة الصادرات (عدا القطن والأرز والبترول) . أما استخدامات حصيلة هذا المجمع فتوجه لتمويل كافة المعاملات المنظورة وغير المنظورة فيما عدا ما يتم تمويله عن طريق مجمع البنك المركزى .

وسعر الصرف المحدد فى ظل هذا المجمع بلغ ٨٣٫٢ قرشاً للدولار الأمريكى ثم أضيف إليه علاوة عام ١٩٨٤ ليصبح ١١٢ قرشا للدولار بالنسبة لبعض المعاملات بهدف جذب المدخرات والحد من الواردات وصدر القرار رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ من وزير الاقتصاد بتشكيل لجنة تقوم بتحديد علاوة تضاف إلى سعر الصرف المعلن فى مجمع البنوك التجارية المعتمدة من واقع المؤشرات والاعتبارات المحيطة وبما يتفق مع السياسات الاقتصادية الجارية ، وحدد القرار الصادر من وزير

الاقتصاد رقم ٤ لسنة ١٩٨٥ المعاملات التى يطبق عليها أسعار الصرف المعلنة فى ظل مجمع البنوك المعتمدة زائدا العلاوة المحددة بواسطة اللجنة ، وهى التحويلات الواردة لصالح مواطنين والتى يتم بيعها للبنوك المعتمدة والتنازلات من الحسابات الحرة بالنقد الأجنبى وما يقدم للبنوك من نقد أجنبى لاستبداله بجنيهات مصرية وكذلك حصيلة مجمع البنوك المعتمدة ، وحصيلة السياحة فيما عدا مبالغ النقد الأجنبى التى يشترط على غير المصريين استبدالها ، وأية موارد أخرى . ويطبق سعر الصرف الجديد والذى بلغ وقتها ١٢٥ قرشاً للدولار على الاستخدامات التالية :

- المدفوعات عن واردات (خلاف ما يموله مجمع البنك المركزى) .
- سداد أعباء الالتزامات الناشئة عن اسخدام قروض وتسهيلات فى نطاق مجمع النقد الأجنبى بأسعار الصرف بالعلاوة .
- التحويلات إلى الخارج والمدفوعات لبنود غير منظورة (باستثناء ما يتقرر استمرار معاملته بواقع ٨٣ قرشاً للدولار)
- المبالغ المعاد تحويلها والمبالغ المعاد استبدالها عن تحويلات إلى البلاد أو سبق استبدالها بسعر الصرف بالعلاوة .
- أية استخدامات أخرى تتقرر مستقبلا .

وفى أبريل ١٩٨٥ صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ بتشكيل غرفة لتحديد العلاوة التى تضاف إلى سعر الصرف المعلن فى مجمع البنوك التجارية المعتمدة . كما صدر القرار ١٦٨ لسنة ١٩٨٥ ليوضح أن سداد المدفوعات عن الواردات والالتزامات الناشئة عن قروض وتسهيلات والتى يطبق

عليها سعرالصرف فى هذا المجمع مضافاً إليه العلاوة أن تكون فى حدود الحصص المقررة بموازنة النقد الأجنبى .

وبعد تعديل العلاوة بلغ سعر الصرف بالعلاوة ١٣٥ قرشاً ، وقد اتسع نطاق تطبيق هذا السعر تدريجياً حيث تقرر فى ديسمبر ١٩٨٥ تطبيقه على فوائض شركات الطيران مما أدى إلى رفع أسعار تذاكر السفر بنسبة ٦٠٫٦٪ ثم تقرر عام ١٩٨٦ تطبيقه على حساب تكلفة الاستيراد عندما ألغى العمل بالقرار ١١٩ الخاص بتحديد هامش الربح للسلع المستوردة وصدر القرار ١٢١ مقررا حساب تكلفة الاستيراد على أساس ١٣٥ قرشاً للدولار مضافاً إليه كافة العمولات والمصاريف .. الخ .

ثم تقرر حساب القيمة الاستيرادية عند حساب الضرائب والرسوم الجمركية على أساس ١٣٥ قرشاً للدولار عندما صدرت قرارات أغسطس ١٩٨٦ الاقتصادية الساخنة .

ويجدر الإشارة إلى أن قيمة المدفوعات التى تتم عن طريق مجمع البنوك المعتمدة كانت تمثل ٣٧٫٥٪ من إجمالى المدفوعات القومية عام ١٩٨٥/٨٤ ، بينما تمثل قيمة المتحصلات الواردة إلى هذا المجمع نحو ٣٤٫٥٪ من إجمالى المتحصلات القومية لميزان المدفوعات فى نفس العام . ولذلك نجد أن حساب هذا المجمع عادة ما ينتهى إلى عجز بلغ نحو ٨٠٥٫٩مليون جنيه فى نفس العام مقابل ٣٨٧٫٨ مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣[٤٠] .

وهكذا نجد أن هناك عدة أسعار للصرف داخل مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة ولم تعد العلاوة مقررة فقط للمعاملات الخاصة بالاستيراد بدون تحويل عملة . ولذلك نجد أن المعاملات التى يطبق عليها السعر ٨٣ قرشاً يضيق

نطاقها تدريجياً وهو ما أدى بعد فترة وجيزة إلى أن حل سعر ال ١٣٥ قرشاً محل سعر ٨٣ قرشاً بل وتحسب العلاوة على أساسه .

رابعا ـ مجمع الاستيراد بدون تحويل عملة (السوق السوداء).

حيث كان يتم تمويل كافة مدفوعات القطاع الخاص وشركات الاستثمار الأجنبى المشترك بواسطة النقد الأجنبى الموجود فى السوق السوداء وبأسعار صرف متعددة طبقاً لظروف العرض والطلب والمضاربة فى تلك السوق . وعادة ما يكون مصدر النقد الأجنبى المعروض فيها من مدخرات العاملين بالخارج والمتحصلات عن بعض الأنشطة غير المشروعة قانوناً والتى لا يتم إثباتها فى الإقرارات الجمركية عند الوصول إلى البلاد ، وبعض متحصلات السياحة والفنادق ، وغيرها من حصيلة بعض الصادرات التى لا تجد طريقها إلى الجهاز المصرفى . ولذلك نجد أن هناك علاقة إحلال بين مجمع البنوك التجارية وسوق الواردات بدون تحويل عملة تبعاً لمدى قدرة البنوك التجارية على الوفاء باحتياجات التجار أو المستوردين من النقد الأجنبى ، وفرق أسعار الصرف فى كل منهما [٤١]. ولما كان فرق أسعار الصرف فى كل من السوقين قد بلغ نحو ٤٥ ٪ فإن الاتجاه الإحلالى يبدو فى صالح السوق السوداء فيما يتعلق بالإيداعات أو جانب المعروض من العملات الأجنبية فى كل منهما . وذلك فى الوقت الذى يزيد فيه معدلات الطلب المحلى على هذه العملات ومن ثم زيادة الفجوة بين أسعار الصرف الحرة والتشجيعية فضلا عن السعر الرسمى الثابت .

وبصفة عامة يمكن القول بأن سعر الصرف فى ظل مجمع الاستيراد بدون تحويل عملة ظل على علاقة وثيقة ومباشرة بالتغيرات العالمية فى أسعار الصرف وإن كان قد تأثر كثيراً بالعوامل الداخلية لدرجة تلاحظ معها اتجاه أسعار العملات

الأجنبية فيه إلى الارتفاع المضطرد رغم ما يحدث من اتجاه الدولار الأمريكى مثلا إلى الانخفاض منذ مارس ١٩٨٥ ورغم معدلات وإجراءات ترشيد وضبط سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة العديدة . بل إنه عندما صدرت قرارات يناير ١٩٨٥ الاقتصادية وألزمت المستوردين بسداد نسب التأمين النقدى بالجنيه المصرى لم تتجه أسعار العملات الأجنبية فى السوق السوداء إلى الانخفاض سوى لبضعة أيام ثم عاودت ارتفاعها نظرا لعدم كفاية المعروض من النقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة ، وظهور حالات التحايل أو الطرق غير المباشرة للحصول على النقد الأجنبى اللازم لتمويل المدفوعات من السوق السوداء

وتشير إحصائيات البنك المركزى المصرى إلى أن قيمة الواردات بدون تحويل عملة قد بلغت ٢١١١،٤ مليون جنيه عام ٨٤/ ١٩٨٥ مقابل ١٨٩٩،٢ مليون جنيه عام ٨٤/٨٣ أى بنسبة قدرها ١١،٢ ٪ وتمثل قيمة الواردات بدون تحويل عملة بذلك نحو ٢٧،٣ ٪ من إجمالى الواردات القومية عام٨٤/٨٥(٤٢) .

خامسا - مجمع الاتفاقيات الثنائية :

يبلغ عدد الدول التى كانت مصر تتعامل معها فى إطار اتفاقيات وترتيبات الدفع الثنائية أربع دول هى الإتحاد السوفيتى السابق ، والصين الشعبية ، وكوريا الديمقراطية ، والسودان .

ويبلغ سعر الصرف المحدد لمعاملات هذا المجمع ٣٩،١٣٠٥ قرشاً للدولار ويطبق على معاملاتنا مع تلك الدول عدا السودان الذى كان يطبق على معاملاتنا معه سعر سبعون قرشاً للدولار . وتشير إحصائيات البنك المركزى المصرى إلى وجود عجز فى ميزان معاملاتنا مع دول الاتفاقيات بلغ نحو ٣٩،٦ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ . وبإضافة المدفوعات عن عمليات رأسمالية سددت فى نطاق

حسابات دول الاتفاقيات يرتفع رقم العجز إلى نحو ٧٢٫٠ مليون جنيه فى نفس العام [٤٣] وهكذا اتبعت مصر سياسة أسعار الصرف المتعددة للجنيه المصرى خلال تلك السنوات السابقة على بدء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى وهى :-

١ ـ سعر صرف مع دول الاتفاقيات (٣٩٫١ قرشا) ، (بعض المعاملات) .

٢ ـ سعر صرف مجمع البنك المركزى ٧٠ قرشاً للدولار .

٣ ـ سعر صرف البنوك المعتمدة ٨٣٫٢ قرشا للدولار (بعض المعاملات القديمة)

٤ ـ سعر صرف تشجيعى فى نطاق مجمع البنوك المعتمدة أيضاً ١٣٥ قرشاً

٥ ـ سعر الصرف فى السوق السوداء أو يحدده العرض والطلب على العملات الأجنبية ، ويعتبر هذا الأخير أكثر أسعار الصرف تأثيراً بالتغيرات العالمية فى أسعار الصرف من بقية الأسعار المذكورة ، والتى تعتبر مقومة بأكثر من القيمة الحقيقية للجنيه المصرى . وفى عام ١٩٨٧ أنشئ السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى .

وفى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى اتجهت مصر إلى توحيد سعر الصرف عام ١٩٩١ واعلانه يوميا بواسطة البنك المركزى وفقا لتغيرات العرض والطلب ، كما تم الترخيص لشركات الصرافة للتعامل فى النقد الأجنبى منذ عام ١٩٩١ .

المبحث الثالث

التغيرات العالمية في أسعار الصرف خلال التسعينات واثرها على قيمة الجنيه المصرى

تمهيد :

تناولنا فيما سبق التغيرات العالمية فى أسعار صرف كل من الدول الصناعية بصفة عامة والدولار بصفة خاصة ، والدول النامية منذ منتصف حقبة الثمانينات. كما تناولنا أسباب هذه التغيرات ونتائجها .

وفى الصفحات القادمة نتناول دراسة التقلبات التى حدثت فى أسعار الصرف عالمياً خلال التسعينات وأثر هذه التقلبات على سعر الجنيه المصرى .

أولا - التقلبات المتوقعة فى أسعار الصرف خلال التسعينات :

تتوقف التقلبات فى أسعار الصرف عالمياً خلال التسعينات على مستقبل الدولار باعتباره العملة القيادية والاحتياطية والمؤثرة على استقرار نظام النقد الدولى. ومن ثم فإننا لكى نتعرف على مايمكن أن تكون عليه أسعار الصرف عالمياً فى المستقبل لا بد لنا من التعرف أولا على تغير قيمة الدولار الأمريكى خلال هذه الفترة .

مستقبل الدولار الأمريكى :

يرى الخبراء أن الدولار الأمريكى سيظل عملة معومة لفترة طويلة وأن تعرضها للمضاربة سوف تقل حدته بعض الشىء وإن كان التعاون بين البنوك المركزية فى الدول الصناعية وبنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى يمكن أن يؤدى إلى تجنب مخاطر التبادل الدولى ، وهو ما يعنى ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية فى هذه الدول (٤٤).

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولى إلى حدوث انخفاض للقيمة الحقيقية للدولار بنسبة ١٠ ٪ بالنسبة لبقية العملات الرئيسة عام ١٩٩١ وإن كانت القيم الثنائية بين الدولار وهذه العملات ثابتة دون تغيير .

وتستند التقديرات إلى اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى خفض الإنفاق العام والوصول إلى موازنة عامة متوازنة عام ١٩٩١ وفقاً للتشريع الصادر من الكونجرس عام ١٩٨٥ المعروف باسم (جرام / رودمان / هولنجز) ، والمحافظة على معدل نمو حقيقى قدره ٣ ٪ سنوياً حتى عام ١٩٩١ ، واتجاه أسعار الفائدة الحقيقية إلى الانخفاض إلى نمو حقيقى قدره ٣ ٪ سنوياً حتى عام ١٩٩١ ، واتجاه أسعار الفائدة الحقيقة إلى الانخفاض إلى نحو ٤ ٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة . وذلك بالإضافة إلى ثبات معدل الديون إلى الناتج المحلى الإجمالى ، وانخفاض معدل التضخم إلى ٣ر٨ ٪ سنوياً فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩١) ، وانخفاض معدل البطالة فى الولايات المتحدة إلى ٦ر٤ ٪ عام ١٩٩١ . كما اتجه العجز الجارى للولايات المتحدة إلى الانخفاض بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ٢٥ر١ ٪ فى نفس العام .

ولسنا بحاجة إلى التذكرة بالخطوات التى تتخذها بعض الدول الصناعية لرفع قيم عملاتها فى مواجهة الدولار طبقاً لاتفاقية مجموعة الدول الصناعية الخمس فى سبتمبر ١٩٨٥ التى سبق الإشارة إليها .

ويقدر الصندوق أن كافة المتغيرات أدت إلى خفض قيمة الدولار الأمريكى الحقيقية بنسبة ٥ر٢ ٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩١) ، وخفض سعر الصرف الإسمى الفعال للدولار بنسبة ١ر٢ ٪ خلال نفس الفترة (٤٥) .

ويتشكك الاقتصادى (Sachs) فى إمكانية استمرار الدولار فى تبوأ مكانته العالمية خلال السنوات القليلة القادمة نظراً لاتجاه الولايات المتحدة لأن تصبح أكبر

دولة مـدينة فى العـالم ، ويتـوقع أن ينافس كل من المارك الألمانى والين اليـابانى الدولار الأمريكى كعملات عالمية (٤٦) . بينما يشير البعض إلى منافسة كل من المارك والفرنك السويسرى للدولار كعملة إحتياطية تلقى تفضيلا إذا ما قورنت بوحدات حقوق السحب الخاصة (٤٧) . وأياً ما يكون الأمر فإن كافة الدلائل تشير إلى حدوث اتجاه تنازلى فى قيمة الدولار خلال السنوات الخمس القادمة الأمر الذى سيكون له آثار هامة على عملات الدول الصناعية وعملات الدول النامية على السواء وهو ما نوضحه فيما يلى :

عملات الدول الصناعية المتقدمة :

من المتوقع أن يصاحب الاتجاه النزولى فى قيمة الدولار خلال السنوات الخمس القادمة اتجاه قيم عملات الدول الصناعية إلى الارتفاع نتيجة للسياسات النقدية المقيدة التى تتبعها هذه الدول . إذ اتجهت معظم الدول فى رفع أسعار الفائدة منذ يناير ١٩٨٦ خاصة كندا واليابان التى تربطها علاقات تجارية كبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية . وقد سبق أن أشرنا إلى اتجاه عملات كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا ، وكندا ، واليابان ، وإيطاليا إلى الارتفاع منذ أواخر عام ١٩٨٥ . وسوف يستمر هذا الاتجاه التصاعدى فى قيم عملات هذه الدول طالما تمكنت السياسات المالية والنقدية المطبقة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الدول من السيطرة على الإنفاق الحكومى وعجز الموازنة وضبط التوسع النقدى ومكافحة التضخم بها واتجاه أسعار البترول العالمية إلى الانخفاض إلى معدل ١٥ دولار للبرميل دون أن تتجاوزه .

وقد أشارت إحدى الدراسات القياسية إلى أن تغير الفائدة فى الأجل الطويل تعتبر مسئولة عن ١١٪ من ارتفاع قيمة الين اليابانى فى مواجهة الدولار ، وعن نحو ١٣٪ من الزيادة فى قيمة المارك الألمانى (٤٨) . وبالنظر إلى تغيرات أسعار

الفائدة فى الأجل الطويل خلال السنوات الخمس القادمة يتضح أنها سوف تتجه إلى الارتفاع بدرجة تفوق درجة ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل فى معظم الدول الصناعية . وهذه الملاحظة تشير إلى اتجاه عملات معظم الدول الأوربية الصناعية واليابان إلى الارتفاع بالنسبة للدولار الأمريكى خلال التسعينات . إذ يتوقع خبراء الصندوق ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل بنسبة ٨٪ فى المتوسط فى الدول الصناعية خلال حقبة التسعينات ، وأن تتجاوز نسبة ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل هذه النسبة بعض الشىء خلال نفس الفترة . وقد أوضحت دراسة قياسية أخرى أن تخفيض نسبة العجز المالى الأمريكى إلى الناتج المحلى الإجمالى ١٪ سنوياً لمدة ثلاث سنوات يؤدى بالاشتراك مع توسع نقدى فى مختلف دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى انخفاض الدولار الأمريكى بنسبة ١٤٪ خلال نفس الفترة ، وإلى خفض أسعار الفائدة الإسمية قصيرة الأجل فى اليابان وبقية دول المنظمة بنسبة ٣٪ دون الحاجة إلى حدوث توسع مالى فى الدول الأخرى (٤٩). ويعنى ذلك أيضاً اتجاه عملات الدول الصناعية فى المنظمة إلى الارتفاع فى مواجهة الدولار الأمريكى وهو ما يجىء متفقاً مع تقديرات صندوق النقد المشار إليها والتى توضح أن الولايات المتحدة خفضت نسبة العجز المالى إلى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة تتراوح بين ٥ر٪ ، ٢٪ بحلول عام ١٩٩١.

عملات الدول النامية :

فيما يتعلق بالدول النامية يمكن التمييز بين مجموعتين منها الأولى تربط أسعار عملاتها مباشرة بالدولار الأمريكى ، والأخرى تسمح بوجود نوع من المرونة فى أسعار الصرف سواء اتبعت سعر صرف واحد ، أو أسعار متعددة . وبطبيعة الحال فإن الدول النامية التى تربط قيمة عملاتها بالدولار

الأمريكى تتأثر بشكل مباشر بكافة التغيرات التى تحدث فى قيمة الدولار الأمريكى . ومن ثم فإنه من المنتظر أن تتجه أسعار الصرف فى هذه الدول خلال التسعينات إلى الانخفاض بنفس معدلات انخفاض سعر الدولار تقريباً وذلك فيما يتعلق بسعر الصرف الحقيقى أو الفعال ، أما السعر الإسمى فمن المتوقع أن تستجيب كثير من الدول النامية لتغيرات القيمة الحقيقة لعملاتها وتبادر بتخفيض السعر الرسمى لها رغبة فى دفع الصادرات والحد من الواردات وجذب رؤوس الأموال .

ونظراً للارتباط الوثيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى الدول النامية بصفة خاصة فإن الدول التى تسمح بقدر من المرونة لأسعار عملاتها سوف تضطر إلى مواجهة ما يترتب على ارتفاع قيمة الواردات من تضخم فى أعقاب انخفاض أسعار عملاتها ، عن طريق ضبط التوسع النقدى والائتمانى وأسعار الفائدة بما يتناسب مع معدلات التضخم .

وبصفة عامة فقد أثبتت التجارب أن الدول النامية التى تسمح بمرونة أسعار عملاتها تستطيع مواجهة والتغلب على أية اضطرابات اقتصادية عالمية ، والتكيف مع ظروف التجارة الدولية وأسواقها بثمن يقل كثيرا عما هو عليه الحال بالنسبة للدول التى تحافظ على سعر صرف ثابت ومحدد وذلك من حيث الأثر على معدل النمو الاقتصادى [٥٠] . إذ أوضحت بعض الدراسات أن الدول النامية التى تتجه الأسعار الحقيقية لعملاتها إلى الإنخفاض تستطيع السير بخطى سريعة فى اتجاه الإحلال محل الواردات ودفع الصادرات إلى الدول المتقدمة وتحسين شروط التبادل الدولى للدول النامية المتقدمة . وذلك فضلا عن خفض عجز موازين مدفوعاتها . [٥١] ويجدر الإشارة إلى حقيقة تفاوت معدلات تغير قيم عملات الدول النامية من دولة إلى أخرى فى أعقاب حدوث تقلبات أسعار الصرف عالمياً

تبعاً لنظام سعر الصرف المطبق والسياسات الاقتصادية الكلية التى تتبعها كل دولة للتعامل مع الآثار الاقتصادية العالمية لاضطراب نظام النقد الدولى . ولذلك نجد أنه عندما انخفض سعر الدولار عام ١٩٨٥ ، فإن نسبة انخفاض أسعار عملات الدول النامية تباينت من دولة إلى أخرى .

وكانت أعلى نسبة انخفاض ٢٠٪ (متوسط الانخفاض ١٣٪ فى تلك السنة طبقا لإحصائيات صندوق النقد الدولى) . ومن ثم فإنه من المتوقع استمرار تفاوت نسب التغيير فى أسعار عملات الدول النامية التى تطبق نظام مرن لسعر الصرف فى ضوء الاعتبارات التى أشرنا إليها .

ولعل القارىء يتذكر ما سبق أن أوردناه عن أسعار عملات الدول النامية خلال الفترة (٨٠ ـ ٨٤) والتى تميزت بارتفاع غير عادى فى قيمة الدولار . اذ أن عملات الدول النامية قد اتجهت إلى الارتفاع بصفة عامةبسبب الارتفاع الذى حدث فى قيم عملات الدول النامية البترولية والذى كان من نتيجته تضاؤل أثر الانخفاض الذى طرأ على قيم عملات الدول النامية غير البترولية على قيمة المتوسط العام لأسعار صرف الدول النامية بشكل إجمالى . أما الآن ومنذ الربع الثانى من عام ١٩٨٥ فقد اتجهت القيم الحقيقة لعملات معظم الدول البترولية إلى الانخفاض نتيجة التدهور الذى حدث فى أسعار البترول . ويلاحظ أنه طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى فإن أسعار البترول اتجهت إلى الارتفاع ابتداء من عام ١٩٨٧ وتقدر نسبة الزيادة فى الأسعار العالمية للبترول خلال الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩١) بنحو ٤٫٥٪ سنوياً فى المتوسط وهو ما يعنى أنه من المتوقع اتجاه المتوسط العام لأسعار الصرف فى الدول النامية إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار الصرف فى الدول النامية البترولية بالنسبة للدولار الأمريكى ، واتجاه حجم واردات الدول النامية إلى

الإنخفاض بنسبة ١و.٪ خلال التسعينات وتحسن فائض ميزان العمليات الجارية لهذه الدول بنسبة ١و.٪ بالنسبة لصادرات هذه الدول من السلع والسلع والخدمات خلال التسعينات (وفقا لتقديرات الصندوق فى تقريره السنوى عن الاقتصاد العالمى) .

ثانيا ـ تغيرات قيمة الجنيه المصرى خلال التسعينات :

تتوقف تغيرات قيمة الجنيه خلال السنوات القادمة على عدة اعتبارات تتلخص فى التغيرات المتوقعة فى مصادر الحصول على النقد الأجنبى فى مصر خلال هذه الفترة وهى الموارد التى تتحقق من صادراتنا من البترول وغيره من السلع الهامة وتحويلات العاملين فى الخارج وايرادات قناة السويس . وذلك بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة فى واردات مصر من الدول الأوربية وأمريكا بصفة خاصة ومن مختلف الدول بشكل عام ، وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ، وأعباء المديونية الخارجية وأثر كافة هذه المتغيرات على ميزان المدفوعات المصرى ـ مع ملاحظة أن تغيرات القيمة الإسمية للجنية المصرى تتوقف على درجة استجابة السلطات الاقتصادية لتعديل الأسعار المعلنة للجنيه وفقاً لنظام سعر الصرف السائد فى ظل التعويم الإدارى للعملة والذى تعرضنا لأهم ملامحه فى المبحث السابق .

ونظراً لأن قيمة الجنيه تتحدد بالنسبة إلى الدولار الأمريكى ، كما تتحدد العلاقة بين سعر الجنيه المصرى وبقية العملات الأخرى على أساس علاقة كل منها بالدولار فى سوق نيويورك ، فإن السعر الرسمى للجنيه تتأثر قيمته الحقيقة بشكل مباشر بكافة التغيرات التى تحدث فى قيمة الدولار خاصة وإن جانباً كبيراً من متحصلاتنا النقدية ومدفوعاتنا إلى الخارج تتم بالدولار الأمريكى . أضيف إلى ذلك جانباً كبيرا من تجارتنا الخارجية فى الوقت الحاضر يتم مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا. والجدول رقم (١) يوضح هذا الحقيقة :

جدول رقم (١)

توزيع التجارة الخارجية حسب المجموعات الاقتصادية عام ١٩٩٥

(نسبة مئوية)

البيان	دول التخطيط المركزى	الدول الرأسمالية المتقدمة	الدول النامية	المجموع
صادرات	١٠ر٥	٥٩ر١	٣٠ر٤	١٠٠
واردات	١٢ر٤	٦٤ر٩	٢٢ر٧	١٠٠
ميزان تجارى	١٣ر٢	٦٧ر٢	١٩ر٦	١٠٠

المصدر : حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ـ نشرات التجارة الخارجية ١٩٩٥ .

إذ يتضح من الجدول رقم (١) أن ٥٩ر١ ٪ من صادراتنا يتجه إلى الدول الرأسمالية المتقدمة كما تجىء ٦٤ر٩ ٪ من وارداتنا من هذه الدول الأمر الذى يسفر عن عجز تجارى معها يمثل ٦٧ر٢ ٪ من إجمالى عجز الميزان التجارى المصرى .

وفيما يتعلق بالمعاملات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن ١٨ر٨ ٪ من وارداتنا يجىء منها فى نفس التاريخ وأن ١٥ر١ ٪ من صادراتنا يذهب إليها . ويمثل العجز التجارى لمصر معها نحو ٢٠ر٤ ٪ من إجمالى العجز التجارى فى عام ١٩٩٥ . ولا يخفى مدى ارتفاع هذه النسب الأمر الذى يؤكد حتمية تأثر الاقتصاد وسعر الجنيه الحقيقى بالتغيرات التى تحدث فى قيمة الدولار الأمريكى . وبالنظر إلى الاتجاه النزول المتوقع فى قيمة الدولار عالمياً خلال السنوات الخمس

القادمة فإن ذلك يمكن أن يؤدى إلى خفض أعباء العجز التجارى مع الولايات المتحدة والدول الرأس مالية المتقدمة بصفة عامة ومن ثم تحسن القيمة الحقيقية للجنيه المصرى مع ثبات العوامل الأخرى .

العجز الجارى بميزان المعاملات الجارية :

بلغ العجز الجارى الخارجى نحو ١٨٠٩ مليون جنيه عام ٨٥/٨٤ وكان من المستهدف خفضه إلى نحو ٨٨٩ مليون جنيه عام ٨٦/٨٥ وهى أرقام لاتزال مرتفعة حيث تمثل ١٣٫٢٪ ، ٩٫٩٪ من قيمة حصيلة الصادرات من السلع والخدمات على الترتيب . اذ تبلغ النسب المماثلة فى الدول الصناعية المتقدمة نحو ٣٪ عام ١٩٨٥ ، وفى الدول النامية بصفة عامة نحو ٥٫١٪ فى نفس العام ، وفقا لأرقام تقرير صندوق النقد الدولى عن عام١٩٨٦ (جدول رقم A 35) . أما فى التسعينات فقد ارتفع هذا العجز حتى بلغ نحو ٣٥٦٧٫١ مليون جنيه عام ١٩٩٥/٩٤.

ويستفاد من الاتجاهات السابقة أن ارتفاع العجز الجارى لمصر يؤدى إلى استمرار الوضع الحالى لقيمة الجنيه فى المستقبل وإن كان بدرجة أقل نسبياً مما هو عليه الحال الآن (مع ثبات بقية العوامل) .

مصادر النقد الأجنبى فى مصر :

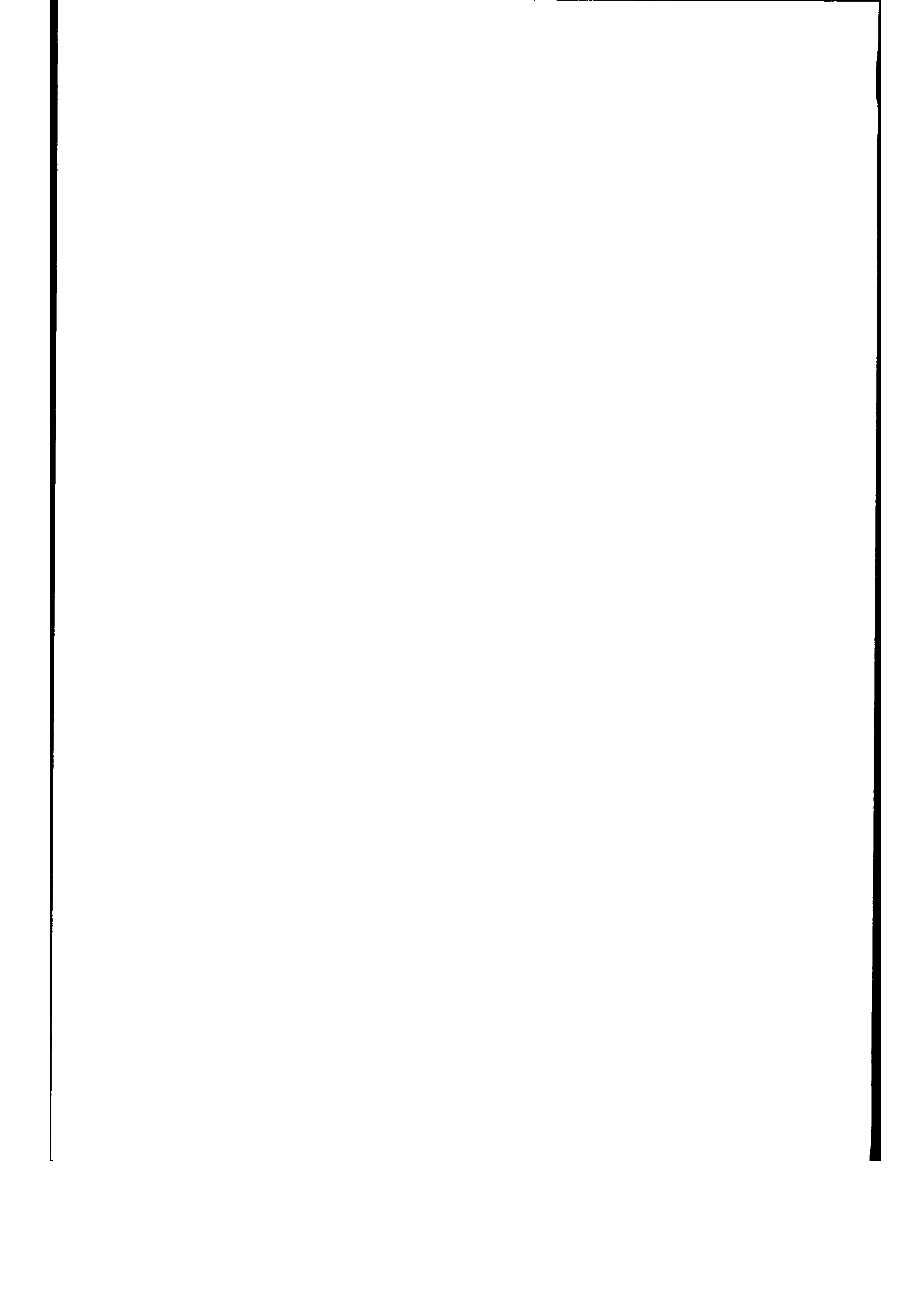
رغم تنوع مصادر النقد الأجنبى فى مصر فى السنوات العشر الأخيرة بحيث أصبحت موزعة بين إيرادات قناة السويس ، وتحويلات العاملين فى الخارج ، وصادرات البترول ، والسياحة ، والقطن إلا أن إجمالى إيرادات النقد الأجنبى لا تزال تتأثر إلى حد كبير بما يحدث فى أسعار البترول من تقلبات . حيث نجد أن هذه التقلبات فى أسعار البترول تؤثر على بقية المصادر الأخرى مثل تحويلات العاملين فى الدول البترولية وتحويلات السائحين العرب ، وإيرادات مرور الناقلات

البترولية وحصيلة القناة بصفة عامة ، وتأثر الطلب على الصادرات المصرية إلى الأسواق العربية والبترولية .. الخ . ومع وذلك نجد أن نموذج (LINK) لقياس ميكانيكية انتقال الآثار الاقتصادية بين مختلف دول العالم على مستوى العالمى يعتمد على دور ايرادات قناة السويس فى توفير النقد الأجنبى اللازم لتمويل التنمية والمدفوعات الدولية لمصر وعلى أية حال فإن حال الجدول رقم (٢) يوضح كيفية توزيع ايرادات مصر من النقد الأجنبى الهامة تبعاً للمصادر المختلفة .

ومن الجدول رقم (٢) يتضح أن قطاع البترول لم يعد يمثل الأهمية النسبية الأولى بين مصادر النقد الأجنبى فى مصر خلال السنوات الأخيرة ، فقد تقدمت عليه تحويلات العاملين فى الخارج ، ثم ايرادات رسوم المرور فى قناة السويس ، وبعد ذلك ايرادات قطاع السياحة .

وتتضمن المصادر الأخرى مجموعة الصادرات السلعية من السلع الزراعية والمنتجات الكيماوية ، والصناعات الهندسية ، والغزل والنسيج ، وذلك بالإضافة إلى ايرادات الملاحة ، والفوائد والأرباح التى تتحقق فى الخارج ... الخ .

ومما سبق نستطيع أن ندرك أهمية التغيرات العالمية فى أسعار البترول بالنسبة لحصيلة الدولة المستردة من الصادرات أو ايراداتها من النقد الأجنبى . ولما كانت التوقعات المستقبلية تشير إلى تحسين أو ارتفاع أسعار البترول خلال التسعينات ، فإن ذلك يمكن أن يؤدى إلى تحسن الأوضاع النقدية فى مصر ، ودعم سعر الصرف نتيجة زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى وقيمة الصادرات. حيث يتضح من تقديرات صندوق النقد الدولى أن دول الشرق الأوسط غير البترولية سوف يرتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فيها بنسبة٤ر٪ فى المتوسط خلال تلك الفترة نتيجة ارتفاع أسعار البترول عالمياً حينئذ.



جدول رقم (٢)

مصادر النقد الأجنبي الهامة فى مصر

(١٩٧٥ـ٩٥ / ٩٦)

(نسبة مئوية من اجمالى المتحصلات النقدية الأجنبية)

(٪)

البيـــــان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
قناة السويس	٣ر٢	٨ر٧	٩ر٤	٩ر٥	٨ر٩	٧ر٦	٩ر٤	٨ر٤	٧ر٨	٧ر٥	١١ر٣	٩ر٤	٨ر٢	٨ر٢	٨ر٣	١٣ر١	١٦ر١	١٤ر٥	١٦ر٥	١٧ر٥	١٩ر٤
تحويلات العاملين	١٠ر٢	١٧ر-	١٦ر٩	١٧ر-	١٣ر٢	١١ر٨	٧ر٩	١٠ر٧	١٢ر٢	٨ر٩	٧ر٨	١٢ر٢	٢٩ر٨	١٧ر٤	٣٣ر٣	٣٦ر٩	٤٥ر٣	٣٥ر٦	٣٦ر٧	٢٢ر٣	٢١ر٤
البترول	٥ر-	١٠ر٦	٩ر١	٥ر-	١١ر٦	٢٦ر٥	٢٩ر٦	٢٣ر٥	٢٠ر٦	٢١ر٢	٢٦ر٢	٧ر٤	١٠ر١	١١ر٠	٨ر٦	١٩ر٢	١٧ر٠	٨ر٨	٧ر٩	٦ر٤	٧ر٢
السياحة	٧ر٩	١٨ر٧	٢٤ر٢	١٠ر٤	٦ر٩	٥ر٧	٤ر٧	٣ر١	٢ر٦	٣ر٨	٥ر٢	٩ر١	١٦ر٦	١١ر٧	٦ر٧	٥ر٧	٤ر٣	١١ر٦	٩ر٣	١٢ر١	١٤ر٢
المصادر الأخرى	٧٣ر٧	٤٥ر٠	٤٠ر٤	٦٨ر١	٥٩ر٤	٤٨ر٤	٥٠ر٤	٥٤ر٣	٥٦ر٨	٥٨ر٦	٤٩ر٥	٦١ر٩	٣٥ر٣	٥١ر٧	٤٣ر١	٢٥ر١	١٧ر٣	٢٩ر٥	٢٩ر٦	٤١ر٧	٣٧ر٨
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : ـ حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ـ وبيانات البنك المركزى المصرى .

المعاملات الرأسمالية مع العالم الخارجى :

عادة ما يسفر ميزان المعاملات الرأسمالية مع العالم الخارجى عن فائض نتيجة زيادة قيمة التدفقات الرأسمالية من الخارج فى صورة قروض أجنبية وتحويلات أخرى عن قيمة التدفقات الرأسمالية إلى الخارج فى صورة أقساط سداد القروض الأجنبية والتسهيلات المصرفية الصافية . وقد بلغ صافى المعاملات الرأسمالية مع الخارج نحو (+) ١٠٢١٫٧ مليون جنيه عام ٨٤/٨٣ بنقص قدره ٣٨٫٦٪ عن عام ١٩٧٨ ، أو بانخفاض سنوى قدره ٧٫٧٪ فى المتوسط خلال تلك الفترة ، أما فى عام ٩٤/٩٣ فقد ارتفع الفائض إلى ٦٫٤ مليار جنيه وذلك على العكس مما حدث عام ٩٥/٩٤ حيث سجل الميزان عجزاً قدره ٨١٥ مليون جنيه نتيجة سداد كافة الالتزامات الدولية وأقساط القروض المستحقة لأعضاء نادى باريس .

ومن الجدول رقم (٣) يتضح أن :

(أ) تزايدات التدفقات الرأسمالية من الخارج بنسبة ١٢٣٫٧٪ فى المتوسط خلال الفترة الموضحة بالجدول .

(ب) بلغ معدل نمو التدفقات الرأسمالية إلى الخارج نحو ٣٥٫٣٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة .

(جـ) بلغ معدل النمو لصافى التدفقات الرأسمالية من العالم الخارجى نحو ١٥٥٫٦ ٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة .

ولا شك أن ارتفاع معدلات التدفق الرأسمالى الصافى مع الخارج يمكن أن يؤدى فى المستقبل إلى آثار سلبية على القيمة الحقيقية للجنيه المصرى نتيجة زيادة أعباء أقساط سداد الديون قصيرة ومتوسطة الأجل التى يحين مواعيد استحقاقها

وأعباء فوائدها على ميزان المعاملات الجارية خاصة فى ظل الأساليب الليبرالية التى يتم التعامل بها مع أسعار الصرف بصورة تدريجية واضحة .

الاستثمار الأجنبى فى مصر :

تشير إحصائيات الهيئة العامة للاستثمار إلى أن عدد المشروعات التى تمت الموافقة عليها حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ بلغ ٢٦٣٩ مشروعا داخل البلاد . أما التكاليف الستثمارية لهذه المشروعات جميعا فتبلغ نحو ٥٠٫٥ مليار جنيه وذلك بالإضافة إلى ٣١٢٢ مشروعا تكلفتها الاستثمارية بلغت ٥٥٫٧مليار جنيه فى المناطق الحرة المختلفة ، بيد أن الأرقام توضح أيضاً أن نحو ٧٠٪ من رؤوس أموال مشروعات الاستثمار مملوكة لمصريين ، ٣٠٪ فقط موزعة بين المستثمرين العرب والأوربيين والأمريكيين . وذلك فيما يتعلق بالمشروعات التى تقام داخل البلاد . أما مشروعات المناطق الحرة فإن ما يملكه الأجانب من رؤوس أموال المشروعات الكائنة فيها يمثل ٦٣٪ من جملة رؤوس الأموال (٥٣). وتعنى المؤشرات السابقة أن رؤوس الأموال الأجنبية التى تدفقت للاستثمار فى مصر حتى نهاية يونيو ١٩٩٥ حوالى ٢٧٫٨ مليار جنيه بنسبة ٤٧٫١٪ من الإجمالى . ولا يخفى أهمية تأثير ذلك على الطلب على العملة المحلية أو تحسين سعر الجنيه . وفى حالة استمرار تزايد قيمة الاستثمار الأجنبى فى مصر خلال السنوات القادمة فإن ذلك يكون له نتائج ايجابية على سعر الصرف . غير أن هناك اتجاهات تعمل فى الاتجاه المضاد وهى زيادة عدد المشروعات التى تم سحب الموافقة عليها نتيجة تعثرها والتى بلغت نحو ٢٢٠ مشروعاً تبلغ رؤوس أموالها نحو ١٫١ بليون جنيه وتمثل ١٤٫٣٪ من إجمالى رؤوس الأموال المستثمرة ولا شك أن استمرار هذه الظاهرة يمكن أن يكون له تأثير سلبى على قيمة الجنيه المصرى أو على الأقل

جدول رقم (٣)
ميزان المعاملات الراسمالية مع الخارج
(١٩٧٨-٩٥/٩٤)

(مليون جنيه)

البيـــان	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤
تدفقات من الخارج	١٦٧٠٫١	٢١٠٥٫٢	١٨٥٤٫٢	٣٢١٨٫٩	٢٥٧٤٫٥	٢٢٤١٫٤	٨٥٣٧	١٧٧١٫٧
تدفقات إلى الخارج	٩٣٣٫١	٦٧٣٫٥	٩٤٦٫٩	٩٩٢٫٤	١٤٢٩٫٥	١٢١٩٫٧	٢١٤٣٫٠	٢٥٨٦٫٧
الصافى (+)	٧٣٧٫٠	١٤٣١٫٧	٩٠٧٫٣	٢٢٢٦٫٥	١١٤٥٫٠	١٠٢١٫٧	٦٣٩٤	(-)٨١٥٫٠

المصدر : ـ البنك المركزى ـ المجلة الاقتصادية ـ أعداد مختلفة .

تضاؤل تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبى إلى مصر على القيمة الحقيقة للجنيه المصرى فى السنوات القادمة .

ويشير البعض إلى انه بعد فترة معينة من الاستثمار يبدأ عائد الاستثمار الأجنبى فى الخروج من الدولة (يعاد تصديره) حتى يجىء وقت يكون فيه تدفقات رأس المال إلى الخارج أكبر من تدفقات رأس المال إلى الداخل . وبذلك تنخفض نسبة ما يعاد استثماره وتحدث مشاكل فى ميزان المدفوعات ويتدهور سعر الصرف (٥٤) . ونظراً لأن الأرقام الخاصة بهذه النسبة فى مصر غير متاحة ، فإنه من الصعوبة التنبؤ بما سوف تكون عليه هذه النسبة خلال السنوات القادمة وعلاقة ذلك بسعر الصرف .

المبحث الرابع

تغيرات سعر الصرف وعلاقتها بالمصادر المحلية والأجنبية لتمويل عجز الموازنة العامة

تمهيد :

يتمثل العجز الكلى للموازنة العامة فى الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة . ولا تشمل الإيرادات العامة سوى على حصيلة الموارد السيادية للدولة كإيرادات الضرائب العامة والمتنوعة وإيرادات الجمارك والرسوم المحلية ، وحصيلة الإيرادات الجارية والرأسمالية والتحويلات المختلفة ، وفوائض وأرباح الهيئات العامة والبنك المركزى وإيرادات الخدمات والإعانات ... الخ . وعادة ما تلجأ الحكومة إلى مواجهة العجز بالاقتراض من الأوعية الإدخارية المحلية والتسهيلات الإئتمانية من الخارج ، وتأجيل سداد بعض الالتزامات ، وبعض موارد التمويل الذاتى ، فإذا لم تكف الإيرادات العامة لتغطية العجز الكلى للموازنة العامة قد تتجه السلطات الاقتصادية إلى اتباع أسلوب التمويل التضخمى أو التمويل بالعجز أو اصدار أذون على الخزانة العامة .

وفى هذا الجزء من الدارسة نقوم بإلقاء الضوء على العلاقة بين التغيرات المتوقعة فى أسماء الصرف وكل مصدر رئيسى من مصادر تمويل ذلك العجز الكلى للموازنة .

أولا - العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والتمويل الأجنبى لعجز الموازنة العامة :

يعتبر التمويل الأجنبى لعجز الموازنة العامة من أهم البنود التى تتأثر مباشرة بالتقلبات المختلفة فى الأسعار العالمية للصرف . وفى مصر نجد أن التمويل الأجنبى لعجز الموازنة العامة يتمثل فى ما تحصل عليه الخزانة العامة من قروض أجنبية ،وما تحصل عليه أيضاً من تسهيلات إئتمانية من الخارج . وقد تبين من الإحصائيات الرسمية أن نسبة القروض الأجنبية والتسهيلات الإئتمانية الخارجية إلى عجز الموازنة العامة تتراوح بين ٦ر١٦٪ عام ١٩٧٨ و ٢ر٢٧٪ عام ٨٢/٨١

والجدول رقم (٤) يوضح ويؤكد حقيقة ارتفاع وأهمية القروض الأجنبية فى مواجهة لعجز الكلى للموازنة العامة منذ عام ١٩٧٦ . غير أن هذه النسبة اتجهت إلى الانخفاض عام ٩٥/٩٤ حيث بلغت النسبة ١٥٫٢٪ كما انخفضت عام ٩٦/٩٥ حيث بلغت ٩٫٨٪ .

ويشير الجدول رقم (٤) إلى زيادة مساهمة التمويل الخارجى في مواجهة عجز الموازنة العامة . وقد اتجهت قيمة القروض ومصادر التمويل الأجنبية إلى الارتفاع بنسبة ٨٫٤٪ فى المتوسط خلال الفترة الموضحة بالجدول ، بينما بلغ متوسط معدل زيادة العجز الكلى للموازنة العامة سنوياً نحو ٢٨٫٣٪ فقط خلال نفس الفترة .

ويرجع السبب فى الزيادة المضطردة فى التمويل الأجنبى لعجز الموازنة الكلى بعد عام ١٩٧٩إلى التخفيض الرسمى لقيمة الجنية منذ أول يناير ١٩٧٩ ، مما أدى إلى ارتفاع قيمة المصادر الأجنبية بالجنيهات والتى بلغت ٧٧٩٫٣ مليون جنيه عام ١٩٨٦/ ١٩٨٧ ، وفقاً لما جاء فى البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة لعام ٨٧/٨٦ . كما ترجع الزيادة أيضاً إلى التعديلات المتعددة التى حدثت فى أسعار صرف الجنيه فى إطار مجمع البنوك التجارية المعتمدة والتى تؤثر بدورها على قيمة تسهيلات الموردين الأجانب ، والتسهيلات المصرفية التى تستخدم فى تمويل العجز الكلى للموازنة العامة وتعقد مع البنوك الأجنبية وغيرها من المؤسسات غير الرسمية أو الحكومية فى الخارج .

وتوضح الدراسة الرياضية وجود علاقة ارتباط قوية بين تغيرات قيمة الجنيه المصرى وتغيرات قيمة التمويل الأجنبى لعجز الموازنة العامة ، وأن العلاقة معنوية بدرجة ثقة ٩٩٪ كما يبلغ معامل التحديد (R^2) ٥٥ ر. وهو ما يعنى أن كل تغير قدره ١٪ فى السعر الرسمى للجنيه المصرى يؤدى إلى تغير بنسبة ٥٫٥٪ فى متوسط قيمة التمويل الخارجى لعجز الموازنة العامة . وتكون معادلة الانحدار الخطى هى :

ص = ٦٣٥٫٩ + ٢٠٤١٫٩ س .

وهكذا نجد أن المؤشرات المستخدمة تؤكد استمرار اعتماد السلطات

جدول رقم (٤)

المصادر الأجنبية للتمويل وعلاقاتها بعجز الموازنة العامة

(١٩٧٦ـ٩٥ / ٩٦)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــان	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
(١) العجز الكلى للموازنة العامة	١٣٠٤٫٨	١٥٣٥٫٨	٢١٤٨٫٥	٢٧٢٣٫٥	٢٢٢٤٫٥	٤٤٩٤٫-	٤٨٤٥٫٠	٥١٠٢٫٤	٥٤٠٠	٤٩٠٠٫٠	٥٥٥١٫١	٢٦٨٩	٥٤٨٧
(٢) التمويل الأجنبى للموازنة	٢٢٧٫٨	٤٤٩٫١	٣٥٦٫٩	٤٧٤٫٣	٧٩٣	١٦٧٠	١٢٧٨٫٩	١٣٨٧٫٠	١٥٢٢٫١	١٠٠٥٫١	١٨٣٧٫٥	٤٠٨	٥٣٨
نسبة (٢) إلى (١) ٪	١٧٫٥	٢٩٫٢	١٦٫٦	١٧٫٤	٣٥٫٦	٣٧٫٢	٢٦٫٤	٢٧٫٢	٢٨٫٢	٢٠٫٥	٣٣٫١	١٥٫٢	٩٫٨

المصدر : ـ وزارة المالية ـ الحساب الختامى للموازنة العامة ـ سنوات مختلفة ـ والموازنة العامة ٩٤ / ٩٥ ومشروع موازنة ٩٥ / ٩٦ .

الاقتصادية والمالية فى مصر على المصادر الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة بدرجة كبيرة خلال السنوات القادمة ، وأن تغيرات سعر الصرف عالمياً سوف تؤدى إلى زيادة أعباء التمويل الأجنبى لعجز الموازنة ويتوقف ذلك على مدى استجابة السلطات الاقتصادية لتحقيق استقرار السعر المعلن للجنيه فى ضوء تغيرات القيمة الحقيقية له حيث أن ما يزيد على ٨٥٪ من ديون مصر تعتبر ديون رسمية سواء ثنائية أو متعددة الأطراف [٥٥]. وتحسب على أساس سعر الصرف المعلن عند عقدها مع الجهات المانحة . أما القروض التى تتأثر قيمة أرصدتها خلال فترة السداد بتغيرات سعر الصرف فعادة ما يتفق على تعديل الأرصدة بنفس نسب التغير فى سعر الصرف المتفق على حساب القيمة على أساسه وفقاً لما كان يطلق عليه « شرط ضمان الذهب » وقت سريان قاعدة الذهب كأساس للنظام النقدى العالمى .

ورغم ضآلة ذلك الجزء من التمويل الخارجى لعجز الموازنة والذى يحتسب على أساس سعر الصرف الحر ومن ثم ضآلة تأثير تقلباته على قيمة إجمالى التمويل الخارجى للعجز فإن هذه الأسعار غير الثابتة للصرف تمارس تأثيرها بطريق غير مباشر على السعر المعلن بعد فترة تأخير زمنى كما سبق القول . وبذلك نجد أنه لا يمكن تجاهل أثر تغيرات سعر الصرف فى مصر على تغيرات قيمة التمويل الخارجى لعجز الموازنة العامة .

تغيرات سعر الصرف واعباء التمويل الخارجى لعجز الموازنة :

وإذا أردنا التعرف على أثر تغيرات سعر الصرف على تكلفة التمويل الخارجى لعجز الموازنة العامة فلا بد من دراسة العلاقة بين تغيرات سعر الجنيه وتغيرات أقساط سداد الديون الأجنبية التى تستخدم فى تمويل العجز وفوائدها وتوقعاتها خلال السنوات القادمة .

والجدول رقم (٥) يوضح العلاقة بين عجز الموازنة وتكلفة تمويله بالمصادر الأجنبية ونسبة هذه التكلفة إلى التمويل الأجنبى الجديد للعجز .

وبالنظر إلى الجدول رقم (٥) يتضح لنا أن نسبة مجموع الأقساط والفوائد التى تدفع بمعرفة الخزانة العامة عن القروض المتاحة لتمويل الموازنة العامة إلى إجمالى العجز الكلى بها تتراوح بين ٨ر٢٣٪ عام ١٩٧٧، ٤ر١٣٤٪ عام ٩٥/٩٤ ، أما نسبة الأقساط والفوائد إلى التمويل الخارجى للعجز فقد تراوحت بين ٩ر٢٢٪ عام ١٩٧٨ ، ٥ر٨٨٥٪ عام ٩٥/٩٤ . ويرجع التفاوت فى النسب المحققة إلى زيادة قيمةالأقسط المستحقة فى ذلك العام والفوائد إلى نحو٤٩٨ مليون جنيه ، وإلى اتجاه الحكومة إلى خفض السعر الرسمى للجنيه المصرى منذ أول يناير ١٩٧٩ . وقد بلغت نسبة الأقساط والفوائد إلى العجز الكلى للمازنة العامة عام ٨٧/٨٦ نحو ٩ر٧٪ . كما بلغت نسبة الأقساط والفوائد إلى التمويل الخارجى للموازنة العامة نحو ٨ر٢٣٪ فى نفس العام . ويلاحظ أن تفاوت النسب المذكورة أيضاً بشكل ما بأثر إعادة جدولة الديون والتى تؤدى إلى تغيرات فى أصل القروض دون الأقساط أو الفوائد مما يؤدى فى بعض السنوات إلى تجاوز الأقساط والفوائد لقيمة القروض الجديدة ويكون الانتقال الصافى للموارد المقترضة سالباً . وتلك ظاهرة واضحة فى معظم الدول النامية المدينة (٥٦) .

ويجدر ملاحظة وجود نوع من الانفصام فى سوق النقد الأجنبى فى مصر حيث نجد أنه فى الوقت الذى تتجه فيه قيمة الدولار عالمياً إلى الإنخفاض منذ مارس ١٩٨٥ فإن قيمة الدولار داخل مصر تتجه إلى الارتفاع المضطرد فى مواجهة الجنيه المصرى نتيجة عوامل داخلية . ولذلك فإنه رغم انخفاض السعر العالمى للدولار فإن تكلفة الحصول على الدولارات اللازمة لسداد الديون والفوائد عن قروض سبق عقدها مع الخارج كانت قبل تحرير سعر الصرف عادة ما تكون مرتفعة عند تقيمها بالجنيهات المصرية . ومن ثم ارتفاع

جدول رقم (٥)
العلاقة بين عجز الموازنة وتكلفة تمويله بمصادر خارجية
(١٩٧٦ـ٩٥ / ٩٦)
(نسبة مئوية %)

البيان	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
نسبة الأقساط والفوائد إلى العجز	٤ر٢	٤ر٥	٣ر٨	١٨ر٣	١٧ر٢	٩ر٨	٩ر٨	٥ر١	٧ر١	٨ر٤	٧ر٩	١٣٤ر٤	٧٤ر٦
نسبة الأقساط والفوائد إلى التمويل الخارجي للعجز	٢٤ر٢	١٥ر٤	٢٢ر٩	١٠٤ر٩	٤٨ر١	٢٦ر٥	٣٧ر٢	١٨ر٣	٢٥ر٤	٤١ر١	٢٣ر٨	٨٨٥ر٥	٧٦١ر٣

المصدر : ـ وزارة المالية ـ الحساب الختامى للموازنة العامة ـ سنوات مختلفة ـ والموازنة العامة ٩٤ / ٩٥ ومشروع موازنة ٩٥ / ٩٦ .

أعباء التمويل الأجنى لعجز الموازنة العامة . والجدول رقم (٦) يشتمل على تقديرات البنك الدولى لمدفوعات خدمة الديون الثنائية والديون الطويلة والمتوسطة الأجل المستحقة على مصر حتى عام ١٩٩٠/٨٩ .

ويستفاد من جدول رقم (٦) اتجاه نسبة مدفوعات خدمة الديون الثنائية إلى إجمالى الديون الخارجية الطويلة والمتوسطة الأجل إلى الارتفاع خلال النصف الثانى من حقبة الثمانينات ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى تخفيف حدة أعباء المديونية الخارجية لمصر حيث أن سعر الصرف الذى عادة ما يتخذ كأساس لحساب قيمة وأعباء المديونية كان السعر الرسمى للجنيه والذى كان يعتبر مقوماً بأكثر من قيمته الحقيقية .

وبصفة عامة يمكن ملاحظة أن هناك اتجاهاً تنازلياً فى قيمة مدفوعات خدمة الديون الخارجية المتوقعة خلال النصف الثانى من حقبة الثمانينات حيث انخفضت بنسبة ١ر٥٨٪ عام ٩٠/٨٩ عن عام ٨٣/٨٢. وفى حقبة التسعينات انخفضت القيمة بنسبة ٥ر٣٦٪ عام ٩٣/ ٩٤ وبنسبة ٣ر٢٣ عام ٩٤/ ٩٥ عن عام ٨٩/ ٩٠ ولا يخفى علاقة ذلك بالاتجاهات التنازلية الحادثة والمتوقعة فى كل من سعر الدولار الأمريكى وسعر الفائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان من الصعوبة بمكان التنبؤ باستمرار هذه الاتجاهات حتى نهاية عام ٩٧/ ١٩٩٨ نظرا لعدم استقرار النظام النقدى والمالى العالمى وغياب المعالجة الشاملة لقضية المديونية الخارجية .

جدول رقم (٦)
مدفوعات خدمة الديون الخارجية المستحقة على مصر
(١٩٨٢ / ١٩٨٣ـ٩٤/ ٩٥)

(القيمة بالمليون دولار)

البيـــــان	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤
(١) مدفوعات خدمة الديون الخارجية	٢٣٦٦ر٥	٢٢٧٤ر٤	٢١٠٦ر٨	٢١٤٥ر٦	١٧٢٤ر٨	١٦٤٨ر١	١٢٠٤ر١	٩٩٢ر١	٦٣٠ر٣	٧٦٠ر٨
(٢) مدفوعات خدمة الديون الثنائية	٧٠٣ر٦	٧٨١ر١	٨٤٥ر٠	٦٩٠ر٠	٦٩٣ر٧	٧٠٥ر٣	٧٠١ر٥	٦٧٩ر٩	٤٠ر٩	١٢١ر٠
نسبة (٢) إلى (١) ٪	٢٩ر٧	٣٤ر٣	٤٠ر١	٣٢ر٩	٤٠ر٢	٤٢ر٨	٥٨ر٢	٦٨ر٥	٦ر٥	١٥ر٩

المصدر : ـ تقرير البنك الدولى عن الحالة الاقتصادية واعتبارات النمو ـ أكتوبر ١٩٨٣ (باللغة الإنجليزية) والبنك المركزى المصرى ـ التقرير السنوى ١٩٩٥/٩٤ .

ثانيا - تغيرات سعر الصرف وعلاقتها بالتمويل المحلى لعجز الموازنة العامة :

يتمثل التمويل المحلى لمواجهة العجز الكلى للموازنة العامة فى القروض المحلية التى تحصل عليها الخزانة العامة من الأوعية الإدخارية المحلية مثل القروض التى تعقدها الحكومة مع البنوك التجارية المحلية وفوائض التأمين الإجتماعى ، وشهادات الاستثمار ، وصندوق توفير البريد والتمويل المصرفى .

وتتأثر قيمة هذا النوع من التمويل من خلال تأثير تقلبات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار المحلية وعلى سعر الفائدة ، ومن خلال ما يحدث من إعادة تقييم للأصول الائتمانية المحلية للبنك المركزى والبنوك التجارية خاصة المطلوبات من القطاعات الحكومية وشركات القطاع العام . ويلاحظ أنه عندما قامت السلطات الاقتصادية بتوحيد سعر الصرف فى أول يناير ١٩٧٩ فإن إعادة التقييم أسفرت عن ارتفاع قيمة تلك المطلوبات بنسبة ٤ر٢٥٪ فى نفس التاريخ وهو الأمر الذى أدى إلى حجب التحسن الذى حدث فى صافى الأصول الأجنبية نتيجة زيادة الإيرادات المحققة وقتها من قناة السويس والبترول ، وتحويلات العاملين فى الخارج [٥٧] .

والجدول رقم (٧) يوضح التمويل المحلى لعجز الموازنة وأعباءه .

ويستفاد من الجدول رقم (٧) أن :

- التمويل المحلى يساهم بالنصيب الأكبر فى تمويل العجز الكلى للموازنة حيث تراوحت نسبة مساهمته بين ٤ر٥٢٪ عام ١٩٧٧ ، ٢ر١١٥٪ عام ٩٤/ ٩٥ ، وينتظر أن تصل إلى نحو ٢ر٩٠٪ عام ٩٦/٩٥ .

جدول رقم (٧)
لتمويل المحلى لعجز الموازنة العامة
(نسبة مئوية %)

البيـــان	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
نسبة التمويل المحلى إلى العجز %	٥٩ر٥	٥٢ر٤	٦٣ر٨	٨٣ر٨	٩٣ر٥	٧٦ر٦	٧٣ر٩	٧٢ر٣	٧١ر٨	٧٩ر٥	٩٦ر٩	١١٥ر٢	٩٠ر٢
نسبة خدمة الدين المحلى إلى العجز %	١٠ر٥	٧ر٦	١٤ر١	١١ر٩	٣٧ر٨	١٥ر٢	٢٤ر ـ	٢٧ر٦	٣٢ر٤	٣٨ر٥	٤٠ر٧	٨٨ر٩	٢٢ر٥
نسبة خدمة الدين المحلى إلى الديون المحلية %	١٧ر٦	١٤ر٤	٢٢ر١	١٤ر٢	٤٠ر٤	١٩ر٩	٣٢ر٦	٣٨ر٧	٤٥ر١	٤٨ر٥	٦٠ر٩	٧٧ر٤	١٥ر٥

المصدر : ـ حسبت من بيانات وزارة المالية ـ البنك المركزى المصرى ـ المرجع السابق .

- تساهم أعباء خدمة الديون فى العجز الكلى للموازنة العامة بنسب تتراوح بين ٧٫٦٪ عام ١٩٧٧ ، ١١٥٫٢٪ عام ٩٥/٩٤ ، وهو ما يعنى ارتفاع نسبة الاقتراض الجديد للوفاء بأقساط وفوائد القروض القديمة المستحقة السداد وهى نفس الظاهرة التى يمكن ملاحظتها فى حالة القروض الخارجية . ولذلك نجد أن نسبة خدمة الدين العام المحلى إلى الديون المحلية تتراوح بين ١٤٫٤٪ عام ١٩٧٧ ، ٧٧٫٤ عام ٩٥/٩٤ .

ويجدر الإشارة إلى ارتفاع الأرقام المطلقة لأقساط سداد الديون المحلية وفوائدها كذلك بعد تخفيض قيمة الجنيه عام ١٩٧٩ كما سبق القول حيث ارتفعت قيمة مدفوعات خدمة الديون المحلية بنسبة - و٦٤٪ عام ٨١/٨٠ عن عام ١٩٧٨ . ويتوقع أن تصل إلى ٢٤٠٠ مليون جنيه عام ٩٥/٩٤ وإلى نحو مليون جنيه فى مشروع موازنة ٩٦/٩٥ .

وبصفة عامة فقد اتجهت أرقام الدين العام الداخلى ومدفوعات خدمته إلى الارتفاع فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى وكان من أهم أسباب ذلك الارتفاع اتجاه سعر الجنيه المصرى إلى الإنخفاض فى ظل السوق الموازية للنقد وبسبب تخفيض قيمة الجنيه رسمياً عام ١٩٧٩ وعام ١٩٩١ كذلك وقد سبق أن أشرنا إلى عدم توقع حدوث تخفيض آخر فى سعر الجنيه تجاه الدولار خلال السنوات القادمة . الأمر الذى لا يؤدى إلى زيادة قيمة الدين العام الداخلى او أعباءه.

ثالثا - تغيرات سعر الصرف والتمويل التضخمى لعجز الموازنة العامة :

يعتبر التخفيض الرسمى وغير الرسمى الذى شهدته قيمة الجنيه المصرى خلال السنوات الماضية من أهم أسباب العجز بالموازنة العامة . اذ شهدت هذه

الفترة تخفيض سعر الجنيه رسمياً مرتين الأولى بنسبة ٧٥٪ عام ١٩٧٩ والثانية بنسبة ٢٠٪ عام ١٩٨١ عندما أصبح سعر التحويل للدولار ٨٤ قرشاً بدلا من ٧٠ قرشاً وقد أدى ذلك مباشرة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية ومن ثم زيادة نفقات الحكومة على المستلزمات السلعية والخدمية وزيادة أسعار وقيمة الواردات الحكومية من السلع الوسيطة بنسبة تفوق ما طرأ على الإيرادات الحكومية من زيادة الأمر الذى نتج عنه عجز الإيرادات العامة عن الوفاء باحتياجات الإنفاق العام [٥٨] . وفى نفس الوقت لم تكف وسائل مواجهة العجز الكلى للموازنة من مصادر محلية وخارجية مما حدى بالسلطات المالية والنقدية إلى اللجوء إلى التمويل التضخمى لعجز الموازنة ، ومن ثم ارتفاع المطلوبات من الحكومة حتى عام ١٩٩١ حيث اتجهت الحكومة بعد ذلك إلى العدول عن هذه السياسة واستخدام أذون الخزانة فى تمويل العجز الصافى للموازنة . والجدول رقم (٨) يوضح مدى ارتفاع العجز الصافى الذى حدث فى أعقاب تخفيض سعر الجنيه تجاه الدولار فى أعوام ١٩٧٩ ، ٨١/٨٠ ، ١٩٨٦/٨٥، أما فى عامى ٩٥/٩٤ ، ٩٦/٩٥ فقد حدث انخفاض فى حجم العجز الصافى فى ظل تحرير سعر الصرف .

ومن جدول رقم (٨) يتضح كيف أن قيمة العجز الصافى للموازنة العامة اتجهت إلى الارتفاع بنسبة ـ و٢٤٢٪ عام ١٩٧٩ عندما حدث التخفيض الرسمى للجنيه المصرى وأعدت حسابات الموازنة العامة على أساس السعر الجديد. كما أرتفع رقم العجز الصافى بنسبة ٦ر٣٣٪ عام ٨٢/٨١ عندما حدث التخفيض الثانى لسعر الصرف .

أما العجز الصافى المقدر لعام ٨٧/٨٦ فقد تم إعداده قبل صدور قرارات وزير الإقتصاد بتعديل سعر الصرف المتخذ كأساس لحساب القيمة الجمركية

للسلع المستوردة ، وقبل صدور القرار رقم ٢٩٤ بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٨٦ الذى ألغى نظام العلاوة التشجيعية على السعر ٨٤ قرشاً للدولار وقضى بإعلان السعر ١٣٥ للدولار فى ظل مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة على أن يتم مراجعة وإعلان السعر الجديد كل فترة وفقاً لتغيرات السوق . ويعنى ذلك هبوط قيمة الجنيه المصرى لأغراض التحويلات مرة أخرى بنسبة ٧ر٦٠٪ ولأغراض الجمارك بنسبة ٩ر٩٢٪ الأمر الذى أدى إلى ارتفاع قيمة كل من العجز الكلى والعجز الصافى للموازنة العامة فى نهاية السنة المالية ٨٧/٨٦ بينما حدث انخفاض فى العجز الصافى بنسبة .ر٤٩٪عام ٩٦/٩٥ لاستقرار سعر الصرف فى ظل التعويم الإدارى له .

ويجدر ملاحظة أن نسبة العجز الصافى إلى العجز الكلى تتراوح منذ بداية الثمانينات حتى عام ٩٥/٩٤ بين ٤ر١٨٪ ، ٥ر٣٦٪ وهو ما يعنى عدم وجود اتجاهات تضخمية حيث تتجه القوة الشرائية للجنيه إلى الاستقرار فى الوقت الذى تتجه فيه قيمة العملات الأجنبية إلى الانخفاض . ولذلك لا نستطيع أن نتوقع وجود تمويل تضخمى خلال السنوات القادمة نظراً لعدم اتجاه الحكومة إلى تخفيض قيمة الجنيه المصرى بناء على طلب صندوق النقد الدولى .

وهكذا نجد أن توقعات المستقبل الخاصة بالتغيرات العالمية فى أسعار الصرف وانعكاساتها على قيمة الجنيه المصرى وتأثير ذلك على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة فى صالح هدف الاستقرار الاقتصادى الذى تحاول السلطات الاقتصادية تحقيقه فى ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى . ويفرض ذلك تحدياً قوياً أمام تلك السلطات لكى تحقق أهداف البرنامج ذاته الأمر الذى يلزم معه العمل على محورين أساسيين :

الأول : الإصلاح الجذرى لسياسة سعر الصرف فى مصر وتبنى سياسة قومية ثابتة تتصف بشىء من المرونة للتكيف مع التغيرات العالمية فى أسواق المال والنقد وتقضى على ظاهرة الانفصام بين السوق العالمى للنقد وسوق النقد الاجنبى فى مصر .

الثانى : الخفض التدريجى للاعتماد على المصادر الأجنبية لتمويل عجز الموازنة العامة فى إطار استراتيجية واضحة المعالم للمديونية الخارجية خلال السنوات القادمة والربط فى هذا الشأن بين سياسات وأساليب تنمية المدخرات المحلية والبرنامج المطبق للخفض التدريجى للعجز الكلى للموازنة العامة بصفة عامة ، والعجز الصافى بصفة خاصة ، وكفاءة تخصيص الموارد المالية المحلية والخارجية بما يتفق مع أولويات الخطة وأهدافها .

جدول رقم (٨)

العلاقة بين العجز الصافى وتغيرات سعر الصرف

(قيمة العجز بالمليون جنيه)

البيـــان	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
العجز الصافى	٨١٤ر٣	٢٨٨ر٠	٣٥٠ر-	١١٩٧ر٠	٩٧٥ر٥	١٣٠٣ر٤	١٢١٤ر-	١٣٠٠	١٢٠٠	٩٠٠	٧٨٠	٩٨١	٥٠٠
نسب التغير ٪	-	٦٤ر٦(-)	٢١ر٥	٢٤٢ر-	١٨ر٥(-)	٣٣ر٦	٦ر٩(-)	٧ر١	٧ر٧(-)	٢٥ر(-)	١٣ر٣	٢٥ر٨(+)	٤٩ر٠(-)
نسبة العجز الصافى/ العجز الكلى	٦٢ر٤	١٨ر٨	١٦ر٣	٤٣ر٣	٤٣ر٨	٢٩ر-	٢٥ر١	٢٥ر٩	٢٢ر٢	١٨ر٤	١٤ر١	٣٦ر٥	١٧ر٥
تغير أسعار الصرف ٪ (+)	أسعار السوق الموازية والسعر الرسمى ٤٠ قرشاً للدولار .			٧٥ر-	-	٢٠ر-	-	-	-	-	٦٠ر٧	٠ر٣٢	١١ر(-)

المصدر : ـ وزارة المالية ـ المرجع السابق ـ سعر الصرف المعلن نشرات وتقارير البنك المركزى المصرى ، وزارة الاقتصاد ـ قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٨٦ . البنك المركزى المصرى ـ التقرير السنوى لعام ٩٤ / ٩٥ ، المجلة الاقتصادية العدد الثانى ٩٥ / ١٩٩٦ .

الهوامش

١ - د. محمد علي الدمشاوى - مؤشرات اندماج الإقتصاد المصرى فى التقسيم الدولى الجديد للعمل خلال فترة السبعينات - مجلة مصر المعاصرة - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع - العدد ٣٩٦ ابريل ١٩٨٤ - ص ١٣١ - ١٤١ .

2 - Arthur Lewis, The Less Developed Countries and Stable Exchange Rates, Third World Quarterly Groom Helm, London; Vol. No. 1, January 1979, pp. 18 - 29 .

3 - J. Carter Murphy, Reflection on the Exchange Rate System, The American Economic Review, May 1985, pp. 71 - 73 .

4 - Ibid. p. 72 .

5 - Charles P. Kindleberger; International Public Goods Without International Government, The American Economic Review; March 1986, pp. 10 - 11.

راجع

6 - Jeffrey Sachs, The Uneasy Case for Greater Exchange Rate Coordination, The American Economic Review, May 1986, p. 337 .

7 - Moshen S. Khan, Developing Country Exchange Rate Policy Responses to Exogenous Shocks, The American Economic Review, May 1986, p. 86 .

8 - John Williamson, The Open Economy and The World Economy, Basic Books, Inc. Publishers, New York, 1983, ch. 1, pp. 13 - 16 .

9 - Ibid. ch. 7, pp. 160 - 164 . لمزيد من التفصيل راجع :

10 - Vito Tanzi, Fiscal Policy Responses to Exogenous Shocks in Developing Countries, The American Economic Review, May 1986, pp. 88 - 90 .

11 - Bela Balassa, Policy Responses to Exogenous shochs in De-

veloping Countries, The American Economic Review, May 1986, pp. 76 - 77 .

١٢ ـ راجع فى تفاصيل ذلك رسالتنا للدكتوراة بعنوان « أثر سياسة سعر الصرف على الموازنة العامة للدولة فى مصر » (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠) ـ كلية التجارة ـ جامعة الأزهر ١٩٨٢ (غير منشورة) .

13 - Lawrence Chimerine and Richard M. Young, Economic Surprises and Messages of the 1980s, The American Economic Review, May 1986, p. 35 .

١٤ ـ جاك لوب ـ العالم الثالث وتحديات البقاء ـ عالم المعرفة ـ الكويت ـ أغسطس ١٩٨٦ ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ـ الفصل الثانى عشر ـ ص ٣٧٢ .

15 - I.M.F.,World Economic Outlook, 1986, p. 35 .

16 - I.M.F.,World Economic Outlook, 1986, p. 35 .

17 - Jacob A. Frenkel and Ragin, The International Transmission and Effects of Fiscal Policies, The American Economic Rview, May 1986, p. 330 .

18 - J. Carter Murphy; Reflections on the Exchange Rate System, op cit. p. 69 .

19 - Lawrence Chimerine and Richard M. Young, Economic Surprises and Messages of the 1980s, op. cit. p. 36 .

20 - I.M.F., World Economic Outlook 1986, op. cit. pp. 35 - 39 .

21 - Martin Feldstein, U.S. Budget Deficits and the European Economies, The American Economic Review, may 1986, p. 343 .

ولمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف راجع مؤلفنا بعنوان : السياسات المالية والنقدية فى الميزان ومقارنة إسلامية ـ مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٦ الفصل الثالث ـ ص ١٠٥ ـ ١٠٩ .

22 - Jeffrey Sachs, The Uneasy Case for Greater Exchange Rate Coordination , The American Economic Review, op. cit.; p. 336 .

23 - I.M.F. World Economic Outlook, 1985, op. cit. 1986, op cit .

24 - Lawrence Chimerine and Richard M. Young, Economic Surprises, op. cit., p. 33 .

25 - Martin Feldstein, U.S. Budget Deficits and the European Economies, op. cit. p. 343 .

راجع أيضا :

26 -I.M.F.,World Economic Outlook, 1986, op. cit., p. 91 .

27 - Ibid, p. 40 .

28 - Ibid, p. 70 .

29 - Jeffrey Sachs, the Uneasy Case for Greater Exchange Rate coordination, op. cit., p. 340 .

30 - John, Williamson, On the System in Briton Woods, The American Economic Review, May 1985, p. 78 .

31 - Mohsen A. Khan, Developing Country Exchange Rate Policy op. cit., p. 86 .

32 - I.M.F., World Economic Outlook, 1980 op. cit., p. 57 .

33 - Bela Balassa, Policy Responses..., op. cit., p. 78 .

34 - Ibid, p. 78 .

35 - I.M.F., World Economic Outlook, 1986, op. cit., p. 54 .

36 - Ibid, p. 218 .

٣٧ ـ حسبت من إحصائيات تقرير صندوق النقد الدولي المشار إليه .

٣٨ ـ راجع قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والصادرة بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٨٦ .

٣٩ ـ الأرقام حسبت من بيانات وإحصائيات التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ٨٤/ ٨٥ .

٤٠ ـ المرجع السابق .

٤١ ـ راجع بحث د. أحمد سعيد دويدار ـ نظام سعر الصرف فى مصر ـ مجلة مصر المعاصرة العدد ٤٠٢ أكتوبر ١٩٨٥ ـ ص ٨ ـ ٩ .

٤٢ ـ البنك المركزى المصرى ـ التقرير السنوى ٨٤/ ٨٥ ـ المرجع السابق.

٤٣ ـ المرجع السابق ـ ص ٦٩ .

44 - Guindey, Guillaume, Reflections on the International Monetary System, The Per Jacobson Lecture, Basle, 1980, p. 13 .

45 - I.M.F. World Economic Outlook, 1986, op. cit., pp. 73 - 76 .

46 - Jeffrey Sachs, the Uneasy case..., op. cit., p. 340 .

47 - Jelle Zijlstre, Central Banking with the Benefit of Hindsight, the 1981 Per Jacobsson Lecture, Washington, D.C., 1981, p. 9 .

48 - Jeffrey Sachs, The Uneasy Case..., op. cit., p. 339 .

49 - Ibid., pp. 339 - 340 .

50 - W.M.F. World Economic Outlook, 1986, op. cit., p. 16 .

51 - W. Max Corden, Protection, the Exchange Rate, and Macroeconomic Policy, Finance and Development, June 1985, p. 19 .

52 - L.R. Klein, New Developments in Project L. INK, The American Economic Review, May 1985, pp. 223 - 225 .

٥٣ ـ الهيئة العامة للاستثمار ـ تقرير متابعة عن مشروعات الاستثمار حتى ٨٥/٦/٣٠ (غير منشور) .

٥٤ ـ راجع : دكتور أحمد الصفتي ـ المال والبنون وحتمية التوازن الذهبي ـ مجلة البحوث الإدارية الصادرة عن أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ـ العدد الثالث ـ ١٩٨٥ ص ٧١ ـ ٧٥ .

٥٥ ـ راجع : دكتور رمزي زكي ـ التمويل الخارجي والإعتماد على الذات ـ القضايا الأساسية والدروس المستفادة مع إشارة لمصر ـ بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ٢٦ ـ ٢٨ مارس ١٩٨١ ـ ص ٦٤ .

٥٦ ـ دكتور رمزي زكي ـ أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة ـ مجلة السياسة الدولية الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ أكتوبر ١٩٨٦ .

٥٧ ـ راجع : دكتور أحمد سعيد دويدار ـ العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي العاشر للاقتصاديين المصريين ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ـ نوفمبر ١٩٨٥ ـ ص ٢٢ .

٥٨ ـ راجع : دكتور حمدي عبد العظيم ـ ظاهرة تزايد النفقات العامة أسبابها ونتائجها بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي العاشر للاقتصاديين المصريين ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع نوفمبر ١٩٨٥ ـ ص ٢٥ .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :-

أ - الكتب :-

١ - دكتور / أحمد حافظ الجعويني ، اقتصاديات المالية العامة - دراسة فى الاقتصاد العام - دار العهدالجديد - القاهرة ١٩٦٧ .

٢ - دكتور / حمدى عبد العظيم ، السياسات المالية والنقدية فى الميزان ومقارنة اسلامية - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٨٦ .

٣ - ______________ ، أربع ظواهر اقتصادية فى مصر - مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٨٧ .

٤ - دكتور / سامر مخيمر ، خالد حجازى ، أزمة المياة فى المنطقة العربية - الحقائق والبدائل الممكنة - عالم المعرفة - الكويت مايو ١٩٩٦ .

٥ - دكتور / شاهر الرواشدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربى فى الميزان - عمان - الاردن - ١٩٩٠ .

٦ - دكتور / عبد السلام بدوى ، إدارة القطاع العام فى المجتمع الاشتراكى - مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة - ١٩٦٩ .

٧ - دكتور / عبد المنعم فوزى ، المالية العامة والسياسة المالية - منشأة المعارف - الاسكندرية ١٩٦٥ .

٨ - ______________ ، السياسة المالية فى النظام الاشتراكى - دار الكتاب العربى ١٩٦٧ .

٩ ـ مارتن نيل بايلى وآخرون ، النمو مع المساواة ـ ترجمة دكتور محمد فتحى صقر ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ مؤسسة الأهرام ـ القاهرة ١٩٩٦ .

١٠ ـ محمود صدقى مراد ، دكتور / فؤاد مرسى ، ميزانية النقد الأجنبى والتمويل الخارجى للتنمية مع دراسة خاصة عن ج . ع . م . ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٩٦ .

ب ـ الدوريات : ـ

١ ـ دكتور / أحمد الصفتى ـ المال والبنون وحتمية التوازن الذهبى ـ مجلة البحوث الادارية ـ أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ـ العدد الثالث ١٩٨٥ .

٢ ـ دكتور / أحمد بلال ـ البحث العلمى العربى ـ مجلة شئون عربية ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة ـ ابريل ١٩٩١ .

٣ ـ دكتور / أحمد سعيد دويدار ـ نظام سعر الصرف في مصر ـ مجلة مصر المعاصرة ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ـ القاهرة ـ العدد ٤٠٢ أكتوبر ١٩٨٥ .

٤ ـ دكتور / اسماعيل صبرى عبد الله ـ التنمية البشرية ـ المفهوم ـ القياس ـ الدلالة ـ سلسلة التنمية البشرية ـ الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أغسطس ١٩٩٤ .

٥ ـ دكتور / تيسير عبد الجابر ـ تجربة الاصلاح الاقتصادى فى الأردن ـ مجلة اتحاد المصارف العربية ـ ديسمبر ١٩٩٦ .

٦ ـ جاك لوب ـ العالم الثالث وتحديات البقاء ـ عالم المعرفة ـ الكويت أغسطس ١٩٨٦ .

٧ ـ دكتور / جلال عبد الله معوض ـ التبادل التجارى العربى ومشكلاته الاقتصادية والسياسية ـ مجلة الوحدة ـ المجلس القومى للثقافة العربية ـ يونيه ١٩٨٨ .

٨ ـ دكتور / ربحى أبو الحاج ـ التغير فى قوى وهياكل الانتاج ـ سلسلة بحوث العرب فى عالم متغير (١) ـ الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ـ القاهرة ـ ديسمبر ١٩٩٤ .

٩ ـ دكتور / رمزى زكى ـ أزمة الديون العالمية ـ مجلة السياسة الدولية ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة الأهرام ـ أكتوبر ١٩٨٦ .

١٠ ـ دكتور / رياض الشيخ ـ ميزانية الدولة ووسائل تمويل الزيادة فى الانفاق العام مع الاشارة إلى البلاد النامية ـ معهد الدراسات المصرفية ـ ١٩٦٧ .

١١ ـ دكتور / سامى السيد فتحى ـ الوطن العربى والمشكلة الغذائية ـ مجلة الوحدة ـ المجلس القومى للثقافة العربية ـ المغرب ـ سبتمبر ١٩٩١.

١٢ ـ دكتور / سعيد النجار ـ النظام الاقتصادى العربى ـ التجربة والتحديات ـ مجلة المصارف العربية ـ اتحاد المصارف العربية ـ ١٩٩١ .

١٣ ـ دكتور / عاطف السيد ـ الادماج الاقتصادى لميزانية الدولة ـ معهد الدراسات المصرفية ـ القاهرة ـ يونيو ١٩٦٤ .

١٤ ـ عباس المجرن ، على العبد الرازق ـ تطور هيكل الإيرادات العامة وسبل تنميتها فى الكويت ـ مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد الرابع ـ ١٩٩٥ .

١٥ ـ عبد الخالق عبد الله ـ النظام الاقليمى الخليجى ـ مجلة السياسة الدولية ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام ـ العدد ١١٤ أكتوبر ١٩٩٣ .

١٦ ـ دكتور / عبد الرحمن حمادى ـ المشروعات المشتركة فى مسيرة التكامل العربى ـ مجلة الوحدة ـ المجلس القومى للثقافة العربية ـ المغرب ـ فبراير ١٩٩٢ .

١٧ ـ كاظم حبيب ـ الاقتصاد العربى بين التبعثر والوحدة ـ مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد الأول ـ خريف ١٩٩٢ .

١٨ ـ مجلة إتحاد المصارف العربية ـ العدد ١٩٩٣ ـ المجلد ١٧ يناير ١٩٩٧.

١٩ ـ مجلة الأموال ـ العدد الأول ـ اكتوبر / ديسمبر ١٩٩٦ .

٢٠ ـ دكتور / محمد عادل الهامى ـ تطور الميزانية العامة للدولة لخدمة التخطيط والتنمية مع الإشارة لميزانية ج . ع . م .ـ معهد الدراسات المصرفية ـ ابريل ١٩٦٨ .

٢١ ـ دكتور / محمد على الدمشاوى ـ مؤشرات اندماج الاقتصاد المصرى فى التقسيم الدولى الجديد للعمل فى فترة السبعينات ـ مجلة مصر المعاصرة ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ـ العدد ٣٩٦ ابريل ١٩٨٤ .

٢٢ ـ دكتور / مصطفى العبد الله ـ العمل العربى المشترك والتنمية الشاملة والاعتماد الجماعى على الذات ـ مجلة الوحدة ـ المجلس القومى للثقافة العربية ـ المغرب ـ فبراير ١٩٩٢ .

٢٣ ـ مطيع المختار ـ مشروع الاندماج النقدى العربى فى ظل ضعف مردودية تدفق رؤوس الأموال بين الأقطار العربية ـ مجلة شئون عربية ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة ـ سبتمبر ١٩٨٩ .

٢٤ ـ دكتور / ناول عبدالهادى ـ معالم الفكر التكنولوجى العربى ـ مجلة الوحدة ـ المجلس القومى للثقافة العربية ـ المغرب ـ فبراير ١٩٩٢ .

٢٥ ـ ونيس فرج عبد العال ـ عجز الموازنة العامة فى الكويت ومصر ـ الأسباب وطرق العلاج دراسة مقارنة ـ مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ربيع ١٩٩٦ .

٢٦ ـ يوسف الإبراهيم ، اسماعيل سراج الدين ـ مسار الاقتصاد الكويتى ـ المستجدات الآثار والسياسات ـ مجلة بحوث اقتصادية عربية ـ القاهرة ـ العدد الأول ـ خريف ١٩٩٢ .

ج - المؤتمرات : -

١ - دكتور / أحمد سعيد دويدار - العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية - بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - القاهرة نوفمبر ١٩٨٥ .

٢ - دكتور / رمزى زكى - التمويل الخارجى والاعتماد على الذات - القضايا الاساسية والدروس المستفادة مع اشارة لمصر - بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السادس للاقتصاديين المصريين - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - القاهرة مارس ١٩٨١ .

٣ - دكتور / فاروق شقوير - علاقة المتغيرات الاقليمية والدولية بإقامة سوق عربية مشتركة موسعة - ندوة السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الاقليمية والدولية - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وآخرين - القاهرة ٧ - ٨ ابريل ١٩٩٦ .

ثانيًا : المراجع الأجنبية :-

A Books : -

1- Edwin A . Seligman Studies in Public Finance , The Macmilan Co., London, 1925 .

2 - Guindey, Guillaume, Reflections on the International Monetary System, The Per Jacobsson Lecture, Basle, 1980 .

3 - G.W. Maynard, Keynes and Unemployment Today, The Three Banks Review , National and Commercial Banking Group, Edinburgh 1978 .

4 - Jelle Zilstre, Central Banking With the Benefit of Hind-sight, The 1981 Per Jacobsson Lecture, Washington D.C. 1981 .

5 - John Landoure, Macroeconomics, John Wiley & Sons, Inc., New York 1968 .

6 - John Williamson, The Open Economy and The World Economy, Basic Books Inc., Publishers, New York , 1983 .

7 - Mary Jean Bowman and George Leland Bach, Econom-ic Analysis and Public Policy, Prentice Hall, Inc., New York, 1946 .

8 - Philip E. Taylor, The Economics of Public Finance, The Macmillan Company, New York, 3rd Edition, 1961 .

9 - Richard A. Musgrave, The Theory of Public Finance, Mc Graw - Hill Book Company Inc., London, 1959 .

10 - Stephen Enke, Economics, For. Development, Prentice Hall Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1963 .

11 - The Economic Research Forum For The Arab Countries, Iran and Turkey, Economic Trends in the MENA Region, 1995 .

B. Periodicals : -

1 - Allan Austin, Zero - Base Budgeting, Organizational and Effects, An AMA Survey Report, AMACOM. 1977.

2 - Arthur Lwis, The Less Developed Countries and Stable Exchange Rates, Third World Quarterly, Groom Helm, London, Vol. 1, Jan. 1979 .

3 - Bela Balassa, Policy Responses To Exogenous Shocks in Developing Countries , The American Economic Review, May 1986 .

4 - charles P. Kindleberger, International Public Goods Without International Government, the American Economic Review, March 1986 .

5 - Chase Manhattan Bank, N. A., International Finance Norway Announces Further Susterity Measures Oct. 1978 .

6 - Friedman; M., The Role of Monetory Policy, American Economic Review, March 1968 .

7 _ George F. Kopits, Wage Subsidies and Employment, An Analysis of the French Experience, IMF Staff Papers, Vol. 25, No3, Sep. 1978 .

8 - G. William Miller, The Not Imposible Goal, Economic Impact, No. 12, 1978 .

9 - Henry C. Wallich, Balancing Inflation and Unemployment, Economic Inpact, No 23, 1978 .

10 - IMF, World Economic Outlook , 1980 - 1995 .

11 - Jacob A. Fnenkel and Ragin, the International Transmission and Effects of Fiscal Policies, the American Economic Review , May 1986 .

12 - J- Carter Murphy, Reflection on the Exchange Rate

System, The American Economic Review, May 1985.

13 - Jean - Pierre chauffour et al., Growth and financial Stability in the Middle East and North Africa, Finance & Development, March 1996 .

14 - Jeffrey Sachs, The Uneasy Case For Greater Exchange Rate Coordination, The American Economic Review, May 1986 .

15 - Micael E. Levy , Delos R. Smith, The Congressional Budget Process Again Reformed, The Conference Board Record, March 1975, Vol. XIII, No., 3 .

16 - Molumud Ata Alla, Arab Struggle For Economic Independence , Progress Publishers, Moscow 1974 .

17 - Paul Bernd Spahm, The Tobin Tax and Exchange Rate Stability, Finance & Development , June 1996 .

18 - Paul W. Mc. Cracken, Towards Full Employment and Price Stability , Economic Impact, No. 21, 1878 .

19 - Peter J. Quirk, Exchange Rate Regimes As Inflation Anchors Finance & Development, March 1996 .

20 - Richard Goode and Eugene A. Birnbaum, Government Capital Budget, IMF Staff Papers, Vol. 7, No. 1 , Feb . 1956 .

21 - R. O. Khalid, Planning and the Budget Process, An Introduction, Finance & Development, June 1978, Vol. 15, No, 2 .

22 - ——————, Control and Management of Central Government, Finance in the U. K., IMF Staff Papers, Vol. XVII No. 2, July 1970 .

23 - Susan Schadler, How Successful Are IMF Supported Adjustment Programs, Finance & Development, June 1996 .

24 - Vito Tanzi, Fiscal Policy Responses to Exogenous Shocks in Developing Countries , The American Economic Review , May 1986 .

25 - V- Usoskin R. Entow, S. Tarasenko , US Budget and Economic Policy, Progress Publishers, Moscow 1973 .

الفهرس